لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة السادسة - العدد 23 Issue 23 - Sixth year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

الاحتجاج والذاكرة السياسية

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
أغسطس/آب 2024
August 2024

الصراع السيبراني بين الولايات المتحدة والصين

الزبائنية الانتخابية وإشكالية التمثيل السياسي

من التخصصية إلى المتحد العلمي العابر للتخصصات

منتدى الجزيرة الخامس عشر والتحولات بعد طوفان الأقصى

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السادسة - العدد 23 - أغسطس/آب 2024

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

د. الحاج محمد الناسك

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

محمد عبد العاطي

يارا النجار

المراجع اللغوي

إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research دراسات وأبحاث

Khalid Walid Mahmoud
Cyber capabilities: A tool in the US-China struggle for influence 11
خالد وليد محمود
القدرات السيبرانية أداة في صراع الولايات المتحدة الأميركية والصين على النفوذ

Nadia El Baoune
From Specialisation to Transdisciplinary Scientific Unity: Approaches to Overcoming Partiality in Interpretation 41
أنادية البعون
من التخصصية إلى المتحد العلمي العابر للتخصصات: مداخل لتجاوز جزئية النظرية في التفسير

Said Errais
Political memory, moral economy, and protest Focused review of the literature. 93
سعيد الرايس
الذاكرة السياسية والاقتصاد الأخلاقي والاحتجاج مراجعة مركزة للأدبيات

Abdelilah Es-satte
Electoral Clientelism and the Problem of Political Representation in Morocco 131
عبد الإله السطي
الزبائنية الانتخابية وإشكالية التمثيلية السياسية في المغرب

Book Review قراءة في كتاب

Hafida Boujida
Deluge: Gaza and Israel from Crisis to Cataclysm 173
حفيظة بوجيدة
"الطوفـــــــــان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة"

Follow-ups

متابعات

Editorial Board
The 15th Al Jazeera Forum discusses the transformations of the Middle East after the “ Tufan al-Aqsa” 197

هيئة التحرير
منتدى الجزيرة الخامس عشر يناقش تحولات الشرق الأوسط بعد "طوفان الأقصى"

Lana Badavan
The Orthodox Church in Palestine sells its endowments to the occupation and the position of Arab subjects. 227

لانا بدفان
الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين تبيع أوقافها للاحتلال وموقف الرعايا العرب

افتتاحية العدد

عدد جديد ودراسات منوعة في لباب

في هذا العدد من لباب، سيحظى القارئ الكريم بدراسات مختلفة تتنوع ما بين الاجتماعي والسياسي والمنهجي، وهي موضوعات مهمة للدرس الأكاديمي والفكري.

موضوع الغلاف للعدد الجديد بعنوان "الذاكرة السياسية والاقتصاد الأخلاقي والاحتجاج" وهو موضوع يتناول فكرة لافتة عن العلاقة بين الاحتجاج داخل المجتمع، أو ضمن فئة محددة منه، وبين كل من الذاكرة السياسية للقائمين بالاحتجاج، والأنماط الأخلاقية التي تسيطر على النمط الاقتصادي الذي يخضعون له.

قام الباحث بمراجعة مركزة للأدبيات التي تناولت الذاكرة السياسية في علاقتها بالاحتجاج، وكذا الأدبيات التي تبحث في محددات أخرى أخلاقية وقيمية لفهم أسباب الاحتجاج، كالاقتصاد الأخلاقي الذي يجسد منظومة الأحكام القيمية لمجموعة بشرية، وتهدف الورقة كذلك إلى فحص كيفية مساهمة هذه المحددات متعددة الأبعاد، في تغذية السلوك الاحتجاجي من خلال استصحاب حالات نموذجية وتجارب احتجاجية مقارنة.

دراسة ثانية في هذا العدد بعنوان "القدرات السيبرانية أداة في صراع الولايات المتحدة الأميركية والصين على النفوذ"، وهي تركز على استعراض وتحليل القدرات السيبرانية للولايات المتحدة الأميركية والصين وتقديم نظرة عامة ومستقبلية على إستراتيجياتهما وأهدافهما في مجال القدرات السيبرانية، انطلاقًا من السؤال المركزي: كيف يؤثر التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة والصين في تعزيز نفوذهما العالمي؟ وكيف يتجلى ذلك في الإستراتيجيات السيبرانية لكل منهما؟

جاءت الدراسة الثالثة لتناقش موضوعًا علميًّا منهجيًّا صرفًا يتعلق بما يوصف بـ"المتحد العلمي" وهو اصطلاح يرمز للتكامل بين العلوم، وتجاوز حدود التخصصية. عنوان هذا البحث هو: "من التخصصية إلى المتحد العلمي العابر للتخصصات: مداخل لتجاوز جزئية النظرية في التفسير" ويناقش جزءًا من الأسباب التي تعيق "كليةٍ" أو "عامية" النظرية في التفسير. ولخصها في التخصصية، والمظلة الفكرية للمنظِّر

(البراديغم)، مبرزًا هذه الجزئية في التفسير، كما قام بنقد جزئية النظرية في التفسير عبر مناقشة بعض أفكار النظرية العامة في العقلانية لعالم الاجتماع، ريمون بودون، وقام كذلك بمراجعة الحلول النظرية المتاحة لتجاوز جزئية النظرية في التفسير، من أجل جعل النظرية تتسم بالكلية في التفسير.

الدراسة الرابعة تناولت موضوع "الزبائنية الانتخابية وإشكالية التمثيلية السياسية في المغرب" وسعت من خلال توظيف أدوات ميدانية كمية وكيفية إلى استكشاف أنماط التعبئة الانتخابية في المغرب، والكشف عن مدى حضور ظاهرة شراء الأصوات والشبكات الزَبائنية في السلوك الانتخابي للناخب المغربي. وذلك عبر دراسة حالة الانتخابات العامة التي شهدها المغرب عام 2021، من خلال مقاربة القوانين والمعايير المنظمة للعملية الانتخابية، ثم من خلال أسلوب اختيار المرشحين، مرورًا عند مظاهر انتشار الزبائنية الانتخابية في عملية التعبئة الانتخابية ودورها في توجيه النتائج الانتخابية، وصولاً عند تأثير الزبائنية الانتخابية على طبيعة التمثيلية في النظام السياسي المغربي.

وفي زاوية قراءة في كتاب، تصمن هذا العدد قراءة في كتاب بعنوان "الطوفان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة" وصدر في أبريل/ نيسان 2024 في نيويورك بالولايات المتحدة، وشارك فيه خبراء ونشطاء من جنسيات مختلفة وحرره جيمي ستيرن واينر المختص بقضايا الشرق الأوسط.

يقدم الكتاب تحليلاً شاملاً للعوامل المختلفة التي أحاطت بعملية "طوفان الأقصى" والرد العسكري الإسرائيلي وتتعمق في تحليل السياق التاريخي والديناميات السياسية والتداعيات المحلية والإقليمية للنزاع في غزة. وعلى عكس المواقف المضطربة والسرديات المتداخلة، التي غالبًا ما تعرضها بعض وسائل الإعلام والخطابات الرسمية، التي تسعى إلى فصل أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عن سياقها التاريخي، فإن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم رؤى أعمق للأسباب الجذرية والدوافع الحقيقية التي أدت إلى انفجار الوضع بغزة

وفي زاوية متابعات، لدينا في هذا العدد، متابعتان، الأولى تتضمن عرضًا تفصيليًّا لوقائع منتدى الجزيرة الخامس عشر المنعقد في مايو/ أيار 2024 تحت عنوان "تحولات الشرق الأوسط بعد طوفان الأقصى". وأجمل التقرير تفاصيل الجلسات

والمحاضرات والمناقشات التي شهدها المنتدى على مدار يومين، وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات.

والمتابعة الثانية تناولت موضوع الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين وبيعها للاحتلال الإسرائيلي، وتضمنت المتابعة استعراضا تفصيليا لواقع الأوقاف الأرثوذكسية وما تتعرض له الأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين عمومًا، وفي مدينة القدس على وجه الخصوص من حملات "إسرائيلية" صهيونية للاستيلاء عليها وتسريبها لمجموعات الاستيطان بالتحايل، وبطرق مختلفة، بما في ذلك صفقات مشبوهة لشرائها من القائمين عليها، وجميعهم غير فلسطينيين، وتحديدًا من المراجع الكنسية اليونانية، التي تُشرف على معظم تلك الأوقاف ما يمكِّن الاحتلال من الاستمرار في عملية تهويد كل أرض فلسطين التاريخية، والقدس في المقدمة منها، ومحو طابعها العربي، المسيحي والإسلامي.

دراسات وأبحاث

القدرات السيبرانية أداة في صراع الولايات المتحدة الأميركية والصين على النفوذ

Cyber capabilities: A tool in the US-China struggle for influence

*خالد وليد محمود – Khalid Walid Mahmoud

ملخص

تركز هذه الدراسة على استعراض وتحليل القدرات السيبرانية للولايات المتحدة الأميركية والصين وتقديم نظرة عامة ومستقبلية على إستراتيجياتهما وأهدافهما في مجال القدرات السيبرانية، انطلاقًا من السؤال المركزي: كيف يؤثر التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة والصين في تعزيز نفوذهما العالمي؟ وكيف يتجلى ذلك في الإستراتيجيات السيبرانية لكل منهما؟ على اعتبار أن الولايات المتحدة الأميركية والصين تمثلان اثنتين من أهم الدول الرائدة في العالم على مستوى القدرات السيبرانية. فالولايات المتحدة، تتسود النطاق بمكانتها كقوة عالمية سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة في مجال الفضاء السيبراني. وتمتلك الصين قوة اقتصادية ناشئة بسرعة وهي تستثمر بشكل كبير في تطوير قدراتها السيبرانية بشكل ملحوظ. كما أن هاتين الدولتين تحتلان مراتب متقدمة في تقارير قياس القدرات السيبرانية ومؤشرات الأمن السيبراني العالمية، بسبب قدرتهما على التأثير والتحكم في الفضاء السيبراني ومواجهة التحديات السيبرانية والتكيف مع المتطلبات المتزايدة في هذا المجال على صعيد البنية الرقمية.

كلمات مفتاحية: القدرات السيبرانية، الإستراتيجية السيبرانية، الولايات المتحدة الأميركية، الصين، التنافس السيبراني، النفوذ السيبراني

Abstract

This study examines and analyses the cyber capabilities of the United States and China, offering an overview and future outlook on their strategies and goals in the realm of cyber capabilities. It starts with the central question: How does the cyber competition between the United States and China enhance their global influence? And how does this reflect in their respective cyber strategies? The United States, recognised as a global powerhouse in political, economic, military and technological domains, holds significant capabilities

* د. خالد وليد محمود، باحث متخصص في السياسة السيبرانية، الدوحة – قطر
Dr. Khaled Walid Mahmoud Specialist in Cyber politics, Doha- Qatar

in cyberspace. Meanwhile, China, rapidly emerging as an economic giant, is heavily investing in significantly advancing its cyber capabilities. Both countries rank prominently in assessments of cyber capabilities and global cybersecurity metrics, owing to their ability to exert influence, manage cyberspace, confront cyber challenges and adapt to evolving digital demands.

Keywords: cyber capabilities, cyber strategy, United States, China, cyber competition, cyber influence.

مقدمة

يسعى كثير من الدول للحصول على القوة السيبرانية والاستثمار في القدرات السيبرانية(*). وهذه الأخيرة أصبحت تأخذ شكلاً جديدًا في طبيعتها ووسائلها وأدواتها ومعطياتها ومؤشراتها(1)، وبتنا نرى اليوم كيف أصبح الصراع الدولي يتجه بالأساس نحو المغالبة والتنافس وتعزيز النفوذ في ساحة الإنجازات التكنولوجية التي غيَّرت من شكل الصراعات والحروب وأدواتها، وأثَّرت في الفواعل فيها، وأسهمت في إعادة التفكير في حركية وديناميكية العلاقات الدولية.

أدت حوادث الهجمات السيبرانية إلى تسريع التسلح السيبراني والاستثمار في الأمن السيبراني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ حيث أعلنت بعض الدول أن "السايبر" هو المجال العسكري الخامس (بعد البر والبحر والجو والفضاء). وقد خصَّص العديد من البلدان ميزانيات كبيرة لبناء القدرات السيبرانية العسكرية، سواء الهجومية أو الدفاعية.

لقد باتت القدرات السيبرانية مجالاً مهمًّا لممارسة النفوذ وتحقيق التفوق والتنافس الدولي، لاسيما بعد تنامي القدرات السيبرانية لبعض الدول.

فخلال ثلاثة العقود الأخيرة شهد العالم سلسلة من الهجمات السيبرانية ذات الطابع التخريبي، بما في ذلك تشويه المواقع الإلكترونية، وشن هجمات سيبرانية متقدمة، واستهداف بعض أنظمة المعلومات وقواعد البيانات، والتلاعب ببعض البيانات المُخزَّنة على أجهزة الكمبيوتر التابعة لمختلف المؤسسات الحكومية والكيانات الخاصة(2).

تمتد هذه الدراسة منذ بداية الألفية الثالثة حتى عام 2023، لأسباب تتصل بتوافر المعطيات والمؤشرات إذ شهد العالم خلال هذه الفترة تطورًا هائلاً في مجال التكنولوجيا والإنترنت والاتصالات؛ مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالقدرات السيبرانية وأمن المعلومات. ومنذ بداية الألفية الثالثة، شهدت الولايات المتحدة والصين تطورًا سريعًا في مجال التكنولوجيا والاتصالات، وتحدثت التقارير والدراسات بشكل متزايد عن النشاطات السيبرانية لكل منهما. وبالتالي، يمكن الاعتماد على مجموعة واسعة من المعطيات والمؤشرات المتاحة من مراكز الدراسات والمؤسسات

البحثية خلال هذه الفترة لتحليل التنافس السـيبراني بين الولايات المتحدة والصين. كما شـهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تطورات مهمة، بما في ذلك النزاعات التجارية، والتوترات السياسية، والمنافسة التكنولوجية. وتعتبر هذه الأحداث الرئيسـية محورية في فهم السـياق الذي يتـم فيه التنافس السـيبراني بين البلدين. وبالتالـي، يمكن للباحثين تحليل تأثير هذه الأحداث على القدرات السـيبرانية لكل من الولايات المتحدة والصين(3) وبالتالي، فإن فترة الدراسـة تتيح الفرصة لتحليل التوجهات الإسـتراتيجية المسـتقبلية لكل من الولايات المتحدة والصين في مجال القدرات السـيبرانية وتأثير ذلك على تعزيز نفوذ كل دولة. وهذا سـيكون عبر طرح السـؤال المركزي: كيف يؤثر التنافس السـيبراني بين الولايات المتحدة والصين في تعزيز نفوذهما العالمي؟ وكيف يتجلى ذلك في الإستراتيجيات السيبرانية لكل منهما؟ علـى اعتبـار أن الولايات المتحدة الأميركية والصيـن تمثلان اثنتين من أهم الدول الرائدة في العالم على مستوى القدرات السيبرانية. فالولايات المتحدة، تسود النطاق بمكانتها كقوة عالمية سياسـية واقتصادية وعسـكرية وتكنولوجية، تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة في مجال الفضاء السيبراني. وتمتلك الصين قوة اقتصادية ناشئة بسرعة وهي تستثمر بشكل كبير في تطوير قدراتها السيبرانية بشكل ملحوظ. كما أن هاتين الدولتين تحتلان مراتب متقدمة في تقارير قياس القدرات السيبرانية ومؤشرات الأمن السيبراني العالمية، بسبب قدرتهما في التأثير والتحكم في الفضاء السيبراني ومواجهة التحديات السـيبرانية والتكيف مع المتطلبات المتزايدة في هذا المجال على صعيد البنية الرقمية.

أولًا: القدرات السيبرانية للولايات المتحدة الأميركية

لقد بدأت الولايات المتحدة بالقلق منذ نهاية التسعينات وبداية الألفية (فترة الدراسة) بشأن نقاط الضعف في المجال السيبراني والبحث عن طرق للحد منه. وفي الوقت نفسه، بدأت سرًّا في تطوير واستخدام العمليات السيبرانية الهجومية لأغراض عسكرية مع ضمان قيام وكالات الاسـتخبارات التابعة لها بتعديل أنشـطة جمع المعلومات الخاصة بها لاستيعاب وصول الإنترنت(4).

ولأن الهيمنـة علـى الإنترنت والفضاء السـيبراني عمومًا كانـت، ولا تزال- هدفًا إسـتراتيجيًّا للولايات المتحدة؛ فقد اعتبرها بعـض الخبراء الدولة الوحيدة التي لها

بصمة عالمية كبيرة في قدراتها السيبرانية(5)؛ حيث يرى "ديفيد كلاركDavid Clarck " أن الولايات المتحدة هي من أنشأت الإنترنت وهي الدولة الأقوى من حيث امتلاك القدرات السيبرانية عبر الشركات التكنولوجية العملاقة التي تسيطر عليها(6). وخلص تقرير نشره مركز أبحاث بريطاني، عام 2021، إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة "الأولى الرائدة" في العالم في القدرات السيبرانية، وأنه لا توجد دولة أخرى تنافسها على هذا اللقب، رغم أنها ترى نفسها مهدَّدَة بشكل كبير من الصين وروسيا وكوريا الشمالية في هذا المجال(7). ويشير تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة تقف بمفردها باعتبارها القوة السيبرانية الوحيدة من الدرجة الأولى في العالم، لكن الصين سوف تبرز منافسًا نظيرًا ذا قدرة عالية على مدى العقد المقبل، بعدما كانت "الهيمنة على الفضاء السيبراني هدفًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة منذ منتصف التسعينات، فهي الدولة الوحيدة التي لها بصمة عالمية ثقيلة في الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء السيبراني"(8).

تُعد الولايات المتحدة، الدولة الأكثر تفوقًا في مجال امتلاك القدرات السيبرانية والعسكرية منها، ولديها القيادة السيبرانية الموحدة (USCYBERCOM)، وهي تابعة لوزارة الدفاع الأميركية وتتمتع بسلطة توجيهية لعمليات الفضاء السيبراني، أنشئت في 23 يونيو/ حزيران عام 2009 بمقر وكالة الأمن القومي في فورت ج ميد، ماريلاند، كقيادة فرعية موحدة تحت القيادة الإستراتيجية الأميركية، وقد جاء إنشاؤها للأهمية المتزايدة وضعف أجهزة الكمبيوتر والشبكات في الولايات المتحدة وحول العالم آنذاك، ونتيجة الاعتماد المتزايد لوزارة الدفاع الأميركية على أنظمة الفضاء السيبراني لقيادة قواتها والسيطرة عليها، وأدركت الحاجة إلى حماية هذه الأنظمة الحيوية والدفاع عنها(9).

تنسق القيادة في عملها مع شبكات وكالة الأمن القومي، ويرأسها مدير وكالة الأمن القومي الأميركي، الجنرال بول ناكاسوني(10)، وعلى الرغم من أن هذه القيادة أنشئت في الأصل لأغراض دفاعية، إلا أنها يُنظر إليها على أنها قوة هجومية تعتمد على خمسة مكونات أساسية، هي: القيادة السيبرانية للجيش، وقيادة الأسطول السيبراني، والقيادة السيبرانية للقوات الجوية، والقيادة السيبرانية لقوات مشاة البحرية وخفر السواحل، إضافة إلى وحدات الحرس الوطني(11). ويبلغ عدد الفرق السيبرانية

فـي هذه القيـادة نحو 133 فريقًا تضطلع بمهمات مختلفـة في مجال حماية الأمن السيبراني(12).

أطلقـت وزارة الدفـاع الأميركية (البنتاغون)، في سـبتمبر/ أيلول لعام 2023، وثيقة إستراتيجية وزارة الدفاع السيبيرانية لعام 2023 التي تحدد كيفية عمل الوزارة لحماية الشعب الأميركي وتعزيز أولويات الدفاع في المجال السيبراني(13). وتستند الوثيقة إلى إستراتيجية الأمن القومي والدفاع الوطني والأمن السيبراني، وترتكز الإستراتيجية على العمليات السـيبرانية التي نفذها البنتاغون منذ عام 2018 وتطرح تحديات مثل الحرب الروسـية على أوكرانيا والدروس المسـتخلصة منها، وأبرزها أهمية التكامل بين القدرات السـيبرانية والقدرات القتالية التقليدية. وتحدد الإسـتراتيجية كيفية قيام وزارة الدفاع بتعظيم قدراتها السـيبرانية لدعم الردع المتكامل واسـتخدام عمليات الفضاء السـيبراني بالتنسـيق مع أدوات القوة الوطنية الأخرى. وتسلط الإستراتيجية الضوء على إجراءات وزارة الدفاع للاسـتثمار في ضمان الدفاع والتوافر والموثوقية والمرونة لشبكاتها السيبرانية والبنية التحتية لدعم الوكالات غير التابعة لوزارة الدفاع في أدوارها ذات الصلة ولحماية القاعدة الصناعية الدفاعية.

تشـير الإسـتراتيجية لعام 2023 إلى تحديات رئيسـية وفي مقدمتها كوريا الشمالية والصين، ويسـعى "البنتاغون" عبر هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف تتعلق بالدفـاع السـيبراني والجهوزية في مجال القدرات السـيبرانية وبناء شـبكة لحماية المجال السـيبراني مع الحلفاء والشـركاء، وإجراء إصلاحات في المؤسسات التابعة للوزارة لتحقيق تقدم دائم في المجال السـيبراني. كما تشـدد الإسـتراتيجية على أهمية التعاون والتنسيق مع المؤسسات الفيدرالية الأخرى لبناء قدرات سيبرانية قوية ومتكاملة(14)، وترتكز الإستراتيجية على مبدأ "الدفاع المتقدم". لذا ينظر إلى القوة السيبرانية الأميركية على أنها قوة هجومية في المقام الأول تستند على دمج القدرات التكنولوجية في جميع مراحل العمليات التي تقوم بها(15). وفي 16 ديسمبر/ كانون الأول 2022، صادق مجلس الشـيوخ الأميركي على الميزانية الدفاعية الجديدة لعام 2023، وعلـى تخصيـص 11.2 مليار دولار لحماية الفضاء السـيبراني الذي أصبح سـاحة رئيسـية للمواجهة بين القوى الكبرى، وحوالي 2.9 مليار دولار إلى وكالة الأمن السيبراني الأميركية وأمن البنية التحتية(16). في المقابل، طلبت إدارة الرئيس

الأميركي، جو بايدن، من الكونغرس زيادة التمويل السيبراني بمبلغ 26.6 مليار دولار في السنة المالية 2024(17).

تمتلك الولايات المتحدة مجموعة من العوامل والمميزات التي تجعلها قوة بارزة في هذا المجال من خلال امتلاكها قدرات سيبرانية متقدمة سواء بالتعاون مع القطاع الخاص، والاستثمار في البحث والتطوير المتعلق بالأمن السيبراني، وقدرتها على تنفيذ هجمات سيبرانية(18). كما لديها قوة عاملة مختصة في المجال السيبراني، وتعاون وثيق مع شركات التكنولوجيا العملاقة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا لها، ومن بين هذه الشركات(19):

1. غوغل :(Google) عبر ذراعها الأمنية (Google Cloud Security)، توفر حلولًا متقدمة للحماية السيبرانية والذكاء الاصطناعي لتحليل التهديدات.
2. مايكروسوفت :(Microsoft) تمتلك Microsoft مجموعة واسعة من حلول الأمن السيبراني من خلال منصتها السحابية (Azure)، وتعمل على حماية البيانات والشبكات والبنية التحتية.
3. فيسبوك :(Facebook) تقوم شركة Meta (الشركة الأم لفيسبوك) بتطوير تقنيات الأمان لحماية منصاتها وضمان سلامة البيانات الشخصية.
4. بالو ألتو نيتوركس :(Palo Alto Networks) شركة متخصصة في حلول الأمن السيبراني، وتوفر جدران الحماية وأنظمة الكشف عن التهديدات.
5. سايبر آرك :(CyberArk) تقدم حلولًا لإدارة الوصول المميز وحماية الهويات الرقمية من التهديدات السيبرانية.
6. كراود سترايك :(CrowdStrike) توفر حلول الأمن السيبراني المستندة إلى السحابة للكشف عن التهديدات والاستجابة لها.
7. فاير آي :(FireEye) شركة متخصصة في الأمن السيبراني، توفر حلولًا للكشف عن الهجمات والتعامل معها.
8. سيسكو :(Cisco) تقدم مجموعة واسعة من حلول الأمن السيبراني، بما في ذلك الحماية من التهديدات وإدارة الهوية والوصول.

9. آي بي إم :(IBM) من خلال (IBM Security)، تقدم الشركة حلولًا شاملة للأمن السيبراني والتحليل الذكي للتهديدات.
10. سيمانتيك :(Symantec) توفر حلولًا متقدمة لمكافحة الفيروسات وحماية البيانات والشبكات.

تلعب هذه الشركات دورًا حيويًّا في تعزيز القدرات السيبرانية الأميركية من خلال الابتكار في مجال التكنولوجيا والأمن، والتعاون مع الحكومة والمؤسسات الخاصة لضمان حماية البنية التحتية الحيوية والمعلومات الحساسة.

في عام 2024، وصل أكثر من 331 مليون شخص في الولايات المتحدة إلى الإنترنت، أو ما يعادل أكثر من 97 بالمئة من السكان(20)؛ مما يجعلها واحدة من أكبر الأسواق عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم وهي تحتل حاليًّا المرتبة الثالثة بعد الصين والهند فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت، لكنها تبقى بالمرتبة الأولى نسبيًّا قياسًا لعدد السكان، مع نسبة مستخدمين للإنترنت تزيد على 76 بالمئة من السكان في الصين وأكثر من 52 بالمئة في الهند.

إن النجاح في الفضاء السيبراني بات أمرًا ضروريًّا لتعزيز المصالح القومية الأميركية، واليوم تحدد التكنولوجيات الرقمية عدد العمليات التي تصف عمل المجتمعات الحديثة والتي تمتد من الاتصال إلى التمويل ومن الكهرباء إلى النقل ومن التجسس إلى الأمن القومي. من هنا؛ فإن سعي الولايات المتحدة لتعزيز قدراتها في المجال السيبراني ينطلق من هذه المرتكزات (بالإضافة إلى أنها هي من اخترعت الإنترنت) للمنافسة مع دول أخرى مثل الصين وروسيا، وهي بهذا تضع إستراتيجيتها لضمان استمرار دور الإنترنت في تعظيم قوتها ونفوذها وحرية حركتها وأمنها الإلكتروني. فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية، فإن الفضاء السيبراني يجب أن يعزز التفوق العسكري وممارسة الأنشطة الاستخبارية وحماية الأمن القومي والعمل على ردع القوى الدولية المنافسة ومواجهة تهديد البنية التحتية المعلوماتية والنظام الانتخابي الديمقراطي عبر كسب الحروب في أي مجال بما في ذلك الفضاء السيبراني وشن هجمات سيبرانية استباقية والتعاون مع الحلفاء(21).

يُظهر ما سبق، أن الولايات المتحدة تمتلك قدرات سيبرانية متقدمة تعكس التزامها القوي بحماية أمنها ومصالحها في الفضاء السيبراني، عبر ممارسة التوسع الأميركي

نحـو تحقيق السـيادة في الفضاء السـيبراني مـن خلال مجموعة من السياسـات والإسـتراتيجيات الرئيسية إحداها ممارسة السيطرة على منظمة "آيكان" (ICANN)، وهي المنظمة المسـؤولة عن إدارة أسـماء النطاقات على الإنترنت، وهذا يسهم في تعزيز تأثير الولايات المتحدة في الهياكل العالمية للإنترنت وضمان استدامتها، وزيادة ميزانيتها في الميدان السيبراني يعبِّر عن التزامها بمكافحة التهديدات السيبرانية وتعزيز القـدرات الدفاعيـة والهجومية في هذا المجال؛ إذ إن هذا التمويل المقدر بمليارات الدولارات يساعد في تطوير تكنولوجيا سيبرانية متقدمة ويوظف قوة عاملة متخصصة ومدربة لمواجهة التهديدات بفعالية، فضلا عن الاستثمار المستمر في الأمن السيبراني الذي يُسـهم في حماية البنية التحتية الحيوية، وهذا ما يشـير إليه مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية (The Belfer Center for Science and International Affairs) التابـع لجامعـة هارفارد لعام 2022(22)، وقبله مؤشـر المعهد الدولي للدراسـات الإسـتراتيجية لعام 2021(23) الذي يسـتعرض القدرات السـيبرانية لـ15 دولة في العالـم، منهـا الولايات المتحـدة الأميركية التي ووضعها فـي المرتبة الأولى على مسـتوى العالـم باعتبارها تتمتـع بنقاط قوة رائدة في الفضاء السـيبراني؛ إذ تمتلك قدرة اسـتخبارات سـيبرانية عالية الجودة، وقاعدة أكاديمية وصناعية سيبرانية قوية، والإسـتراتيجية والعقيدة، والحكم والقيادة والاعتماد السـيبراني، والأمن السيبراني والمرونة، والريادة العالمية في شؤون الفضاء السيبراني، والقدرة الهجومية السيبرانية. وفي 2020، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في مؤشـر الأمن السـيبراني العالمـي (Global Cybersecurity Index (GCI)) الذي يصدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة برصيد 100 نقطة مؤشر من بين الدول ذات أعلى التزام بالأمن السيبراني(24).

وبهـذا، يرى الباحث أن القدرات السـيبرانية الأميركية تعتمـد على تقنيات متطورة وتكنولوجيا عالية الدقة في وضع سياسـتها وإسـتراتيجياتها سـواء على الصعيدين، الوطني والدولي، وتقوم الولايات المتحدة بالاستفادة من أسس علمية متقدمة سبقت بها العديد من الدول في مجال السـيبرانية بفترة زمنية. هذا التفوق يمكِّن الولايات المتحدة من تحقيق السيطرة والقيادة في هذا المجال، خاصة مع توظيفها وتطويرها للتكنولوجيا السـيبرانية واسـتخدامها بفعالية، لاسـيما أنها تسعى جاهدة إلى تطوير وتعزيـز قدراتها السـيبرانية بهدف تحقيق أهدافها الإسـتراتيجية، والتي من ضمنها

الهيمنة على الفضاء السيبراني في ظل التنافس مع الدول الأخرى لاسيما الصين وروسيا؛ مما يعكس أهمية الفضاء السيبراني كبيئة إستراتيجية حيوية وضرورة لضمان الأمن القومي والاقتصادي والعسكري.

ثانيًا: القدرات السيبرانية للصين

ترجع إرهاصات الصين للتحول إلى قوة سيبرانية عظمى إلى سنة 2014؛ حيث قدم الرئيس الصيني (شي جين بينغ Xi Jinping)) مفهوم القوة السيبرانية العظمى وذلك عند إنشائه المجموعة القيادية المركزية من أجل الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات بالحزب الشيوعي الصيني(25) وطرح عدة مفاهيم لا تزال تحدد أهمية الفضاء السيبراني لطموحات الصين الدولية مسلِّطًا الضوء على تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات في التطورات في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية الدولية(26).

بدأ الاهتمام ببناء إستراتيجية سيبرانية للصين، عام 2016، أثناء المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني الذي أكد على إيلاء السلطات العليا اهتمامًا كبيرًا للمجال السيبراني، وتم دعمها من قبل أول قانون صيني للأمن السيبراني في 2017(27). حدَّدت الإستراتيجية تسع مهام أساسية، مع التركيز على السيادة وتقوية الدفاع الإلكتروني، وعملت اللجنة المركزية للحزب على تطويره وفي الوقت نفسه حوكمته، وقامت بترتيب القضايا التي تهتم بالإعلام والقوة السيبرانية في المجالات كافة مما يتيح للصين بناء وتطوير إستراتيجية سيبرانية قادرة على المنافسة في الساحة الدولية(28).

إن التحسينات التي حققتها الصين على مدار السنوات الماضية وخبرتها في تطوير قدرات الهجمات السيبرانية وبناء المؤسسات ذات الصلة، والقدرة الهجومية وتوظيف أدواتها السيبرانية في العمليات العسكرية، جعل مؤشر القوة السيبرانية الوطني لعام 2022 الصادر عن مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية التابع لجامعة هارفادر يصنف الصين ثاني أكبر قوة سيبرانية شمولاً، بعد الولايات المتحدة(29). وكانت التقديرات توافقت إلى حد كبير مع ما استعرضه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS في تقريره الصادر في يوليو/ تموز 2021 الذي وضع ترتيبًا للقوى السيبرانية الكبرى في العالم، معتمدًا على سبعة معايير، هي: الإستراتيجية والعقيدة، والإدارة والقيادة

والسيطرة، وقدرات الاستخبارات السيبرانية، والاعتمادية على الفضاء السيبراني، والأمن السيبراني، والريادة العالمية في الفضاء السيبراني والقدرات السيبرانية الهجومية(30)

كان إدراج قوة الدعم الإستراتيجي في جيش التحرير الشعبي الصيني في عام 2015 سببًا في تعزيز حلم الصين في التحول إلى قوة عظمى سيبرانية مهيمنة بحلول عام 2025. وتنظر المؤسسة العسكرية الصينية إلى الحرب السيبرانية باعتبارها تدبيرًا وقائيًّا للعمليات العسكرية التقليدية، كما أنها تستخدم تقنيات التجسس الإلكتروني للتعرف على نقاط الضعف في البنى التحتية الحيوية لخصمها والتي يمكن التلاعب بها في زمن الحرب. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، أدخلت الصين العديد من المجالات السيبرانية إلى قواتها المسلحة، وهي الإدارة الثالثة لجيش التحرير الشعبي، المسؤولة عن الدفاع عن شبكات الكمبيوتر، واستخبارات الإشارة، واستغلال شبكات الكمبيوتر، والقسم الرابع مسؤول عن الحرب الإلكترونية للشبكة المتكاملة، وهجمات شبكات الكمبيوتر، ودمج قوة الدعم الإستراتيجي مع الاستخبارات والاتصالات لبناء قوة حرب معلومات متكاملة. تتبع الصين نهج "الأمة بأكملها" في بناء النظام البيئي للمجال السيبراني، بما في ذلك العديد من مجموعات القراصنة الوطنية، وطلاب الجامعات كمحاربين سيبرانيين، وشركات الاتصالات الخاصة مثل هواوي و(ZTE) بالتعاون مع جيش التحرير الشعبي الصيني(31).

تنقسم الوحدات الصينية المسؤولة عن تنفيذ أنشطة سيبرانية إلى مجموعتين: الهاكرز المحترفين داخل الجيش الشعبي الصيني والهاكرز "الوطنيين" الذين يعملون من وقت لآخر لصالح الحكومة ويدعمون عمليات مختلفة في الفضاء السيبراني. وبالرغم من أن الهيكل الصيني للإشراف على العمليات السيبرانية ليس موجودًا بوضوح كما هي الحال في الولايات المتحدة، إلا أن معظم الخبراء يعتقدون أن معظم العمليات السيبرانية تجري تحت إشراف القسم الثالث التابع لإدارة الأركان العامة للجيش الشعبي الصيني(32)

يشبه هذا الهيكل، إلى حدٍّ ما، وكالة الأمن القومي الأميركية، ويركز جهوده على استخبارات الإشارات وكسر الشفرات وأمان الاتصالات السيبرانية للجيش الشعبي الصيني؛ حيث كان هناك حوالي 130.000 شخص يعملون في هذا القسم. والعنصر

الأهم فيه هو مركز الحاسوب الشمالي ببجين، الوحدة (61539 (PLA الذي يشرف على عشـرة أقسـام تعمل على "تصميم وتطوير أنظمة الدفاع والهجوم واسـتغلال الشبكات الحاسوبية". وتركز الصين أيضًا كثيرًا على التدريب؛ فهناك 12 مرفقًا تدريبيًّا خاصًّا بالقدرات السيبرانية موجود في جميع أنحاء الصين، وتلعب وحدة متخصصة في الأمن السيبراني موجودة في أكبر قاعدة عسكرية في الصين، وتغطي مساحة 1066 كيلومترًا مربعًا تسمى (Zhurihe) دورًا خاصًّا حيث تحاكي سلوك الولايات المتحدة وحلفائها في الفضاء السيبراني وتُستخدم لتدريب الوحدات السيبرانية الصينية وزيادة قدراتها(33).

أما وحدة الهجمات السـيبرانية الصينية "السـرية" الأكثر شهرة فهي الوحدة 61398 التابعة للفرقة الثالثة من الجيش الشعبي الصيني وتتألف من أكثر الخبراء والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات ومهندسي الإلكترونيات والرياضيين واللغويين -معظمهم يتحدثون اللغة الإنكليزية- ومقرها الرئيسي في شنغهاي، وهي تلعب دورًا ليس فقط كوحدة تقليدية، بل تشكّل مركزًا تشغيليًّا ينفذ القرارات التي اتُّخذت في بيجين بشأن النشاط في الفضاء السيبراني(34).

يلعب القسـم الرابع (السـيبراني) دورًا أيضًا في إدارة العمليات السـيبرانية والتدابير المضـادة الإلكترونيـة التابعة لهيئـة الأركان العامة لجيش التحرير الشـعبي؛ حيث يتولى مهمة الهجمات السـيبرانية الهجومية والتدابير الإلكترونية المضادة (التشويش ومكافحة التشويش)، والتصدي للتهديدات السيبرانية وتعزيز أمن المعلومات والبنية التحتيـة(35)، وتحت هذا القسـم يعمل ثلاثة معاهد بحثية وأربعة مراكز تشـغيلية واثنا عشر مكتبًا تشغيليًّا، والتي تراقب اتصالات الهاتف والراديو والأقمار الصناعية والكمبيوتر؛ حيث يوجد مجتمع كبير مما يسمى بالقراصنة الوطنيين في الصين، الذين يقومون بعمليات بسيطة في الفضاء السيبراني مثل هجمات منع الوصول من الخدمة وتشـويه "الويـب" وتفجير البريـد الإلكتروني(36) وينتمي إلـى هذه المجموعات أعضاء أقسـام تكنولوجيا المعلومات بالجامعات، والموظفون في أقسـام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المملوكة للدولة، واللاعبون عبر الإنترنت الذين يتعاونون مع الحكومة أو يعملون تحت توجيهها لتنفيذ مهام سيبرانية محددة(37).

أصبح قطاع التكنولوجيا الرقمية للصين مقياسًـا لقوتها ونفوذها في الخارج، وجبهة

رئيسية في الصراع الذي تخوضه مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من السياسات المعمول بها في الصين في المجال السيبراني والتكنولوجي والرقمي، فإن إستراتيجية الصين الرقمية (الشاملة) التي نُشرت في فبراير/ شباط 2023، تهدف إلى دفع التنمية الرقمية في الصين إلى الأمام تحت عنوان "إستراتيجية الصين الرقمية"(38)، وتقترح الإستراتيجية تحول الصين إلى الرقمنة كليًّا بحلول عام 2025، لتصبح بيجين رائدة عالميًّا في المجال الرقمي في غضون عام 2035. وجرى العمل على تطوير إستراتيجية الصين الرقمية وفقًا لإطار عمل رسمي يُعرَف باسم "2522"، ويمثل كل رقم واحدًا من البنود الرئيسة للإستراتيجية، وأحد الأهداف والطرق والوسائل "للصين الرقمية"، بما في ذلك المكون الدولي(39)، كما تسعى الصين إلى تعزيز التطور الرقمي في بناء البنية التحتية السيبرانية ونظام موارد البيانات، بالإضافة إلى زيادة دمج التقنيات الرقمية مع قطاعات البنى التحتية، وتسريع بناء شبكة الجيل الخامس، والتطبيق الواسع النطاق للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، ونظام "بي دو" (BeiDou) للملاحة عبر الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى تطوير إنترنت الأشياء (IoT)(40).

ومن الجدير ذكره بأن هناك بعض الشركات الصينية البارزة التي تسهم في بناء القدرات السيبرانية في مجالات تطوير البنية التحتية الرقمية(41)، مثل:

- هواوي (Huawei): وهي شركة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متخصصة في تطوير شبكات الجيل الخامس (5G) ومعدات الاتصالات، وتعمل على تقنيات الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6).
- زد تي إي (ZTE): وهي شركة رئيسية في تكنولوجيا الاتصالات ومعدات الشبكات، وتلعب دورًا حيويًّا في تطوير وتنفيذ شبكات الجيل الخامس وتقنيات الاتصال.
- علي بابا (Alibaba): عبر ذراعها التكنولوجية، علي كلاود (AliCloud)، تسهم في تطوير البنية التحتية السحابية والبيانات الكبيرة، وتعزز القدرات السيبرانية من خلال حلول مبتكرة في الحوسبة السحابية.
- تينسنت (Tencent): تقدم خدمات متقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي

والحوسبة السحابية، وتعمل على تطوير التطبيقات الرقمية والبنية التحتية السيبرانية.

- بايدو (Baidu): متخصصة في الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، وتسهم في تطوير التطبيقات الرقمية والقدرات السيبرانية المتقدمة.
- شاومي (Xiaomi): إلى جانب إنتاج الأجهزة الذكية، تعمل على تطوير تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) وتساهم في بناء البنية التحتية الرقمية.
- داتانغ تيليكوم (Datang Telecom): تعمل في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتطوير شبكات الجيل الخامس ومعدات الاتصال.
- تشاينا موبايل (China Mobile): أكبر شركات الاتصالات في الصين، تلعب دورًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية للاتصالات، وتسريع بناء شبكات الجيل الخامس وتطبيق بروتوكول الإنترنت الإصدار السادس.
- تشاينا تيليكوم (China Telecom): تسهم في تطوير وتحسين شبكات الاتصالات وتقنيات الإنترنت، بما في ذلك شبكة الجيل الخامس وبروتوكول الإنترنت الإصدار السادس.

هذه الشركات تعتبر من الأسماء البارزة التي تعمل على تعزيز القدرات السيبرانية في الصين من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وشبكات الاتصال، والابتكار في تقنيات الاتصال الحديثة.

كما تستخدم الصين القدرات السيبرانية في المقام الأول لتحقيق الاحتياجات والمصالح المحلية، لتوليد الرخاء والحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وينصبُّ التركيز الرئيسي على "تطهير" شبكة الإنترنت في الصين من الأفكار والمعلومات التي قد تشكِّل تحديًا لسلطة الحزب الشيوعي الصيني؛ مما يجعل تكنولوجيات المراقبة والرقابة أمرًا حيويًّا(42).

إن ظهور الصين كقوة عالمية كبرى يعمل على إعادة تشكيل المجال السيبراني، سيما أن الصين تتمتع بأكبر مجتمع لمستخدمي الإنترنت في العالم وفقًا للعام 2024 بما يزيد عن مليار مستخدم، بنسبة 76.4 بالمئة من عدد السكان، غالبيتهم العظمى يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي(43).

تقوم القدرات السيبرانية الصينية على شيوع ثقافة الإنترنت وتغلغلها والتي تعد الركن الرئيس في تطور الإستراتيجية السيبرانية بسبب العدد الكبير من مستخدمي الإنترنت وعدد الأجهزة الإلكترونية والبنية التحتية(44) إضافة إلى قدرات صناعة التكنولوجيا والمعلومات والقدرات البحثية التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي، والقدرات العسكرية والاستخبارية السيبرانية، يدعم ذلك محفزات اقتصادية ومحفزات سياسية وأخرى عسكرية، وعلى حدِّ تعبير الرئيس الصيني، فإن السيادة السيبرانية تُمثِّل "حق كل دولة باختيار طريقها الخاص إلى التنمية السيبرانية، وأسلوبها في التنظيم السيبراني وتنظيم السياسات العامة للإنترنت، والمشاركة في حكم عالمي للفضاء السيبراني بحيث تكون على قدم المساواة مع الدول الأخرى(45).

لقد انخرطت الصين في عملية بناء هائلة لقدراتها السيبرانية على مدى العقد الماضي، وهي تشكل تهديدًا هائلاً للولايات المتحدة في الفضاء السيبراني اليوم. وقد حققت الصين هذا التحول من خلال إعادة تنظيم مؤسسات صنع السياسات السيبرانية، وتطوير قدرات سيبرانية هجومية متطورة ولعبت أيضًا بمجموعة مختلفة من القواعد عن الولايات المتحدة في الفضاء السيبراني، حيث ألزمت الشركات المدنية والباحثين بالإبلاغ عن نقاط الضعف في البرامج التي يكتشفونها للحكومة الصينية تعزيزًا لما تسميه "السيادة السيبرانية"(46). ونتيجة لهذه الجهود طويلة الأمد، أصبحت أنشطة الصين في الفضاء السيبراني الآن أكثر سرية ومرونة وخطورة على الولايات المتحدة مما كانت عليه في الماضي. لا تزال هناك أسئلة ملحَّة تتعلق باستعداد الولايات المتحدة لمواجهة التحدي السيبراني الصيني، بما في ذلك مدى كفاية الموارد للقوات السيبرانية العسكرية الأميركية، ومدى كفاية وسائل الحماية الحالية للبنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة، ونطاق التعاون بين القطاعين، العام والخاص، في مجال الأمن السيبراني.

تأسيسًا على ما تقدم، تعكس القدرات السيبرانية الصينية نموًّا سريعًا وتقدمًا تكنولوجيًّا واقتصاديًّا يضعها في هرم المؤشرات الدولية في هذا المجال، وتمتلك الصين أسسًا تكنولوجية قوية وموارد اقتصادية تدعم تطوير الأمن السيبراني، ومع ذلك، هناك تحديات تشمل استخدام محتمل للقدرات السيبرانية في الجانب العسكري واتهامات بشن أو تسخير هذه القدرات لشن هجمات سيبرانية لاسيما على صعيد الاختراقات والخصوصية والرقابة.

ثالثًا: تجليات التنافس في الإستراتيجيات السيبرانية

يلعب التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة الأميركية والصين دورًا حاسمًا في تعزيز نفوذ كل منهما على الساحة العالمية. ويتمثل هذا التأثير في عدة نواح من خلال:

1. التأثير في الاقتصاد والتكنولوجيا، وهذه نقطة في غاية الأهمية؛ حيث يعد السباق التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين أحد أبرز الديناميكيات في الجيوسياسية العالمية اليوم، وله تأثيرات مهمة في الاقتصاد العالمي وتطور التكنولوجيا. ثمة العديد من الجوانب التي يمكن من خلالها تحليل هذا التنافس:

- **الابتكار والتطوير التكنولوجي:**

- الولايات المتحدة الأميركية، وتمتلك بنية تحتية قوية للبحث والتطوير مدعومة بمؤسسات أكاديمية وبحثية مرموقة، وتعتبر الشركات الخمس التكنولوجية الكبرى والتي تُعرف أحيانًا بـ"Big Five"، تشمل (Meta، Amazon، Apple، Google، وMicrosoft) والتي لها تأثير كبير في الاقتصاد العالمي وعلى الابتكار التكنولوجي وهمينة على الفضاء السيبراني وسوق الأمن السيبراني العالمية.
- الصين: تركز بشكل كبير على التقدم التكنولوجي كجزء من إستراتيجية التنمية الوطنية، وقد تبنَّت مبادرات كبيرة مثل "صنع في الصين 2025" لتعزيز الصناعات التكنولوجية مثل الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس. ولها شركات كبرى مثل (Huawei) و(Tencent) و (Alibaba)تقوم بدور مركزي في هذه الجهود.

- **الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة:** كلا البلدين يستثمران بكثافة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وهو مجال يُتوقع أن يكون له تأثيرات جذرية على الاقتصاد العالمي. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يغير كيفية تعاملنا مع كل شيء بدءًا من الرعاية الصحية حتى الأمن القومي. انظر الرسم البياني التالي:

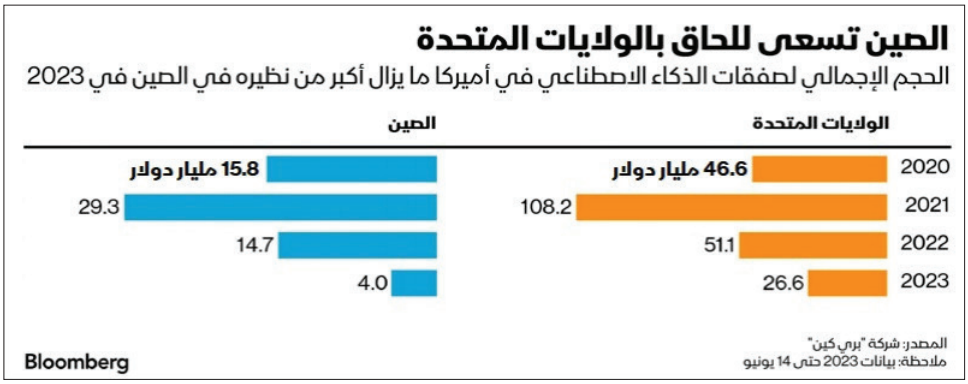

- **التأثير الاقتصادي**

- أصبحت التكنولوجيا محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. الدول التي تتصدر في التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية لديها الفرصة لتعزيز نموها الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها.
- الهيمنة على تكنولوجيا معينة يمكن أن تمنح دولة ما ميزة تنافسية كبيرة على المستوى العالمي. على سبيل المثال، السيطرة على سلسلة التوريد للرقائق/ الشرائح الإلكترونية، التي هي حيوية لكل شيء من الهواتف المحمولة إلى السيارات والأجهزة العسكرية وقد أضحت هذه الشرائح عصب عمل الفضاء السيبراني.

2. **الأمن السيبراني**: يشمل ذلك الجهود الهادفة لحماية الأنظمة الحيوية والتكنولوجية لكل دولة، وكذلك شن هجمات سيبرانية ضد الخصوم والأعداء بغية التأثير في سياساتهم واقتصادياتهم.

3. **التأثير في السياسة الدولية**: كل من الولايات المتحدة والصين تستخدمان القدرات السيبرانية جزءًا أساسيًا من إستراتيجياتهما الخارجية للتأثير في السياسة الدولية والمصالح الإستراتيجية للدول الأخرى. يتضمن ذلك استخدام الهجمات السيبرانية والدعاية الإلكترونية لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية، وتأثير الرأي العام الدولي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام السيبرانية. هذه الجهود تهدف إلى تعزيز نفوذ كل دولة وتحقيق مصالحها الإستراتيجية على الساحة العالمية، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من التنافس السيبراني بين البلدين.

كما يتجلى التنافس في الإستراتيجيات السيبرانية لكل من الصين والولايات المتحدة عبر:

- الاستخدام العسكري: الولايات المتحدة تعتمد على التكنولوجيا السيبرانية كجزء من إستراتيجيتها العسكرية، بينما تسعى الصين لتطوير قدراتها السيبرانية لتحقيق التفوق العسكري.

- التجسس السيبراني: تتبادل بكين وواشنطن الهجمات السيبرانية ويستخدمون القرصنة لسرقة المعلومات السرية والتجسس على بعضهما البعض.

- التأثير في الرأي العام من خلال خوارزميات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية والتأثير في الرأي العام الدولي لصالحها، ويعتبر تطبيق تيك توك مثالاً جيدًا على كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية والتأثير في الرأي العام الدولي لصالحهما. وهذه التطبيقات مثل تيك توك وفيسبوك وإكس يعتمد نجاحها على خوارزميات تحديد الأولويات التي تعرض المحتوى للمستخدمين، وهذا يمكن أن يُستغل من قبل الحكومات أو الجهات الأخرى لتوجيه الدعاية أو الرسائل السياسية لتحقيق أهداف معينة.

فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات استخدامها لنشر رسائل ترويجية تدعم سياستها الخارجية أو تقديم صورة إيجابية عن البلد للجمهور الدولي. أو كوسيلة لجذب الانتباه إلى قضايا معينة أو لتشكيل الرأي العام الدولي حول قضايا سياسية أو اجتماعية. وبذلك، يصبح لمثل هذه التطبيقات تأثير كبير في التفاعل الدولي وتشكيل الرأي العام.

تأسيسًا على ما تقدم، يعتبر مستقبل التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة والصين معقدًا ومتغيرًا باستمرار، ولكن ثمة بعض الاتجاهات المحتملة بهذا الخصوص والتي تشمل:

1. من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة والصين في استثمار المزيد من الموارد في تطوير التكنولوجيا السيبرانية؛ مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات في هذا المجال.

2. قد يزداد التشـــديد على الرقابة والتنظيم في الجانبين، ســـواء داخليًّا لحماية الأمن السيبراني، أو على المستوى الدولي من خلال المحادثات والاتفاقيات الدولية ومن ضمنها الحوكمة السيبرانية.

3. قد يؤدي التنافس الســـيبراني إلى تأثيرات جيوسياســـية أكبر، بما في ذلك تشكيل تحالفـــات جديدة أو تصعيـــد الصراعات الدولية؛ مما يمكـــن أن يؤثر على التوازن الجيوسياســـي العالمي. ويتطلب هذا التحدي تعاونًا دوليًّا فعالاً للتصدي للتهديدات السيبرانية وضمان استقرار النظام الدولي.

4. قد تشـــكِّل التطورات التكنولوجية مثل الحوســـبة الكمية والتعلم الآلي المتقدم والذكاء الاصطناعي وغيرها، والتي قد تغير ديناميات التنافس السيبراني بشكل جذري في قادم الأيام، نقلة نوعية في ديناميات التنافس الســـيبراني في المســـتقبل لأنها قد تمكن الدول من تطوير قدرات سيبرانية أكثر قوة وفعالية؛ مما يعزز من قدرتها على شن هجمات سيبرانية متقدمة وحماية نفسها من التهديدات السيبرانية.

5. أمـــا على صعيـــد التأثير الاقتصادي فقد يؤثر التنافس الســـيبراني بين واشـــنطن وبكين في الاقتصادات الوطنية لكل منهما، ســـواء بشـــكل إيجابي من خلال التطور التكنولوجي والابتكار، أو بشكل سلبي من خلال التكاليف الاقتصادية لحماية الأمن الســـيبراني والرد على الهجمات والجرائم الســـيبرانية التي تكلف الاقتصاد العالمي سنويًّا مئات المليارات من الدولارات؛ إذ يمكن أن تكون الأعباء الاقتصادية المرتبطة بإدارة الأمن السيبراني كبيرة سواء على صعيد التكاليف المتعلقة بتأمين البنية التحتية الرقمية، أو الاستجابة للحوادث السيبرانية، وتحديث الأنظمة للتعامل مع التهديدات المتطورة. علاوة على ذلك، يمكن أن ينجم عن الهجمات السيبرانية الناجحة أضرار اقتصادية كبيرة، قد تؤدي إلى فقدان الملكية الفكرية، أو تعطيل البنية التحتية الحيوية، وتآكل ثقة المستهلكين والمستثمرين؛ إذ إن هذه العوامل مجتمعة تضع ضغطًا على الاقتصادات الوطنية، وقد تعيق النمو في قطاعات أخرى بسبب تحويل الموارد نحو إجراءات الدفاع السيبراني.

رابعًا: نظرة مستقبلية

إن تحليل القدرات السيبرانية الأميركية والصينية والتنافس بينهما يشكِّل جزءًا حيويًّا من المشهد الدولي الحديث؛ إذ يتسارع التطور التكنولوجي في مجال الفضاء السيبراني، مما يعكس تأثيره في عنصري القوة والأمن الوطنيين. فالولايات المتحدة الأميركية تمتلك اليوم قوة سيبرانية هائلة، مدعومة بالابتكار التكنولوجي والإستراتيجيات السيبرانية الدفاعية والهجومية. بينما تعزز الصين بشكل متزايد من قدراتها السيبرانية، وتعدل إستراتيجياتها العسكرية لتشمل الأبعاد الرقمية، فالقطاع التكنولوجي الصيني يشهد تقدمًا سريعًا، ويُعد تحديث التشريعات وتعزيز الابتكار دليلاً على هذه القدرة في تحقيق تفوق سيبراني عالمي ومنافس للولايات المتحدة الأميركية.

بهذا السياق، خلص تقرير للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) إلى أن الولايات المتحدة تقف بمفردها اليوم باعتبارها القوة السيبرانية الوحيدة من الدرجة الأولى في العالم، لكن الصين سوف تبرز منافسًا نظيرًا ذا قدرة عالية على مدى العقد المقبل(47). ويشير التقرير إلى أن الهيمنة على الفضاء السيبراني كانت هدفًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة منذ منتصف التسعينات "إنها الدولة الوحيدة التي لها بصمة عالمية ثقيلة في الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء السيبراني، على الرغم من أنها ترى نفسها الآن مهددة بشكل خطير من قبل الصين وحتى روسيا في هذا المجال".

تحمل المنافسة بين القوى العظمى في الفضاء الإلكتروني بين الولايات المتحدة والصين أهمية إستراتيجية هائلة لكلا البلدين. الهدف الأساسي لواشنطن وبكين في هذه المنافسة هو استخدام التفوق في القدرات السيبرانية لصالحهما الجيوسياسي. إن القدرة السيبرانية الأساسية هي القوة التكنولوجية المتراكمة لأي بلد في رقائق أشباه الموصلات، وأنظمة تشغيل الكمبيوتر، وأدوات أتمتة التصميم الإلكتروني، والتي تمهد الطريق للحوسبة عالية الأداء، والذكاء الاصطناعي، والجيل القادم من شبكات الإنترنت والاتصالات المتنقلة.

ولهذا السبب، فإن تصاعد التنافس بين القوى العظمى بين أميركا والصين، من الحرب التجارية إلى الحرب التكنولوجية، تركز على المنافسة في تلك التقنيات

الأساسية المتقدمة؛ حيث أصبحت موارد بالغة الأهمية للسيادة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، والأمن القومي.

لا تقتصر هذه المنافسة على التقييس الفني بين الدولتين فحسب، بل انتقلت أيضًا إلى الساحة السياسية، حيث يتقاتل الطرفان حول القواعد واللوائح التنظيمية لإدارة عمليات نقل البيانات وتخزينها وحتى على معايير تحكم الفضاء السيبراني العالمي، وتشكل الإستراتيجية الأميركية الرامية إلى احتواء تقدم الصين في مجال أشباه الموصلات مظهرًا واضحًا لهذه المنافسة(48)

وقد سمحت قدرات الصين السيبرانية المتنامية لها بزيادة نفوذها في وضع المعايير ذات الصلة بتصميم وتشغيل الإنترنت في المستقبل، وتعزيز النظام الرقمي الدولي، الذي يفسره الغرب على أنه يخدم أهداف الصين الجيوسياسية، فقد طورت حكومة الولايات المتحدة إستراتيجية كبرى تعتمد على "السياسة الواقعية الرقمية"، بهدف أساسي يتمثل في تعزيز الهيمنة السيبرانية الأميركية والحد من خصمها الرقمي الرئيسي، الصين(49).

بشكل عام، من المحتمل أن يظل التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة والصين مستمرًّا في المستقبل المنظور؛ مما يستدعي الحاجة إلى إستراتيجيات متطورة لإدارة وفهم الصراعات وتقديم الحلول المبتكرة لتحسين هذا المشهد في ظل ما تتحدث عنه التقارير الحالية بشأن "التسليح" المنتظم للفضاء السيبراني.

خاتمة

بالاستناد إلى قراءة المعطيات فإن التنافس السيبراني بين الولايات المتحدة والصين يشكل جزءًا رئيسيًّا من السباق نحو الهيمنة العالمية في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تسعى كلتا القوتين لتطوير قدراتهما التكنولوجية والسيبرانية لتعزيز مواقفهما الإستراتيجية.

فالولايات المتحدة والصين، باعتبارهما قوتين تكنولوجيتين عظيمتين، تتصدران مؤشرات التقدم في القدرات السيبرانية، مما يبرز الدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا في السياسة العالمية والأمن الدولي. تستثمر كلتا الدولتين بشكل كبير

في تطوير البنية التحتية السيبرانية، والأمن السيبراني، والقدرات الهجومية والدفاعية، بهدف تعزيز قدراتها الإستراتيجية وضمان السيادة الوطنية في الفضاء السيبراني. هذا التقدم لا يقتصر فقط على تحسين الدفاعات ضد الهجمات السيبرانية ولكن يشمل أيضًا تطوير أدوات للتأثير والتجسس السيبراني على مستوى عالمي.

إذ يُظهر التحليل والاستشراف بهذا الجانب أن التنافس في القدرات السيبرانية الأميركية والصينية سيستمر في تحديد المشهد الدولي الذي تعززه التطورات والتحولات الهائلة في الديناميات الجيوسياسية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية المتقدمة التي ستمثل عاملاً محوريًّا يحدد القواعد الجديدة للقوة والتأثير العالمي مستقبلاً لاسيما مع زيادة الاعتماد على الشبكات الرقمية والتكنولوجيا في كل جوانب الحياة، من الاقتصاد إلى البنية التحتية الحيوية والعسكرية، تصبح الحاجة إلى الحماية السيبرانية أمرًا أساسيًّا، مما يضع واشنطن وبكين في موقع يمكنهما من لعب دور رئيسي في تشكيل معايير وسياسات الأمن السيبراني الدولية مما يؤدي إلى مزيد من النزاعات وحدوث توترات آخرها نية الإدارة الأميركية حظر تطبيق تيك توك (TikTok) مما يضعهما أمام حرب باردة لن يكون عنوانها تايوان أو المصالح الاقتصادية وإنما هذا التطبيق الذي شغل الدنيا بعد أن أقر مجلس النواب الأميركي، في أواخر أبريل/ نيسان 2024، بأغلبية ساحقة مشروع قانون يلزم الشركة الصينية "بايت دانس" المالكة لتطبيق "تيك توك" ببيعه في غضون 180 يومًا، أو المخاطرة بحظر التطبيق من متاجر التطبيقات وخدمات استضافة الويب في الولايات المتحدة. وهذا التوجه بالمحصلة يعكس عمق الشكوك والتنافس بين القوتين العظميين؛ حيث يتجلى الصراع ليس فقط في المجالات التقليدية وإنما يشمل الآن الأمن السيبراني والسيطرة على البيانات الضخمة، التي يعتبر تطبيق "تيك توك" أحد أبرز الفاعلين فيها، وهو ما يُظهر كيف أن المعارك الإستراتيجية الحديثة تُخاض في الفضاء السيبراني والسوق العالمي للبيانات؛ مما يشير إلى تحول في نقاط التوتر الدولية من الملفات التقليدية إلى الساحة الرقمية الأمر الذي يجعل تطوير القدرات السيبرانية والاستثمار فيها ضرورة إستراتيجية للدول التي تسعى لحماية مصالحها الوطنية وتعزيز موقعها في النظام العالمي الجديد.

المراجع

(*) للتفريق بين القوة السيبرانية (Cyber Power)، والقدرات السيبرانية (Cyber Capabilities)، فإن القوة السيبرانية تمثل مفهومًا شاملاً يرتبط بالقدرة الشاملة لكيان ما، كالدولة أو المؤسسة، على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها في الفضاء السيبراني. وتستند إلى الاستخدام الفعال للعناصر السيبرانية المتاحة، مثل التكنولوجيا والمعرفة والقوانين والقدرات البشرية. تجمع القوة السيبرانية بين القدرة على الدفاع عن الأصول الرقمية والبيانات الحساسة، والقدرة على تنفيذ هجمات سيبرانية عند الضرورة. تعكس قوة السيبرانية التأثير والتحكم في الفضاء السيبراني بصورة شاملة. أما القدرات السيبرانية فتتعلق بالعناصر الفعلية التي تمتلكها الدول أو الكيانات لتنفيذ الأنشطة والعمليات في الفضاء السيبراني. تشمل هذه القدرات الأنظمة والتقنيات والأدوات والمعرفة والمهارات التي تستخدم لتحقيق أهداف معينة. على سبيل المثال، تتضمن القدرات السيبرانية الأدوات والبرمجيات والمعرفة التي تمكِّن من القيام بأنشطة سيبرانية مثل الاختراقات والتجسس والتدمير السيبراني، وتحسين الأمن السيبراني والدفاع عن البنية التحتية السيبرانية للدولة أو المؤسسة. بمعنى، يمكن القول: إن القوة السيبرانية تمثل التقييم الشامل للقدرة على التأثير والتحكم في الفضاء السيبراني، بينما القدرات السيبرانية تشير إلى العناصر والأدوات الفعلية التي تمكِّن الكيان من ممارسة هذا التأثير والتحكم. بشكل عام، يمكن تصور القدرات السيبرانية كوسائل وأدوات تستخدم لتحقيق القوة السيبرانية. الدول والكيانات السياسية يسعون لزيادة قدراتهم السيبرانية لضمان أمنهم السيبراني وتعزيز تأثيرهم في العالم الرقمي، انظر:

(1) Max Smeets, Herbert S. Lin, Offensive Cyber Capabilities: To What Ends?, (2018 10th International Conference on Cyber Conflict, NATO CCD COE Publications, Tallinn, 2018), P.58

(2) رغدة البهي، أبعاد التطور في القدرات السيبرانية الروسية عقب الحرب الأوكرانية، مركز إنتريجنال للتحليلات الإستراتيجية، 18 يونيو/ حزيران 2023، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /cutt.us /aIpaC

(3) هناك العديد من الأدبيات التي تتناول موضوع القدرات السيبرانية والتنافس بين الولايات المتحدة والصين. من بينها دراسة: "The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower" للكاتب Michael Pillsbury، حيث يقدم فيه تحليلاً مفصلاً لإستراتيجية الصين السرية لتحقيق الهيمنة العالمية وتحدي الولايات

المتحـــدة. وكتـــاب "Cyber Dragon: Inside China's Information Warfare and Cyber Operations" للكاتـــب Dean Cheng، يقـــدم الكتاب تحليلاً معمقًا لقدرات الصين الســـيبرانية وإستراتيجياتها في الحرب السيبرانية وكيفية استخدامها لتعزيز مصالحها الوطنية. إضافة إلى دراسة "America the Vulnerable: Inside the New Threat Matrix of Digital Espionage Crime and Warfare" للكاتب Joel Brenner، والذي يتناول التهديدات السيبرانية التي تواجه الولايات المتحدة، بما في ذلك التهديدات من الصين، ويشرح كيفية تعامل الولايات المتحدة مع هـــذه التهديـــدات. وهناك كتاب "Chinese Cybersecurity and Defense" للكاتب Daniel Ventre الذي يركز فيه على القدرات السيبرانية الصينية وسياساتها الدفاعية في الفضاء السيبراني، وكيف تطورت هذه القدرات على مدى الســـنوات. وكتاب "Surviving Cyber War" للمؤلف Richard Stiennon حيـــث يناقش الإســـتراتيجيات الدفاعية والهجومية في الحرب الســـيبرانية، مـــع التركيـــز على القدرات الســـيبرانية للولايات المتحدة والتهديدات التـــي تواجهها من الصين. وبهـــذا الســـياق هناك كتـــاب "The Hacked World Order: How Nations Fight Trade Maneuver and Manipulate in the Digital Age" للكاتـــب Adam Segal والـــذي يتناول فيه كيف تستخدم الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، الفضاء السيبراني لتحقيق أهدافها الإســـتراتيجية وتعزيز نفوذها العالمي. توفر هذه الأدبيات رؤى حول القدرات الســـيبرانية لكل من الولايات المتحدة والصين وكيفية تأثير هذه القدرات على التنافس الدولي والنفوذ العالمي.

(4) James A. Lewis, A Necessary Contest: An Overview of U.S. Cyber Capabilities, Asia Policy, vol. 27 no. 2, (2020), p. 84.

(5) يعد الصحافي الأميركي "فرد كابلان" من أهم منظِّري التكامل الإستراتيجي الأميركي، انظر:

فرد كابلان، المنطقة المعتمة التاريخ السري للحرب السيبرانية، (ترجمة: لؤي عبد المجيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2019)، ص 12.

(6) David Clarke, Cyber War, op.cit, p.144

(7) Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment, International Institute for Strategic Studies (IISS), 2021, Accessed:21/5/2024. https://www.iiss.org/research-paper//2021/06/cyber-capabilities-national-power.

(8) Brad D. Williams , US 'Retains Clear Superiority' In Cyber; China Rising: IISS Study, Breaking Defense, 28/6/2021, "Accessed: 5/9/2023. , https://breakingdefense.com/2021/06/us-retains-clear-superiority-in-cyber-but-china-poised-to-challenge-study/,

(9) Lisa Ferdinando, Cybercom to Elevate to Combatant Command , US Department of Defence, May 3, 2018, ", https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/1511959/cybercom-to-elevate-to-combatant-command/, Accessed: 21/9/2023"

(10) Paul M. Nakasone, US Department of Defense," Accessed: 21/9/2023", https://www.defense.gov/About/Biographies/Biography/Article/1531067/general-paul-m-nakasone/.

(11) U.S. Cyber Command, cybercom, "Accessed: 18/9/2023", https://www.cybercom.mil/About/History/

(12) C. Todd Lopez, Cyber Mission Force Set to Add More Teams , US Department of Defence, April 6, 2022, "Accessed: 21/9/2023", https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2991699/cyber-mission-force-set-to-add-more-teams/.

(13) Department of Defense Releases 2023 Cyber Strategy Summary, U.S Department of Defense, Sept. 12, 2023, "Accessed: 18/9/2023", https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3523199/dod-releases-2023-cyber-strategy-summary/.

(14) Ibid;

(15) هدى النعيمى، الهجمات السيبرانية وتصاعد المنافسة الدولية، مجلة الجندي الإلكترونية، 1 يونيو/ حزيران 2022، (تاريخ الدخول: 23 مايو/ أيار 2024)، 19**https**://**cutt.us/sco**.

(16) Mark Stone, How much is the U.S. investing in cyber (and is it enough)?, Security Intelligence, January 20, 2023," Accessed: 21/9/2023", https://securityintelligence.com/articles/how-much-is-us-investing-in-cyber/.

(17) Sean Carberry, White House Asks for $842 Billion in 2024 DOD Funding, 3.2 Percent Above 2023 Budge,National defense magazine, 3/9/2023, Accessd: 21/9/2023, ", Accessed: 22/9/2023 ", https://www.nationaldefensemagazine.org/articles/2023/3/9/white-house-asks-for-842-billion-in-2024-dod-funding-32-percent-above-2023-budget

(18) Denise E. Zheng, 2015 DOD Cyber Strategy ,CSIS, April 24, 2015, ", Accessed: 22/9/2023", https://www.csis.org/analysis/2015-dod-cyber-strategy

(19) John Smith, "Contributions of American Tech Giants to Cybersecurity Capabilities: A Study on Google, Facebook, Microsoft, and Others." Journal of Cybersecurity Studies,2023,(2), pp:45-62. Retrieved from https://www.cybersecuritystudiesjournal.org/american-tech-giants-cybersecurity-capabilities.

(20) Number of internet users in the United States from 2015 to 2023, Feb 22, 2023, Accessed: 22/5/2024 https://datareportal.com/reports/digital-2024-united-states-of-america?rq=USA.

(21) شريفة كلاع، الأمن السيبراني وأشكال التهديد: تحديات عالمية، ط 1، (ألفا للوثائق، الأردن، 2023)، ص 220.

(22) National Cyber Power Index 2022," Accessed: 22/9/2023", https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/CyberProject_National %20Cyber %20Power %20Index %202022_v3_220922.pdf.

(23) Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment, IISS, 28th June 2021, "Accessed: 22/9/2023", https://www.iiss.org/research-paper//2021/06/cyber-capabilities-national-power

(24) Global Cybersecurity Index 2020 ,International Telecommunication Union, "Accessed: 22/9/2023", https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2021-PDF-E.pdf.

(25) شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(26) المرجع نفسه، ص 227.

(27) Lyu Jinghua, What Are China’s Cyber Capabilities and Intentions?, Carnegie Endowment for International Peace, April 01, 2019," Accessed: 23/9/2023", https://carnegieendowment.org/2019/04/01/what-are-china-s-cyber-capabilities-and-intentions-pub-78734.

(28) عبد الكريم زهير عطية الشـــمري وحازم موســـى الجنابي، "مطارحات هيمنة الإســـتراتيجية الأميركية السيبرانية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العراق، العدد 24، 202)، ص 17.

(29) Biswarup Baidya, Cyberwarfare: Growing Chinese Cyber Threats and Implications for India, May 5, 2023," Accessed: 22/9/2023", https://

samvadaworld.com/featured/cyberwarfare-growing-chinese-cyber-threats-and-implications-for-india/.

(30) Cyber Capabilities and National Power: A Net Assessment, IISS, 28th June 2021, Accessed: 22/9/2023, https://www.iiss.org/research-paper//2021/06/cyber-capabilities-national-power.

(31) Biswarup Baidya, op. cit, ZTE Corporation is a Chinese partially state-owned technology company that specializes in telecommunication. Founded in 1985, ZTE is listed on both the Hong Kong and Shenzhen Stock Exchanges.

(32) Andrzej Kozłowski, The Assessment of the China's Cyber Warfare Capabilities and Its Consequences for Potential Conflict over Taiwan, Wydawnictwo Uniwersytetu Łódzkiego, 2015, "Accessed: 22/9/2023", https://core.ac.uk/download/pdf/71981805.pdf.

(33) Ibid, p. 165

(34) Adam Jourdan, China-U.S. cyber spying row turns spotlight back on shadowy Unit 61398, Reuters, May 20, 2014, "Accessed: 22/9/2023",

https://www.reuters.com/article/us-cybercrime-usa-china-unit-idUSBREA4J08M20140520.

(35) Mark Clayton, US indicts five in China's secret 'Unit 61398' for cyber-spying on US firms, The Christian Science Monitor , May 19, 2014 , https://www.csmonitor.com/World/Passcode/2014/0519/US-indicts-five-in-China-s-secret-Unit-61398-for-cyber-spying-on-US-firms, Accessed: 22/9/2023

(36) Andrzej Kozłowski, op. cit, p.165

(37) Ibid,p. 165.

(38) خالــد وليــد محمود، ماذا وراء الإعلان عن إســتراتيجية الصين الرقمية؟، الجزيرة نت، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2023)، **https://cutt.us/D5UNY**

(39) David Dorman, The Digital China "Plan" is New, but "Digital China" is Not, Digital china wins the future, 27/2/2023 ,"Accessed; 21 may 2024", ,https://digitalchinawinsthefuture.com/2023/02/27/beijing-issues-plan-for-the-overall-layout-of-digital-china-construction/

(40) Sarah Sewall, Tyler Vandenberg, Kaj Malden, China's BeiDou, New Dimensions of Great Power Competition, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, Cambridge, US, Feb. 2022, "Accessed: 22/9/2023", https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/Chinas-BeiDou_V10.pdf.

(41) Zhao Jiugeng, "China's Cyber Capabilities: An Analysis of Major Tech Companies' Roles in Developing Digital Infrastructure and 5G Networks." Journal of Cybersecurity and Digital Innovation, 2023, 15(2), 123-145. Retrieved from https://www.cybersecurityjournal.org/china-cyber-capabilities.

(42) Helene Pleil, Being a Cyberpower – China's Ambitions in Cyberspace, Tech Policy Press, 30/3/2023, "Accessed: 22/9/2023", https://techpolicy.press/being-a-cyberpower-chinas-ambitions-in-cyberspace/

(43) Datareportal, Digital 2024 China,21/2/2024, "Accessed: 22/5/2024 https://datareportal.com/reports/digital-2024-china?rq=china.

(44) على الرغم من أن الصين تتجه نحو وضع أهداف لزيادة دمج اقتصادها وصناعاتها وتقنياتها العسكرية بالفضاء السيبراني، إلا أنها تحاول أن تُبقي زمام الأمور تحت سيطرتها قدر الإمكان، وبالنسبة لها؛ فإن حماية الفضاء السيبراني مسألة دفاع قومي هذا يعني أن الحكومة تتحكم كليًّا بهذا الفضاء وتمارس الرقابة عليه لا بل تفصل شبكة الإنترنت الداخلية عن العالم الخارجي أو تعطلها نهائيًا. ووضعت الصين تشريعات سيبرانية مكَّنتها من أن تحصِّن البنى التحتية السيبرانية بما يسمى جدار النار الصيني العظيم. انظر: أنديرا عراجي، القوة في الفضاء السيبراني: فصل عصري من التحدي والاستجابة، ط 1، (دار ميرزا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان)، 2019.

(45) إستراتيجية "شي جين بينغ" الثورية.. كيف تغير الصين مستقبل الإنترنت في العالم؟، الجزيرة نت، 2 يوليو/ تموز 2020، (تاريخ الدخول: 23 سبتمبر/ أيلول 2023)، **https://cutt.us/3XYZa**

(46) Hjortdal, Magnus. "China's Use of Cyber Warfare: Espionage Meets Strategic Deterrence." Journal of Strategic Security, vol. 4, no. 2, 2011, pp. 1–24. JSTOR, "Accessed: 3 May 2024.", http://www.jstor.org/stable/26463924

(47)Brad D. Williams, US 'Retains Clear Superiority' In Cyber; China Rising: IISS Study, Breaking Defense, 28 June 2021," Accessed: 2 April 2024", https://breakingdefense.com/2021/06/us-retains-clear-superiority-in-cyber-but-china-poised-to-challenge-study/?amp=1.

(48) Marina Zhang, Cyberspace: The new battlefield of US-China competition, Australia-China Relations Institute, University of Technology Sydney, 9 December 2022, University of Technology Sydney, "Accessed: 2 April 2024", https://www.australiachinarelations.org/content/cyberspace-new-battlefield-us-china-competition.

(49) Ibid,

من التخصصية إلى المتحد العلمي العابر للتخصصات: مداخل لتجاوز جزئية النظرية في التفسير

From Specialisation to Transdisciplinary Scientific Unity: Approaches to Overcoming Partiality in Interpretation

*Nadia El Baoune – نادية البعون

ملخص

تتسم النظرية في العلوم الاجتماعية بـ"الجزئية في التفسير"؛ إذ لا تكاد تقدم تفسيرًا متكاملًا للظاهرة الاجتماعية، باعتبار التقاليد العلمية، المتمثلة في التخصصية، والمظلة النظرية للمنظر. وهو ما يبرزه مسارها المتسم بالتشظي النظري؛ إذ لم تفلح أي من نظريات العلوم الاجتماعية في تقديم تفسير نظري متكامل للظاهرة الاجتماعية. فكيف نجعل النظرية أكثر تفسيرًا؟

نقارب الجواب عن هذا السؤال، عبر الاستناد على منهج توماس كون "المتحد العلمي" (scientific community)، مع دمجه مع التكامل بين العلوم، في ثلاثة محاور. لنقارب في المحور الأول، جزءًا من الأسباب التي تعيق "كلية" أو "عامية" النظرية في التفسير. وقد لخصناها في التخصصية، والمظلة الفكرية للمنظر (البراديغم)، مبرزين هذه الجزئية في التفسير، ونخصص المحور الثاني، لنقد جزئية النظرية في التفسير عبر مناقشة بعض أفكار النظرية العامة في العقلانية لعالم الاجتماع، ريمون بودون، أما المحور الثالث، بعنوان مداخل تجاوز جزئية النظرية في التفسير، فقد خصصناه للحلول النظرية المتاحة في بعض النصوص، وبعض المقترحات المستنتجة منها، من أجل جعل النظرية تتسم بالكلية في التفسير

كلمات مفتاحية: التخصصية، الجزئية في التفسير، تعدد التخصصات، المتحد العلمي، الكلية في التفسير

Abstract

Theory in the social sciences is marked by "partiality in interpretation", as it seldom provides a fully integrated explanation of social phenomena, given scientific traditions rooted in specialisation and theoretical frameworks of perspectives. This is underscored by its fragmented theoretical trajectory,

* نادية البعون، باحثة في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب
Nadia El Baoune, Researcher in political science, Mohammed V University, Rabat, Morocco

where none of the social science theories have successfully offered a comprehensive theoretical explanation of social phenomena. How then can we make theory more explanatory?

We seek to answer this question through the lens of Thomas Kuhn's concept of the "scientific community", integrating it with interdisciplinary collaboration across three dimensions. In the first dimension, we address some factors that impede the "comprehensiveness" or "holistic nature" of theoretical interpretations. These factors include specialisation and the intellectual framework of paradigms, highlighting their role in limiting interpretative completeness. In the second dimension, we critique the partial nature of theoretical interpretations by examining ideas from the general theory of rationality in sociology, as proposed by Raymond Boudon. The third dimension, titled "Approaches to Overcoming Theoretical Partiality in Interpretation", focuses on theoretical solutions found in selected texts and proposes strategies to enhance the holistic explanatory power of theory.

Keywords: specialisation, partiality in interpretation, interdisciplinarity, scientific community, holistic interpretation.

مقدمة

تتميز النظرية في العلوم الاجتماعية، بخاصية "الجزئية" في التفسير، أي إنها لا تفسِّر الظاهرة الاجتماعية بشكل كلي، ونضطر، كباحثين، إلى الاستعانة بنظريات أخرى لتفسير الجوانب التي تعجز عنها النظرية التي نعتمد عليها، كنظرية رئيسية، في بحوثنا. خبرت ذلك قبل تسع سنوات، عندما كنت طالبة دكتوراه، بعد انتهائي من الدراسات الميدانية لنيل درجة الدكتوراه، بوحدة البحث "السوسيولوجيا السياسية"؛ حيث لم أعثر آنذاك، على نظرية عامة، و"كلية" التفسير لتوصيف ما جمعته من الميدان، لاعتماده، كنظرية رئيسية للبحث، فاستعنت بنظريات أخرى مكمِّلة بعدما اطلعت على نظريات عديدة، وقرأت مناهج عديدة، وذهبت وعدت مرارًا بين النظرية والميدان، دون أن أعثر على ذلك التفسير الذي كنت أطمح إليه. لقد انعكس ذلك التشظي النظري الذي تتميز به نظريات العلوم الاجتماعية على البحث الذي قمت به آنذاك، وحال دون تمكني من تقديم تفسير كلي وعام. مما دفعني بعد المناقشة، إلى الاهتمام بطرق صياغة النظرية، كمشروع بحثي، والاتجاه في السنوات الأخيرة، نحو التفكير في التقاليد العلمية التي نشتغل بها، وفي الأدوات التي يُنتج بها العلم، وسيما النظرية، و"جزئيتها" في التفسير، والتي يقابلها قدرتها على تقديم تفسير كلي للظاهرة الاجتماعية، دون الحاجة إلى نظريات أخرى مكملة، أي أن تكون "كلية" التفسير. وهو ما أُقاربه في هذا المقال عبر الجمع بين البحث في النصوص النظرية، والقيام بعمل على مستوى التفكير على ضوء ما يوجد في هذه النصوص من أجل طرح بعض الحلول والمقترحات لـ"جزئية" النظرية في التفسير.

كانت قد تبلورت لديَّ هذه الفكرة في الأصل، خلال مرحلة التأطير العلمي الرصين والمعمق للأستاذ المشرف على أطروحة الدكتوراه، الأستاذ عبد الحي مودن Abdelhay Mouden، حيث قرأت، باقتراح منه، نص غليفورد غيرتز، التوصيف الكثيف، كما استفدت من تدوين ملاحظاته، خلال اللقاءات العلمية، وأخص بالذكر، ملاحظته في ورشة عمل منهجية للدكتوراه، بمركز جاك بيرك للعلوم الاجتماعية، في خريف 2013، حيث كانت ملاحظته "عندما نحصل على النتائج الميدانية، ماذا نفعل بها؟ نصوغ إطارًا نظريًّا". يضاف إلى ذلك، قراءتي المتكررة للنظرية العامة في

العقلانيــة لريمون بودون Raymond Boudon، واعتمادها من حيث المنهج (النهج التفهمي La méthode compréhensive)، في الأطروحة، ثم قراءتي لمقال دافيد سنو David Snow، وكان آنذاك طالب دكتوراه، حيث تمكن من صياغة نظرية انطلاقًا من دراساته الميدانية. ولم أكن آنذاك، وأنا طالبة دكتوراه، أومن باعتماد خلفية نظرية في الدراسات الميدانية، بقدر ما كنت أرى أهمية الانطلاق مباشرة، من توصيف الميدان دون الاســتناد إلى أية خلفية نظريــة، مع الانفتاح على التخصصات الأخرى. كانت -ولا تــزال- أغلب التقاليد العلمية، تحــول دون ذلك، وهو أمر محبط، وأقصد ما نجده في أغلب مناهج البحث، حيث اعتمدت على نص غيرتز، التوصيف الكثيف؛ إذ يعتبــر أنــه لا يمكن توصيف مجتمع بحث مــا دون الانطلاق من خلفيات نظرية سابقة، حيث لا يمكن للباحثين إنتاج نظريات جديدة عند كل دراسة، ولم أكن حينها على علم بالنظرية المجذرة. وقبل ســنتين، حيث كنت أشــارك في ندوة وطنية حول الحــركات الاجتماعية، بكلية الآداب بالرباط، طرحت مداخلة للأســتاذ جمال فزة، "نحن لســنا بحاجة إلى النظرية، بل إلى الحس التنظيري، ينبغي أن نتعلم التنظير". ومن منظوري، نحتاج في عملية التنظير إلى وضع الأرضية الصحيحة، وهي التفكير في التقاليد العلمية.

تحــول هذه التقاليــد العلمية دون "كلية" النظرية في التفســير. فما يمكننا ملاحظته عبــر مســار العلــوم الاجتماعية، ليس فقط، مــا يميزها من التشــظي النظري، كما ذكــره ريمون بودون Raymond Boudon، في كتابــه أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، معتبرًا العلوم الاجتماعية اليوم تتميز بافتقادها إلى إطار نظري عام يفسر كل الظواهر الاجتماعية، باستثناء نظرية الاختيار العقلاني، والنظرية العامة في العقلانية، وإنمــا مــا يميزها من عجز النظرية الواحدة عن أن تكون "كلية" التفســير، بالنســبة للظاهــرة الواحدة، بســبب ضعف تكاملها مع باقــي التخصصات. لقد حال ضعف الاهتمام بالنظرية دون اكتسابها خاصية "الكلية" في التفسير، عبر صياغة نظرية عامة تفســر الظاهرة بشــكل كلي ومتكامل، عن طريق تجاوز التخصص. لذلك، أستعين بالإبســتمولوجيا الاجتماعية لجيســي شــيرا Jesse Hauk Shara، التي تم ابتكارها كطريقــة جديــدة للتعامل مع المعرفة، كأحد المشــاريع القليلــة التي تحاول تجاوز التخصص في معالجة موضوع، بســبب حالتــه الفريدة، حيث لا يمكن التعامل معه عبر تخصص واحد. استنادًا إلى هذا التصور لشيرا في المعرفة، نقصد بجزئية النظرية

في التفسير، عجز النظرية عن تقديم تفسير كلي للظاهرة الاجتماعية الواحدة، بسبب ضعف تكاملها مع باقي التخصصات. ولا أقصد بذلك، التشظي النظري الذي تحدث عنه ريمون بودون، في كتابه أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، معتبرًا غياب نظرية عامة تفسر كل الظواهر الاجتماعية.

غالبًا ما تُرجح هذه الجزئية التي تتميز بها النظرية في التفسير، إلى انحياز العلوم الاجتماعية إلى الاهتمام بالمناهج، إزاء قلة اهتمامها بالنظرية. وهو ما قاربه عالم الاجتماع الأميركي، ريتشارد سويدبيرغ Richard Swedberg، في مقالة "قبل النظرية يأتي التنظير أو كيف نجعل العلوم الاجتماعية أكثر جاذبية؟" المنشورة بمجلة عمران، ترجمة: حميد الهاشمي، العدد 20/ 5، ربيع 2017، معتبرًا أن علم الاجتماع، خصوصًا، والعلوم الاجتماعية، عمومًا، في الوقت الراهن، أصبحا يعانيان من قلة الاهتمام بمجال النظرية، وأن المناهج الكيفية والكمية على حدٍّ سواء، قد أثبتت فائدتها الكبيرة على المستوى التطبيقي على خلاف النظرية، ونتيجة لذلك، فرضت المناهج هيمنتها على العلوم الاجتماعية. وهو ما انتقده ريمون بودون، في أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، معتبرًا أنه رغم تحقيق العلوم الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين، لتطور كبير في المجال الخاص بطرق الرصد، وتحليل معطيات البحث الاجتماعي، فإن تصورها كان دون ذلك بكثير في مجال تحليل الظواهر الاجتماعية.

لقد حلَّل سويدبيرغ، هذا الجانب؛ حيث أشار إلى التطور المهم الذي شهدته العلوم الاجتماعية، خلال القرن العشرين بداية من الحرب العالمية الثانية، وكانت مركِّزة على المناهج، وتعلق الأمر، أساسًا، بإدخال قياس الكمية أو تحديدها quantification إلى التحليل السوسيولوجي. وفي المقابل، لم تحقق النظرية تقدمًا مماثلاً. يعتبر سويدبيرغ أنه على الرغم من أن مساهمات فردية كثيرة كانت قد أُنجزت منذ الحرب العالمية الثانية، كما يتضح من أعمال غوفمان وبورديو وآخرين، غير أن المهارات العملية للتعاطي مع النظريات ومحاولة صياغة نظرية بالنسبة إلى المتخصص العادي بعلم الاجتماع، لم يجر تطويرها بنفس الطريقة. وتُرجح سويدبورغ السبب في ذلك، إلى أن الطلاب لم يدرسوا النظرية بصورة فاعلة. في هذا السياق، يقارن سويدبورغ النظري مع المنهج، حيث يمكن للطلاب تلقي دروس فصلية في كل من المناهج

الكيفية والكمية على السواء، وبمجرد الانتهاء من هذه الفصول الدراسية، يبدؤون بتطبيق ما تعلموه في بحوثهم.

هكذا، تُعزى جزئية النظرية في التفسير إلى هذه التقاليد العلمية، حيث قلة الاهتمام بالنظرية والانحياز إلى المناهج، مما يحد من قدرتها على التفسير. إن أكثر التقاليد العلمية، التي تضعف من شأن النظرية، هي تلك المسماة، بحسب توماس كون، بالعلم السوي، أي ذلك العلم الحريص على التشبث بهذه التقاليد، لذلك يظل محدودًا؛ حيث يقدم التأويل عوض التفسير، بالنظر إلى استناده إلى هذه التقاليد، المتمثلة في اعتماد المنظرين في إنتاج نظريات أخرى على نظرية سابقة تستند إلى خلفية فكرية، لها سيادة على صياغة النظرية (براديغم). تظل التقاليد الشائعة في العلوم الاجتماعية، تتحدد من جهة، في التخصصية disciplinarity، ومن جهة أخرى في البراديغم، أي المظلة النظرية التي يستند إليها المنظِّر في بناء نظرية جديدة، على ضوء نظرية سابقة.

يحيل مفهوم التخصصية disciplinarity لدى Jay Hillel Bernstein, 2014، في مقال بعنوان Disciplinarity and transdisciplinarity in the study of knowledge، في مجلة International Journal of an Emerging Transdiscipline ، معهد Informing Science، إلى ترتيب المعرفة في أقسام، وعزل المعرفة المتخصصة عن المعرفة العادية؛ إذ تقصد به تصنيف البحث العلمي، كعملية محورية في فهم تنظيم المعرفة تعتبر أنه على المستوى البديهي، يمنح التخصصات الهوية المؤسساتية في تصنيف ما من حيث عناوين الأقسام، أما على المستوى الأعمق، فجزء مما يحدد التخصص، يتحدد في طريقة اقترابه أو ارتباطه بالمعرفة، أي يتضمن ما يُقبل كمعرفة، وما لا يُقبل كمعرفة صحيحة. تعتبر Jay Hillel Bernstein أنه عند النظر إلى المعرفة، لا تتفق التخصصات المختلفة حول أي من النقاط تعد محورية وتلك التي لا تعد ذات أهمية؛ حيث تؤكد التخصصات على عمليات مختلفة من قبول المعرفة.

إلى جانب التخصصية يظل البراديغم أكثر عامل يحد من شأن النظرية، كعائق أمام القدرة التفسيرية للنظرية، حيث ضعف التكامل بين التخصصات، وأحيانًا التشعبات داخل الحقل العلمي نفسه، فعلى سبيل المثال سوسيولوجيا الكم التي ترى بتكميم الظاهرة الاجتماعية على خلاف سوسيولوجيا الكيف، حيث لا يمكن لنتائج تفسر مجتمع بحث معينًا، تعميمها على حالات أخرى، يظل البراديغم أكثر عامل يحد من

شـــأن النظرية. ويُقصد بالبراديغم أو الخلفية الفكرية، بحســـب توماس كون، مجموع الاكتشـــافات العلمية التي تحظى بإجمـــاع كافة العلماء وتحدد لجماعة من الباحثين نوعية المشـــاكل والحلـــول لفترة من الفترات. ويعتبر هـــذا المفهوم ركنًا من أركان نظرية كون في تاريخ العلوم. كما أن له صلة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الأخرى، وعلى رأسها مفهوم العلم السوي، والذي يشير به إلى تقاليد البحث العلمي الخاصة والمنسجمة القائمة في فترة بعينها والتي تنسب إلى علماء بعينهم. فهي تقاليد تتعاقب عليها أجيال من العلماء إلى أن تتم الإطاحة بها لتظهر تقاليد بحث جديدة.

يقصـــد تومـــاس كون، بمفهوم البراديغـــم، في كتاب بنية الثـــورات العلمية، 2007، مجموعـــة القوانين، والتقنيات، والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشِـــدة بها، والتي بها يمارس الباحثون عملهم ويديرون نشـــاطاتهم، وحالما تتأســـس تتخذ اسم العلم العادي. يســـاعدنا مقال سالم يفوت، "التفســـير والتأويل في العلم وجهة نظر "تومس كون""، في كتاب التفســـير والتأويل في العلم، 1997، على توضيح مفهوم البراديغـــم عنـــد توماس كون، كقانون أو نموذج أو قاعـــدة، يقاس على منوالها، أو أصل تقاس عليه فروع ونوازل علمية مســـتجدة، يســـتمد سيادته من كونه ينجح أكثر من البراديغمات المنافســـة له في حل بعض المشـــاكل التي انتهى الأمر بجماعة من علماء متخصصين ومختصين إلى اعتبارها مشـــاكل جوهرية. وإذا كانت وجهة نظر كون تقتصر على مفهوم البراديغم في العلم، يربطه إذغار موران بالبنيات الاجتماعية والثقافية؛ إذ يقصد به، في كتابه "المنهج- الأفكار: مقامها، حياتها، عاداتها وتنظيمها"، 2012، نواة أولى افتراضية تجمع المنطق، والمعتقدات، والتصور، وتتجذر في البنية الاجتماعية. إذ يعني به نواة أولى عقلية- اجتماعية- ثقافية، ومنها تنشأ مختلف النوى الأخرى، وهكذا، يوجد البراديغم الكبير وبواسطته عمق علمعقلي مذهل في الجانب الاجتماعي، أي إنه يتوقف على مجمل العناصر الدماغية والعقلية.

باعتبار أن البراديغم يجعل المعرفة غيرِ مستقلة، يصعب على العلوم الاجتماعية تقديم نظريات كلية التفســـير. فلما كان المنظِّر يســـتظل به في عملية التفســـير، وبحكم أن البراديغـــم يتحكـــم بالنظرية، وبالطريقة التي تُصاغ بها النظريات، فإنه يكرس للتقاليد العلمية، إذ يحد من قدرة النظرية على تقديم:

- تفسير كلي للظاهرة الاجتماعية، بحكم أن التقاليد العلمية التي يفرضها العلم السوي، تكرس التخصصية، والتي تُعزى إلى البراديغم الفاصل، الذي فصل الفلسفة عن العلوم، مما يكرس للجزئية في التفسير، بل يكرس أيضًا التأويل.
- يقدم البراديغم تأويلًا للأحداث والمشاهدات على ضوء براديغم سابق، وهذا يشكِّل تقليدًا علميًّا لا يمكن للعلماء تجاوزه. وهو ما يسميه كون بالعلم السوي. إذا انطلقنا من تصور كون، فإن النظرية لا تفسر، وإنما تؤول، وما يحد من القدرة التفسيرية للنظرية هو البراديغم الذي يستظل به المنظِّر.

أولًا: الإشكالية

يطرح هذا المقال إشكالية تهدف إلى السؤال والتفكير حول المداخل الممكنة في النصوص النظرية لتجاوز جزئية النظرية في تفسير الظاهرة الاجتماعية، عبر الارتقاء بها من الجزئية إلى الكلية في التفسير بالنسبة للظاهرة الواحدة. وهي جزئية تكرسها التقاليد العلمية التي يفرضها العلم السوي، متمثلة في التخصصية Disciplinarity، والبراديغم. فلما كانت هذه التقاليد تكرس الجزئية، فإننا نحتاج إلى البحث والتفكير في البدائل الكفيلة بالارتقاء بالنظرية إلى جعلها أكثر قدرة على التفسير. فكيف نجعل النظرية أكثر تفسيرًا؟

في تحليل هذه الإشكالية الرئيسية، ننطلق من التشظي النظري الذي يطبع العلوم الاجتماعية، والذي أشار له بودون، في كتابه "أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، العمل الاجتماعي والحس المشترك"، معتبرًا أنه تجاوزه عبر النظرية العامة في العقلانية التي اعتبرها تفسر كل الظواهر الاجتماعية. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل إلى أي حد يمكن الجزم بأن نظريةً ما يمكن أن تكون عامة، أي إنها تصلح لتفسير كل الظواهر الاجتماعية خارج إطار التكامل بين التخصصات، وفي ظل سلطة البراديغم؟ وكيف يسعها تفسير كل الظواهر الاجتماعية، في حين أنها تعجز عن الإلمام بشتى أبعاد الظاهرة الواحدة؟

يبين هذا المقال أنه لا يمكن للنظرية أن تكون "كلية" التفسير حتى بالنسبة للظاهرة الواحدة، في ظل سلطة البراديغم، ومع احتفاظها بالحدود التخصصية.

على ضوء ذلك، نطرح إشكاليتين فرعيتين: تتمثل الإشكالية الفرعية الأولى، في

تحليل الأسباب المفسرة لعجز النظرية عن تقديم تفسير عام للظاهرة الاجتماعية، ونتخذ في ذلك نموذجًا، نقد أفكار عالم الاجتماع، ريمون بودون، في نظريته العامة في العقلانية، عبر إبراز براديغم النظرية الذي يحول دون جعلها كلية التفسير.

وتتحدد الإشكالية الفرعية الثانية، في البحث والتفكير حول المداخل الممكنة في النصوص النظرية لتجاوز التخصصية، وكيفية التحرر من البراديغم. ولا نقصد بهذا التجاوز إلغاء التخصصية، باعتبار أنها تقدم نظرة معمقة في التفسير؛ إذ يمكن اعتبارها الأصل في التكامل بين التخصصات، وباعتبار أيضًا أنها تقدم نظرة معمقة في التفسير، تفيد في عملية التأليف بين التخصصات، وإنما ما نقصده هو تجاوزها على المستوى الإجرائي، عبر إيجاد مداخل لجعل النظرية تقدم لنا تفسيرًا كليًّا. فلما كانت الجزئية تقدم لنا بعدًا واحدًا في التفسير، فإن هذه المداخل تعيننا في فهم الأبعاد الأخرى، أي تقديم رؤية متكاملة في التفسير.

ثانيًا: الفرضية

الفرضية الرئيسية

للجواب على هذه الإشكالية، نطرح فرضية نعتبر من خلالها، أنه يمكن جعل النظرية أكثر تفسيرًا عبر تحريرها من البراديغم، شرطًا أساسيًّا للتأسيس للجماعة العلمية العابرة للتخصصات، وللتكامل السلس بين العلوم؛ إذ نفترض أن جزئية النظرية في التفسير، تُعزى إلى التقاليد العلمية، حيث انفصال العلوم عن الفلسفة. وعلى ضوء ذلك، نطرح فرضيتين فرعيتين:

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى: نفترض أن انفصال العلم عن الفلسفة، أعطى براديغم الانفصال، ونتج عنه براديغم التخصصية، كما نتج أيضًا عن هذا الانفصال ضعف استقلالية المعرفة عن البراديغم؛ حيث تتم صياغة النظرية في ظل البراديغم الذي يشتغل في ظله المنظِّر، ويتخذه خلفية علمية في إنتاج نظريات أخرى.

الفرضية الثانية: نفترض أن التقاليد العلمية في ظل فصل الفلسفة عن العلوم، جعلت المعرفة غير متحررة. لهذا السبب، تظل عاجزة عن إنتاج أدوات جيدة، ولها قوة على مستوى التفسير، مثل النظرية. نفترض أن الحل لتطوير النظرية هو التكامل

بين العلوم، وهذا التكامل يمكنه أن يتحقق عبر شـرط تحرر النظرية من البراديغم. ونفترض أن تحرير المعرفة من البراديغم هو أيضًا شـرط للتأسيس للجماعة العلمية العابرة للتخصصات التي يمكنها أن تنتج النظرية الجيدة.

ثالثًا: المنهج

لتجاوز الجزئية التي تتسم بها النظرية في التفسير، نعتمد في مرحلة أولى، على المنهج السوسـيولوجي لتوماس كـون Thomas Samuel Kuhn، منهج المتحد الاجتماعي كخلفيـة، من أجـل توضيح كيف يحد البراديغم من القوة التفسـيرية للنظرية. وفي المرحلة الثانية، نعتمد على التفكير، في حلول لجعل النظرية كلية التفسير، عبر الأخذ بعيـن الاعتبار، الجمع بين توضيح براديغم النظريـة العامة للعقلانية، وبين توظيف التكامل بين التخصصات كحل؛ وهو ما نعني به المتحد العلمي العابر للتخصصات.

يقصد توماس كون، في كتابه، بنية الثورات العلمية بالمتحد العلمي، متحد العلماء، أو متحد المهنيين، أو المتحد العلمي scientific community. وهو الأداة التحليلية الأساسـية عنـد توماس كون. ينبني هـذا المنهج على المتحـد العلمي الذي يرى التحولات التي تحدث في تفسـيرات العلماء بحكم تغير البراديغم نتيجة اكتشـاف علمي أو نظرية جديدة أو أزمة في تفسير معين؛ حيث يعتبر كون أن الكلام عن عالِم بمفرده، مكتشـفًا لقانون علمي معين، هو كلام فاسـد، فالعلم بحسب توماس كونً، يتطور متحديًا، أي اجتماعيًّا، بواسطة براديغمات. في هذا السياق، رفض كون النظر إلـى العلـم، وإبداعاته وتطوره من وجهة نظر فردية؛ حيث اعتقد أن تاريخ العلم لا يمكن فهمه وشرحه إلا بفضل المتحدات العلمية وبراديغماتها. بحسب كون، لا يقوم العلم ولا يتغير بواسطة فرد بحد ذاته، بل بواسطة متحد من العلماء، أي مجموعة من العلماء مشتركين بتقاليد وقواعد واحدة مستمدة من نظرة واحدة إلى العالم. كما يرى توماس كون أنه لكي نكتشـف كيفية إنتاج التحولات العلمية، لابد لنا أن لا نكتفي بفحص تأثير الطبيعة على المنطق فحسب، بل نفحص أيضًا آليات المحاجة المقنعة والمؤثرة في المجموعات الخاصة التي تؤلف متحد العلماء.

تكمـن أهميـة منهج كون في أنـه يعتمد على الاختلاف فـي البراديغمات للمتحد الاجتماعي من العلماء من تخصصات مختلفة "كجماعة علمية عابرة للتخصصات"،

وهنـــا تتجلـــى أهمية منهجه، حيث انتقل من علـــم الفيزياء إلى تاريخ العلم، وقضى مدة سنة في متحد من العلماء، يتألف في أغلبه من علماء اجتماع؛ مما جعله يواجه مشكلة الفوارق بين تلك المتحدات ومتحدات علماء الطبيعة الذين سبق أن تم تدريبه في وســطهم، ليقف على عدد واتســاع الاختلافات بين علماء الاجتماع والمتعلقة بطبيعة المشكلات والمناهج العلمية المشروعة. وقد جعله كل من التاريخ والاطلاع الذي حصل له يشــك في مســألة أن المشــتغلين في العلوم الطبيعية يملكون أجوبة أكثر تماســكًا أو أكثر ثباتًا لتلك المســائل من زملائهم في علم الاجتماع. يعتبر كون أن الاشتغال في علم الفلك وعلم الفيزياء أو الكيمياء أو علم الحياة فشل في طرح نقاشــات حول الأساســيات من الأمور التي غالبًا ما تبدو اليوم محصورة في أوساط علماء الســيكولوجيا وعلماء الاجتماع. وقد قادت محاولة توماس كون الكشف عن مصدر ذلك الاختلاف إلى أن يدرك الدور الذي يلعبه في البحث العلمي ما يسميه منذ ذلك الحين "البراديغمات"، بحسب توماس كون اعتبرت هذه الأخيرة، إنجازات علمية معترف بها عالميًّا حيث إنها وفرت، ولمدة من الزمن، مسائل براديغمية وحلولاً لهذا المتحد من المشتغلين في العلم.

نستعين بهذا المنهج، كخلفية في التحليل، كي نبرز تأثير البراديغم على ضعف القوة التفســيرية للنظرية، والذي يجعلها تنحاز في التفسير، وبالتالي، لا تقدم تفسيرًا كليًّا. ونتخذ في ذلك نموذج النظرية العامة في العقلانية، لعالم الاجتماع، ريمون بودون، عبر انتقاد أفكاره في نظريته، عبر مرحلتين:

نقوم في المرحلة الأولى، بتوضيح براديغم النظرية والذي يؤثر على عملية التفسير، وبعــد ذلــك، نوضح جانب الجزئية في النظرية. وهنا أعود إلى تصور توماس كون؛ حيث اعتبر أن النظرية لا تفسِّــر وإنما تؤوِّل، وما يحد من القدرة التفســيرية للنظرية هو البراديغم الذي يستظل به المنظِّر.

أمــا المرحلــة الثانية، فنخصصها لأهمية المتحد العلمــي "العابر للتخصصات"، أي الالتقائية بين العلوم، في تجاوز الجزئية في التفسير والحصول على تفسير متكامل. فــي هذا الســياق، نقوم بنقد التقاليد العلمية، المتمثلة فــي الجزئية والمظلة الفكرية للنظريــة العامة في العقلانية. وأقترح التكامل بين العلوم، والتحرر من البراديغم عبر الاســتعانة بالعلم العقلي (إذغار موران) وعلم النفس الاجتماعي (غوستاف لوبون)،

واجتهـادات توماس كون، إلى جانب النظرية المجـذرة كحلول لجزئية النظرية في التفسير.

رابعًا: أهداف البحث

- نلقـي، عبر هذا المقـال، نقطة في محيط البحث العلمـي، نطمح من خلالها، إلى تحقيق التراكم، عبر مقالات أخرى، تهدف، بشـكل أساسـي، إلى إبراز ما يعيق المعرفة ويحد من تطورها، وسيما أدوات إنتاجها؛ حيث نحتاج إلى تعزيز التراكمـات مـن أجل التفكير في الطريقة التي يُنتج بها العلم، وسـيما النظرية. وإذ نركز على هذا الجزء البسيط، وهو إبراز أسباب عجز النظرية عن أن تكون كلية التفسـير، والبحث عن حلـول لجعلها كذلك، فمن وجهة نظرنا، لا يمكن الارتقاء بالنظرية في ظل ما يعيق المعرفة ويجعلها محدودة، ونقصد بذلك التقاليد العلمية، لذلك نحتاج إلى مراجعتها، من أجل تطوير القوة التفسيرية للنظرية.

* من أجل تحقيق الهدف السـابق، نحتاج إلـى الارتقاء بالبحث العلمي من مجرد الاكتفـاء بالقيام بوظيفة البحث فحسـب، إلى اقتراح حلول لبعض المشـاكل التي تطرحهـا الآليات التي يُنتج بها العلم، والنقص الذي يمكن أن تحمله جزئية النظرية في التفسـير. وهو ما يمكن أن تقوم به فلسـفة العلوم، وعلم اجتماع العلوم، حتى يتسنى لنا الحصول على المعرفة الصحيحة، المتحررة من التقاليد العلمية من جهة، والنابضـة بروح التكامل بيـن التخصصات من جهة أخرى. وبالتالي، فمن منظورنا، النظريـة الجيدة، التي تقدم المعرفـة الصحيحة، أي النظرية المتحررة من البراديغم، والمتجاوزة للحدود المعرفية للتخصصات، هي التي بوسعها أن تكون كلية التفسير.

ونقترح تجاوز الحدود المعرفية مدخلاً لتعزيز القوة التفسيرية للنظرية، لاعتبارين:

الاعتبار الأول: يعتبر بودون في النظرية العامة في العقلانية، أنه لا يمكن فقط تفسير السلوك البشري بالحتميات الاجتماعية وبالعقلانية، وإنما انطلاقًا من العلوم العصبية، ويتساءل: هل من المشروع قيام برنامج لتفسير السلوك الإنساني يفرض استقلاليته عن العلوم العصبية؟ وهو ما يبين أهمية التكامل بين العلوم، وفيه اعتراف للسوسيولوجيا بضرورة تجاوز التخصصية. لقد تساءل بودون عما إذا كان من المشروع قيام برنامج لتفسير السلوك الإنساني يفرض استقلاليته عن العلوم العصبية، مستحضرًا العلاقات الملتبسـة القائمـة بين العلوم الاجتماعية والعلوم العصبيـة، وتطور العلوم العصبية.

فبحسب بودون، لا يُفسر السلوك البشري فقط بالحتميات الاجتماعية أو بنظرية الاختيار العقلاني وإنما يفسر أيضًا انطلاقًا من العلوم العصبية.

الاعتبار الثاني: هو التوجه نحو التكامل بين العلوم في النقاشات والكتابات العلمية؛ إذ حث العدد السادس من مجلة Nature Human Behaviour المنشور على موقع المجلة بتاريخ 27 يناير/ كانون الثاني 2022، في مقالة بعنوان The future of human behaviour research، على التكامل بين التخصصات لفهم السلوك البشري، معتبرًا أن السلوك الإنساني مركب ومتعدد الأوجه، وتتم دراسته عبر مجموعة من التخصصات تشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. في هذا العدد قامت المجلة بسؤال كبار العلماء حول بعض التخصصات الأساسية لمشاركة رؤيتهم لمستقبل البحث في تخصصاتهم. وأكد المساهمون مدى أهمية توسيع نطاق تخصصاتهم، كما أبرزت مساهماتهم مجتمعة أن تحقيق التقدم في كل تخصص يتطلب دمج رؤى وأساليب من الآخرين، وكسر الصوامع التخصصية. كما اعتبرت المجلة، أن إحراز تقدم في فهم السلوك البشري، يمكنه أن يتحقق عبر مجهود متعدد التخصصات. كما جاء في مساهمة ساري حنفي، أنه حان الوقت لربط علم الاجتماع بالفلسفة.

خامسًا: المحاور

نتناول هذا الموضوع انطلاقًا من ثلاثة محاور:

المحور الأول: جزئية النظرية في التفسير– الانعكاس البارز للظل الخفي للبراديغم: وجهتا نظر كون وموران

أ- التخصصية Disciplinarity وانفصال العلم عن الفلسفة

ب- البراديغم الفاصل- داء المعرفة الصحيحة

المحور الثاني: الجزئية والانحياز في التفسير- نقد لبعض أفكار ريمون بودون

المحور الثالث: كيف نتجاوز الجزئية في التفسير؟ - مفاتيح النظرية الجيدة

أ- النظرية المجذرة والتحرر من البراديغم

ب- المتحد العلمي العابر للتخصصات interdisciplinary scientific community

المحور الأول: جزئية النظرية في التفسير- الانعكاس البارز للظل الخفي للبراديغم: وجهتا نظر كون وموران

انطلاقًا من تحليلات وتصورات كل من كون وموران، يمكننا تصور جزئية النظرية في التفسير مرآةً للبراديغم. إنها بالأحرى، أحد أهم تجلياته، تنعكس بشكل بارز لما يمليه، بشكل غير واع، هذا الظل الخفي. إذ تُعزى إلى إنتاجها في ظل براديغم، يشكل ما يسميه توماس كون بالعلم السوي. فالمنظرون لا يطرحون براديغمات جديدة عند صياغة كل نظرية، بقدر ما يتم إنتاجها في ظل براديغم موجود؛ إذ لا تشكل النظرية شيئًا جديدًا، وإنما رؤية ومسمى جديدًا في ظل براديغم سابق يحافظ على نفس التقاليد العلمية.

لقد أولى توماس كون (Thomas Kuhn) ، في كتابه بنية الثورات العلمية، أهمية كبرى لمفهوم البراديغم، معتبرًا أن المعرفة العلمية ليست مجرد تراكم معلومات، وأن طريقة تصور النظريات العلمية وصياغتها وتنظيمها تتحكم بها المسلَّمات والفرضيات الخفية وتراقبها. وقام بكشفها -من خلف الفرضيات والمسلَّمات- بمنزلة أساس جماعي من البديهيات الخفية والحتمية سماها استبدالات(1). وبفضل مصطلح براديغم، تمكن كون من شرح وجهة نظره في تاريخ العلم، فرآه عبارة عن تاريخ براديغمات متعاقبة تختلف فيما بينها اختلافًا نوعيًّا إلى الحد الذي لا يمكن مقارنتها، كما قال، معتبرًا أنه ليس العلم كما ظنَّه مؤرخو العلوم وفلسفاتها عملية تراكمية ممتدة لا يعتريها انقطاع البراديغم الذي وصفه بأنه نظرية علمية جديدة، عنى به نظرة جديدة إلى الكون والطبيعة تقضي على نظرة سابقة(2).

وبحسب تعريف إدغار موران (Edgar Morin)، يقصد بالبراديغم نواة أولى عقلية اجتماعية ثقافية، ومنها تنشأ شتى النوى الأخرى، وهكذا يوجد البراديغم الكبير وبواسطته عمق عِلْمعقلي مذهل في الجانب الاجتماعي. وبحسب كون، يعد البراديغم افتراضيًّا على الدوام، ولا يوجد إلا في تفعيلاته وتجلياته(3). كما يضم بالنسبة إلى جميع الخطابات التي تتم في مملكته، المفاهيم الأساسية أو المقولات الكبرى للتعقل، ويتضمن نوع العلاقات المنطقية في التجاذب، أو التنافر من وصل أو فصل أو انخراط أو غيرها، بين هذه المفاهيم أو المقولات(4).

لذلك، يبدو ضعف استقلالية المعرفة شيئًا محتومًا في ظل سيادة البراديغم الذي يفرض سلطته على طريقة صياغة النظرية، مما يجعلها جزئية التفسير؛ إذ يحمل

البراديغم قيمة جذرية في التوجه المنهجي، وفي الترسيمات الفكرية الأساسية، وفي الفرضيات، والمعتقدات التي تلعب دورًا أساسيًّا، وتتمتع بسلطة تهيمن على النظريات، والبراديغم غامض لأنه يضم عدة معان، تحظى في المحصلة، وبشكل غامض، بالقبول الجماعي برؤية للعالم لدى أهل العلم(5).

هكذا يشكل البراديغم داء الانحياز المعرفي، والجزئية في التفسير، وقد ينتج المعرفة "غير الصحيحة"، لدى أهل العلم، حتى في ظل وجود جماعة علمية، كشيء بديهي في ظل سلطة هذه النواة الخفية التي تتجاوز التحكم في طريقة صياغة النظرية إلى إنتاج العلم. فحسب إدغار موران، هناك براديغم كبير يتحكم ليس فقط بالنظريات وطرق التفكير، بل يتحكم أيضًا، بالحقل المعرفي، والفكري والثقافي، حيث تولد النظريات، وطرق التفكير، ويتحكم أيضًا بالإبستمولوجيا التي تتحكم بالنظرية، ويتحكم بالتطبيق الذي يتحكم بالنظرية(6). ويعد هذا العائق الذي يعتبر تقليدًا علميًّا، أحد أهم العوامل التي تحد من القوة التفسيرية للنظرية. بل تزداد سلطة البراديغم، بفضل ما يتميز به من جمع وانتقاء للأفكار الشبيهة به، وإقصاء ما يخالفه.

إن البراديغم يوجِّه، ويحكم، ويراقب تنظيم أنواع التفكير الفردي والمنظومات الفكرية الخاضعة له. وهو الذي يدفع قدمًا ببعض العمليات المنطقية على حساب عمليات أخرى، وهو الذي يضفي الصلاحية والكونية على المنطق الذي اختاره. وبذلك، يمنح الخطابات والنظريات التي يتحكم بها صفات الضرورة والحقيقة(7). كما يمارس البراديغم رقابة برمجية على المنطق في ما يتعلق بالطروحات والخطابات والنظريات. ويتحكم بالمنطق ولكن المنطق بدوره يتحكم به(8). أيضًا، يلعب دورًا خفيًّا وسياديًّا في كل نظرية أو مذهب؛ إذ ينشئ العلاقات الأساسية التي تشكل البديهيات وتحدد المفاهيم وتتحكم في الخطابات و/ أو النظريات، وينظم تنظيمها، ويقود المبادئ الفكرية، ويوجد في صميم المنظومات الفكرية بما فيها النظريات العلمية(9).

ويظل البراديغم يفرض سلطته على النظرية حتى في ظل تحوله، وهنا تكمن قوته، في أن هذا التحول لا يؤدي إلى تحرر المعرفة، بقدر ما يؤدي إلى استمرار التقاليد العلمية، عبر ظهور تقاليد علمية جديدة. فبحسب كون، عندما يحدث الانقلاب العلمي، يظهر إلى الوجود براديغم جديد في العلم، وتنشأ تقاليد علمية جديدة(10).

كما تزداد سلطة البراديغم، في تجاوزها كل معرفة، عبر الجمع بين المعرفة العادية والمعرفة العلمية عبر العقدة الغوردية المركبة التي تربط كل العناصر الدماغية والعقلية والنفسية والعِلمعقلية والثقافية والاجتماعية(11)، والحوسبية والتفكيرية، والمنطقية، واللغوية، والنظرية، والأسطورية، والثقافية، والاجتماعية، والتاريخية، التي تتوقف عليه، ويتوقف على التفاعلات التي تتوقف عليه؛ حيث يتميز البراديغم بكونه تفاعليًّا(12).

بحكم ما يتسم به البراديغم، تظل المعرفة غير مستقلة كي تنتج نظريات تتميز بقوتها التفسيرية. لقد حدد إدغار موران عدة سمات للبراديغم(13)، نقتصر على ذكر تلك التي تقلل من شأن النظرية، متمثلة في:

1. البراديغم غير مرئي. ولأنه يقع في حيز اللاوعي، وفي حيز ما فوق الوعي، فإنه المنظم الخفي للنواة التنظيمية الظاهرة للنظرية التي يحظى فيها بمكانة غير مرئية. وبالتالي، فهو غير مرئي في التنظيم الواعي الذي يتحكم به(14).
2. هناك براديغم كبير يحدد عن طريق النظريات عقلية معينة وإطارًا فكريًّا ورؤية للعالم، كما بيَّن ماورياما أن براديغمًا كبيرًا يتحكم بالرؤية إلى العالم والفلسفة والعقل والسياسة والقرار والأخلاق(15). إن تأثير البراديغم على المعرفة بشكل عام، وعلى النظرية بشكل خاص، هو اتسامه بخاصية الإقصاء والفصل بين البراديغمات المخالفة، أي إقصاء البراديغمات الأخرى غير الشبيهة، وباعتباره كذلك، يمكن القول: إن البراديغم لا يتجاوز حدود التخصص، في حين أن ما تحتاجه المعرفة هو التكامل بين التخصصات. لا شك أن هذا الجانب كرسه الفصل بين العلوم. في هذا السياق، يتمتع البراديغم بمبدأ إقصاء، لا يقصي المعطيات والأقوال والأفكار التي لا تتطابق معه فحسب، بل يقصي أيضًا المشاكل التي لا يعترف بها. كما أنه بين براديغم وآخر، يوجد عدم تفاهم وتضاد أي بين الأفكار والخطابات والمنظومات الفكرية التي تستدعيها براديغمات مختلفة(16).

علاوة على ذلك، تبرز العناصر المشكلة للبراديغم مدى سلطته على جعل النظرية محدودة. فاستنادًا إلى توماس كون، وإدغار موران، يمكننا استخلاص سبعة عناصر مشكِّلة للبراديغم، تحد من شأن النظرية، تتمثل في:

1. التقاليد العلمية

استنادًا إلى تصور توماس كون في العلم، يمكن القول: إن البراديغم ينتمي إلى التقاليد العلمية، وهي أحد العناصر الأساسية المكوِّنة للبراديغم؛ إذ يقدم كون صورة للعلم مختلفة كل الاختلاف، نابعة من صميم البحث في تاريخ الممارسة العلمية ذاتها، تقطع مع الميل إلى اعتبار مضمون العلم مجرد ملاحظات وقوانين ونظريات، أو مجموع الوقائع والنظريات والمناهج التي يهتدي العلماء إليها بوصفهم أشخاصًا فرادى، تقطع مع التصور التطوري المتراكم لتاريخ العلوم والذي يعتبر هذه الأخيرة تتطور وتنمو بتراكم الاكتشافات والابتكارات الفردية(17).

ومن أبرز ملامح البديل الذي يقترحه "كون" أنه يستند إلى مفاهيم جديدة محورية، كمفهوم البراديغم(18).

2. البراديغمات الرئيسية الكبرى

تسيطر على الفضاء العقلي والثقافي في عصر ما، وهناك براديغم كبير يتحكم في الحتميات الثقافية وفي إنتاج النظريات، إلى جانب البراديغم الكبير للغرب. ويمكن اعتبار العقدة الغوردية أحد مكونات البراديغم لأنها تجمع(19). ينتمي إلى هذا البراديغم أيضًا، الفصل بين العلم والفلسفة.

3. الاكتشافات العلمية التي نالت اعتراف العلماء

تشكِّل الاكتشافات العلمية التي تعترف بها جماعة من العلماء، أحد أهم العناصر المشكلة للبراديغم. فبحسب توماس كون، تمت التحولات الكبرى في تاريخ العلوم بثورات براديغمية، وفي الطبعة الثانية، من كتابه، يتشكل البراديغم بواسطة الاكتشافات العلمية التي نالت اعتراف العالم والتي عرضت في فترة ما عددًا من المشاكل والحلول لمجموعة من الباحثين، كما رأينا سابقًا(20). والبراديغم في معنى كون، غامض، لأنه يجمع بين عدة معان شتى تحظى في المحصلة وبشكل غامض بالقبول الجماعي برؤية للعالم لدى أهل العلم(21).

4. دور العصر والتنظيم الاجتماعي- السياسي والتنظيم الثقافي

تسيطر البراديغمات الرئيسية الكبرى، على الفضاء العقلي والثقافي في عصر ما، والذي يشمل النسيج الاجتماعي التحتي. ويندرج في هذا الإطار، التنظيم الاجتماعي- السياسي والتنظيم الثقافي العقلي لحضارة من الحضارات. كما يفترض إدغار موران، أن براديغمًا كبيرًا يقيم في صميم التنظيم الاجتماعي-السياسي وفي قلب التنظيم الثقافي العقلي لحضارة من الحضارات، ويرى أن التنظيم الاجتماعي الثقافي يغذي البراديغم الذي يغذيه(22). تدخل في هذا الإطار أيضًا الحتميات الاجتماعية والثقافية؛ حيث يعرف الأفراد ويفكرون ويتصرفون حسب هذه البراديغمات المحفورة ثقافيًّا فيهم(23). كما أخذ البراديغم في الطبعة الثانية، من كتاب توماس كون، معنى مجتمعيًّا، فأصبح مجمل المعتقدات والقيم المعترف بها، والتقنيات المشتركة لدى مجموعة معينة(24).

5. اللاوعي

يشكِّل اللاوعي الحاضنة الخفية للبراديغم الذي يحظى فيه بمكانة غير مرئية؛ إذ يستهدف البراديغم شيئًا عميقًا جدًّا ومنغمسًا بشكل عميق في اللاوعي الفردي والجماعي. كما أن البراديغم غير واع، ولكنه يراقب الفكر الواعي ويكون بهذا المعنى متجاوزًا للوعي(25). بحسب موران، البراديغم غير مرئي، ولأنه يقع في حيز اللاوعي، وفي حيز ما فوق الوعي، فإنه المنظم الخفي للنواة التنظيمية الظاهرة للنظرية التي يحظى فيها بمكانة غير مرئية. إنه بالتالي، غير مرئي في التنظيم الواعي الذي يتحكم به. وخطاباتنا الواعية هي أقل وعيًا لمعانيها مما تظن نفسها واعية إياها تمامًا. والبراديغم غير مرئي بطبيعته لأنه دائمًا افتراضي، كما أنه لا يُعبَّر عنه بذاته، إذ لا يوجد إلا في تجلياته، يتجلى ويتجسد في ما يخلقه، ولا يستطيع المرء أن يتكلم عنه إلا انطلاقًا من تفعيلاته التي تقدمه كمثل، أي إنه لا يظهر إلا من خلال أمثلته(26).

6. التأكيدات

يحتاج البراديغم إلى التأكيدات والبراهين، التي تثبت صوابية المنظومة التي هو فيها؛ إذ يؤدي نضوب المعطيات والحجج التي تتناقض مع قوانين البراديغم إلى خلق

الظروف المسبقة للثورة البراديغمية. ولأن البراديغم غير مرئي ولا يمكن النيل منه، فلا يُهاجَم أو يعارض أو يقوَّض مباشرة، بقدر ما ينبغي أن تكون هناك صدوع وتفتتات وتآكلات وتهدمات في صرح المفاهيم والنظريات التي يضمها، ويجب من ثم أن يوجد فشل في الترميمات والإصلاحات الثانوية، ويجب أخيرًا، أن تبرز أطروحات وافتراضات جديدة لم تعد تخضع لهذا البراديغم وأن تتزايد أعداد التحققات، وأن تتأكد الأطروحات الجديدة بعد أن تفشل الأطروحات القديمة(27).

تتجاوز سلطة البراديغم لتضعف من شأن النظرية عبر وظائفه في إنتاج المعرفة العلمية؛ إذ يقدم "رؤية للعالم" ينخرط فيها العالم وينتسب عبرها لنظرة للأشياء يفرضها البراديغم القائم. وهو بذلك، يقدم نقطة ارتكاز في إنتاج المعرفة(28)؛ وهو ما يعطي نقطة ارتكاز للتفسير على ضوء البراديغم الذي ينتمي إليه المنظِّر؛ مما يؤثر على استقلالية المعرفة ويجعلها محدودة.

في هذا السياق، فمن وظائف البراديغم التفسير والتأويل. والتفسير هو عملية يمليها انخراط العالم في البراديغم القائم في عصره وانتسابه لنظرة للأشياء. فبحسب تصور وجهة توماس كون، لا يعد التفسير عملية تصور للمعنى تتحدد بناء على الإدراك الذاتي للعلاقات القائمة بين الظواهر وقيامه في الذهن، ذهن العالم، بل هو عملية يمليها انخراط هذا الأخير في البراديغم القائم في عصره وانتسابه لنظرته للأشياء(29). وبالتالي، فالعلماء لا يفسرون الظواهر المطروحة عليهم بل يؤولونها؛ إذ يؤكد كون أن تصور المعنى الذي يتحدد بناء على إدراك العلاقات التي تقوم بين الظواهر وقيامه في الذهن لا يتعلق بذكاء العالم، بل كونه ينخرط في "رؤية للعالم" والانتساب لنظرة للأشياء يفرضها البراديغم القائم(30).

وبالتالي، يعد التفسير والفهم وليد رؤية يسمح بها التقليد العلمي القائم. فهو الذي يجعل المشتغلين بالعلم يلاحظون ويجربون ويرون ما يلاحظونه ويجربون عليه هذه الظاهرة أو تلك دون غيرها. إنه هو الذي يوجه نظرتهم وقراءتهم للعالم(31). يمثل البراديغم بفضل الاكتشافات العلمية وظائف عديدة في إنتاج العلم، ولكنه يقدم معرفة محدودة، وغير مستقلة؛ إذ تتحدد أهم وظائفه في حل بعض المشاكل. لكن العمل النظري للعلم السوي ينحصر في مجرد استخدام النظرية القائمة واعتمادها في النظر إلى الوقائع والتنبؤ بها، أي إنه يتعذر في إطار براديغم ما العملُ خلافًا لما يمليه

ويسطره. والتخلي عن البراديغم أو العمل خارج مظلته يعني الحكم على الممارسة العلمية بالتوقف(32).

أ. التخصصية (Disciplinarity) وانفصال العلم عن الفلسفة

باعتبار أن التخصصية Disciplinarity تعد نتاجًا للبراديغم الذي يستظل به المنظِّر، وهي أحد عناصر العلم السوي، أي تنتمي إلى التقاليد العلمية، يمكن اعتبارها عائقًا أمام التفسير؛ إذ يقدم التخصص نظرة جزئية، وذات بعد واحد لموضوع قد لا يجد تفسيره إلا عبر مجهود يتيح تعدد التخصصات(Transdisciplinarity) .

تستند التخصصية إلى براديغم، حيث لا يسعى العلماء، في العادة، إلى ابتكار وطرح نظريات جديدة، بل إنهم يقفون في الأغلب عند حدود الدفاع عن نظريات مستلهمة من البراديغم الذي يستظلون به. فالبحث الذي يمليه العلم السوي يتجه كلية صوب تعميق المعرفة بالظواهر والنظريات التي يقدمها البراديغم سلفًا. على هذا النحو، تصبح الميادين التي يرتادها العلم السوي ضيقة ومحصورة؛ ذلك أن هذا الأخير يحصر مجال الرؤية حصرًا، إلا أن هذا الحصر الذي تولده الثقة في البراديغم يعد جوهريًّا بالنسبة لتقدم العلم؛ حيث التخصص في العلم هو شيء أساسي للتقدم العلمي، باعتبار أنه يتيح فهم الظاهرة بدقة وعمق، لكن العلم السوي، أي التقاليد العلمية، يتعذر عليه ذلك، باعتبار أن التقاليد العلمية تفرض على الباحث المتخصص الاكتفاء بالاستناد على إطار نظري موجود مسبقا، تمت صياغته في ظل براديغم، ويوظفه الباحث المتخصص في تحليل الوقائع المتعلقة بالظاهرة ويقدم توقعا لمستقبلها(33).

نستنتج بحسب ريمون بودون، النظرية العامة في العقلانية، أن التخصصية تشكل عائقًا أمام التفسير. يؤكد بودون أن قسمًا كبيرًا من أسباب ضياع هوية العلوم الاجتماعية، يكمن في سهولة تبيننا، من خلال ما نشأ عنها من حركات فكرية، وجهات نظر تخصصية particularistes، في السلوك الإنساني يستحيل على أي منها أن تطمح إلى تقديم إطار نظري عام(34). لقد رأى بودون أن الحل يكمن في التكامل بين العلوم، معتبرًا أنه من شأن بعض البراديغمات المحددة بدقة أن تُسهم في تفسير الظاهرات الاجتماعية، وهي السوسيوبيولوجيا والعلوم العصبية، من ناحية علوم الحياة. وأن تحديد علل السلوك الإنساني لا يكون باعتماد إجراءات مختلفة عن تلك التي تعيننا على تحديد علل الظاهرات الطبيعية(35).

ب. البراديغم الفاصل- داء المعرفة الصحيحة

يُرجح أن جانب التخصصية يُعزى إلى البراديغم الفاصل، أي انفصال العلم عن الفلسفة؛ حيث انفصل العلم عن الفلسفة في القرن 17، لا لأنه أدخل إليها القياس والدقة المراقبة المنهجية، والتجريب فقط، بل لأنه يتأسس على البراديغم الفاصل الذي يستبعد كل حكم قيمي في أحكامه الفعلية وفي نظرياته. والحقيقة أن تطور العلم كان يخضع لتحاور مركب بين الخيال النظري والتحقق التجريبي، وبين العقلانية التي تسعى إلى وضع قوانين العالم والتجريبية التي تخضع كل شيء لاحترام الوقائع. بيد أن العلم خضع للبراديغم الكبير للغرب بإفرازه براديغمًا تبسيطيًّا قادرًا على تكوين رؤية حتمية كاملة لعالم يضع بعض القوانين الكبرى التي لا غبار عليها(36) وتم الفصل بين العلم والفلسفة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وغدت الثقافة العلمية تنفصل عن ثقافة الإنسانيات وتخضع لقواعد مختلفة تمامًا(37)، وأصبحت بداية الانقسام بين فلسفة العلوم "الفلسفة" أو "العلم" بمعناها الواسع الأصلي الآن مسعى شديد التعقيد(38).

يمكن التمييز بين ثلاثة عصور لانفصال العلم عن الفلسفة:

1. العصور القديمة والوسطى، حيث كان الجمع بين العلم والفلسفة في جانب واحد مصفوفين من المعرفة التجزيئية أو المعرفة التقنية من جانب آخر. في كتابات أرسطو، تم التعامل مع أنظمة المعرفة حول الأجسام الجامدة (الفيزياء)، والكائنات المتحركة (البيولوجيا)، والمجتمعات البشرية كجزء من الفلسفة أو من العلم. وقد ساد نفس المعنى العام خلال العصور الوسطى(39).
2. القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ حيث تم الفصل بين العلم والفلسفة، وأصبحت الثقافة العلمية تنفصل عن ثقافة الإنسانيات وتخضع لقواعد مختلفة تمامًا(40).
3. العصر الحالي، هناك اليوم فجوة بين العلم والفلسفة(41). وفي حين يتكلم بعضهم عن تداخل الاختصاصات، ولكن ما زال مبدأ الفصل بينهما. يرتبط البراديغم الفاصل بالبراديغم الكبير للغرب، والعقدة الغوردية. في هذا السياق، وبحسب إدغار موران، يتمحور براديغم العلم الكلاسيكي حول البراديغم الكبير للغرب الذي يرسي جذوره في التوليدية الاجتماعية الثقافية(42).

يتأسس تصور العالم للعلم الكلاسيكي على مسلَّمتين معقلنتين:

1. التلاقي بين التعقل المنطقي- الرياضي وبنى الواقع الموضوعي.
2. مبدأ السبب الكافي الذي يعطي لكل ما هو موجود سببًا لوجوده.

وانضاف إلى هذا براديغم داخلي للانفصال، فعزل العلوم عن بعضها (من بين هذه العلوم: الفيزياء، والبيولوجيا، والعلوم الإنسانية)، وعزل الاختصاصات عن بعضها(43). وقد عبَّر ديكارت عن البراديغم الكبير للغرب كما فرضته تطورات التاريخ الأوروبي منذ القرن السابع عشر. حيث يفصل البراديغم الديكارتي الفاعل عن الموضوع، فيكون لكل منهما فضاؤه، فهنا تكون الفلسفة والبحث الفكري، وهناك يكون العلم والبحث الموضوعي(44). يتعلق الأمر ببراديغم يحدد المفاهيم السيادية وينص على العلاقة المنطقية المتمثلة بالفصل. ولا يمكن أن يكون عدم الإذعان لهذا الفصل إلا خفيًّا وهامشيًّا وجانحًا. ويحدد هذا البراديغم رؤية مزدوجة للعالم، ويجعل هذا العالم مزدوجًا. فمن جهة، هناك عالم من الأشياء تخضع للرصد والتجريب والتلاعب، ومن جهة أخرى، هناك عالم من الفاعلين يطرحون على أنفسهم مشاكل تتعلق بالوجود والتواصل والوعي والمصير (45).

يتحكم البراديغم الكبير بالطبيعة المزدوجة للممارسة الغربية. فإحداهما قائمة على العبادة الذاتية للفاعل الفردي (النزعة الفردية) والإنساني (النزعة الإنسانوية والمركزية البشرية) والقومي (النزعة القومية) والأعراقي (العنصرية)، والثانية قائمة على العلم والتكنولوجيا الموضوعيين والكميين والمناورين والجامدين عندما يتعلق الأمر بالشيء المستهدف (حتى عندما نعتبر الفرد أو العِرق أو الثقافة شيئًا مستهدفًا)، والحال أن التصورات المتعارضة للذاتية والفردية والروح واللاإحساس والروحانية والعلم والثقافة تتبع للبراديغم نفسه(46).

في هذا السياق، فما يجمع الفصل الذي يكرسه البراديغم الكبير للغرب، هو العقدة الغوردية. يمكن اعتبارها تقلل من شأن المعرفة العلمية؛ إذ لا تميز المعرفة العلمية عن المعرفة العادية، حيث يمكن الجمع بينهما عبر هذه العقدة، وتصبح النظرية أقل شأنًا أمام التواصل وعدم الانقطاع بين المعرفة العادية والمعرفة العلمية.

يقول إدغار موران مع مارورياما: إن براديغمات عديدة قد تتعايش (حربًا أو سلمًا)

داخل الثقافة نفسها. ليستدرك: إن هناك تصورات متعارضة كما في المادية والروحانية لا تخضع فقط لبراديغمين متحاربين، وهذان البراديغمان المتحاربان، هما فرعان لبراديغم يحتويهما، وهو البراديغم الكبير للغرب. بحسب موران، يجب أيضًا النظر في البراديغمات الرئيسية الكبرى: فهي تسيطر على الفضاء العقلي والثقافي في عصر ما، ويتعلقان أيضًا بالنسيج الاجتماعي التحتي(47). وهكذا يتنافس عالمان على مجتمعاتنا وحيواتنا، إنهما يتقاسمان الحيز، ولكن الواحد منهما يستبعد الآخر، فلا يستطيع أحدهما أن يكون إيجابيًّا، إلا إذا أصبح الثاني سلبيًّا، ولا يستطيع هذا أن يكون حقيقيًّا إلا إذا دفع بالآخر إلى الوهم. بحسب موران، إن الحياة اليومية لكل منَّا محددة بالبراديغم الكبير ومتأثرة به(48) مما يجعل من البراديغم الفاصل أحد المعيقات أمام المعرفة العلمية المتحررة من المعرفة العادية. إن العقدة الغوردية، في حدِّ ذاتها، تعبِّر عن التواصل وعدم الانقطاع بين المعرفة العادية والمعرفة العلمية.

المحور الثاني: الجزئية والانحياز في التفسير- نقد لبعض أفكار ريمون بودون

تؤدي التخصصية في العلوم الاجتماعية إلى "الجزئية" و"الانحياز في التفسير"، بحكم أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التكامل بين العلوم. لتوضيح ذلك، نتخذ نموذجًا، النظرية العامة في العقلانية، وهي أحدث نظريات العلوم الاجتماعية التي تفسر السلوك والظاهرة الاجتماعية بالمعتقد، معتبرة أن "العمل الاجتماعي يخضع للمعتقدات، وأن المعتقدات تتأسس على أسباب ذات طابع معرفي في فكر الأفراد، في حين تقدم الفلسفة، والعلم العقلي وعلم النفس الاجتماعي، تفسيرًا آخر للمعتقد. بحسب علم النفس الاجتماعي، أثبت جوستاف لوبون، في كتابه "الآراء والمعتقدات"، أن المعتقد غير عقلي وغير إرادي، ولو كان يستند إلى العقل لتشابه عند جميع الناس. وبحسب العلم العقلي، فقد حاول إدغار موران في كتابه، المنهج، أن يستشف سمات العقل البشري المركب.

ينطلق ريمون بودون، في نظريته العامة في العقلانية، من منهج ماكس فيبر "النهج التفهمي" (la méthode compréhensive)؛ حيث تنتمي نظريته إلى الميتانظرية، أي نظرية ما بعد الاختيار العقلاني والميتا-نظرية التي هي في أساس قيام هذا النهج، تنطلق من مسلَّمة مؤداها أن العلة الموجبة لمعتقدات أحد الأفراد تطابق المعنى الذي تتخذه هذه المعتقدات في نظره، لذلك تعيَّن على عالم الاجتماع الذي يتوخى تفسير

اعتنــاق فئة من الأشــخاص معتقدًا من دون ســواه، أن يبيِّن فــي نظر فيبر، أن هذا المعتقد، يعني ما يعنيه، بالنســبة إلى هؤلاء الأشــخاص. وهذه هي الميتانظرية التي أطلق عليها ريمون بودون في كتابه، اسم النظرية العامة في العقلانية(49).

بحسب بودون، المرء يفعل x أو يعتقد بـ y، لأنه على غرار كل من يجد نفسه في الموقف ذاته، يدرك بقوة الأســباب التي تهيب به إلى فعل x أو الاعتقاد بـ y(50). في هذا الســياق، يؤمن بودون أن السوســيولوجيا لا تؤتي ثمارها المرجوة إلا متى تسنَّى لها أن تعزو ظواهر المجتمع الأكثر لا عقلانية في الظاهر، إلى تصرفات فردية عقلانية، وأن الفردية والفكر الحر يفترضان، بالدرجة الأولى، كائنًا إنســانيًّا مســتقلاً يتمتع بحس ســليم، ولم يجد بودون أفضل من هذه المقولة الأخيرة ركيزة يرســي عليها نظريته العامة في العقلانية(51).

نقــوم في هذا الجــزء من هذه المقالة، بنقد أفكار ريمون بــودون، لإبراز الجوانب المتعلقة بجزئية نظريته في التفسير، بالنظر إلى الإطار المعرفي بشكل عام، والإطار المعرفي الذي تنتمي إليه، وضعف تكاملها مع باقي العلوم. في هذا الســياق، يعتبر بــودون أنه لا يســعنا أن نحكم بصحة أي نظريــة إلا إذا قارنَّاها بما توافر لدينا من نظريات منافســة(52). وهو ما يدفعنا إلى التســاؤل: إلى أي حد يمكن الجزم بأن نظرية ما هي نظرية جيدة، أي إنها تقدم المعرفة الصحيحة خارج إطار التكامل بين المعارف؟ يمكن الجزم بأن الضوابط الوحيدة التي تســمح بتصور أن نظرية ما تقدم المعرفة الصحيحة، في ظل هيمنة التقاليد العلمية، هي الالتزام بالعلم الســوي، أي الالتزام بالتقاليد العلمية التي تكرس حدود النظرية في التفســير. بحســب الدراسات البينيــة، يمكن أن نحصل على المعرفــة الصحيحة عبر تعدد التخصصات، في حين أن نظريــة بودون لا تأخذ بعين الاعتبار بينية التخصصات. كما أن المعرفة متجاوزة بطبيعتها للحدود التخصصية، لتصل إلى تعدد التخصصات(53). في هذا السياق أنتقد بعض أفكار بودون ذات الصلة بهذا الجانب. ونكتفي بتحديد أربعة أفكار رئيسية:

الفكرة الأولى: مدى عامية النظرية في ظل سلطة البراديغم

الفكرة الثانية: ضعف التكامل بين العلوم في النظرية يحد من كلية النظرية في التفسير

الفكرة الثالثة: لا تفسر النظرية الحالات غير العادية

الفكرة الرابعة: تفسير المعتقدات على أساس أنها واعية

الفكرة الأولى: يعتبر بودون أن النظرية العامة في العقلانية تقدم تفسيرًا علميًّا يصح في كل أنواع الظواهر الاجتماعية، من هنا نعته نظريته بـ"العامة"، والمقصود بالتفسير هــو أن ينظــر إلى كل ظاهرة اجتماعية على أنها حصيلة مبررات ودوافع قابلة للفهم لدى الأفراد المسؤولين عنها(54). أود أن أنتقد هذه النقطة، عبر توضيح أنها جزئية التفسير بالنسبة للظاهرة الواحدة، ولا يمكنها أن تفسر كل الظواهر الاجتماعية، وذلك بحكــم ارتباطهــا بالبراديغم الكبير للغرب، إلى جانب ضعف اعتمادها على التكامل بين العلوم.

بالطبــع، لا يمكن تجاهل أهميــة نظرية بودون في تطوير العلوم الاجتماعية، باعتبار أنهــا تعبِّــر عن البعض من التكامل المنهجي، وهو ما يمكن اعتباره بمنزلة طفرة في العلوم الاجتماعية، وهو تطور المنهج مع سوســيولوجيا ريمون بودون، عبر الانتقال مــن مفهوم مغلق للفردانية المنهجية، ينطلــق من تحليل الظاهرة الاجتماعية انطلاقًا من تمثلات الأفراد، إلى تحليل هذه الظاهرة انطلاقًا من معتقدات أو منطق الأفراد، ولكــن، مــع تحديدها عندما تكون فردية أو بنيوية. وهو ما يعكســه النهج التفهمي، ومع ذلك، تبرز سوســيولوجيا بودون، حدود التقائها مع تخصصات أخرى، فباعتبار أن هــذا النهــج اعتمد على نظرية المعتقد، فإنه لم يعطنا الالتقائية من أجل تفســير من أين يأتي المعتقد الذي يحمله الأفراد، والذي يفسر الظاهرة الاجتماعية. والذي يمكن العثور عليه في كتابات من تخصصات أخرى، مثل الفيزياء، والفلسفة، وعلم النفــس الاجتماعي، وهو ما تبــرزه كتابات الفيزيائي والمفكر، توماس كون، وإذغار موران، وجوستاف لوبون.

لا تعد النظرية العامة في العقلانية متحررة من البراديغم، بالنظر إلى التقاليد العلمية؛ حيــث يؤدي البراديغم إلى الانحياز في التفســير، بــل يتجاوزه كي يؤثر على صحة الأفكار العلمية. لقد اعترف بودون نفســه، في كتابه "أبحاث في النظرية العامة في العقلانيــة"، بتأثير البراديغم على الأفكار العلمية الخاطئة بالنظر إلى الإطار المعرفي المحيط بالعلماء، والتي يتبين خطؤها بفعل النقد، أو عوامل جديدة؛ إذ يقول: "لقد أورد فيلفريدو باريتو أن تاريخ العلوم هو مقبرة للأفكار الخاطئة التي اعتقدت البشرية بها على ذمة رجال العلم. وبعبارة أخرى، فإن العلم ينتج أفكارًا خاطئة بمثل السهولة التي ينتج بها أفكارًا صحيحة وإن عملية الفصل بينهما تتم على المديين، المتوســط

والبعيد، لكن لا أحد يجازف بالقول: إن الأفكار العلمية الخاطئة التي سجلها تاريخ العلوم تم اقتراحها وتبنيها من قبل العلماء بتأثيرات من علل لا عقلانية. إن العلماء يعتقدون بأمور سيتبين خطؤها لاحقًا إما بفعل النقد أو بفعل عوامل جديدة، إلا أن لديهم أسبابًا وجيهة للاعتقاد بها، نظرًا إلى الإطار المعرفي الذي يتحددون ضمنه(55).

في هذا السياق، بنى بودون هذه النظرية ضمن منظور الفردانية المنهجية(56)؛ إذ تنتمي نظريته إلى البراديغم الكبير للغرب، وتتحدد شأن نظرية الاختيار العقلاني، ضمن منظور الفردانية المنهجية. ينطلق بودون في النظرية العامة في العقلانية، من نقد نظرية الاختيار العقلاني، مفترضًا أن إخفاق العلوم الاجتماعية المعاصرة، في محاولة إنشاء إطار عام قابل لأن يضمن لها الهوية والخصب، عائد إلى ارتباطها بنظرية في السلوك الإنساني قابلة للجدل، وبتصور ضيق للعقلانية؛ مما يحكم عليها بتقديم تفسيرات هشة للظاهرات الاجتماعية(57). يعتبر بودون أن البرنامج الفرداني المنسجم مع نظرية منفتحة في العقلانية، يفوق خصبًا وشمولاً كل ما أعدته العلوم الاجتماعية من برامج، بحسب بودون، هو البرنامج الوحيد الذي يمكنه المجاهرة بإدراكه مرتبة من الشمول(58).

يتحدد البراديغم الثاني، الذي بنى عليه بودون نظريته، في الميكروسكوبية؛ إذ يعتبر بودون أنه وحدها السوسيولوجيا المبنية على طروحات ميكرو-سوسيولوجية متينة تستطيع أن تقدم تفسيرًا مقنعًا للظواهر الماكروسكوبية(59). من فضائل النظرية العامة في العقلانية هي أنها تسمح بمعالجة مسألة العلاقة المحورية بوضوح تام بين منطق التصرفات الفردية وما تحدثه من تأثيرات ماكروسكوبية ويعتبرها بودون توفر إطارًا للتفكير ويعتبرها أُسُّ العلوم الاجتماعية(60).

الفكرة الثانية: أيضًا، باعتبار أنها تستند على براديغم التخصصية، تقدم نظرية بودون تفسيرًا جزئيًّا للسلوك والمعتقد، بسبب ضعف انفتاحها على تخصصي علم النفس الاجتماعي والفلسفة، معتبرة أن المعتقدات تتخذ طابعًا إدراكيًّا في ذهن الأفراد، وأنهم قادرون معرفيًّا على إدراك هذه الأسباب، وأن النظرية الجيدة هي التي تجعل هذه الأسباب مفهومة عند الأفراد المعنيين. فرغم أن بودون يحث على التكامل بين العلوم، غير أنه يستند في نظريته على "التخصصية" الضيقة. إن نظرية بودون، بحكم

اندراجها في إطار براديغم التخصصية، فإنها غير كلية التفسير، أي إنها لا تفسر كل الظواهر، وبالتالي، لا يمكن نعتها بالعامة.

الفكرة الثالثة: لا تفسر النظرية الحالات غير العادية

لا تهتم هذه النظرية سوى بالظاهرة الاجتماعية في الحالات العادية، ولا تشملها في حد ذاتها، في حين لا تفسر الحالات الشاذة وغير العادية، كما أن نفس التفسير الذي نجده في تخصص معين، يتكرر في تخصص آخر بصيغة أخرى أو باسم آخر، مثل نظرية التنافر المعرفي في علم النفس الاجتماعي التي يقابلها التنافس بين إطارين تأويليين في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية:

- حالة التنافر المعرفي(61): بدأت نظرية التنافر بتصور أن عناصر المعرفة يمكن أن تكون ذات صلة أو غير ذات صلة مع بعضها البعض. إذا كانت هناك معرفتان ذات صلة ببعضهما البعض، فإنهما إما منسجمة أو متنافرة. تكون معرفتان متسقتين إذا كانت أحدهما تتبع الأخرى، وتكونان متنافرتين إذا كان الوجه المعاكس لمعرفة واحدة يتبع الآخر. وجود تنافر، يكون غير مريح نفسيًّا، ويحفز الفرد لتخفيض التنافر(62).

يمكن تقليل التنافر عن طريق إزالة الإدراك المتنافر، وإضافة اتساق معرفي جديد، مما يقلل من أهمية الإدراك المتناقض، أو زيادة أهمية الاتساق المعرفي.

سوف يتغير الإدراك لتقليل التنافر الذي تحدده المقاومة لتغيير الإدراك. سيتغير الإدراك الأقل مقاومة للتغيير بسهولة أكبر من الإدراك الأكثر مقاومة للتغيير؛ إذ تستند مقاومة التغيير إلى استجابة الإدراك للواقع ومدى توافق الإدراك مع العديد من الإدراكات الأخرى. كما تعتمد مقاومة تغيير العنصر المعرفي السلوكي على مدى الألم أو الخسارة التي يجب تحملها والرضا الذي يتم الحصول عليه من السلوك(63).

إن نظرية بودون لا تهتم بتفسير الظواهر الاجتماعية وسلوكيات الأفراد والجماعات في حالات التنافر المعرفي، ولا تأخذ بعين الاعتبار إذا ما كانوا في حالة تنافر.

أما الحالة الثانية والتي تعجز عن تفسيرها نظرية بودون، فهي مسار الظاهرة الاجتماعية في حالة التنافس بين إطارين تأويليين متنافسين، وهي تتقارب مع حالة

التنافــر المعرفي؛ حيث عندما يظهر إطار تأويلي منافس للمعتقد الرئيســي في ذهن الأفراد، فإنهم يتراجعون عن سلوكياتهم. وهو ما يفسر تراجع الحركات الاجتماعية. إن نظرية بودون لتقدم لنا فكرة حول ذلك.

- التنافس بين إطارين تأويليين. لا تقدم لنا نظرية بودون فكرة حول تراجع ظاهرة الاحتجاجات بســبب ظهور إطار تأويلي منافــس للإطار الذي أدى إلى اندلاع الحركة؛ حيث إذا اســتندنا إلى النظرية، فإننا نكتفي بتفســيرها بمعتقدات الأفراد فــي الحالات العاديــة، عندما يكونون في حالة اتســاق معرفي، لكنها لا تعطنا فكــرة عندما يظهر إطار تأويلي منافس. وهو جانب تفســيري لتراجع الحركات الاجتماعية قدمه كل من دافيد ســنو وروبيرت بنفور، معتبرين أنه يمكن تفســير زوال دورات الاحتجــاج، جزئيًّــا، بظهور الأطر التأويلية التي تتحدى أو تتنافس مع الأطر الرئيســية للحركة؛ إذ إن النقاشــات التي تترتــب على ذلك، ووجود الإطارات المنافســة في حد ذاته، يمكنهم خلخلة القوة المعبئة للإطار الرئيســي mobilizing potency، ويمكن لبروز الإطارات التأويلية المتنافسة أن يشير إلى جوانب الضعف واللاعلاقة في إرساء الإطار التأويلي الرئيسي، وبالتالي، تحدي صداه وجعله واهنًا بشكل متزايد، كما يمكن للأطر الرئيسية الموجودة أن تفقد أهميتها التفسيرية نظرًا لانتشار التأطيرات البديلة (alternative framings)، ومن هنا، تبدأ القوة التعبوية للإطار الرئيسي في التبدد، وتبدأ الدورة الاحتجاجية التي يرتبط معها، في التراجع(64).

الفكرة الرابعة: تفسير المعتقدات على أساس أنها واعية

يقول بودون: إن النظرية العامة في العقلانية تتيح تفسير الظواهر الاجتماعية الأساسية، مثل المعتقد والرأي، تفســيرًا يبتعد بها عن اللاعقلانية التي تطبع تفســيرات أخرى شــائعة وغيــر مقنعة، تجعل من هــذه الظواهر نتيجة حتميات سوســيو-ثقافية. إنها ضرورية لا لتفســير المعتقدات وحســب، بل الأفعال أيضًا، ما دام كل فعل ينطوي على معتقدات(65). في ذات السياق، يرى بودون أن تفسير العمل يكون انطلاقًا من المعنى الذي يتخذه في نظر فاعله، أي إن نظريته تفترض، بتعبير آخر، تأسيســه في ذهن الفرد على مجموعة أسباب يراها هذا الأخير صحيحة(66).

هل فعلاً يمكن تفسير المعتقدات تفسيرًا ينأى بها عن اللاعقلانية؟

إن نظريــة بــودون لا تأخذ بعين الاعتبار بينيــة التخصصات؛ إذ يعتبر أن المعتقدات تتأسس على أسباب ذات طابع معرفي لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار على ماذا يتأسس المعتقد في علم النفس الاجتماعي والفلسفة والعلم العقلي؛ حيث يقدم علم النفس الاجتماعي والفلسفة، والعلم العقلي حججًا قوية حول تفسير المعتقد.

في هذا السياق، يقدم لنا حقل الفلسفة (توماس كون، وإدغار موران)، وعلم النفس الاجتماعي (غوســتاف لوبون)، والعلم العقلي (إدغار موران)، رؤية أخرى لتفســير الســلوك، والمعتقد. اســتنادًا إلى علم النفس الاجتماعي، لا تعد المعتقدات أشــياء واعية، الحجة التي يقدمها غوســتاف لوبون في ذلك، هي أنه لو كانت المعتقدات تســتند إلى العقل لتشــابهت عند جميع الناس، في حين يعتبر إدغار موران أن عقل الإنسان يتسم بكونه مركبًا، وتقدم لنا الفلسفة، أن المعتقد يستند إلى الخلفية الفكرية (البراديغم).

علــى خلاف ريمون بودون، أثبت غوســتاف لوبــون (Gustave Le Bon) في كتابه الآراء والمعتقــدات، أن المعتقــد غيــر عقلي وغير إرادي، معتبرًا أنه إيمان ناشــئ عن مصدر لا شــعوري يُكره الإنســان على تصديق فكر أو رأي أو تأويل أو مذهب جزافًا، وأن العقل غريب عن تكوين المعتقد، ولا يأخذ العقل في تبرير المعتقد إلا بعــد أن يتــم تكوينه(67). يعتبر لوبون أن المعتقد من عمل الإيمان، ومتى اســتعان المــرء في تحقيق صحة المعتقد بالتأمل والتجربة لا يظل المعتقد معتقدًا، بل يصبح معرفة. فالمعتقد والمعرفة، بحسب لوبون، أمران نفسيان يختلفان من حيث المصدر اختلافًا تامًّا؛ إذ المعتقد كناية عن إلهام لا شعوري ناشئ عن علل بعيدة من إرادتنا، والمعرفة عبارة عن اقتباس شعوري عقلي قائم على الاختبار والتأمل. بحسب لوبون، ينضج المعتقد في منطقة اللاشعور، حيث لا يصل إليها العقل، ومصدر المعتقدات اللاشــعوري وغير الإرادي يمنحها قوة عظيمة؛ إذ يبقى العقل عاجزًا عن التأثير في أكثر المعتقدات خطأ(68).

ينطلق لوبون في نظريته في المعتقد، من نقض نظرية ديكارت الذي يرى –وقد شاطره كثير من الفلاسفة في الوقت الحاضر رأيه– أن للإرادة كيانًا غير كيان العقل هو أصل معتقداتنا، فالاعتقاد عند ديكارت، هو إرادة التسليم بمبدأ يمليه العقل، أو إنكار ذلك المبــدأ. لقــد أثبت لوبون عبر كتابه "الآراء والمعتقدات" أن المعتقد لا يكون إراديًّا

أصلاً(69). على الخلاف من ذلك، يرى لوبون أن المنطق العاطفي هو الذي يخرج على الدوام ظافرًا في الصراع بينه وبين المنطق العقلي. وعلى خلاف بودون، يرى لوبون أن للمعتقدات عللاً باطنية تتلخص في العوامل الاجتماعية: عوامل العرق والبيئة والعدوى، وعاملا الانفعال والمنفعة الشخصية. والأخلاق والمثال الأعلى، والمنفعة والحرص(70). في حين يلخص العوامل الخارجية للمعتقدات في التلقين، والانطباعات الأولى، والاحتياج إلى التفسير، والألفاظ والصيغ والصور، معتبرًا أنها أكثر العوامل توليدًا للمعتقدات، إلى جانب الأوهام، ثم الضرورة(71).

وأكثر عمقًا من لوبون وبودون، حاول إدغار موران في كتاب المنهج، أن يستشف سمات العقل البشري المركب(72). يرى موران، أن الأفكار وكل الأمور العقلية، تنشأ من العقول بالذات، وفي ظروف اجتماعية- ثقافية تحدد سماتها وأشكالها كمنتجات وأدوات للمعرفة(73). لقد درس موران الكائنات التي تسكن فضاء العقل، ومبادئ تنظيمها، أي إنه حاول النظر في علم العقل؛ حيث حاول أن يتعرف على الواقع الموضوعي والواقع الفوقي والحياة الخاصة بالكائنات العقلية في آن. وفي الطبعة الثانية، من كتاب توماس كون، أخذ البراديغم معنى مجتمعيًّا، فأصبح "مجمل المعتقدات والقيم المعترف بها والتقنيات المشتركة لدى مجموعة معينة"(74).

يفسر البراديغم أصل المعتقدات؛ فعلى غرار الحاسوب الذي يخضع لبرمجية، يخضع عقل الفاعل المحوسب/ المفكر لقوة البراديغم التي تتجاوز الذات، فالبراديغم يفكر دون المطلوب ويفكر فوقه عل المستوى البراديغمي، ولا يملك عقل الفاعل أية سيادة. فعلى هذا المستوى، يتم التفكير، ونفكر نحن في الأنا التي تفكر(75). في هذا السياق، تسيطر البراديغمات الرئيسية الكبرى على الفضاء العقلي والثقافي في عصر ما، ويتعلقان أيضًا بالنسيج الاجتماعي التحت(76).

ما هو براديغمي ينحفر بعمق في التنظيم المعرفي للعقول/ الأدمغة البشرية، وينحفر بعمق في التنظيم العقلي، وفي العمليات اللغوية والمنطقية، وفي ثقافة يحدد فيها رؤى العالم والأساطير والأفكار والنشاطات والتصرفات. يضاف إلى ذلك، أن براديغمًا كبيرًا ينحفر بعمق في تنظيم المجتمع، فهو يحدد المجتمع والمجتمع يحدده. يوجد العنصر البراديغمي في النواة المشتركة والغامضة؛ حيث تُوجه المعايير والنماذج المبسطة والترسيمات الحوسبات وطرق التفكير التي تفعلها(77). ويتوقف البراديغم

على مجمل العناصر الدماغية والعقلية، والحوسبية، والتفكيرية، والمنطقية، واللغوية، والنظرية، والأسطورية، والثقافية، والاجتماعية والتاريخية، التي تتوقف عليه. ويرسي البراديغم جذوره في الواقع الاجتماعي- الثقافي- العِلْمعقلي- النفسي حيث إن شروط تهالكه واستبداله تقتضي تحولات اجتماعية وثقافية كبرى لا يمكنها أن تتحقق إلا بمساهمة تطور براديغمي(78)، ويمكنه أن يتحقق عبر تعدد التخصصات.

في هذا السياق، نلاحظ مدى الاختلاف والجزئية في تفسير المعتقد بين التخصصات لا يمكن فهمه إلا عبر كسر الحواجز التخصصية. إن القيام بقراءة تأليفية لهذه التفسيرات للمعتقد، تعطينا تفسيرًا معمقًا ومتكاملاً، ورؤية متكاملة في تفسير السلوك البشري، عبر ما يلي: يستند السلوك إلى معتقد، قد يتخذ طابعًا إدراكيًّا وواعيًا في أذهان الأفراد، أو غير واع. وهذا المعتقد يجد تفسيره في البراديغم الاجتماعي، الذي يجمع بين التصور والمنطق والمعتقد. وهو ما يدعو إلى الحاجة إلى تجاوز جزئية النظرية في التفسير عبر أهمية التكامل بين التخصصات، عبر إبستمولوجيا العلوم، وفلسفة العلوم، والجماعة العلمية العابرة للتخصصات، إلى جانب النظرية المجذرة.

المحور الثالث: كيف نتجاوز الجزئية في التفسير؟- مفاتيح النظرية الجيدة

يشكل المتحد العلمي العابر التخصصات، أحد المداخل النظرية المهمة التي تعزز النقاش بين عدة تخصصات، أي بين البراديغمات من تخصصات متعددة، وتخلق الجدل العلمي، وتقابل الحجج بين المظلات النظرية لكل حقل علمي؛ مما يؤدي إلى التفاهم المشترك بين المنظِّرين على إطار نظري عام أكثر قربًا من المنطق العلمي المشترك أو الحس العلمي المشترك. من منظورنا، في ظل الأطر المعرفية للنظريات، تصعب الالتقائية والتفاهم المشترك بين العلوم التي ستحتفظ بحدودها المعرفية؛ إذ يمكننا القياس على فكرتي كل من بودون وموران، فإذا استندنا إلى نظرية بودون، يعد السبيل إلى التفاهم بين الناس المختلفين هو المنطق السليم le sens commun، أو الحس المشترك، أي الالتقاء بين المناطق المختلفة. ويحدده إدغار موران في الخلفية الفكرية (البراديغم): "يقتضي التفاهم الذي تحتاج إليه البشرية أن نعي ما يتحكم بالمنطق، والخطاب والمفاهيم والتفكير، أي أن نعي البراديغمات. إذا قسنا ذلك على التفاهم المشترك بين العلوم، في ظل سلطة البراديغم، فإن هذه الأخيرة تحتاج، كشرط مسبق، للتكامل بينها، إلى التحرر من البراديغم.

لذلك، تشكل الإبستيمولوجيا، وفلسفة العلوم الاجتماعية، أهم مدخل للرفع من شأن النظريــة، كما يمكن اعتبار المتحد العلمي متعــدد التخصصات، إلى جانب النظرية المجذرة، مداخل أساسية لتجاوز جزئية النظرية في التفسير.

1. إبستمولوجيا العلوم وفلسفة العلوم الاجتماعية

يمكن تجاوز جزئية النظرية في التفســير عبر فلسفة العلوم الاجتماعية وإبستمولوجيا العلوم. بحســب محمد عابد الجابري، فلســفة العلوم مصطلح غامض عائم، فكل تفكيــر فــي العلم، أو في أي جانب من جوانبه، في مبادئه أو في فروضه أو قوانينه، في نتائجه الفلســفية أو قيمه المنطقية والأخلاقية، هو بشكل أو بآخر، فلسفة للعلم، وحسب رأي مؤلفين أميركيين معاصرين يمكن التفلسف في العلم من وجوه أربعة:

- دراسة علاقات العلم بكل من العالم والمجتمع، أي العلم من حيث هو ظاهرة اجتماعية.
- محاولة وضع العلم في المكان الخاص به ضمن مجموع القيم الإنسانية.
- الرغبة في تشييد فلسفة للطبيعة انطلاقًا من نتائج العلم.
- التحليل المنطقي للغلة العلمية(79).

بحســب محمد عابد الجابري، فلســفة العلوم هي اختصاص علمي، مهمته دراســة التعميمــات العلمية؛ مما يعطي فلســفة علمية، هي "فلســفة العلوم"(80). في هذا السياق، يقول أوغست كانط: لتقم طبقة جديدة من العلماء المكوَّنين تكوينًا ملائمًا، وفي ذات الوقت غير مســتغرقين في الدراســات التخصصية في أي فرع من فروع الفلســفة الطبيعيــة، تكون مهمتها، وانطلاقًا من الأخذ بعيــن الاعتبار الحالة الراهنة لمختلــف العلــوم الوضعية، تحديــد روح كل منها، أي من العلــوم، تحديدًا دقيقًا والكشــف عن علاقاتها وتسلســلها وتلخيص جميع مبادئها الخاص، إن كان ذلك ممكنًــا، في عدد قليل من المبادئ العامة المشــتركة بينهــا مع التقيد دومًا بالمبادئ الأساسية للمنهاج الوضعي(81). وهكذا، فإن فلسفة العلوم في تصور أوغست كانط، هــي عبــارة عن "نظرة وحيدة تركيبية" معًا، يلقيهــا المرء على جميع العلوم، وعلى القوانين التي تكشف عنها، والمناهج التي تستخدمها، والغايات التي يجب أن تسعى إليها(82). وعلم اجتماع العلوم الاجتماعية، بحســب ســاري حنفي، هو علم يهتم

بدراسة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في إنتاج العلم، فالعلم رغم نزوعه نحو الموضوعية، فهو تحت متغيرات خارج المختبر الذي يتم فيه إثبات صدق المعلومة العلمية(83).

بحسب جورج كانغيلام (Canguilhem, Georges)، تنبثق فلسفة العلم من تاريخ العلم المساءل مساءلة فلسفية، أي من حيث التكوين وإعادة التكوين، ومن حيث تعقيد صياغة المفاهيم(84). ويُقصد بالإبستمولوجيا من حيث الاشتقاق اللغوي، علم العلوم أو "الدراسة النقدية للعلوم". ويعرِّف لالاند la lande، في معجمه الفلسفي الإبستمولوجيا بأنها: "فلسفة العلوم"، ثم يضيف: "ولكن بمعنى أكثر خصوصية، هي أساس الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم، ولفروضها ونتائجها، بقصد تحديد أصلها المنطقي وبيان قيمتها وحصيلتها الموضوعية"(85).

تتجلى أهمية فلسفة العلوم في تحرير المعرفة واستقلاليتها وجعلها موضوعية، وذلك باعتبار أنها تنظر في التقاليد العلمية التي تُنتج بها المعرفة. ففي تصور أوغست كانط، هي "عبارة عن نظرة وحيدة تركيبية" معًا، يلقيها المرء على جميع العلوم، وعلى القوانين التي تكشف عنها، والمناهج التي تستخدمها والغايات التي يجب أن تسعى إليه(86).

وعلم اجتماع العلوم، بحسب ساري حنفي، هو بالضرورة عابر للتخصصات. لهذا السبب، نرى أنه يشكل أهم مدخل لتجاوز جزئية النظرية في التفسير؛ إذ ذكر ساري حنفي، أنه على المستوى العالمي، وبدفع من الدول الأنكلوساكسونية، يوجد ما يسمى بدراسة العلم science studies ، وهي تشمل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وفلسفة العلوم وحتى السياسات العلمية، وأنه لم يعد هناك معنى لكل هذه التخصصات إلا عندما تستفيد من بعضها البعض، وحتى المعارف العلمية والدينية تتداخل(87). بالموازاة مع فلسفة العلوم، تكمن فائدة علم اجتماع العلوم، بحسب ساري حنفي، في تحرير العلم وجعله مستقلاً في عملية إنتاجه عن كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في إنتاج العلم؛ إذ يعتبر أن العلم رغم نزوعه نحو الموضوعية، فهو تحت متغيرات خارج المختبر الذي يتم فيه إثبات صدق المعلومة العلمية(88).

أيضًا، يمكن الارتقاء بشأن النظرية، عبر ما سماه روبرت ميرتون بالبنية المعيارية للعلم The normative structure of science، والتي تتضمن أربعة مُثل ومعايير تجعل من العلم مؤسسة اجتماعية تفرض قيمتها على الباحثين، هذه المثل هي(89):

أولاً: شـيوع المعرفة (communism): الملكية المشتركة للاكتشافات العلمية، والتي بموجبها يتنازل العلماء عن الملكية الفكرية مقابل الهيبة والاعتراف.

ثانيًـا: الكونية (universalism): بموجبهـا تُقيم ادعاءات الحقيقة من حيث المعايير العالميـة الموضوعية، بعيـدًا عن أثر الذاتية أو الماهيات والبنى الاجتماعية (الطبقة، الدين، الجنسية، العرق).

ثالثًـا: عدم الاهتمـام (Disinterestedness): أي اهتمامهم بالشـأن العام بعيدًا عن المصالح الشخصية.

رابعًـا: الشـك المنظـم (Skepticism): بحيث يكون هناك اختبـار لجميع الأفكار وإخضاعها لفحص مصداقية مبني على المناهج العلمية.

باعتبـار أنـه بالضرورة عابر للتخصصات؛ حيث تشـمل دراسـات العلم (science studies)، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وفلسفة العلوم، وحتى السياسات العلمية، لم يعد هناك معنى لكل هذه التخصصات إلا عندما تستفيد من بعضها البعض(90).

إن الجمع بين فلسـفة العلوم الاجتماعية وإبسـتمولوجيا العلوم يعد أحد المداخل الأساسـية لتطوير القدرة التفسـيرية للنظرية، وذلك باعتبار أن فلسفة العلم تنبثق من تاريخ العلم المسـاءل مساءلة فلسـفية، أي من حيث التكوين وإعادة التكوين، ومن حيـث تعقيد صياغـة المفاهيم(91). وكذلك، باعتبار أن الإبسـتمولوجيا من حيث الاشتقاق اللغوي هي علم العلوم، أو الدراسة النقدية للعلوم؛ حيث يعرِّف لالاند la lande، في معجمه الفلسـفي الإبستمولوجيا بأنها: "فلسفة العلوم"، ثم يضيف، لكن بمعنى أكثر خصوصية، هي أساس الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم، ولفروضها ولنتائجها، بقصد تحديد أصلها المنطقي وبيان قيمتها وحصيلتها الموضوعية(92).

2. النظرية المجذرة (93) (Grounded Theory):

تشـكل النظرية المجـذرة(94)، لبارني جليسـر (Barney G. Glaser) وأنسـيليم سـتراوس (Anselm, L. Strauss)، أحـد أهم الحلول النظريـة لتجاوز العجز في التفسـير الذي تعاني منه العلوم الاجتماعية، باعتبار أنها تجاوز للبراديغم الذي يحد من القدرة التفسـيرية للنظرية، ويجعلها أقرب من التأويل إلى التفسـير بحكم أنها

تمكِّن الباحث من البقاء في درجة عالية من الانفتاح على ما يراه خلال عملية جمع البيانات الميدانية(95). وتعد النظرية المجذرة حلًّا لتعزيز القدرة التفسيرية للنظرية لهذه الاعتبارات التي تشكل سمات، وخصائص تتميز بها النظرية المجذرة:

- تعبِّر النظرية المجذرة عن سياق ملائم لاستقلالية المعرفة، باعتبار أنه في هذه النظرية، لا يتم الانطلاق كخطوة أولى، في البحث من دراسة النظريات والأدبيات(96)؛ إذ لا ينطلق الباحث الذي يستخدم هذه النظرية من مفاهيم تم تحديدها بدقة في دراسات سابقة، وإنما من خلال أسئلة عامة، ومن خلال ما يُعرف بالمفاهيم ذات الحساسية أو الحساسة والتي قدمها بلومر على أساس أنها مقابل للمفاهيم النهائية التي تحدد بوضوح ودقة ما هو مشترك لفئة من الأشياء عن طريق التعريف الدقيق للصفات، أو من خلال توافر معايير محددة.
- تشكل المفاهيم الحساسة نقطة بداية في النظرية المجذرة؛ إذ ينحصر دورها في إعطاء الباحث مجموعة من الأفكار التي تمكِّنه من إثارة أنواع محددة من الأسئلة حول موضوع البحث، وتمكِّنه من الشروع فيه قبل أن يبدأ ببناء مفاهيمه اعتمادًا على إجراءات النظرية المجذرة(97).
- تكمن نجاعة النظرية المجذرة حلًّا لكلية النظرية في التفسير، في مراحل ترميز المعطيات، حتى الوصول إلى التفسير النظري؛ حيث تأتي مرحلة عملية ترميز البيانات، مباشرة بعد الانتهاء من تفريغ المقابلة. وتتكون عملية الترميز من ثلاثة أنواع، تشكل ثلاث مراحل مترابطة، وتتمثل آخر مرحلة في الترميز النظري، ينتقل فيها الباحث من بناء فئات من الرموز إلى التأمل والبحث في طبيعة العلاقة بين الفئات فيما بينها، من أجل نسجها معًا في فرضية ونظرية. وتمكِّن هذه العملية الباحث من الصعود التدريجي إلى مستوى أعلى من التجريد، حتى الوصول إلى رسم معالم النظرية(98).

3. المتحد العلمي العابر للتخصصات

تم تسجيل أول استعمال لكلمة "تعدد التخصصات" في ندوة حول تعدد التخصصات interdisciplinarity في الجامعات نُظِّمت في عام 1970، في جامعة نيس، برعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتعاون مع وزارة التعليم الفرنسية؛ حيث ذكر

عالم الفيزياء الفلكية النمساوي، إريك جانتش (Erich Jantsch)، التعريف الأول للكلمة، كـ"تنسيق لجميع التخصصات وما بين التخصصات interdisciplines في تعليم معين أو نظام للابتكار".

نادرًا ما ظهر المصطلح في الأدبيات إلى غاية عام 1994، عندما انعقد المؤتمر العالمي الأول لتعددية التخصصات في Convento de Arrabida، بالبرتغال، وأسفر عن اعتماد ميثاق تعدد التخصصات(99) الذي حرره ليما دي فريتاس وإدغار موران وباساراب نيكوليسكو (Lima de Freitas), (Edgar Morin), and (Basarab Nicolescu).. وقد شهد ذلك العام أيضًا، نشر الإنتاج الجديد للمعرفة (The New Production of Knowledge) . في هذا النص التاريخي، مايكل جيبونز Michael Gibbons ومعاونوه كاميل ليموج (Camille Limoges) وهيلجا نووتني (Helga Nowotny) وبيتر سكوت (Peter Scott) وسيمون شوارتز Simon Schwartz ومارتن ترو (Martin) (Trow (1994) (1994) ، أدخلوا القرَّاء إلى مفردة جديدة، معتبرين تعددية التخصصات على أنها "حل المشكلات وتوليد المعرفة المنظمة حول تطبيق عملي معين. [بما في ذلك] بيئة المصالح والمؤسسات والممارسات. ثم عرَّف المؤلفون تعدد التخصصات على أنه "المعرفة التي تنشأ من سياق معين للتطبيق العملي مع بنيتها النظرية المتميزة وأساليب بحثها وأساليب ممارستها ولكن قد لا تفعل ذلك على الخريطة التخصصية السائدة". ومع نشر مايكل جيبونز (Michael Gibbons) ومعاونيه، نصَّ وميثاق تعدد التخصصات، ازدهر الاهتمام بتعددية التخصصات كمقاربة تعليمية تتعلق أساسًا بالعلوم والتكنولوجيا المسؤولة اجتماعيًّا(100).

يمكن فهم تعدد التخصصات، على أنه فئة فرعية من التخصصات المتعددة الأكثر شمولاً التي تشعبت، وطورت خطابها الخاص، الذي يمثل نهجًا جديدًا بشكل كلي، يبشر بهدم كامل لجميع التفكير التخصصي السابق، وتنظيم البحوث والبيداغوجيا. كما يتضمن البحث متعدد التخصصات العمل في كل من المحيط الأكاديمي وغير الأكاديمي، وفي هذا السياق، فإن المواضيع الموصوفة على أنها معقدة للغاية، تعتبر مناسبة للبحث التخصصي أو حتى متعدد التخصصات(101).

أ. في التعريف

بحسب عبد المنعم شحاتة، في مقالة تكامل العلوم الاجتماعية، التحديات والآليات(2017)، يتحقق تكامل العلوم عبر التواصل بين التخصصات المختلفة، الأساسية منها والاجتماعية، بما يتجاوز حدودها المعرفية(102). ويتحقق ذلك، بالتركيز على حل المشكلة وليس التخصص العلمي لمن قدم الحل، فالمعنى الأوسع لبحث يتجاوز حدود التخصص، هو أي جهد علمي ينتج معرفة متكاملة تؤسس فهمًا شاملاً لمشكلة اجتماعية وتقدم حلاً لها قابلاً للتطبيق والاستمرارية(103). ويمثل هذا تحديًا يواجه الباحثين؛ إذ ينتظم إنتاج المعرفة في تخصصات (disciplines) وفي الوقت نفسه، هناك ضرورة لتجاوز حدود التخصص سواء على مستوى البحث أو على مستوى تطبيق المعرفة التي توصل إليها البحث، هنا يصبح نمط التواصل بين متخصصين من علوم متعددة هو مؤشر تكاملها اعتمادًا على تدفق المعرفة، أفكارًا وبيانات وإجراءات منهجية، وتبادلها بين تخصصين أو أكثر، وتتباين شدة هذا التدفق طبقًا لموقعه على متصل يمتد من التكامل (integration) إلى درجة تزيد أو تنقص من التعاون (collaboration) والاحتكاك إلى غياب التواصل أو التفاعل بين متخصصين من مختلفة بما يعكس أحد المستويات التالية لفريق البحث(104).

*متعدد التخصصات (multidisciplinary): فريق نظامي التوجه يتكون من باحثي تخصصيْن أو أكثر، ويكون له طابع هرمي متدرج من حيث الاختصاصات والصلاحيات؛ إذ يؤدي كل عضو فيه دورًا محددًا أو مهام واضحة وبشكل متواز مع تواصل محدود بين الأعضاء (لقاءات دورية فحسب)(105).

*عبر التخصصات) (transdisciplinary–Crossdisciplinarity: وقد ظهر قبل ثلاثة عقود من خلال إسهام باحثين من تخصصات مختلفة مثل "جان بياجيه وإدغار موران وإريك جانتيتش jantisch) (للتعبير عن الحاجة لتجاوز الحدود بين التخصصات عند طرح إطار عمل لباحثين من تخصصات عدة يتطلب المشاركة في أدوار بشكل منظم تتجاوز حدود التخصص، بهذا المعنى يتشابه مع المستوى السابق -أي بين التخصصات- والفارق بينهما هو أن البحث عبر التخصصات يذهب خطوة أبعد من سابقه وهي الوصول إلى تفسيرات متبادلة بما يؤسس توجهًا نظريًّا أكثر تجانسًا بشكل وحدة المعرفة(106).

تقدم الدراســات البينية مجموعة من التعريفات لتعدد التخصصات؛ حيث حظي هذا المفهوم بالعديد من التســميات ومناقشــات مفصلة سواء في الأعمال الأكاديمية أو الرســمية(107). إذ تتضمن هذه الدراســات عدة تســميات مختلفة –ما بين أو بيني (INTER)، ومتعــدد (MULTI) ، وبحــث عبــر تخصصــي، أو عابر للتخصصات transdisciplinary research,، وبحــث متداخــل أو متقاطع التخصصات research across disciplines– وغالبًا ما تعد هذه التسميات خاصة بسياقات معينة، على سبيل المثال، يتم اســتخدام بحث عبر تخصصي transdisciplinary research في الغالب في علم الاستدامة وعلم الفريق في البحث الطبي(108).

بحسب Vienni–Baptista, Bianca, Fletcher, Isabel and Lyall, Catherine، هناك ثلاثة أنواع من عمليات تقاطع التخصصات: بينية التخصصات، وتعدد التخصصات، وعبر التخصصات. عادة، يتم التمييز بين:

* تعدد التخصصات: حيث تتعاون العديد من التخصصات، ولكنها تظل دون تغيير، وتعمل مع الأطر التخصصية النموذجية.

*بينيــة التخصصــات: حيث هناك محاولة لدمــج أو توليف وجهات النظر من عدة تخصصات.

*عبر التخصصات: يمكن اعتبارها تجاوزًا للمعايير التخصصية، سواء في السعي إلى دمج التخصصات، أو إلى نهج موجه نحو حل المشــكلات في العالم الواقعي، أو الذي يهدف إلى التغلب على المسافة بين المعارف المتخصصة والمعارف الواضحة أو بين البحوث والسياسات أو "صنع القرار في المجتمع"(109).

تعرف كل من ليال كاثرين (Lyall Catherine)وفليتشــر إيزابيل (Fletcher Isabel) وبيانــكا (Bianca) وفييني– باتيســتا (Vienni–Baptista)، العمل بيني التخصص interdisciplinary work بذلــك العمل الذي يدمج المعرفة وأســاليب التفكير من تخصصين أو أكثر. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز الفهم (مثل شرح الظواهر، والحلول الحرفية، وطرح أســئلة جديدة) بطرق لم تكن ممكنة من خلال وســيلة تخصصية واحدة(110).

وبحســب كل من سيلفاســت أنتي وفولدز كريس (Foulds,) & Silvast, Antti), Chris)، تعــد بينيــة التخصصات مفهومًا معقدًا، وليس له تعريف واحد. ومع ذلك،

لديه صلة ببعض التصنيفات العلمية، على سبيل المثال، في النظريات والمناهج التي تعد بينية التخصصات (أي تكامل مختلف التخصصات الأكاديمية في إنتاج المعرفة). ويقصد بتعدد التخصصات (تخصصات متجاورة ولكنها تحتفظ بهوياتها الأصلية)، وعبر التخصصات (أي تجاوز المعرفة القائمة على التخصص بشكل كلي)(111).

غالبًا ما تستخدم مفاهيم ما بين التخصصات، وتعدد التخصصات، وعبر التخصصات، وتقاطع التخصصات على نحو متبادل، بما أنهم يتسمون بالمرونة التفسيرية؛ إذ إن ما بين التخصصات وتعدد التخصصات تكون في بعض الأحيان ببساطة قابلة للتبادل، وفي أوقات أخرى، يحدث فرق بينهما. ومع ذلك، يظل مصطلح "ما بين التخصصات" يخفي قدرًا كبيرًا من الاحتمالات المرنة لتصميمات البحث، والمقاربات، والمناهج، والنظريات التي لا يتم تفسيرها دائمًا عند استخدام المصطلح(112).

بحسب روبيرت فرودمان (Robert Frodeman)، يحيل مصطلح ما بين التخصصات في المصطلحات الأكاديمية، إلى تكامل المعارف عبر تقاطع التخصصات، إزاء تعدد التخصصات التي تسعى إلى التقريب بين مجالات المعرفة. وعبر التخصصات التي تطمح إلى عبور جميع المقاربات الممكنة حتى لو كانت تعني عبور جدران الجامعات. لذلك، يستخدم روبيرت فرودمان، مصطلح ما بين التخصصات كحقيبة مفاهيمية جامعة لتجاوز حدود المقاربة التخصصية(113).

ب. في أهمية تكامل التخصصات

يمكن، انطلاقًا من الدراسات البينية، استخلاص خمسة عناصر تتجلى عبرها أهمية التكامل بين التخصصات، تتحدد في حل المشاكل الفكرية، كما يقدم علم اجتماع ما بين التخصصات، ثلاثة عناصر أخرى، تشمل الثقافات المعرفية، والمرونة التفسيرية، إلى جانب الأجسام الحدودية، ويتمثل آخر عنصر في الإبداع والابتكار.

في هذا السياق، تتجلى أهمية تعدد التخصصات، بحسب الدراسات البينية، في أن الاهتمام بالعمل الجماعي لحل المشاكل الفكرية والاجتماعية المعقدة أدى إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتفاعل بين التكامل المعرفي والاجتماعي(114). ففي بحوث تغير المناخ، على سبيل المثال، يُعتقد أن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية يمكن إدماجها في نموذج أعم؛ حيث يقدم علماء الاجتماع سردًا للعوامل الاجتماعية

("المجتمع" و"الاقتصاد") التي تؤثر على تغير المناخ وتتأثر بدورها بتغير المناخ، كما يوفر تطوير النماذج الرياضية أحد الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذا التوليف(115).

في ذات السياق، قدم كل من سيلفاست أنتي وفولدز كريس إطارًا نظريًّا جديدًا، هو علم اجتماع ما بين التخصصات (116) (Sociology of Interdisciplinarity). يستند إلى ستة أبعاد(117). نقدم منها، ثلاثة أبعاد أساسية، تشمل الثقافات المعرفية والمرونة التفسيرية، ثم الأجسام الحدودية، يمكن اعتبارها مخرجات لتكامل التخصصات.

تنتج مشاريع الثقافات المعرفية بينية التخصصات، (Epistemic cultures Interdisciplinary) المعرفة في ثقافات معرفية محددة -مجموعات من العلماء موجهة نحو المعرفة- تتجاوز التخصصات الأكاديمية الواسعة (على سبيل المثال الهندسة والفيزياء). وقد تم نشر مفهوم الثقافات المعرفية من طرف عالمة الأنثروبولوجيا، كارين كنور سيتينا (1999)، (Karin Knorr Cetina)، التي طورت هذا المفهوم في إثنوغرافيتها التفصيلية عبر دراسة مجالين من مجالات العلوم: فيزياء الطاقة العالية وعلم الأحياء الجزيئي. حيث يمكن تعريف الثقافات المعرفية على أنها وحدات "تنتج وتحافظ على فهم محدد للمعرفة الصحيحة وكيف ينبغي إنتاجها وفهمها. تعتبر كنور سيتينا أن التخصصات تصلح لمعالجة كيفية تنظيم العلم، لكنها تقدم أوصافًا أقل وضوحًا لممارسات الخبراء، ولهذا السبب صاغت هذه الممارسات بوصفها "ثقافات معرفية". في هذا السياق، استندت كنور سيتينا في دراستها لإنتاج المعرفة على مختبرات العلماء وممارسات عملها وثقافاتها(118).

بحسب الإطار النظري السابق، تنتقل المعرفة بين الثقافات المعرفية في مشاريع بينية التخصصات عبر أجسام حدودية خاصة (Boundary objects). كما تحدث بينية التخصصات، المرونة التفسيرية (Interpretative flexibility)؛ إذ تخلق المشاريع بينية التخصصات أرضية لمزيد من الخلافات حول كيف ينبغي أن تؤول "الحقائق" والتكنولوجيات(119). في هذا السياق، بحسب علم اجتماع ما بين التخصصات، يخفي مصطلح "ما بين التخصصات" قدرًا كبيرًا من الاحتمالات المرنة لتصميمات البحث والمقاربات والمناهج والنظريات التي لا يتم تفسيرها دائمًا عند استخدام المصطلح. ومن الاستنتاجات الأخرى الشائعة والراسخة نسبيًّا، أن المشاريع بينية

التخصصات تؤدي إلى تفسيرات مختلفة للمفاهيم الأساسية التي تستخدمها(120).

ويتحدد آخر عنصر لأهمية التخصصات في الإبداع والابتكار؛ إذ يرى بارجانين وهاييا (Parjanen and Hyypiä)، المناهج بينية التخصصات، شرطًا لدعم الإبداع الجماعي، ويجد إدموندسون وهارفي Edmondson and Harvey، تعدد التخصصات "إستراتيجية شائعة بشكل متزايد للابتكار"(121) .

خلاصة

نستنتج عبر هذه المقالة الأولية، البسيطة والمتواضعة، المحررة في الغالب بأسلوب تقريري، باعتبار حداثة تعاملنا مع مثل هذا الموضوع؛ حيث التجميعية لبعض النصوص من أجل إيجاد مداخل لتجاوز جزئية النظرية في التفسير، وهو ما نطمح إلى دراسته وتحليله، في أعمال أخرى، عبر روح التأليف، لصياغة مقترحات وحلول تهدف إلى تصحيح المعرفة في الجانب المتعلق بالنظرية، أي الاقتصار على البحث والتفكير في جعلها أكثر تفسيرًا. وإلى حين تحقيق ذلك نستنتج، عبر هذه المقالة، ما يلي:

1. لتعزيز القوة التفسيرية للنظرية، لا تحتاج العلوم الاجتماعية فقط، إلى كسر الحواجز التخصصية، عبر متحد علمي عابر للتخصصات، بقدر ما تحتاج أيضًا إلى تجديد تقاليدها العلمية، من أجل استقلالية المعرفة. في هذا السياق، نستنتج أهمية الفلسفة في ضمان استقلالية وتحرر المعرفة من هذه التقاليد. لذلك، تشكل فلسفة العلوم الاجتماعية أهم مدخل لتعزيز قوة النظرية والارتقاء بها من الجزئية في التفسير إلى جعلها عامية وكلية التفسير في الظاهرة الواحدة.
2. يعني تحرير المعرفة من البراديغم، تحريرها من التأويل والارتقاء بها نحو التفسير، وفي ظل ارتباط أدوات إنتاج العلم في كل تخصص بالبراديغم الخاص به، يصعب التكامل بين العلوم. لذلك، يظل أهم شرط لتحقيق تكامل سلس بين العلوم، يتمثل في تحريرها من البراديغم، حتى يتسنى التفاهم المشترك بين العلماء، الذي يمكنه أن يعطي صيغًا نظرية جيدة للجماعة العلمية العابرة للتخصصات.

3. يشكل انفصال العلم عن الفلسفة أهم عامل لضعف تحرر المعرفة من البراديغم، وضعف التكامل بين التخصصات، وبالتالي، التأثير على أدوات إنتاج العلم، وأهمها جزئية النظرية في التفسير. يمكننا استنتاج أن انفصال العلم عن الفلسفة هو ذلك الداء الذي يُضعف من صحة المعرفة، ويحول دون إحيائها وتحررها. ففي الوقت الذي يقدم العلم المنفصل عن الفلسفة معرفة غير مستقلة ونظريات "منحازة" و"جزئية التفسير"، تقدم الفلسفة المرتبطة بالعلوم رؤية عامة فوقية، يمكنها أن تعزز من شأن القدرة التفسيرية. إن أهم مظهر لداء انفصال العلم عن الفلسفة هو التشظي النظري داخل التخصص الواحد، والشروخ الكبيرة في تفسير الظواهر بين التخصصات المختلفة.

4. في ظل البراديغم، تضعف قدرة النظرية على التفسير؛ إذ تقدم رؤية انطلاقًا من البراديغم الذي يستظل به المنظِّر.

إلى جانب هذه الاستنتاجات الأولية، نستنتج كذلك، وبشكل أولي، بعض الحلول لتعزيز القدرة التفسيرية للنظرية:

يُفترض في صياغتها، تحريرها من البراديغم، والتأسيس للجماعة العلمية العابرة للتخصصات، إلى جانب عزل المعرفة العلمية عن البراديغم الاجتماعي، وإعطاء أهمية للفلسفة تعويضًا عن البراديغم، وربط الفلسفة بالعلوم، وتعزيز فلسفة العلوم، والتفكير في كل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يُنتج في ظلها العلم، أي إعطاء أهمية لعلم اجتماع العلوم. وعلى غرار التأسيس لهذه الحقول العلمية، يمكن التأسيس للجماعة العلمية العابرة للتخصصات، والتي يمكن اعتبارها المؤسسة التي يمكنها أن تعترف وتُحكم قيمة وشأن نظرية ما، مع توسيع النقاش حول هذه النظرية، عبر طرحها للنقاش العمومي في الفضاء العلمي، عبر الندوات والأيام الدراسية، وفرق البحث...إلخ، من أجل تجويدها، عبر تعزيز جوانب النقص فيها.

اقتراح إدراج تخصصات تهتم بطرق إنتاج المعرفة الصحيحة داخل الجامعات، مثل التأسيس لحقل علمي يحمل اسم "علم تعدد التخصصات"، يمكنه أن يبحث في الطرق الممكنة حول دمج العلوم، وكيفية الاستفادة منها. إلى جانب تجديد التقاليد العلمية داخل الجامعات، وفرق البحث، وسيما تلك المتعلقة بطرق إنتاج النظريات، عبر الاهتمام بالنظرية المجذرة منهجًا.

في نهاية هذا المقال الذي يشكل مدخلاً، نختم بأهم استنتاج، يعتبر أن النظرية الجيدة في العلوم الاجتماعية، هي التي بوسعها أن تقدم المعرفة الصحيحة، عبر تفسيرها لكل أبعاد الظاهرة، أي أن تكون كلية التفسير. ولتجويدها عبر الارتقاء بها من الجزئية إلى الكلية في التفسير، تحتاج إلى أن تتحرر من البراديغم، شرطًا لازمًا لتحقيق تكامل سلس بين العلوم، وهو من وجهة نظرنا، المدخل الأساسي للترسيخ للجماعة العلمية العابرة للتخصصات.

المراجع

(1) إدغار موران، المنهج- الأفكار: مقامها، حياتها، عاداتها وتنظيمها، الجزء الرابع، ترجمة جمال شحيد، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ص 314.

(2) توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة د. حيدر حاج اسماعيل، مراجعة د. محمد دبس، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر/ أيلول 2007، ص 340، 341.

(3) إدغار موران، ص 342.

(4) نفسه، ص 316.

(5) نفسه، ص 314.

(6) نفسه، ص 315.

(7) نفسه، ص 316، 318.

(8) نفسه، ص 319.

(9) نفسه، ص 319، 320.

(10) توماس كون، بنية الثورات العلمية، ص 341.

(11) إدغار موران، ص 351.

(12) نفسه، ص 343.

(13) نفسه، ص 321.

(14) نفسه، ص 322.

(15) نفسه، ص 324، 325.

(16) نفسه، ص 323.

(17) التفسير والتأويل في العلم، تنسيق سالم يافوت، مرجع سابق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 62، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1997، ص150.

(18) نفسه، ص 150، 151.

(19) موران، ص 325، 327.

(20) المرجع نفسه، ص 314.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه، ص 326، 327.

(23) المرجع نفسه، ص 316.

(24) المرجع نفسه، ص 314.

(25) إدغار موران، ص 315، 316، 320.

(26) المرجع نفسه، ص 320، 322.

(27) المرجع نفسه، ص 324، 325.

(28) التفسير والتأويل في العلم، مرجع سابق، ص 152.

(29) المرجع نفسه، ص 149.

(30) المرجع نفسه، ص 152.

(31) المرجع نفسه، ص 154.

(32) المرجع نفسه، ص 152.

(33) المرجع نفسه، ص 151، 152.

(34) ريمون بودون، مرجع سابق، ص 79.

(35) المرجع نفسه، ص 41، 53.

(36) إدغار موران، مرجع سابق، ص333.

(37) المرجع نفسه، ص328.

(38) Philipp Frank, The Origin of the Separation between Science and Philosophy, May, 1952, Vol. 80, No. 2, Contributions to the Analysis and Synthesis of Knowledge 2 (May, 1952), pp. 115- 139 Published by: American Academy of Arts & Sciences Stable URL: https://www.jstor.org/stable/20023644. p. 129.

(39) Ibid, p. 127, 120

(40) إدغار موران، مرجع سابق، ص 328.

(41) Philipp Frank, op. cit, p. 127

(42) إدغار موران، ص 349، 332.

(43) المرجع نفسه، ص 335.

(44) المرجع نفسه، ص 327.

(45) المرجع نفسه، ص 328.

(46) المرجع نفسه.

(47) المرجع نفسه، ص 326.

(48) المرجع نفسه، ص 329، 331.

(49) ريمون بودون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة د. جورج سليمان، مراجعة سميرة ريش، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى: بيروت، يونيو/ حزيران 2010، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ص157.

(50) المرجع نفسه، ص 163.

(51) المرجع نفسه، ص 10.

(52) المرجع نفسه، ص 115.

(53) Vienni-Baptista, Bianca, Fletcher, Isabel and Lyall, Catherine. Foundations of Interdisciplinary and Transdisciplinary Research: A Reader, Bristol, UK: Bristol University Press, 2023. p. 30.

(54) بودون، ص 11، 12.

(55) المرجع نفسه، ص 107.

(56) المرجع نفسه، ص 36.

(57) المرجع بودون، ص 52.

(58) المرجع نفسه، ص 79، 80.

(59) المرجع نفسه، ص 80.

(60) المرجع نفسه، ص 43.

(61) نشر ليون فيستنجر نظرية التنافر المعرفي سنة 1957. وكانت نظريته واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا في علم النفس الاجتماعي.

E. Harmon-Jones, Cognitive Dissonance, Second Edition: Reexamining a Pivotal Theory in Psychology, 2019 by the American Psychological Association. http://dx.doi.org/10.1037/0000135-001

(62) Ibid, p. 3.

(63) Ibid. p. 4.

(64) Snow, David A. and D. Benford, Robert Master frames and cycles of protest, in Frontiers in social movement theory. Edited by Aldon D ; Morris and Carol McClurg Mueller. Yale University Press, New Haven and London. Aug 26, 1992. pp. 133- 155. p. 150, 151.

(65) ريمون بودون، ص 36 و37.

(66) المرجع نفسه، ص 118.

(67) جوستاف لوبون، الآراء والمعتقدات، ترجمة عادل زعيتر، دار العالم العربي، الطبعة الأولى، يناير/كانون الثاني 2012. ص 15، 17.

(68) المرجع نفسه، ص 17، 18، 23.

(69) المرجع نفسه، ص 79، 80.

(70) المرجع نفسه، ص 104، 105، 106.

(71) المرجع نفسه، ص 109، 111، 112، 113.

(72) إدغار موران، ص 9.

(73) المرجع نفسه، ص 160.

(74) المرجع نفسه، ص 168، 169، 314.

(75) المرجع نفسه، ص 319.

(76) المرجع نفسه، ص 326.

(77) المرجع نفسه، صفحات -226 237، ص341.

(78) المرجع نفسه، ص 343، 347.

(79) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص24.

(80) المرجع نفسه، ص26.

(81) المرجع نفسه.

(82) المرجمع نفسه.

(83) حوار مع رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، ساري حنفي، يحاوره الباحث/ عبد الكريم

جندري، في دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، حوارات، العدد 13، ربيع 2021 ، ص227.

(84)جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة: محمد بن ساسين، مركز دراسات الوحدة العربية، مراجعة: د. محمد محجوب، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى: بيروت، مايو/ أيار 2007، ص266.

(85)محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مرجع سابق، ص24.

(86) المرجع نفسه، ص 26.

(87) حوار مع ساري حنفي، ص232.

(88) المرجع نفسه، ص 227.

(89) المرجع نفسه، ص 228.

(90) المرجع نفسه، ص 232.

(91) جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة د محمد بن ساسي، مراجعة د. محمد محجوب، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ، الطبعة الأولى، بيروت، مايو/ أيار 2007، ص266.

(92) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مرجع سابق، ص18.

(93) في 1965، نشر بارني جليسر (Barney G. Glaser) وأنسيليم ستراوس (Anselm L. Strauss)، في كتابهما المعنون "إدراك الموت" (Awareness of dying)، ونتيجة للكثير من الأسئلة التي واجهتهما عن كيفية إجراء البحث، قررا أن يجيبا عن ذلك بكتاب. وهكذا، قدما النظرية المجذرة لأول مرة في كتابهما الشهير اكتشاف النظرية المجذرة (The discovery of grounded theory) في عام 1967 (باسم محمود، نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة، مجلة عمران، العدد 26/ 7، خريف 2018، ص 94، 95).

(94) باسم محمود، نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة، في مجلة عمران، العدد 26/ 7، خريف 2018.

(95) المرجع نفسه.

(96) المرجع نفسه.

(97) المرجع نفسه، ص 96، 97.

(98) المرجع نفسه، ص 98، 99.

(99) http://ciret-transdisciplinarity.org/chart.php.

(100) Jay Hillel Bernstein, Bernstein, J. H. (2014). Disciplinarity and transdisciplinarity in the study of knowledge. Informing Science: the International Journal of an Emerging Transdiscipline, 17, 2014. 241-273. Retrieved fro http://www.inform.nu/Articles/Vol17/ISJv17p241-273Bernstein0681.pdf, . p. 250

(101) والتـــي تمـــر من تغير المناخ العالمي إلى التكنولوجيا النانوية، إلى السلام والصراع؛ إذ يعد التعقيد بحد ذاته قضية ومعيارًا رئيســـيين في البحث متعدد التخصصات. يجســـد الميكاترونيك، الـــذي يجمـــع بين الميكانيكا والإلكترونيات، النهج المبتكـــر المطلوب في البحث والتعليم متعدد التخصصات (Ibid).

(102) عبد المنعم شحاتة، تكامل العلوم الاجتماعية، التحديات والآليات، في مجلة الفكر المعاصر، أبريل/ نيسان 2017، 2، 6: 103- 114، ص 1.

(103) نفسه، ص 2.

(104) نفسه، ص 3.

(105) نفسه، ص 3.

106)) نفسه، ص 4.

(107)Silvast, A., & Foulds, C. (2022). Sociology of interdisciplinarity: The dynamics of energy research (p. 125). Springer Nature. p114

(108)Vienni-Baptista, Bianca, Fletcher, Isabel and Lyall, Catherine. Foundations of Interdisciplinary and Transdisciplinary Research: A Reader, Bristol, UK: Bristol University Press, 2023. p. 24.

(109) Ibid, p. 30- 31

(110) Ibid, p.31

(111) Silvast, A., & Foulds, C. (2022). Sociology of interdisciplinarity: op. cit, p. 93.

(112) Ibid, p. 112.

(113) Robert Frodeman,Pour un savoir soutenable: Une théorie de l'interdisciplinarité. (2019). France: Quae. p. 10.

(114) Vienni-Baptista, Bianca, Fletcher, Isabel and Lyall, Catherine. Foundations of Interdisciplinary and Transdisciplinary Research, p. 26.

(115) Ibid, p 31.

(116) Silvast, A., & Foulds, C. (2022). Sociology of interdisciplinarity. op. cit. (p. 94).

(117) تتمثل في آثار التمويل، الثقافات المعرفية، الأجسام الحدودية، وتلاؤم التخصصات، المرونة التفسيرية، وأهمية التخصصات.

آثار تمويل البحث: تمويل البحث له آثار في إحداث بعض أنواع ممارسات العمل، وفرق البحث، ثم مخرجات البحث.

تنتج مشـاريع الثقافات المعرفية بينية التخصصـات (Epistemic cultures Interdisciplinary) المعرفة في ثقافات معرفية محددة –مجموعات موجهة نحو المعرفة من العلماء– الذين يتجاوزون التخصصات الأكاديمية الواسعة (على سبيل المثال الهندسة والفيزياء ومختلف بروتوكولات النقل الآمن للوصول الآمن للحواسيب عبر الشبكة SSH).

الأجسـام الحدوديـة (Boundary objects): تنتقـل المعرفة بين الثقافات المعرفية في مشـاريع بينية التخصصات عبر أجسـام حدودية خاصة (على سـبيل المثال النماذج الحاسوبية، وحسابات المخاطر).

يمكن للمشاريع متعددة التخصصات أن تشمل التخصصات الأقوى التي تخصص أدوات وأساليب التخصصات الأخرى.

المرونــة التفســيرية (Interpretative flexibility): تحدث المشــاريع بينية التخصصات أرضية لمزيــد من الخلافــات حول كيف ينبغي أن تؤول "الحقائــق" والتكنولوجيات. في حين أن بينية التخصصات (interdisciplinarity) مفضلة عبر تمويل الأفراد والباحثين كعلامة، هذا أيضًا يخفي المرونة التفسيرية الكبيرة للمفهوم نفسه.

أهمية التخصصات: استمرار أهمية التخصصات الأكاديمية التقليدية في السياقات بينية التخصصات)

Silvast, A., & Foulds, C. (2022). (Sociology of interdisciplinarity: The dynamics of energy research, p. 95.

(118) Silvast, A., & Foulds, C. (2022). Sociology of interdisciplinarity: The dynamics of energy research, p. 99- 100.

(119) Ibid, p .95.

(120) Ibid, p112.

(121) Moirano, R., Sánchez, M. A., & Štěpánek, L. (2020). Creative interdisciplinary collaboration: A systematic literature review. Thinking Skills and Creativity, 35, 100626 , p. 1.

الذاكرة السياسية والاقتصاد الأخلاقي والاحتجاج مراجعة مركزة للأدبيات

Political memory, moral economy, and protest. Focused review of the literature.

*Said Erraiss – سعيد الرايس

ملخص

كثيرة هي الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلوك الاحتجاجي في مجموعة من المناطق في العالم، معتمدة في ذلك على مداخل نظرية وتحليلية، وكذا متغيرات اجتماعية واقتصادية، ونفسية وأخلاقية وقيمية، كشفت عن مجموعة من القضايا، والنماذج والبراديغمات، التي على ضوئها يمكن تفسير الفعل الاحتجاجي، والإجابة عن السؤال المركزي: لماذا يحتج الناس؟ وفي هذا الصدد تبرز محددات وعناصر مستقلة عن الدرس النظري للحركات الاجتماعية، تسعى إلى تفسير وفهم الفعل الاحتجاجي، بالاعتماد على الذاكرة الجمعية، والهوية، والمنظومة الاخلاقية والقيمية التي تنظم وتحدد علاقة الفرد والجماعة بالسلطة السياسية.

تقدم هذه الورقة، مراجعة مركزة للأدبيات التي تناولت الذاكرة السياسية في علاقتها بالاحتجاج، وكذا الأدبيات التي تبحث في محددات أخرى أخلاقية وقيمية لفهم أسباب الاحتجاج، كالاقتصاد الأخلاقي الذي يجسد منظومة الأحكام القيمية لمجموعة بشرية، وتهدف الورقة كذلك إلى فحص كيفية مساهمة هذه المحددات متعددة الأبعاد، في تغذية السلوك الاحتجاجي من خلال استصحاب حالات نموذجية وتجارب احتجاجية مقارنة

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج، الذاكرة السياسية، الاقتصاد الأخلاقي

Abstract

Much of the literature that is guided by the study of protest behavior in a group of regions of the world, relying on theory and analysis, as well as social,

* سعيد الرايس، باحث دكتوراه في العلوم السياسية والقانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس – المغرب

Said Erraiss, PhD researcher in political science and public law, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes – Morocco.

economic, psychological, moral and value variables, has revealed a set of issues, models and paradigms, in light of which the protest action can be explained, and the central question of why people respect can be answered. In this regard, determinants and elements independent of the theoretical study of social movements emerge, and seek to explain and understand the protest action, and rely on collective memory, identity, and the moral and value system that organizes and defines the relationship of the individual and the group with political authority. This paper presents a review of the literary center that deals with political memory in its relationship to protest, as well as the literature that examines other moral and value determinants to understand the justification for protest, such as the moral economy that embodies the system of value judgments appropriate to the human being, so that the paper can also examine how to contribute to these multidimensional determinants, in feeding protest behavior by taking model cases and comparative protest experiences

Keywords: Protest, political Memory, Moral economy

مقدمة

اعتمدت أدبيات دراسة الفعل الاحتجاجي، والممارسة الاحتجاجية بشكل عام، على مجموعة من المداخل النظرية والتحليلية، كشفت من خلالها على مجموعة من النماذج والبراديغمات التي يمكن على ضوئها تفسير الفعل الاحتجاجي. ويمكن التمييز في هذا الصدد بين النظريات الكلاسيكية للاحتجاج التي تتفرع إلى اتجاهات ومدارس متمايزة كالمدرسة الماركسية من خلال أطروحة الصراع الطبقي، والمدرسة البنائية الوظيفية من خلال مقترب الحرمان النسبي، الذي يركز في تفسيره للاحتجاج على مؤشرين أساسيين، أولهما نفسي، يعزي الاحتجاج إلى الحرمان النسبي الذي يختزل كل مشاعر الكبت والحقد والآمال في نفس المحتج، أما المؤشر الثاني فيتمثل في قابلية السلوك الإنساني للعنف -ويُعد تيد روبيرت غير أحد رواد هذا المقترب النفسي الاجتماعي- والنظريات أو النماذج الجديدة في تفسير الحركات الاجتماعية، والتي ترتبط أساسًا بسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التي تقدم نفسها كتخصص معرفي يهتم بالتغيير الاجتماعي. ويمكن أن نذكر هنا بعض هذه النظريات، كنظرية تعبئة الموارد التي تبحث في تشكل الحركات الاحتجاجية وآليات تدبيرها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي مع القدرة على استعمال هذه الموارد، ومن منظِّريها: جون مكارتي وماير زالد. ونظرية الفرص السياسية، التي يرى أصحابها أن نجاح أي حركة احتجاجية يعتمد على مدى التقاطها للفرص السياسية التي تتيحها القنوات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مطالب الحركة، ويعد بيتر سنغر (Peter Eisinger) ودوك ماك آدم (Doug McAdam)، من أهم روادها. ونظرية التأطير لديفيد سينو(David Snow)، ووليام جامسون (William Gamson)، التي تربط الفعل الاحتجاجي بالقدرة على إعطاء معان ودلالات وخلق إطارات تسهِّل عملية التعبئة لاستثمار الحدث. وبراديغم الفعل/ الهوية، ومن أصحاب هذا النموذج التفسيري نجد ألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci)، وسيدني تارو(Sidney Tarrow). ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أنه ينبغي فهم الاحتجاجات كفعل من أجل تحصين الهوية؛ حيث يكتسي الصراع الطبقي طابعًا اجتماعيًّا ثقافيًّا، وليس ذا طبيعة اجتماعية واقتصادية، ثم نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة التي تنظر للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي

عاكس للتناقضات الجديدة في طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، ومن روادها آلان توران (Alain Touraine)، ويورغن هابرماس(Jürgen Habermas)، وآخرون.

وقد يفيد هذا المتن النظري المتعلق بدرس الحركات الاجتماعية في تفسير الفعل الاحتجاجي في كل بقاع العالم، وفي المغرب بشكل عام ومنطقة الريف المغربي بشكل خاص. لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الخصوصيات والسياقات الزمنية والبيئات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية التي ظهرت فيها هذه النظريات، والمؤاخذات الموجهة لها. مع ضرورة مراعاة مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية المتحكمة في اندلاع الفعل الاحتجاجي في المناطق التي ستشكل موضوعًا للدراسة.

وفي هذا الإطار تبرز عناصر ومتغيرات، ومحددات أخرى مرتبطة بالذاكرة الجماعية والهوية الجماعية، وعوامل أخرى تدفع بالمواطن في كل بقاع العالم إلى الانخراط في الاحتجاج، ترتبط أساسًا بعلم النفس الاجتماعي حيث أثار انتباه بعض المختصين في الاحتجاج (فان زومير وآخرون، 2004)، دور العواطف والأحاسيس، والاندماج الاجتماعي في دراسة السلوك الاحتجاجي. (1) زيادة إلى الأعراف والمشاعر التي تتعلق بمسؤوليات وحقوق الأفراد والمؤسسات تجاه الآخرين، وهذا ما يجسده الاقتصاد الأخلاقي، حسب ساير2)) (Sayer Andrew). وأمام هذا التعدد في المقتربات النظرية التي تسعى إلى تفسير وفهم العمل الاحتجاجي، سنقتصر على الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلوك الاحتجاجي من خلال الذاكرة السياسية والاقتصاد الاخلاقي، ولاسيما على مستوى الفكر الغربي.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحولات الجديدة التي عرفتها ديناميات الحركة الاحتجاجية خلال الألفية الثالثة في المغرب وإسبانيا ومواقع أخرى، من خلال تسليط الضوء على متغيرات ودوافع جديدة للاحتجاج تنهل من الثقافة السياسية والذاكرة الجماعية، والمنظومة الأخلاقية. كما تشكل هذه المراجعة محاولة لتحليل إسهام الذاكرة الجمعية والاقتصاد الاخلاقي في بلورة أشكال احتجاجية راقية وسلمية أحدثت القطيعة ولو نسبيًّا مع الاحتجاجات العنيفة التي طالما ميزت التاريخ الاجتماعي للمغرب، كما أسهمت في بناء براديغمات تفسيرية جديدة تحوم حول الذاكرة والثقافة السياسية. وعليه، سنعمل في محاور هذا المقال على دراسة الفعل

الاحتجاجـي على ضوء التذكر الجماعـي أولاً، على أن نتطرق للاقتصاد الاخلاقي وتغذية الاحتجاج ثانيًا.

أولًا: الممارسة الاحتجاجية على ضوء التذكر الجماعي: حالات نموذجية معاصرة من المغرب وإسبانيا

تستلهم الشعوب والمجتمعات البشرية سلوكياتها، ومواقفها، وقيمها من الذاكرة الجماعية(3) التي تتشكل في إطار زمكاني، من ذاكرات فردية متعددة، ومتنوعة تسهم في تأسيس الوعي الجمعي للجماعة التذكرية. وتوصف الذاكرة الجماعية على أنها ذلك الأرشيف الرئيسي لتمثلات المجتمع للماضي، ومورد ثقافي، منه يستلهم عند الحاجة. فالذاكرة الجماعية هي بمنزلة ذلك الخزان الذي يحفظ ثقافة الشعوب بمختلف تجلياتها وأبعادها؛ فهي تؤثر في الحركات الاحتجاجية إلى حدٍّ أنها أصبحت عنصرًا أساسيًّا للتعبئة الاجتماعية، كما أن الحركات الاحتجاجية تسهم بشكل كبير في بناء الذاكرة وانتقالها بين الأجيال. وتضطلع الذاكرة الجماعية بدور ريادي في دينامية الحركات الاجتماعية في مجموعة من المواقع والأقطار.

1. حول الذاكرة الجمعية

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي، موريس هالبواش (Maurice Halbwachs) في كتاباته حول الذاكرة، وخاصة في عمله الأول "الأطر الاجتماعية للذاكرة "(1925)، أن الذاكرة هي أيضًا ظاهرة مجتمعية وليست إرثًا بيولوجيًّا كما كانت الأوساط العلمية تعتقد(4) في بداية العشرينات من القرن الماضي، وكانت تحصرها آنذاك في عملية داخلية ترتبط بالفرد المتذكر فحسب.

عمل هالبواش على البعد الاجتماعي للذاكرة ليؤكد الطابع الجمعي للذكريات الفردية، رغم فردانيتها الظاهرية، ولكنها ذات طبيعة مشتركة، فهي جمعية يذكِّرنا بها المحيط وإن كان الأفراد وحدهم من يعنى بها. كما يشير إلى أن النسيان لا يمكن فهمه ببساطة بوصفه عملية فسيولوجية، وإنما يتصل بالأطر الاجتماعية نفسها المؤثرة في عملية التذكر الفردية. وفي هذا الإطار يميز بين نمطين من التذكر: التذكر الفردي والتذكر الجمعي، معتبرًا التذكر الفردي هو الأصعب والأعقد من التذكر الجمعي؛

حيث إن الأخير هو الأسهل في استعادة أحداث وقعت في الحيز العام المشترك، بخلاف النمط الفردي الذي هو شخصي. ولا يرى أي تعارض بينهما، معتبرًا أن "كل ذاكرة فردية هي وجهة نظر تطل على الذاكرة الجمعية(5).

ويشير هالبواش إلى أن الذاكرة الفردية ليست مغلقة ومعزولة، لكي يستذكر الفرد ماضيه الخاص، فهو في حاجة إلى ذكريات الآخرين، مبرزًا أن الذاكرة الفردية والجماعية تربط بينهما علاقة تكاملية. مضيفًا أن استناد ذاكرة الفرد إلى ذاكرة الجمع إنما هو لسد ثغرات الذاكرة الفردية، بل توطيدها أيضًا، من دون أن يُقلِّل هذا الأمر من استقلاليتها ودورها في تشكيل الذاكرة الجمعية التي تتطور وفق قوانينها الذاتية، وأنها في نهاية المطاف، مؤلَّفة من ذاكرات فردية متعددة ومتنوعة تسهم في تأسيس الوعي الجمعي للجماعة التذكرية، حالما تتموضع بصورة لا فردية، أي جمعية(6). إلا أنه يقر في الوقت نفسه في كتابه "الأطر المرجعية للذاكرة والذاكرة الجماعية" على أن الذاكرة الجماعية أبعد من أن تتشكل من مجموع من الذكريات الفردية، بل هي أساس الذاكرة والوعي الشخصي(7). وهذا التحليل يختزل الوعي الشخصي إلى مصدر جماعي، أي إلى الأطر الاجتماعية التي ينتمي إليها. فالوسط الاجتماعي يتحرك فينا، سواء كنَّا واعين بتأثيره أم لا. بهذا تخفي أفكارنا أو ذكرياتنا الأكثر حميمية شبكة من المعاني القادمة من المجتمع الخارج عنَّا(8).

ويقيم هالبواش تعارضًا واضحًا بين الذاكرة والتاريخ، فهو ضد خلط الذاكرة بالتاريخ، وضد الاستعمال غير الدقيق لهذا المصطلح حتى في الأدبيات الغربية، التي أخذت عنها النصوص العربية ما بات يُعرف بالذاكرة التاريخية، ويبرر رفضه هذا بقوله: "لو كان نسيج الذاكرة الجمعية مجرد سلسلة من التواريخ وقوائم من الوقائع التاريخية، فإنها لم تكن لتلعب إلا دورًا ثانويًّا في تثبيت ذكرياتنا الفردية". ومن هذا المنطلق يفرق هالبواش بين التاريخ المكتوب الذي لا يوثق إلا جانبًا من الماضي وليس الماضي كله والتاريخ المعيش والحي الذي تستند إليه الذاكرة الجمعية التي تتميز عن التاريخ بخاصيتين أساسيتين، هما: الاستمرارية والتنوع. فهي، بحسب رأيه، تيار أفكار مستمر، لا تصنع فيها لأنها لا تحتفظ من الماضي إلا بما هو حي أو قادر على البقاء حيًّا عند الجماعة التي تحمله. أما التاريخ في نظره خارج الجماعات وأعلى منها لأنه يهتم بالفوارق والتضاد. وعلى مستوى التنوع كذلك، فبعكس الذاكرة

فالتاريخ واحد، فهو يجمع في برهة قصيرة ويرمز بحركة سريعة إلى تاريخ شعوب وأفراد وتطورات جمعية حدثت ببطء. كما يهتم هالبواش بالذاكرة في علاقتها بالعامل الزمني؛ حيث يعتبر هذا الأخير مع المكان والجماعة شروطًا أساسية لتشكل الذاكرة في بعديها، الفردي والجمعي(9)

من جهته، حاول الفيلسوف الفرنسي، بول ريكور(Paul Ricœur) ، فهم الذاكرة الجماعية انطلاقًا من سؤالين جوهريين، الأول يتعلق بالذكرى: ماذا؟ والسؤال الثاني: لمن هي الذاكرة؟ مقترحًا بذلك فهمًا جديدًا للذاكرة على المنهج الفينومينولوجي لإدموند هوسيرل(Edmund Husserl) ، يقوم على ما أسماه فينومينولوجيا الذاكرة، التي تقدم أدوات لدراسة العلاقة بين الذاكرة والزمان والمكان والهوية الشخصية، وتحليل كيفية تشكل الذاكرة من خلال التفاعل بين الذات والعالم الخارجي. وذلك تماشيًا مع توجهه الفلسفي العام الفينومينولوجيا، ومنهجه التأويلي القائم على التداولية اللغوية.

واستقصاء للظواهر الذاكرية وعملاً على تحصين الذاكرة من الاستعمالات السيئة لها لاستهدافها الصادق للحقيقة، وعملاً كذلك على تحقيق هذا المفهوم الجديد، صنَّف بول ريكور الذاكرة في ثلاثة مستويات، هي: المستوى المرضي المتعلق بالذاكرة المعوَّقة، والمستوى العملي المتعلق بالذاكرة المحرَّفة والمتلاعب بها، والمستوى الأخلاقي والسياسي المتعلق: "باستحضار الذاكرة تعسفيًّا حين يتناغم الاحتفال بالذكرى مع إعادة التذكر(10). وهذه التصنيفات في حدِّ ذاتها أشكال من بين الأشكال المتعددة لسوء الاستعمال التي تظهر الهشاشة الأساسية للذاكرة والتي تأتي من العلاقة بين غياب الشيء المتذكَّر وبين حضوره على نمط التمثل أو التصور.

وفي سياق رصده للعوامل التي تقف وراء هشاشة الذاكرة والتلاعب بها، يتوقف ريكور عند عامل الأيديولوجية ودورها في إعطاء صبغة شرعية للنظام السياسي، وكخطاب تبريري للسلطة، والدفاع عن مصالحه ورؤيته، وتوحيد المتنوع داخل المجتمع في نسق رمزي واحد، وتقديم أساس للفعل والعمل المشترك. وبعدها تتدخل الرواية، والتصوير السردي ليقوم بوظيفته في تثبيت الذاكرة المؤدلجة من خلال القصص التأسيسية التي تروي المجد والإذلال والانتصار والهزيمة. فالعنصر الأيديولوجي حاضر في عملية التشويه والتزوير والتحريف، وذلك من خلال لعبة

القسمة بين تاريخ مسموح به ورسمي، وتاريخ مرفوض ومنسي، كما يتم تثبيت الذاكرة والتدريب عليها من خلال التعليم(11). ويقول ريكور: "حتى الطاغية يحتاج إلى خطيب متصنع، وإلى سفسطائي كي يعطي سندًا كلاميًّا لمشروعه في الترغيب والترهيب"، ويظهر ذلك بوضوح في عمليات السرد المختلفة حيث يتم الربط بين الذاكرة وتشكل الهوية، وتشكيلها بمواد سردية معترف بها، وبرفض أو عدم الاعتراف بهويات أخرى أو تشويهها أو نفيها، وذلك كله يعود إلى الطابع الانتقائي للسرد المدعوم بإستراتيجية ماكرة للتذكر والنسيان(12)

ويبحث ريكور كذلك عن أسباب هشاشة الذاكرة المتلاعب بها في إشكالية الهوية؛ حيث يعد الطابع الافتراضي للهوية سببًا في هشاشة الذاكرة، وسبب هشاشة الهوية نابعة من العلاقة الصعبة مع الزمان، الشيء الذي يبرر اللجوء إلى الذاكرة كعنصر مكون زمني للهوية، والصلة بالزمن تشكل صعوبة بسبب الطابع المبهم لمفهوم ما يبقى هو عينه، القائم في الهوية المتطابقة. وقد أغنى تحليله بتفكير داخلي حول دور الذاكرة في تشكل الهوية الإنسانية، ويفصل بين دلالتين أساسيتين للهوية:

المعنى الأول: في اللاتينية idem، التي تعني نفسه بل عينه، وينطبق تشابه الهوية على أي كائن موجود في الوقت المناسب.

المعنى الثاني: في اللاتينيةIpse ، والذي يرادف ذاته وهنا نتحدث عن الأنانية واستمرارية الذات في الزمن تستند إلى لعبة معقدة بين التماثلية أو التشابه، والذاتية، ما هو ذات.

فالهوية بالمعنى الأول تحيل على وجود تراتبية من الدلالات، والهوية بالمعنى الثاني لا تتضمن أي تأكيد يخص وجود نواة لا تتغير داخل الشخصية. وعليه، سيعتبر بول ريكور أن مدلول العينية يرادف الهوية التطابقية، بينما جعل مدلول الذاتية يرادف الهوية الذاتية(13).

وعليه، فريكور يقدم ثلاثة عوامل أساسية تتصل بهشاشة وضعف الذاكرة، وبالتالي سهولة خضوعها للاستغلال والتلاعب، وهذه العوامل هي: العلاقة بالزمن، والعلاقة النزاعية بالآخر، وأخيرًا العلاقة بميراث العنف التأسيسي. ويعني هذا العامل الأخير، أنه لا وجود لجماعة تاريخية وُلدت من دون علاقة أصيلة بالعنف والحرب، وهو

ما يتم الاحتفال به باسم الأحداث المؤسسة، وهي عبارة عن أفعال عنيفة تم صبغها بصبغة الشرعية من خلال قيام الدولة، بالاحتفال على سبيل المثال بأعياد الاستقلال والتحرير(14).

ولا يمكن إقامة سياسة عادلة للذاكرة من دون تجاوز بعض أشكال الذاكرة، ومنها على وجه التحديد الذاكرة المعاقة، والذاكرة المتلاعب بها، والذاكرة الإلزامية .

تتصل الذاكرة الأولى بالتحليل النفسي، وتواجه مقاومة من قبل جراح الماضي وآلامه؛ وتنتج الثانية من خضوعها للتشويه من قبل الأيديولوجيات والاحتفالات، أي التذكر بالقوة أو التذكر المجبر، وتخضع الثالثة لمبدأ الواجب والإلزام. ولذا، فإنها تتحول إلى أداة، أي يجب تذكر هذا وليس ذاك.

ويتصل المستوى الثالث من الذاكرة أي (المستوى الأخلاقي والسياسي) بمسألة سياسة الذاكرة العادلة التي تعد من المواضيع السياسية والأخلاقية الآنية. فهي لا تعني الوقوف عند واجب الذاكرة فقط، وإنما تحيل إلى مختلف المبادرات المتصلة بالوفاق والمصالحة في الحاضر والمستقبل، وإنزال الماضي في منزلته المحددة، وذلك درءًا لتجاوزات استخدام الذاكرة، وهو ما يتطلب تضافر البحث العلمي والموقف الأخلاقي والسياسي. وإذا كان البحث العلمي من مسؤولية علم التاريخ، فإن الموقف الأخلاقي والسياسي يجب أن يقوم على مثل وقيم أساسية، ومنها على -وجه الخصوص- قيمة العدل والإنصاف والحرية، وعلى كل ما يسمح بتأسيس مواطنة حرة وعادلة ومشاركة في مؤسساتالنظام الديمقراطي، وذلك لأنه من دون هذه المواقف والمبادئ، فإن سياسات المصالحة سيكون مآلها الفشل(15).

ومن جهته، يقول بيير نورا، الذي تحدث عما أسماه بأماكن الذاكرة، بغرابة الذاكرة وبتحويل الذكريات إلى سياسات وطنية بمعنى توطين الذاكرة. وهنا يوافقه الرأي بول ريكو، ويقدم عدة إمكانات للاستعمال الأمثل للذاكرة وتضميد جراحها بالرغم من الاستعمالات السيئة، ومخاطر النسيان، ومكر الأيديولوجيا التي أصابتها، ومن هذه الإمكانات الآتي(16)

- التصور الشامل والكلي للذاكرة.
- ربط الذاكرة الفردية بالذاكرة الجماعية، واعتبار جراح والآم الذاكرة شخصية وجماعية.

- أفضل استعمال للذاكرة هو خدمتها والاهتمام بها، وبخاصة في مواجهة النسيان بمختلف أشكاله، وبخاصة النسيان التعسفي الذي يأخذ أشكالًا مؤسساتية متمثلة في العفو والعفو الشامل، حيث يتم تجاوز النسيان، ويمكن أن يتحول إلى موضوع للمتابعة القضائية. وبلا شك، فإنه أمام النزاعات السياسية العنيفة لا تملك البشرية إلا سياسة العفو، لأنها السياسة الوحيدة التي يمكن أن تحقق ما يسميه بهدوء الذاكرة، مستشهدًا في هذا السياق بالديانات السماوية التي تُجمع على الرحمة.

وتفاديًا لجر الظواهر المرتبطة بالذاكرة إلى الطريق المسدود، اختار أن يطرح سؤال ماذا؟ قبل سؤال مَنْ؟ فسؤال ماذا يشير إلى ماذا نتذكر وما هو تمثلنا عن الماضي ووعينا به، بينما سؤال من يشير إلى إرجاع فعل التذكر إلى أحدٍ ما سواء كان بصيغة المتكلم (أنا أو نحن) أو صيغة المخاطب أو الغائب، فالذاكرة هي علاقة الإنسان بالماضي الذي يمثل زمنًا لم يعد موجودًا ولكنه كان، وتمثل هذا الماضي. كما يعالج ريكور الذاكرة في علاقتها بالتاريخ والنسيان؛ حيث قال: إن الذاكرة تحفظ الماضي، والتاريخ يحفظ أحداث الماضي، والنسيان يقول لنا أي ذاكرة تستحق أن نحتفل بها وأي ذاكرة يجب علينا أن نتركها تذهب بسلام ليلفها النسيان. ويشترط ريكور كذلك الآخر حتى نكون أمام ذاكرة، فهي لا تعود لفرد واحد، فهناك ذكريات مشتركة يعيشها الفرد مع الآخرين. فكل مجموعة تشترك في ذكريات تتداخل فيما بينها. فمصير الذاكرة هي ألا تبقى خاصة بواحد فقط، والذاكرة هي التي تقودنا إلى التاريخ، وهي التي تحفظه وهي الحاملة للتاريخ ولولاها لما كان هناك من علم يهتم بكتابة التاريخ. فالذاكرة هي المورد الوحيد الذي يتيح الإحالة إلى الماضي. ويستشهد على ذلك من التراث اليوناني من أفلاطون وأرسطو، فالذاكرة عند الأخير زمان وعند أفلاطون هي التمثل الحاضر لشيء غائب(17). ويميز ريكور كذلك بين الخيال والذاكرة وإن كان لهما سمة مشتركة هي حضور الغائب، فالخيال وهم قصصي غير حقيقي، لكن الذاكرة هي الحقيقة السابقة وهي التي تضفي الحقيقة على ما جرى في الماضي.

ويميز بول ريكور بين الذاكرة الجسدية وذاكرة الأماكن، فالأولى مليئة بذكريات مطبوعة بدرجات مختلفة من التباعد الزمني، فلحظة الاستذكار تكون عندها لحظة التحقق، وهنا يمكن أن يتجاوز كل المستويات من إعادة التذكر المضمرة إلى الذاكرة

التصريحيــة الجاهزة مرة أخرى من أجل الســرد. أما ذاكــرة الأماكن التي تتم بفعل أعمال مهمة لا يمكن تذكرها بمعزل عن مكان حدوثها، فكل الأشياء التي نتذكرها، ترتبط داخليًّا وجوهريًّا بأماكن معينة، فعلى هذا المستوى تنشأ ما يسمى بظاهرة أماكن الذاكــرة قبل أن تصبح مرجعية للمعرفــة التاريخية. وتعمل أماكن الذاكرة كعلامات للاســتذكار وتشكِّل ســندًا للذاكرة المتخاذلة وإنابة صامتة عن الذاكرة الميتة. وهذه الأماكــن تظل كتابات وكأنصــاب تذكارية وأحيانًا كوثائــق(18). ويبرز دور أماكن الذاكرة في حراسة الذاكرة الشخصية والذاكرة الجماعية.

لكن سيخلص في نهاية المطاف، إلى اعتبار موضوع الذاكرة هو الأنا بصيغة المتكلم المفرد، ومن ثم فمفهوم الذاكرة الجماعية سيكون ضمن مفهوم تقابلي. فبول ريكور يقيــم علاقــة بين الذاكرة الفردية والذاكرة الجماعية، وهنا يطرح الســؤال الجوهري حــول كيفية انتقال الذكريات الشــخصية المتميزة بتفردهــا الراديكالي إلى ذكريات المجتمــع، وفــي هذا الإطار يحلل ريكــور أطروحة هالبواش التــي تنص على أن الذاكرة جماعية، فمن أجل التذكر لابد من الآخرين، فالذاكرة الجماعية هي تقاســم مجموعة من السمات التي تميز الذاكرات الفردية. فحاول بول ريكول إذن فهم ظاهرة الذاكــرة الجماعيــة بالتماثل أو التناظر مع الذاكرة الشــخصية أو الفردية، ولكن هذا الفهم بحســب بعض الدارسين(19)، سيؤدي إلى إغفال أبعاد الذاكرة الجماعية التي تنفلــت من مثل هذه العلاقــة التماثلية، ولهذا يحاول جيفري أندرو براش (Jeffrey Andrew Barash) في مقاله الموســوم بـ "ما الذاكرة الجماعية عند بول ريكور؟" أن يكشــف أبعادًا غير التي وقف عندها بول ريكور في تأويله للذاكرة. وقد كرَّس دراســته هذه لمفهوم الذاكرة مستفســرًا عن تأويل بول ريكور وتصوره لهذا المفهوم في كتابه الذاكرة التاريخ والنسيان، فهو يقدم قراءة نقدية لتأويل بول ريكور للذاكرة، مــن خلال محاولته تجاوز إطار هذا التماثــل الذي تحدث عنه ريكور، عبر تحليله لمصادر رمزية والميتاشخصية للذاكرة الجماعية.

وفي مقالته "ما الذاكرة؟"، يشير براش إلى أن موضوع الذاكرة الجماعية يؤثر بشكل أساســي على مسألة مبدأ التماســك الاجتماعي، ويؤدي دورًا فريدًا في السياق غير المتجانس للمجتمعات المعاصرة. فالوظيفة العامة للذاكرة الجماعية في شكل إحياء ذكريات أو متاحف، مثل اســتحضار الذكريات الأليمة للمجتمع بأكمله، تثير نقاشًــا

حيويًّا في عدد كبير من الحقول المعرفية بدءًا بالعلوم السياسية، وعلم الاجتماع والتخصصات الأخرى من العلوم الاجتماعية)20).

في الخلاصة، فالذاكرة الجمعية هي خزان يحفظ ثقافة الشعوب بكل أبعادها وأعماقها الأنثروبولوجية، وتاريخها وما يوثق من صيرورات الإنسان في الزمان والمكان، كما تمد الشعوب والمجتمعات بالسلوكيات والمواقف والقيم. وانطلاقًا من خاصية الاستمرارية التي تتميز بها الذاكرة، حسب هالبواش، فهي تمد الأفراد مهما اختلفت ثقافتهم وتوجهاتهم بالطاقة الضرورية للاستمرار والديمومة، ومن ثم تتخذ هذه الذاكرة أبعادًا متعددة حسب سياقات توظيفها واستغلالها؛ حيث يصبح البناء الثقافي أحد تجليات هذه الذاكرة ومؤشراتها القوية التي تتعدد في صيغ مختلفة بحسب الرابط الاجتماعي الذي يصل بين مكونات المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية(21).

2. استحضار الذاكرة الجمعية والاحتجاج

انطلاقًا مما سبق، فالذاكرة التي تتناقلها الأجيال عبر القصص والروايات والحكي الشفهي، تشكِّل مدخلاً لفهم العقل الجمعي وتطوره عبر التاريخ حول ثنائية الذاكرة والنسيان، وجعل من الذاكرة أداةً لفهم مجموعة من الظواهر الاجتماعية، فمن أجل التذكر لابد من الآخرين(22)، وعملية التذكر لا تتم إلا في إطار زمني ومكاني ضمن إطار اجتماعي معين؛ حيث تنشأ ثقافة معينة تؤسس لنسق جمعي يجعل الخبرات والتجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر وللتأويل بصورة جمعية. وهنا تظهر الوظيفة العامة للذاكرة الجمعية، كما يراها هالبواش، وهي تأسيس هوية جمعية، وضمان ديمومتها على اعتبار أن هذه الهوية المشتركة ماهي إلا نتيجة لتفسير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة. فكل ما يتم استذكاره على المستوى الفردي هو استجابة لمصالح ورغبات جمع معين. ومنه فالذاكرة الجمعية هي تعبير عن هوية خاصة وثقافة جماعية في إطار سياق تاريخي معين(23)

وتبرز أهمية دراسة الذاكرة الجمعية في سياق الحركات الاجتماعية بوضوح في مقال كتبه لورينزو زامبوني: (Lorenzo Zamponi)، الموسوم بـ"الذاكرة الجماعية والحركات الاجتماعية"؛ حيث يشير إلى أن هناك اهتمامًا متزايدًا ببناء هويات جماعية

في البحوث الحديثة حول الحركات الاجتماعية، التي تركز على البعد الرمزي للعمل الجماعي، فهو يعرِّف الذاكرة الجماعية كمجموعة من الرموز والممارسات التي تشير إلى الماضي ويشترك فيها مجتمع معين، وتعرَّف أيضًا أنها الذاكرة المشتركة لمجتمع أو مجموعة ما(24).

كما يركز في هذه المقالة على دور وسائل الإعلام والخطابات التي تنتجها، أو تمررها في تشكيل الذاكرة الجماعية وتشكيل هوية الحركات الاحتجاجية، وتعتبر وسائل الإعلام أداة مهمة لنشر رسائل الحركات الاجتماعية وإبراز قضاياها؛ حيث تمكِّنها من الوصول إلى جمهور أوسع وإحداث تأثير أكبر، وتعزز هذا التأثير، وتواجدها في الرأي العام(25). كما يتم استخدام التنسيق السردي للوصول إلى جمهور الحركة الاجتماعية، ويسوق الكاتب في هذا الإطار اعترافات العديد من الباحثين بخصوص دور أحداث الماضي في سياق الأحداث التي تجري حاليًّا.

وتشكِّل الذاكرة عمومًا الأرشيف الرئيسي لتمثلات المجتمع للماضي، ومنه يستمد ويستلهم عند الحاجة(26). ويقر كذلك الكاتب بمعية مجموعة من الباحثين (هاريس(27)، ومايز(28)، وبوليتا(29) بأن الذاكرة هي أحد العوامل الأساسية في اندلاع التوترات الاجتماعية. وبهذا سيكون الكاتب قد كشف عن تلك العلاقة القائمة بين الحركات الاجتماعية والذاكرة الجماعية بالتركيز على البعد الرمزي للعمل الجماعي وكيفية دخول الذاكرة الجماعية إلى دراسة الحركات الاجتماعية. وتسهم دراسات الذاكرة هذه، في تبيان تأثير بناء الذاكرة الجماعية على عمل الحركات الاجتماعية، وكيفية تشكيل هويتهم الجماعية، كما يشير إلى أن نجاح الحركات الاجتماعية يتوقف على القدرة على التذكر، وكذا تأثير الشكل التذكاري المختار لدى الجمهور، وإمكانية التأسيس لهذا الشكل. وتستند كل هذه الدراسات حول الذاكرة الجماعية في علاقتها بالفعل الاحتجاجي إلى العمل الأساسي لموريس هالبواش.

وتطرق الكاتب الإسباني، "أغيلار"، إلى التأثير المتبادل بين السياسة والذاكرة، ويشير كذلك إلى تأثير السياسات الرسمية في تشكيل وتوجيه الذاكرة الجماعية وكيف يتم استخدام الذاكرة لتعزيز الهوية الوطنية والاحتجاج عليها(30).

وتعتمد الأدبيات الحديثة الدارسة لعلاقة الذاكرة الجماعية بالحركات الاجتماعية ثلاثة مستويات من التحليل، وتقدم اقتراحات بحثية مستقبلية، وتتحدد هذه المستويات

في الماكرو والميكرو ومستوى وسطي من التحليل(31)، وتتلخص أهم الاقتراحات البحثية في أهمية مفهـــوم "المجموعة المتاحة(32) وعلاقتها بالذاكرة. المجموعات التكتيكية والثقافية توفر الموارد اللازمة لبناء الذاكرة الجماعية، وتمكّن نشطاء الذاكرة من التفاعل مع المجال السياســـي وإحداث التغيير وتعزيز التضامن داخل منظمات الحركة الاحتجاجية، بما أن مفهوم "المجموعة المتاحة" يكشـــف عن عملية التذكر وهو مصطلح مستخدم على نطاق واسع في دراسات الحركات الاجتماعية، فإنه يوفر أداة صدى للبحوث المستقبلية في مجال الحركات الاجتماعية والذاكرة.

وبالعودة إلى مستويات التحليل الثلاثة للذاكرة، فالمستوى الأول المتعلق بالميكرو أو التحليل الدقيق، تكون فيه الذاكرة الجماعية مجموعة من المواقف والمعتقدات الفردية، وتشمل الدراسات على المستوى الدقيق استطلاعات الرأي العام؛ حيث يقوم المحلل بتحليل إحصائي لأنماط المعتقدات الفردية واكتشاف صعود، وانخفاض سمعة قادة الحركة أو صور الحركة. ويتيح هذا المســـتوى من التحليل دراســـة الأفكار الفردية، وإصدار تصريحات قابلة للتعميم حول فاعلية اســـتغلال النشـــطاء للرموز التاريخية، كما يقدم إشارات حول كيفية مساهمة المواقف الفردية في الذاكرة الجماعية(33).

أما على المســـتوى الثاني، أي الماكرو، فتهتم الدراســـات التي تعتمد هذا التحليل بالإرث التاريخي والســـجل التاريخي لإظهار أن التذكر يســـاعد على تحفيز العمل الجماعي الحالي. ويســـوق الكاتب مجموعة من الأمثلة، فكل الحركات الثورية في العالم، كما الحركات الاجتماعية، استخدمت الذاكرة والذكريات في سبيل قضاياها، فإحياء ذكرى جون براون (John Brown)، الناشط الاجتماعي والمناهض للعبودية في أميركا، كشـــخصية وبطل مؤثر في تاريـــخ حركة إلغاء العبودية، ونضال الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأميركية، حفز النشـــاط المناهض للعقوبة في الشمال الأميركي في العام2001 (34) وفي الســـياق نفســـه، استعمل نشطاء حركات حقوق الإنســـان صورة أبراهام لينكولن في التعبئة الاجتماعية، كما يتم اســـتخدام الحركات الاحتجاجية لذكريات النجاحات السابقة في الأعمال الحالية. الذاكرة هي مورد ثقافي مهم يســـتخدمه النشطاء لأغراض سياســـية في الحاضر. وتتناول دراسات المستوى الماكـــرو العملية التاريخية التي يســـاعد فيها تذكر الماضـــي الناس على التعبير عن مصالحهم السياسية في الحاضر(35)،كما تكشف عن أنماط في بناء الذاكرة الجماعية.

في حين ينبني المستوى المتوسط من التحليل، على اعتبار بناء الذاكرة كعملية تفاعلية بين أعضاء المجموعة، ويستخدم الباحثون في هذا المستوى أساليب إثنوغرافية لدراسة كيفية بناء المعنى في سياق المجموعة، ويتم ملاحظة كيف يقوم الأفراد داخل المجموعة بتطوير تعريف مشترك للوضع الحالي واستخدام الماضي لفهمه. يعتمد هذا المستوى على مراقبة التفاعلات الشخصية بين أعضاء المجموعة وتقديم وصف مفصل لهذه التفاعلات. وتظهر الدراسات على هذا المستوى الوسطي، أن النشطاء يستخدمون الذاكرة لإعادة إنتاج المعاني المتوقعة والمترنحة، مما يسمح لهم بتعزيز روحانية رسالتهم للمجندين وخلق استمرارية بين الحركة الحالية والحركات السابقة الناجحة. يميل مستوى الوسط إلى رؤية إنتاج واقتباس الثقافة كعملية داخلية، بدلاً من كونها عملية تفاعل المجموعة مع الثقافة الأوسع(36).

ومن خلال المستويات الثلاثة من التحليل، يمكن القول: إن الذاكرة تؤثر في الحركات الاجتماعية إلى حدٍّ أنها أصبحت عنصرًا مهمًّا للتعبئة، كما أن الحركات الاجتماعية تسهم بشكل كبير في بناء الذاكرة، وإعادة تنشيطها، وانتقالها بين الأجيال. وتضطلع الذاكرة الجماعية بدور ريادي في دينامية الحركات الاجتماعية في مجموعة من الأقطار، مثل البرازيل حيث يعرف عن المجتمع البرازيلي أنه حيوي في حركة دائمة منذ إسقاط العبودية 1888، مرورًا بمجموعة من المحطات الأساسية حتى في ظل حكم العسكر، إلى يومنا هذا، وخير دليل على ذلك تأثير الحركات الاجتماعية في إحداث تغييرات سياسية مهمة، كالإطاحة بمجموعة من الحكومات، وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس الذي يشكل نموذجًا لقدرة الحركات الاجتماعية على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، وكل الحركات الاجتماعية التي عرفتها البلاد فيما بعد كانت فيها للذاكرة الجماعية كلمتها؛ حيث إن حفظ ذاكرة العنف السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هو أحد نتائج هذه الحركات الاجتماعية، فضلاً عن تأثيرها في بناء السياسات العامة وتعزيز حقوق المواطنة وتحقيق الديمقراطية. وتعد الذاكرة الجماعية عنصرًا حاسمًا في الصراع السياسي المتعلق بالماضي، وحق تسجيل التاريخ الوطني(37).

من جانبه، تحدث جيمس سكوت، السوسيولوجي وعالم السياسة الأميركي، في بعض أعماله عن المقاومة، والسلطة والحركات الاجتماعية، وخاصة في كتابه (الهيمنة وفنون المقاومة)، الذي يسلط الضوء فيه على الفئات الفقيرة والمهمشة، وكيف

يمكــن لهؤلاء الأفراد والمجموعات أن يجدوا طرقًا للتعبير عن أنفســهم ومواجهة السلطة المهيمنة، من خلال استخدام كل المؤهلات الفنية والثقافية وأحداث التاريخ غير الرسمي كوسائل للتعبير عن مطالبهم ومقاومة الظلم والقمع، كما يركز على قوة الذاكــرة الجماعيــة والفنون في تحفيز المجتمعات على الاحتفاظ بتاريخها ومحاربة النسيان (38).

ويظهــر عامل التذكر أو اســتحضار الماضي في الحاضــر، واضحًا في تغذية الفعل الاحتجاجــي فــي مجموعة من التجــارب المقارنة، ونذكر هنا، على ســبيل المثال لا الحصر، ما يعرف بحركة الســاخطين في إســبانيا أو ما يعرف بالإســبانية(Los indignados) ، التي ظهرت في سياق احتجاجات الساخطين في إسبانيا عام 2011، وهي من الحركات القليلة التي نظمت بشكل صريح حول هوية الأجداد وأسهم ظهور هذه الحركة في تحول عام في نقاش الذاكرة في إســبانيا، وإشــكالية ذاكرة الانتقال نفسها على خلفية الأزمة الاقتصادية القائمة(39). وتمثل حركة الساخطين هذه، التي تنظم أنشــطتها الاحتجاجية، شهادة تاريخية لدعم الحركة الاحتجاجية الشبابية، أقلها الشــهادة على إرثهم التاريخي في النضال من أجل الديمقراطية، بل منهم من يعتمد على ســردية التحول المهيمن، ويعيد تأطيرها، وترديد شعار الساخطين: الديمقراطية الحقيقية الآن(40).كما أعادت هذه الحركة تنظيم هوية الأجيال من النشــطاء الذين ظلوا لفترة طويلة بعيدًا عن الذاكرة العامة في إسبانيا. من جهة أخرى، يسهل انتقال الذاكــرة الجماعيــة بين الأجيال، وكذا مرجعيات الــخلاف داخل حركة الغضب أو حركة الساخطين. وشكلت حركة الأجداد والناي أو ما اصطلح عليه ((Yayoflautas 41)) في حد ذاتها مثالاً لتذكر الأمل، بنقلها للتجارب الخاصة بروادها في التضامن والفاعليــة، وفــرص الديمقراطية لتشــجيع الأجيال الفتية علــى الاحتجاج والتخيل السياسي.

ظهرت حركة الأجداد في إسبانيا على غرار ما ظهر في الولايات المتحدة الأميركية واليونان في سياق الأزمة المالية التي ضربت هذه الدول عام 2008، إلا أن ما يميز هذه الحركة في إسبانيا، هو كون ناشطيها يقدمون أنفسهم للجماهير على أنهم جيل المحاربين الذين حققوا مستقبلاً أفضل لأبنائهم وبناتهم، من خلال بيانهم في 2011 (Yayoflautas)(42)؛ فهمم يســتخدمون إســتراتيجية تأطير الأجيال من أجل فضح

الظروف المعيشية البيئية للأجيال الشابة أو للتعبير عن التضامن مع الموظفين وضحايا القمع السياسي.

ورغم تجاهل هذه الحركة أكاديميًّا، إلا أنها تمثل حالة نموذجية لدراسات الذاكرة الجماعية من خلال مرجعياتها المبنية على إستراتيجية تأطير الأجيال والإحالة على الذاكرة من خلال استذكار مجموعة من الأحداث التاريخية التي شهدتها إسبانيا عبر التاريخ. وحتى ظهور هذه الحركة في حدِّ ذاته شكَّل تحولاً كبيرًا في الذاكرة العامة أو الجماعية في إسبانيا. فمعظم النقاشات الأكاديمية والعامة كانت حول الذاكرة الجماعية حول "ميثاق الصمت" أي غياب العدالة الانتقالية والذاكرة التاريخية للعنف السياسي المدني والفرانكوية في سياق الانتقال إلى الديمقراطية (1975–1982). وما يميز هذه الحركة أيضًا، أن أعضاءها من المسنين الذين عاشوا الديكتاتورية الفرنكوية، والانتقال الديمقراطي كذلك، ويقدمون شهادات تاريخية على ما حصل، ويسلطون الضوء على أوجه التشابه بين تلك الفترة، وهذه، وما يطبق من سياسات التقشف غير المبررة. وكحركة قائمة على أساس هوية الأجيال، فهي تسلط الأضواء حول كيفية استغلال الذاكرة الجماعية والشهادة التاريخية في التعبئة والتعبير عن المطالب لدى المحتجين الشباب(43). ويلاحظ في هذه الحالة، أنه تم استدعاء الذاكرة التي تسهم في تشكل هوية الأجيال، واستعمالها، بل استغلالها في التعبئة الاجتماعية للحركة الاحتجاجية الشبابية في إسبانيا، حول المطالب الاجتماعية والسياسية.

كما أن الذاكرة حاضرة بقوة في حراك الريف(44)، شمال المغرب، وتجلى البعد الذاكراتي لهذا الحراك من خلال الحضور المستمر للماضي ورموزه في الفعل الاحتجاجي، ومن خلال استحضار الأمجاد وحتى الكبوات والنكسات، بل الجروح المادية والمعنوية التي أسهمت فيها الدولة المغربية خلال فترات معينة من التاريخ.

والرجوع إلى الذاكرة والتمسك بها في حالة حراك الريف، جاء نتيجة التهميش والإقصاء الذي مورس على المنطقة عبر التاريخ، واستحضار الذاكرة لدى أبناء هذه المنطقة يتم بطريقة راديكالية(45)، حيث يتم اختزال الماضي في بعض الأحداث الأليمة والهامشية، ويتم التمسك بها لمواجهة الواقع المتردي. كما يتم الاعتزاز بالذات وتمجيد الهوية الجماعية عندما يمارس الواقع التهميش والإقصاء على الفرد والجماعة(46) والاحساس بعدم العدالة الاجتماعية البنيوية التي يرى بعض

الباحثين(47)، أن الدولة عملت على تكريسها من خلال خلق اقتصاد هامشي ضعيف في المنطقة كسياسة عقابية لها، حيث تم تجاهلها ثم التخلي عنها وعدم الاهتمام بها(48).

فالذاكرة الجمعية بكل أبعادها وخصائصها التي تربط الماضي بالحاضر، فإنها لا تستحضر طبق النسخة القديمة وبطريقة تامة، بل تقوم بإعادة بناء الماضي وتشكيله في زمن الحاضر بنوع من الانتقائية.

وبصيغة أخرى، يجب انتقاء ما ينبغي تذكره، وما يجب نسيانه من أجل بناء هوية وطنية حقيقية ومتوازنة تتسع للجميع، وهذا يتوقف على الآخر الذي يجب أن يكون هو الآخر غير الراديكالي في التعاطي مع قضايا الذاكرة والعدالة الانتقالية ضمن جدلية الهوية والغيرية(49).

فالانتهاكات التي شهدتها المنطقة عبر فترات، يعود تاريخها إلى الاستعمار الإسباني، مرورًا بالعنف الذي مورس من طرف الدولة على السكان في مناسبات مختلفة بعد الاستقلال، سيدع ندوبًا عميقة في ذاكرة الانسان في الريف، كما خلَّف لديه إحساسًا عميقًا بالظلم؛ مما سيسهم في تبجيل التاريخ لأهداف سيكولوجية، سينشأ عنها ذاكرة جماعية تأبى النسيان، وستصطبغ برفض السلطة (المخزن)(50) الخفي منه والعلني، مشكِّلة بذلك ممانعة سياسية تنتقل بين الأجيال(51) وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى وصف أبناء الريف أنهم يولدون يساريين، وهذا الوصف نابع بالأساس من رفضهم الدائم للسلطة واستعدادهم للمقاومة السياسية والانخراط في أي فعل احتجاجي. وهذه خاصية تتميز بها هذه المنطقة أكثر من غيرها، وإن كانت هناك مناطق أخرى تعرضت أيضًا لمثل هذا الإخصاء الرمزي، لا تجد فيها ذاكرة حية مماثلة(52).

فثقل الذاكرة والتاريخ، وما يرتبط بهما من إشكالات المصالحة مع الريف، عوامل حاضرة في تغذية الفعل الاحتجاجي لحراك الريف، ولم تكن العزلة والتهميش الاقتصادي السبب فقط في اندلاع هذا الحراك، بل ما حدث في هذه المنطقة من غليان هو انفجار طاقة تراكمت عبر عقود من الزمن؛ حيث تحولت هذه الطاقة من الكمون إلى الفعل (53) فزخم وعمق حراك الريف يرتبط أساسًا بجذور التاريخ، التي تمتد إلى الذاكرة الجماعية لساكنة الريف التي توصف بالجريحة، والتي أصابها التهميش(54). فتضافُر كل هذه العوامل سيفرز إحساسًا جمعيًّا بالمظلومية التاريخية

والحرمان الذاكراتي والاستثناء الرسمي لها وخاصة لهويتها وذاكرتها التي تقف موقف المواجهة مع الذاكرة المعيارية للدولة(55).

وانطلاقًا من هذه الخصوصيات التي تتسم بها الذاكرة في الريف، فإنه من الصعب بمكان، حفظ الذاكرة في هذه المنطقة، دون اعتماد مقاربات جديدة قائمة على الإبداع وتفادي الانغماس في الماضي، والانفعالية الزائدة، والتركيز على المستقبل بدل الاشتغال على الماضي فحسب(56). وفي هذا الصدد، تقترح الأستاذة الباحثة في العلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، بديهة النحاس، ضرورة الخروج من هذه الأماكن الضيقة، والتوجه نحو الجمهور الكبير واعتماد وسائل بيداغوجية أكثر متعة. كما تقترح إعادة تفكيك العلاقة بين الذاكرة والمجتمع، درءًا لجمودها. فالذاكرة تتطور ولا يمكن حصرها في مؤسسة أو متحف أو شيء من هذا القبيل. لذلك يتعين استخدام الذاكرة بشكل إيجابي وإبداعي للتأثير في الحاضر وصناعة مستقبل أفضل(57).

ثانيًا: منظومة الأحكام الأخلاقية والقيمية وتغذية الاحتجاج

ثمة عدة عوامل تسهم في خلق الشروط المتحكمة في ظهور سيكولوجيا الاحتجاج، فإلى جانب الحرمان النسبي والذاكراتي، تبرز عوامل أخرى ترتبط بمنظومة الأحكام القيمية والأخلاقية ذات الصلة بالكرامة والإهانة، كالإحساس بالظلم وعدم العدالة، وخرق الميثاق الأخلاقي للمجموعة البشرية. هذه المنظومة الأخلاقية، والقيمية، تطرق لها المهتمون بعلم النفس الاجتماعي في إطار نظرية العدالة الاجتماعية، مثل (تايلر وسميث،1998)، في محاولة منهم للجواب على السؤال الجوهري: لماذا يحتج الناس؟ وفي هذا الصدد، تميز أدبيات هذه النظرية بين نوعين من العدالة الاجتماعية: العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية، فالأولى مشتقة من نظرية الحرمان النسبي، وهي تشير إلى النتائج، بينما العدالة الإجرائية متعلقة بإجراءات اتخاذ القرار، والجوانب العلائقية للعملية الاجتماعية بشكل عام كالمعاملة باحترام، والكرامة وما إلى ذلك من الإجراءات؛ حيث يهتم الناس بكيفية معاملتهم من طرف السلطة: هل تعاملهم باحترام؟ وهل يمكن الوثوق في قيام السلطات بأعمال جيدة من أجل شعوبها؟ وعلى هذا الأساس يقترح تايلر وسميث أن العدالة الإجرائية قد تكون مؤشرًا أقوى على المشاركة في الحركة الاحتجاجية من عدمها(58). بينما تعرض لها آخرون،

مفكـــرون، وأنثربولوجيون، في إطار ما يســـمى بالاقتصاد الأخلاقي، الذي يعبِّر عن منظومة الأحكام والمعايير الأخلاقية المحددة للعلاقة مع السلطة. كما تتحدث بعض الأدبيات الأخرى عن أهمية المتغيرات الأخلاقية في التنبؤ بالمشـــاركة في أي عمل جماعي، ولاسيما الخروج للشارع للاحتجاج.

1. جينيالوجيا الاقتصاد الأخلاقي

يعد إدوارد بالمر تومســـون (Edward P. Thompson) ، أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الأخلاقي (The moral Economy) في1971(59) لوصف سلوك الجماهير في إنكلترا خلال القرن الثامن عشـــر، ويرجع أصل اقتراحه هذا، إلى إضفاء الطابع الأخلاقـــي على القراءة الماركســـية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الأوســـاط الشعبية والفقيرة.

وتعـــود بدايات المصطلح إلى 1963، من خلال إقحامه من طرف المؤرخ البريطاني المذكـــور في كتابـــه (صناعة الطبقة العاملة الإنكليزيـــة)؛ حيث ظهر هذا المصطلح بالصدفة، عندما تم نهب المحلات التجارية والمستودعات خلال فترة ارتفاع أسعار الخبـــز. هـــذا النهب الذي يُشـــرعَن باقتصاد أخلاقي قديم يؤكـــد على عدم أخلاقية الأســـاليب الجائرة التي يتم بها رفع أســـعار المواد الغذائية، مستغلين في ذلك حاجة الشـــعب(60) وتم إثارة الموضوع من جديد وفي ســـياق مختلف نسبيًّا، يتعلق الأمر بالاشتباكات بين العمال وأرباب المعامل في المصانع بحيث إن أخطر النزاعات كانت دائرة حول القضايا غير الناجمة عن المشـــاكل المرتبطة بتكلفة المعيشـــة والمشاكل المتعلقـــة بالتغذيـــة، بقدر ما كانـــت حول القضايا التي تكون فيهـــا القيم كالأعراف التقليدية والعدالة والاستقلال والأمن أو الاقتصاد الأسري على المحك.

وإن كانت المسألة متعلقة بالمشاعر والقيم، فصفة أخلاقي لم تستعمل في الواقع كما يجب بل استعملت في اتجاه آخر، فصيغة الآلة الأخلاقية تحدد العمل الأيديولوجي للكنائـــس، الميثوديـــة والكالفينية، علـــى وجه الخصوص؛ حيـــث الأخلاق بجانب أصحاب الأخلاق، وليس بجانب الفلاحين والعمال(61).

ولم تظهر الصيغة الحقيقية تحت اسم الاقتصاد الأخلاقي إلا في 1971، كما سبقت الإشـــارة إلى ذلك، حيث تم نقشـــها على رخامة مجلة "الماضي والحاضر(62) من خلال مقالـــة لإدوارد بالمر تومبســـون تحت عنوان (الاقتصـــاد الأخلاقي للجمهور

الإنكليزي في القرن الثامن عشـــر) لإعارة الاهتمام لنشـــأة أعمال الشـــغب بســـبب الجوع في إنكلترا القرن الثامن عشـــر، مع تعريف للاقتصاد الأخلاقي للفقراء الذي يتشكل حسب وجهة النظر التقليدية من الأعراف والمعايير والالتزامات الاجتماعية، والوظائف الاقتصادية المناسبة التي يشغلها مختلف الأطراف في الجماعة.

إلا أن أعمـــال عالم السياســـة الأميركي، جيمس ســـكوت(63)، حول الاقتصادات الأخلاقية لفلاحي جنوب شـــرق آسيا مع بداية ثمانينات القرن الماضي؛ حيث اهتم لفتـــرة طويلة بممارســـات مقاومة مزارعي الأرز في ماليزيـــا وفي "مجتمعات بدون دولة" التي طورت أنظمة سياســـية للإدارة الذاتية. مهدت الطريق لشـــبكة حقيقية من الباحثين الملتزمين بتحليل المنطق الاقتصادي والتعبئة الاجتماعية في أرياف البلدان النامية، وكما أدت في أميركا الشمالية، إلى إعادة قراءة جذرية ومختلفة تمامًا للاقتصاد الأخلاقي في مجال الدراســـات الاجتماعية، بتوجيه من المؤرخة "لورين داســـتون". وستظهر فيما بعد سلسلة من الأعمال، في أواخر التسعينات من القرن الماضي(64). ومـــن هنـــا أصبح الفقراء، وبفضـــل المؤرخ البريطاني، يتمتعـــون بمنطق خاص بهم ومعاييـــر توجههـــم في تقييمهم لما هو جيد وعادل، يعتمدون عليها في حركيتهم في هذا العالم، بما في ذلك احتجاجاتهم التي تخضع لهذه المعايير والقيم.

وبالرغـــم مـــن ذلك، فإن النجاح الذي لقيه مفهوم الاقتصاد الأخلاقي لم يتلاش منذ ظهوره، وذلك بعيدًا عن أوســـاط التاريخ الاجتماعي والفكر الماركســـي؛ حيث أثار حماسًـــا وانتقادات كبيرة. وبالمقابل، فإن هذا المفهوم أُعيد اكتشـــافه من جديد من طرف الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من خلال عالم السياسة، جيمس سي سكوت(65).

وإجابة عن انتقادات زملائه، أعاد "بالمر تومبســـون"، النظر في هذا المفهوم الشـــهير (الاقتصاد الأخلاقي)، الذي صاغه قبل عقدين من الزمن من خلال نص أصدره في 1991(66) قدم فيه تنازلاً غير متوقع مشـــيرًا فيه إلى أن المشـــكلة تكمن في كلمة (أخلاقي)؛ حيث أثارت جدلاً أكاديميًّا حادًّا، ولا شيء أثار الغضب أكثر لدى منتقديه، من فكرة "أن محتجًّا جائعًا يمكن أن يكون ذا أخلاق أكثر من تلميذ لآدم سميث".

واســـتعمل هذه الصيغة أيضًا "ديدي فســـان" (Didier Fassin) في محاولة منه لفهم مجموعـــة من الوقائع الاجتماعية حول الفقر، والهجرة والعنف في فرنســـا، وبدا له

الأمر ضروريًّا لخوض تجربة التوضيح هذه، بشأن مساهمات مختلف المقاربات، مقترحًا في الوقت نفسه التشديد والتجديد النظريين. وعاد ليؤكد المساهمة الأساسية للمؤرخ البريطاني "إدوارد بالمر تومبسون" في هذا الإطار، وتطرق بعد ذلك للآفاق المفتوحة من طرف "جيمس سكوت" بالنسبة لأنثروبولوجيا الاحتجاجات الشعبية. ليقترح في نهاية المطاف بعض المسارات من أجل إعادة تفعيل استعمال مفهوم الاقتصاد الأخلاقي خارج الاستعمال التافه؛ حيث يشكل اليوم موضوعًا للعلوم الاجتماعية.

ولا يشير مصطلح الاقتصاد الأخلاقي دائمًا إلى الأخلاقيات الاقتصادية فحسب، بل يستخدم أيضًا بحسب "ساير" للإشارة إلى الطريقة التي يعمل بها المجتمع عمومًا؛ فالمجتمع الذي يسير وفق قواعد العدالة والمساواة، والمجتمع الذي تحدد فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس العدل والكرامة والاحترام والعدالة الاجتماعية يكون أكثر أخلاقًا، فلا يتعلق الأمر باستبدال الأخلاق بالمال فقط، بل يستخدم الاقتصاد الأخلاقي للإشارة إلى أية عملية أو قاعدة أو عادة يكون فيها العدل الأخلاقي غالبًا على حركة السوق.

2. الاقتصاد الأخلاقي للاحتجاج

إن اعتماد أو الاستعانة بالاقتصاد الأخلاقي، الذي يعبِّر عن منظومة الأحكام القيمية والأخلاقية المرتبطة بالكرامة والإهانة والمشاعر والأحاسيس المحددة للعلاقة مع السلطة، في دراسة السلوك الاحتجاجي لا يزال محدودًا، بل منعدمًا في أدبيات الدراسات السياسية العربية.

فبالرغم من حداثة مفهوم الاقتصاد الأخلاقي، إلا أنه ظهر قديمًا مع المؤرخ البريطاني "إدوارد بالمر تومبسون"، في تحقيقه حول الطبقة العاملة الإنكليزية(67) إذ عارض المقاربة المادية التي تعتمد على سلسلة الأسعار والأجور في قراءته الإثنوغرافية. ويركز المؤلف على توثيق وصف تجارب الأفراد وتفاصيلها بدلاً من الاهتمام بالأرقام والمقاييس الكمية. ويسعى إلى فهم الصفات والخصائص الفريدة للتجارب والتفاعلات بدلاً من التركيز على الكميات المجردة، فهو ضد القياس الكمي، وفي بعض الأحيان تقييم الكيف، بالرغم من كون البعدين، الكمي والكيفي، أساسيين في

فهـــم العالم الاجتماعي، وخاصة من منظور الفقراء. فالمؤرخ الإنكليزي لا يقيم أي علاقة ميكانيكية بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو انخفاض أسعار القمح وانتفاضة الشـــعوب، ولا يوجـــد في نظره أي محدد اقتصـــادي أو حاجة أو أولوية فيزيولوجية للاحتجاجـــات والتعبئة الاجتماعية(68)كما أنـــه لا ينفي وجود أي رابط بين الواقع المادي والأحداث الاجتماعية، لكن بكل بساطة يقول: إنه ليس هو الرابط أو المحدد الأوحد الذي يشكل السبب في اندلاع الاحتجاجات.

ويذهب إدوارد بالمر تومبسون (Edward P Thompson) أبعد من ذلك، وبنوع من السخرية من التأويلات الميكانيكية لبعض زملائه، يذهب إلى مقارنة المحللين الذين يقيمون ارتباطًا إحصائيًّا بين نسب البطالة أو مستويات الأسعار واندلاع أعمال الشغب الشعبية، بالباحثين الذين يبرهنون على وجود ارتباط بين بداية النضج الجنسي ونسبة التردد على النشاط الجنسي. لكن يتساءل الكاتب: كيف ذلك: بمجرد أن يجوع الناس أو يبلغوا النضج الجنسي ماذا يفعلون؟ وحتى إن سلمنا بضرورة الشروط الاقتصادية فـــي تغذية وتطور الفعل الاحتجاجي، لكن لا يمكن اعتبارها كافية، فالشـــغب ليس مجرد ردة فعل على الإحســـاس بالجوع. وفي هذا الإطار يسوق تومبسون مجموعة مـــن الأمثلـــة والنماذج من مختلف بقاع العالم، حيـــث تمرد الفلاحون على الملاك الكبار، لا لأن الموارد بدأت تنضب لكن أيضًا باســـم المعايير والقواعد العامة التي أصبحت لا تُحترم، ومجموعة من الحقوق والالتزامات لا يتم الوفاء بها.

كما أنه يشـــير إلى أن الكثير من المؤرخين يعتقدون أن أعمال الشـــغب مجرد ردود أفعـــال بيولوجية تقريبًا على قســـاوة ظروف المعيشـــة. ومثيرو الشـــغب لم يكونوا خاضعين تاريخيًّا، وكان لابد من انتظار الثورة الفرنسية ليظهر مشروع سياسي حقيقي للتغيير(69) من هنا فالأمر لا يتعلق فقط باقتصاد سياسي، حيث السوق يفرض قانونه الصارم فحسب، بل هناك اقتصاد أخلاقي يذكر ويحيل إلى إمكانية وجود شكل آخر من التبادل.

ولما أصبح العمل الجماعي بمختلف مظاهره وتجلياته، يشـــكل مســـألة مركزية في مجالات البحث الاجتماعي، فإن هذا الاهتمام أسفر عن بناء وتأسيس متغيرات أثبتت جدواها في تفسير والتنبؤ بالممارسة الاحتجاجية. ومن هذه المتغيرات يقترح جامسون في عمله حول "إطارات العمل الجماعي (1992): الظلم، والفاعلية، والهوية"(70).

كمـــا تـــم إدخال هذه المتغيرات الأخلاقية في الأدبيـــات التي تهتم بالبحث في فهم الأسباب التي تدفع الناس للخروج إلى الشارع لكن دون ايلاء العناية اللازمة لكيفية ارتباط هذه البنيات فيما بينها. وبهدف توضيح هذا الارتباط والتمييز بين هذه البنيات المتمثلة في الالتزام الأخلاقي والمعايير الأخلاقية والقناعة الأخلاقية، ومقارنة قدرتها على التنبؤ بالعمل الجماعي، تم إنجاز بحوث ودراسات ميدانية متنوعة، شملت كل دراســة عينة من المستجوبين، تتراوح كل عينة بين 171 و622 مستجوَبًا ومستجوَبة، وتمحــورت هــذه الأبحاث حول تصور الالتزام الأخلاقــي وتفعيله، واختبار قدرته التنبؤيــة حــول النية في المشــاركة في الاحتجاجات، ثم اختبــار الالتزام الأخلاقي في ســياق حقيقي. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراســات، أن البنيات الاخلاقية الســابقة تختلف عن بعضها البعــض، وأن الالتزام الاخلاقي يختلف عن القناعة الأخلاقية، والمعايير الأخلاقية، كما أنه يعتبر مؤشــرًا أكثر فعالية على التنبؤ بالمشــاركة الحقيقيــة في العمل الجماعي. كما يعد الالتــزام الأخلاقي عنصرًا قبليًّا أساسيًّا وعاملاً مؤثرًا في إرادة ونية الأفراد في الإقبال على أية مشاركة احتجاجية(71) وأسهمت هذه النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات، في التشجيع على استعمال الالتــزام الأخلاقي كمتغير لتعزيز النماذج التنبؤية الحالية للأعمال الجماعية وخاصة الاحتجاج منها.

ووصــل هذا المفهوم، أي الاقتصاد الأخلاقي، مســتويين مختلفين من التحليل، لم يحد عنهما غالبية المهتمين من بعد، الشــيء الذي أســهم في التشويش على النقاش الدائر حوله. فالمستوى الأول اقتصادي يتوافق ونظام تبادل السلع والخدمات، ويميز مجتمعات ما قبل السوق، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات التقليدية البعيدة التي درسها علماء الإثنولوجيا أو المجتمعات القديمة التي وصفها المؤرخون. وهناك الكثير من الكتَّاب المعاصرين الذين نسبوا مفهوم الاقتصاد الأخلاقي الذي جاء به "إدوار بالمر تومبسون" إلى عمل كارل بولاني، ولكن تومبسون لم يشر في كتاباته إلى ذلك(72).

وفــي الجوهر يمكن القول: إن التحــول الكبير، هو الانتقال من الاقتصاد الأخلاقي إلى الاقتصاد السياسي أو بصفة أدق من اقتصاد متجذر بعمق في النشاط الاجتماعي إلى اقتصاد مستقل عبر اقتصاد السوق(73).

وفي المســتوى الثاني، يشــير الاقتصاد الأخلاقي كذلك إلى منظومة من الالتزامات والمعاييــر (الأخلاق)، التــي توجه الأحكام والأعمال، وعلى أساســها يتم تمييز ما

يجب أن يُفعل وما يجب ألا يُفعل، أكثر من كونها قواعد اقتصادية، هي قواعد الحياة الكريمة، والعدل، والكرامة، والاحترام، ويمكننا القول باختصار: إنه يتقاطع مع الاعتراف، حسب أكسيل هينوث (Axel Honneth)(74).

وفق هذا المفهوم، فنحن لسنا بصدد مجال لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات فقط، لكن نحن بصدد التقييم والعمل الذي يخص طبعًا الاقتصاد، وأصنافًا أخرى من الأنشطة الاجتماعية. والملاحظ، وفقا لساير(75) أن معظم الأعمال والبحوث التي تحلل مفهوم الاقتصاد الأخلاقي تضع جانبًا هذا البعد الثاني (البعد الاجتماعي) بالرغم من أنه حاضر في فكر إدوارد تومبسون. ويرى هذا الأخير أن كل الانتفاضات الشعبية في إنكلترا القرن الثامن عشر قائمة على مبدأ الشرعية، ويستند من شارك في هذه الانتفاضات من الرجال والنساء على الاعتقاد بأنهم يدافعون عن حقوقهم وعاداتهم التقليدية وأنهم مدعومون بإجماع واسع من مجتمعهم. فالاقتصاد الأخلاقي يقوم على الشرعية التقليدية. إن هذا الشعور المشترك في جماعة الانتماء، هو الذي يجب أن يلملم الفلاحين والعمال في مصير واحد، والذي قد يصل إلى حد الثورة.

والاقتصاد الأخلاقي، حسب تومبسون، يدمج بُعدين أساسيين، البعد الأول اقتصادي والثاني أخلاقي. البعد الأول يخص الإنتاج ودوران السلع والخدمات، أما الثاني فيتعلق ببناء واستعمال الأعراف والالتزامات. حسب المعنى الأول، الاقتصاد الأخلاقي يعارض الاقتصاد السياسي، كالمنطق الشيوعي بالنسبة للمنطق الليبرالي، أو أيضًا الفلاحين بالنسبة لآدم سميث من تومبسون. وبالمفهوم الثاني ليس هناك نقيض، وإن كان، فسيكون الاقتصاد الأخلاقي للسادة كبار الرأسماليين وملاك الأراضي الكبار في مواجهة الاقتصاد الاخلاقي للعمال والبروليتاريا والفلاحين.

ويعود تومبسون لاحقًا بعد عقدين من الزمن إلى النقاشات التي يثيرها مفهوم الاقتصاد الأخلاقي، ليؤكد تعريفه الأول قائلاً: "استعمالي لهذا المصطلح بشكل عام، في المواجهة حول الأسواق للحصول على المواد الغذائية الأساسية، وليس فقط مجموعة من المعتقدات والعادات والأشكال المرتبطة بتوزيع المواد الغذائية في أوقات الندرة" والتي يمكن تجميعها بشكل ملائم تحت نفس الاسم (الاقتصاد الأخلاقي). لكن الأحاسيس والمشاعر العميقة التي يثيرها الجوع، والمطالب التي تصوغها الجماهير تجاه السلطات خلال هذه الأزمات، والغضب الناجم عن اللهث

وراء الأربـــاح فـــي المواقف التي تكون فيها الحياة مهددة، هذه المجموعة، هي التي كان تومبسون بالاقتصاد يعنيها الأخلاقي(76).

وتناول المفهوم كذلك عالم السياســة الأميركي، جيمس سكوت، من خلال إدراجه في عنوان لمؤلفه "الاقتصاد الأخلاقي للفلاح"، كمحاولة لفهم شـــروط إمكانية قيام ثورات الفلاحين، فهو لم يهتم بالإجابة عن مسألة أسباب وعوامل الانتفاضات، بقدر ما اهتم بشروط احتمال قيامها، ما يهمه هو ما أسماه بأخلاق العيش. (Subsistence Ethic) للفلاحين(77).

ويتعلق الأمر بفهم الإستراتيجيات الاقتصادية للفلاحين الفقراء الذين يواجهون وضعية غير مســتقرة بســبب ضعف مواردهم العقارية، والمخاطر الطبيعية التي يواجهونها. وبعيــدًا عن التصــرف كما يفترضه الاقتصاد الليبرالــي، يُجبرون على تقليل مخاطر الخســارة بدلاً من محاولة تحقيق أقصى ربح ممكن، لأنهم دائمًا على حافة العوز. لهذا يجب الانطلاق من هذه الرغبة الملحَّة في الأمن كأســاس مطلق لـ "الحقوق الأخلاقية"، بما في ذلك "حق العيش"، لفهم أن انتهاك هذه المبادئ العملية من قبل المستعمرين في الماضي، والدولة، والهيئات الدولية، أو المنظمات غير الحكومية في الوقــت الحاضر، يمكن أن يؤدي إلى "الغضب والمقاومة، ليس فقط لعدم الارتياح الحاصل بســبب عدم تلبية الاحتياجات، ولكن لأن الحقوق تُنتهك(78). فالاقتصاد الأخلاقي، حســب جيمس ســكوت (James C. Scott) ،يتوافق مع منظومة القيم التي تكمن وراء التعبير عن المشاعر وليس العكس كما في بعض التقاليد الفلسفية. فالاقتصاد الأخلاقي للفلاحين، بحســب ســكوت، هو تصورهــم وفهمهم الخاص للعدالة الاقتصادية وتعريفهم العملي للاســتغلال، وما هو مقبول ومســموح به، وما هو غير مقبول به وفق وجهات نظرهم بخصوص مطالبهم حول الإنتاج. وفي سبيل هذه المنظومة القيمية يمكن لهؤلاء الفلاحين أن ينتفضوا ويخاطروا بكل شيء(79) للإشارة، فالكثير اعترفوا على ضوء التاريخ الكولونيالي، بأن هذه الثورات كانت في الواقع هزائم، تم إخمادها وإبادة فلاحيها وذبحهم.

وبعد فترة، سيســتخدم مفهوم الاقتصاد الأخلاقي بشــكل أفضل ومثمر في العلوم الاجتماعيــة، وخاصة في إطار الأنثروبولوجيا، بالشــكل الذي تم إدراجه من طرف تومبســون. وخلف هــذا الإرث مفارقة مزدوجة: من ناحيــة، العديد من المؤرخين

يناقشون وينتقدون هذا المفهوم سواء انطلاقًا من التحليل الماركسي، أو العكس من زاوية ليبرالية، فعلماء الأنثروبولوجيا هم من تبنَّوا المفهوم بكثير من الحماس. ومن ناحية أخرى، فإذا أصبح الاقتصاد الأخلاقي وسيلة ضرورية للأنثروبولوجيا، ولاسيما في العالم الأكاديمي لأميركا الشمالية، فقد تم استعارة المفهوم من العلوم السياسية وليس التاريخ(80) وخير مثال على المسار الذي قطعه مفهوم الاقتصاد الأخلاقي الذي اخترعه المؤرخ، واستورده عالم سياسة في الأنثروبولوجيا حيث عرف نجاحه الكبير. وتتميز مقاربة جيمس سكوت للاقتصاد الأخلاقي بكونه نجح بين كل علماء الأنثروبولوجيا، لأنه تناول الاقتصاد الأخلاقي للفلاحين، ومقاومتهم من أجل البقاء وتحدث عن الأشكال اليومية لمقاومة الفلاحين. والصراع الدائم بينهم وبين من يبحث عن ابتزازهم في العمل في التغذية والإيجار والفوائد، كما أن كتابه المعنون بالاقتصاد الأخلاقي للفلاحين يشكل مساهمة حاسمة بالنسبة للأنثروبولوجيا الكولونيالية، بل وتنميتها في هذه الفترة.

سلَّطت هذه المساهمة الأضواء على الصراعات العادية أكثر من التمردات الاستثنائية، ورغم أهميتها عندما تقوم ثورات الفلاحين التي تكون قليلة ومتباعدة في الزمن، فإن غالبيتها العظمى تُسحق بشكل غير رسمي، وإن نجحت في حالات نادرة، فإن نتائجها تكون عمومًا غير التي كان يتوقعها الفلاحون، ومن هنا ظهر ما أسماه بالأشكال اليومية لمقاومة الفلاحين(81). ويحدد أشكال هذه المقاومة اليومية في مجموعة من السلوكيات: التخريب، وإشعال النار، والقذف، والتظاهر.... وأشكال أخرى من الصراع الطبقي.

وفي هذا الإطار، يخلص ديدي فاسان (Didier Fassin) إلى أن الاقتصاد الأخلاقي على النحو الذي تم تحديده، يتطور من طابعه المحلي إلى العالمي، مع اتخاذه لأشكال تاريخية فريدة في كل مكان(82) إنه يعتمد على المشاعر والقيم والمعايير والالتزامات التي يمكن اعتبارها سماتٍ للحظة تاريخية معينة من تاريخ الغرب المعاصر(83).

فبالنظر إلى مسألة أعمال الشغب الحضرية، بدلاً من التحليلات العامة حول الأسباب الاجتماعية لهذه الأعمال التي توضح لاسيما الخلفية وشروط إمكانية الوقوع. فاكتشاف العوالم الأخلاقية لمتزعمي هذه الأعمال، سيمكن من فهم

الآليات المتسلسلة التي أدت إلى حدوث العنف(84) فالأحداث التي عرفتها فرنسا في خريف 2005، وصيف 2023، وصفها الكثير على أساس أنها انفجارات عفوية لا تحمل معاني سياسية، ويصورها على أنها مظاهرات مجتمعية من نوع إثني أو ديني. لكن بالنظر إلى خطابات هؤلاء الشباب والمراهقين وحتى سلوكيات بعض مشعلي النيران، تسلط الضوء على مبادئ الجمهورية التي يدعي معظمهم أنها لا تحترم عندما يتعلق الأمر بهم. وبعيدًا عن المطالبة بقيم خاصة، فإن معظم سكان الأحياء المنبوذة، تم إقحامهم في هذه الأعمال كمتفرجين، وليس كمتزعمين لها ولا يفهمون أعمال الشغب هذه. ولكن من يرتكب هذه الأفعال، يعد الإذلال والإقصاء والتمييز التي يتعرض لها في حياته اليومية وخاصة من طرف القوات العمومية هي السبب في اندلاع أعمال الشغب في فرنسا.

فعلى مرِّ العقود الثلاثة في فرنسا تبدأ التفاعلات العنيفة والسلبية مع قوات إنفاذ القانون؛ مما أدى إلى مقتل مراهقين وشباب كما الشأن بالنسبة لانتفاضات الفلاحين الإنكليز أو بورما، التي أسهمت في وضع تصورات للاقتصادات الأخلاقية. وليس عدم المساواة أو الظلم المعاش بشكل يومي هو السبب لأعمال العنف وإلا كانت دائمة، كما لاحظ "إدوارد بالمر تومبسون" و"جيمس سكوت". لكن بسبب القطيعة مع نوع من الميثاق الأخلاقي الذي يربط ساكنة هذه الأحياء الهامشية والقوات العمومية، هناك من يموت "من أجل لا شيء" حسب شعار المتظاهرين تخليدًا لذكرى "استشهاد" الضحيتين المراهقين. ويتم بسبب هذه القطيعة كذلك، ازدراء ساكنة هذه الأحياء الهامشية بمواصفات مثل "الرعاع" حسب تصريح وزير الداخلية، نيكولا ساركوزي، في تلك الفترة (2005). ومنذ هذه الأحداث تم التفكير بجدية فيما يسمى بالاقتصاد الأخلاقي، ومن ثم يجب البحث عن آليات جديدة لفهم هذا الجانب المتعلق بمثيري الشغب وبشكل عام مراهقي وشباب هذه الأحياء الهامشية، وتفادي سجلات التنديد والتعاطف وإحياء الانسجام وإعطاء معنى للقيم والأعراف والمشاعر، دون تشكيل أي خطورة بحبسهم في ثقافات فرعية أو إنتاج ثقافات معينة تطبق في الأوساط الشعبية(85). ولكن ليس هناك ما يبرر الاقتصار في دراسة الاقتصادات الأخلاقية على شباب الضواحي فقط، بل العكس يجب تحليل الجانب المتعلق بقوات حفظ النظام العام التي تتدخل في هذه الأحياء، كما يمكن التفكير في القيم والمعايير التي يتم تمريرها لحراس الأمن المستقبليين في المدارس والمراكز

التي يتلقون فيها تكويناتهم، ويجب ألا ننسى أن التعيينات الأولى لهؤلاء تتم في هذه الأحيـــاء الفقيـــرة التي تعتبر صعبة. كما يجب فحص الكيفية التي تصبح فيها الفئات المبنية على أســـاس العرق موضوعًا لأحكام أخلاقية؛ حيث يبرر اســـتعمال العنف أخلاقيًا(86).

مـــن هـــذا المنظـــور، فـــإن هذه الفئـــة من الشـــباب القاطن فـــي الأحياء الشـــعبية الفقيرة(Bidonville)، لا تحتج من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية، أو رفع الظلم الاجتماعـــي، بقدر ما تحتج لأن منظومة قيمها التـــي يعبَّر عنها بالاقتصاد الأخلاقي قد تم المســـاس بها. وهذا المســـاس قد يأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة منها الإقصاء والإذلال والتنقيص منها وتسميتها بأسماء تحط من كرامتها.

ويمكن تلخيص أهم الأدبيات التي تطرق إليها هذا المقال على الشكل الآتي:

دوافع الفعل الاحتجاجي	الأدبيات التقليدية	الأدبيات الحديثة
الذاكرة السياسية	تدرس الذاكرة الجماعية من زاوية تأثيرها في الوعي الجمعي، ومساهمتها في تشكيل الهوية السياسية الجماعية، وكيف تستخدم في تأجيج الاحتجاج. وتؤكد كذلك على أهمية تذكر الأحداث التاريخية، وإعطائها دلالات بالشكل الذي يخدم الذاكرة الجماعية والتأثير في الاحتجاج. ويمثل هذه الأدبيات الكلاسيكية كل من موريس هالبواش MauriceHalbwachs من خلال كتابه الذاكرة الجماعية، والسياسة الاجتماعية للذاكرة لبول كونرتون Paul Connerton، واقتصرنا في هذا المقال على هالبواش وبول ريكور.	تقدم الأدبيات الحديثة حول الذاكرة الجماعية رؤى جديدة وواسعة حول الذاكرة الجماعية، حيث تدرس الذاكرة الجماعية في تفاعلها مع الحركات الاحتجاجية، وتشكل أعمال Dafi و Zamponi ، أهم الأعمال في هذا المجال من خلال مقال لهما صدر في 2019 حول استغلال الذاكرة.

الاقتصاد الأخلاقي	تدرس هذه الأدبيات كيف يتصرف الناس والفلاحين بناء على فهمهم الخاص للقيم والأخلاق والعدالة، وتمييزهم بين ما هو أخلاقي وغير أخلاقي وفق معايير خاصة بهم وتعريفهم العملي للاستغلال، وتبين كذلك كيف تدفعهم هذه القيم إلى الاحتجاج في حالة المساس بها وانتهاكها، ويمثل هذه الأدبيات على وجه الخصوص جيمس سكوت الذي اكتشف الاقتصاد الأخلاقي من خلال دراسته لأساليب المقاومة اليومية التي يستخدمها الضعفاء كوسيلة للاحتجاج ضد الظلم في كتابه الاقتصاد الأخلاقي للفلاحين. وقبله إدوار بالمر تومبسون الذي يعد أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الأخلاقي سنة 1971، في وصفه لسلوك الجماهير في إنكلترا القرن الثامن عشر، وهو يقيِّم العلاقة بين الاحتجاج والقيم والمعتقدات التي لا تحترم.	تدرس الأدبيات الحديثة القيم الأخلاقية وأدوارها الحاسمة في تحفيز الحركات الاحتجاجية، وتحاول كذلك إعادة تفعيل استعمال مفهوم الاقتصاد الأخلاقي خارج الاستعمال التقليدي؛ حيث يشكل اليوم موضوعًا للعلوم الاجتماعية. استعمل المفهوم ديدي فسان Didier fassin لفهم مجموعة من الوقائع الاجتماعية حول الفقر، والهجرة والعنف في فرنسا وخاصة في الضواحي والهامش. وتطرق لهذه المنظومة القيمية والأخلاقية المهتمون بعلم النفس الاجتماعي في إطار نظرية العدالة الاجتماعية، مثل (تايلر وسميث، 1998)، في محاولة منهم للجواب على السؤال الجوهري: لماذا يحتج الناس؟ وتناقش كذلك دور العواطف والأحاسيس، والاندماج الاجتماعي في دراسة السلوك الاحتجاجي.

خاتمة

رغم أهمية الذاكرة في علاقتها بالاحتجاج، وبالرغم من تأكيد مجموعة من الدراسات السياسية والأنثروبولوجية وعلم النفس الاجتماعي الغربي على وجه الخصوص، على مركزية المفاهيم الجمعية في دراسة السلوك الاحتجاجي. حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن انتفاضة الشعوب، واحتجاجها، لا تتوقف على محدد الحرمان النسبي، أو محددات أخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل هناك متغيرات أخرى، وعناصر ترتبط بمفاهيم جمعية، لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى في تفسير السلوك الاحتجاجي في مجتمع معين، وتتجلى هذه المفاهيم في الهوية الجماعية، والقيم والمعتقدات، والتفاعلات الاجتماعية بخصوص الظلم

الاجتماعي وعدم المســـاواة. وكذا طبيعة المنظومة القيمية والثقافية التي تنتمي إليها هذه المجموعة البشرية موضوع الدراسة(87) الرغم من كل هذا وذاك، لم تحظ هذه المحددات بالدراســـات اللازمة في مختلف بقاع العالم، وخاصة في منطقة الشـــرق الأوســـط وشمال إفريقيا حيث الدراسات السابقة التي تناولت المفاهيم الجمعية في دراسة السلوك الاحتجاجي قليلة ولا تزال في بداياتها. كما أن الأطروحات المنجزة حول الحركات الاجتماعية في المنطقتين، رغم تزايد عددها تبقي نظرية في مجملها، تناولـــت الموضـــوع من زاويا مختلفة، كل باحـــث تناول موضوعه من جانب معين، حسب تصوره وانطلاقاته المنهجية والنظرية وأهدافه والنتائج التي يريد التوصل إليها. وعادة ما تنســـاق وراء أحكام القيمة أو التحليلات ذات الطابع الصحفي مع حضور للذات بشـــكل ملحوظ كما أن معظم النتائج المتوصل إليها، لم تنبثق عن معطيات إحصائية ميدانية، بل انبثقت عن أدبيات سياسية سابقة، كما أن ندرة البحوث الميدانية في الموضوع، تجعل منه موضوعًا ذا راهنية، يحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب، وخاصة من زاوية إبراز دور الذاكرة السياسية والاقتصادي الأخلاقي في تأجيج الفعل الاحتجاجي، ومن هنا أهمية هذه المراجعة للأدبيات.

المراجع

(1) Jacquelien van stelkenburg and Bert klandermans, The social psychology of protest, septembre 2013, Current sociology. https://www.researchgate.net/profile/Jacquelien-Stekelenburg.

(2) Andrew Sayer, 'Moral Economy', published by the Department of Sociology, Lancaster University, 2004, look at: http://www.comp.lancs.ac.uk/sociology/papers/sayer-moral-economy.

(3) اســـتعملت في هذ المقال مصطلحي الذاكرة الجماعية والجمعية بشـــكل تبادلي للدلالة على نفس المفهوم.

(4) يمثل هذه الأوساط العلمية كل من دوركايم وسيغموند فرويد.

(5) موريس هالبفاكس، الذاكرة الجماعية، ترجمة نســـرين الزهر، بيت المواطن للنشـــر والتوزيع، بيروت، 2016، ص 69.

(6) المرجع نفسه

(7) Jeffrey Andrew BARASH, Université de Picardie, Amiens : qu'est ce que la mémoire collective? Réflexions sur l'interprétation de la mémoire chez Paul Ricœur. Presses universitaires de France , 2006/2 n° 50 pages 185 à 195.

(8) Jeffrey Andrew, op. cit., p. 187.

(9) موريس هالبفاكس، الذاكرة الجماعية، ترجمة نسرين الزهر، مرجع سابق، ص.104

(10) بول ريكور، الذاكرة، التاريخ والنسيان، ترجمة الدكتور جورج زيناتي، علي مولا، دار الكتاب الجديد، طبعة 2000، ص 109..

(11) بول ريكور، الذاكرة، التاريخ والنسيان، مصدر سابق، ص 148.

(12) المرجع نفسه.

(13) Paul Ricœur, Soi-même comme un autre, Editions du seuil, Paris , Mars 1990.

(14) بول ريكور، الذاكرة، التاريخ والنسيان، مصدر سابق.

(15) الزواوي بغورة، الذاكرة والعدل: موقف بول ريكور، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: https: / /www.mominoun.com /articles

(16) المرجع نفسه.

(17) بول ريكور، الذاكرة، التاريخ والنسيان، مرجع سابق.

(18) المرجع نفسه.

(19) Jeffrey Andrew Barash, Université de Picardie, Amiens : Qu'est-Ce Que La mémoire Collective ? Réflexions sur l'interprétation de la mémoire chez Paul Ricœur, https/www.cairn.info/Revue

(20) Ibid., p. 185.

(21) بلال أعياد، الذاكرة الجماعية على ضوء الصحافة والتاريخ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: https: / /www.mominoun.com /articles /6622

(22) زهيـــر ســـوكاح، "نظريات الذاكـــرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الإنســـانية"، مجلة Dragoman ، العد 2، يونيو/ حزيران2017..

(23) محمد ســـعدي، حراك الريف: ديناميات الهوية الاحتجاجية دراسة ميدانية، سليكي أخوين- طنجة، الطبعة الأولى 2019، ص 49.

(24) Lorenzo Zamponi, Collective memory and social movements, 2013, Snow, D., Della Porta, D., Klandermans, B. and McAdam, D. (eds.) The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements

(25) Lorenzo Zamponi, Social Movements, Memory and Media: Narrative in Action in the Italian and Spanish Student Movements, 2018.

(26) Lorenzo zamponi, Collective memory and social movements, op. cit.

(27) Harris, F.C. (2006) It takes a tragedy to arouse them: Collective memory and collective action during the civil rights movement .Social Movement Studies, p. 19-43.

(28) Meyer, D. (2006) Claiming credit: Stories of movement influence as outcomes. Mobilization 11(3), 281–298.

(29) Polletta, F. (2006), It Was Like a Fever: Storytelling in Protest and Politics. University of Chicago Press, Chicago.

(30) Aguilar, P. Polıticas de la memoria y memorias de la polıtica. Alianza Editorial, Madrid 2008.

(31)Timothy Kubal and Rene Becerra, Social Movements and Collective Memory, Sociology Compass 8/6 (2014): 865–875, 10.1111/soc4.12166

(32) تشـــير المجموعة المتاحة في ســـياق دراسة الذاكرة والحركات الاجتماعية، إلى مجموعة من الرموز الثقافية والعلامات والشـــخصيات التاريخية والأحداث الرمزية التي يمكن اســـتغلالها من طرف النشطاء والفاعلين الاجتماعيين من أجل بناء الذاكرة الجماعية والرؤى الجماعية للحركات الاحتجاجية.

(33) Timothy Kubal and Rene Becerra, Social Movements and Collective Memory, op. cit., p. 867.

(34) Timothy Kubal and Rene Becerra, op cit.,

(35) Ibid.,

(36) Ibid., p. 871.

(37) The Consequences of Brazilian Social Movements in Historical Perspective, Edited by Valesca Lima, Rafaela N. Pannain and Gabriela Pereira Martins, First published 2023 by Routledge 605 Third Avenue, New York, NY 10158.

(38) James C. Scott, La domination et les arts de la résistance, Fragments du discours subalterne, Éditions Amsterdam 2019.

(39) Christoph H Schwarz , Collective memory and intergenerational transmission in social movements: The "grandparents' movement" iaioflautas, the indignados protests, and the Spanish transition, Memory Studies 1–18.2019

(40) Ibid.,

(41) YayoFlautas، حسب الصفحة الرسمية للأكاديمية الملكية للغة الإسبانية، تم توثيق المصطلح أول مرة بمعنى شخص مسن يدعو إلى تغيير في النظام السياسي والاقتصادي الحالي في مقال نشر في صحيفة La Vanguardia في برشلونة في 2012، ويرجع أصل هذه الكلمة إلى كلمة perroflauta، وأصبحت الكلمة الجديدة Yayoflautas تطلق على الأشخاص المسنين الذين يتبنون، جزئيًا أو كليًا، مطالب حركة 15 مايو/ أيار 2011.

(42) Christoph H Schwarz, Collective memory and intergenerational transmission in social movements, op. cit.

(43) Ibid.,

(44) المقصود هنا بحراك الريف، الحركة الاحتجاجية التي اندلعت على إثر حادث مقتل السماك محسن فكري مساء 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 بمدينة الحسيمة شمال المغرب.

(45) محمد سعدي، حراك الريف: ديناميات الهوية الاحتجاجية دراسة ميدانية، سليكي أخوين- طنجة، الطبعة الأولى 2019.

(46) المرجع نفسه.

(47) Badiha Nahhass, "le Rif : Appartenance Nationale dissidente et Formation de l'état", Revue Arrabiea n 9 ,2018 ,p .206.

(48) محمـــد أملاح، "ديناميـــات حراك الريف وتداعياته: مقاربة حقوقية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية، 2021/ 2022، ص 95.

(49) أشلحي يوسف، تأويل الهوية في فلسفة بول ريكور: قراءة في كتاب "الذات عينها بوصفها آخر" متاح على موثع: www.nama-center.com

(50) يطلق مصطلح المخزن على البنية التقليدية والهرمية للدولة المغربية، ويشـــير إلى التحالف القائم بين مختلف مكونات السلطة المركزية في البلد.

(51)محمد أملاح، "ديناميات حراك الريف وتداعياته: مقاربة حقوقية، مرجع سابق، ص 96.

(52)بن أحمد حوكا، حســـن دنان، محمد النضر، "احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياســـية إلى فنومنولوجيا الذاكرة"، مركز دراســـات الوحدة العربية.https: / /caus.org ، Caus lb /ar

(53) الحســـن أســـويق، "حراك الريف بين سؤال الاعتراف وسياسة الذاكرة"، مجلة الربيع، العدد 9/ 2018، ص 149.

(54) محمد أملاح، مرجع سابق، ص46 .

(55) محمـــد الغلبـــزوري، الدولة وتدبير حراك الريف، تدبير أزمة أو أزمة تدبير، مطبعة ســـليكي أخوين-طنجة، ص 66.

(56) Entretien avec Mme Badiha Nahhas, chercheur au Centre marocain des sciences sociales, à l'Université Hassan II-Casablanca, "La préservation de la mémoire : Adopter une approche créative et éviter le passéisme", https:// www.cndh.org.ma/fr/bulletin-d-information/

(57) Ibid.,

(58) Jacquelien van stelkenburg and Bert klandermans, The social psychology of protest, op. cit.

(59) Edward P. Thompson, "The moral economy of the English crowd in the eighteenth century", Past & Present, 50, 1971, p. 76-136.cité dans Didier Fassin, les economies Morales revisitées, Éditions de l'EHESS 2009. https:// www.Cairn.info/revue-annales- 2009. p. 1238.

(60) Didier Fassin, op.cit.,

(61) Didier Fassin , les économies morales revisitées . Éditions de l'EHESS .2009.

(62) Edward P. Thompson, op .cit., p. 1238.

(63) James C. Scott, The moral economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in South East Asia, New Haven, Yale University Press, 1976, cité dans Didier Fassin, op. cit., p. 1239.

(64) من بين هذه الأعمال:

1995. Lorraine Daston, "The moral economy of science"-

-Benjamin S. Orlove, "Meat and strength: The moral economy of a Chilean food riot" , Cultural Anthropology. 1997.

- Jean Pierre Olivier de sardan, "A moral economy of corruption in Africa?" ,The Journal of Modern African Studies.1999

(65) James C. Scott, The moral economy of the peasant p. 1239.

(66) Edward, P. Thompson, "The moral economy reviewed", Customs in common, London, The Merlin Press, 1991, p. 259-351.

(67) Edward P. Thompson, The making of the English working class, op. cit., p. 230-231.

(68) Edward P. Thompson, "The moral economy of the English crowd in the eighteenth century", op. cit., p. 77-79.

(69) Ibid., p. 77.

(70) José-Manuel Sabucedo, Marcos Dono, Mónica Alzate and Gloria Seoane, The Importance of Protesters' Morals: Moral Obligation as a Key Variable to Understand Collective Action, Frontiers in psychology, publisched 27 March 2018, pages (1-12).

(71) Ibid., p. 01.

(72) Diddier Fassin, op. cit., p. 1243

(73) Karl Polanyi, La grande transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris, Gallimard, 1972, en particulier, p. 71-86.

(74) Axel Honneth, La lutte pour la reconnaissance, Paris, Éd. du Cerf, [1992] 2000, notamment le chapitre 5 « Modèles de reconnaissance intersubjective » cité dans Didier Fassin .op. cit., p. 1244.

(75) Andrew Sayer, "Moral economy", Department of sociology, Lancaster University, 2004, op. cit.,

(76) Didier Fassin, op. cit., p. 1246

(77) James C. Scott, The moral economy of the peasant: Rebellion and subsistence in Southeast Asia, New Haven, Yale University Press, 1976.

(78) Ibid.,

(79) J, C. Scott, The moral economy of the peasant..., op. cit.,

(80) Didier Fassin, "Le capital social, de la sociologie à l'épidémiologie. Analyse critique d'une migration transdisciplinaire", Revue d'épidémiologie et de santé publique, 51-4, 2003, p. 403-413.

(81) James C. Scott, Weapons of the weak: Everyday forms of resistance, New Haven, Yale University Press, 1985, p. XVI.

(82) Lauren Berlant, (dir.), Compassion: The culture and politics of emotion, New York/London, Routledge, 2004.

(83) Didier Fassin, op. cit., p. 1260.

(84) Laurent Mucchielli et Véronique Le Goaziou (dir.), Quand les Banlieues Brûlent. Retour sur les émeutes de novembre 2005, Paris, La Découverte, 2006.

(85) David Lepoutre, Cœur de banlieue. Codes, rites et langages, Paris, Odile Jacob, 1997.

(86) Didier Fassin, économies morales revisitées. op.cit., p. 1263.

(87) Ben Ahmed Hougua, «Les Dimensions verticales et horizontales de l'individualisme et du collectivisme dans le contexte culturel marocain,» Les Cahiers psychologie politique [En ligne], no. 27 (juillet 2015), <http://lodel.irevues.inist.fr/cahierspsychologiepolitique/index.php?id=3065> -

الزبائنية الانتخابية وإشكالية التمثيلية السياسية في المغرب

Electoral Clientelism and the Problem of Political Representation in Morocco

عبد الإله سطي – Abdelilah Es-satte*

ملخص

توظف هذه الدراسة أدوات ميدانية، كمية وكيفية، لاستكشاف أنماط التعبئة الانتخابية في المغرب، ومدى حضور ظاهرة شراء الأصوات والشبكات الزبائنية في السلوك الانتخابي للناخب المغربي وذلك عبر دراسة حالة الانتخابات العامة التي شهدها المغرب في الثامن من سبتمبر/أيلول 2021، ومقاربة القوانين والمعايير المنظمة للعملية الانتخابية، وأسلوب اختيار المرشحين، مرورًا بمظاهر انتشار الزبائنية الانتخابية في عملية التعبئة الانتخابية ودورها في توجيه النتائج الانتخابية، وصولاً إلى تأثير الزبائنية الانتخابية على طبيعة التمثيلية في النظام السياسي المغربي

كلمات مفتاحية: الزبائنية الانتخابية، شراء الأصوات، التمثيلية السياسية، الولاءات التقليدية، النيوباتريمونيالية.

Abstract

This study utilises both quantitative and qualitative field tools to explore patterns of electoral mobilisation in Morocco. It investigates the extent of vote-buying and clientelistic networks in the electoral behaviour of Moroccan voters through a case study of the general elections held on 8 September 2021. The study examines the legal frameworks and standards governing the electoral process, methods for selecting candidates, the prevalence of electoral clientelism in mobilization efforts, its influence on electoral outcomes, and its impact on the representational nature within the Moroccan political system.

Keywords: electoral clientelism, vote buying, political representation, traditional loyalties, neopatrimonialism.

* عبد الإله السطي، أستاذ علم السياسة، جامعة ابن زهر أكادير- المغرب.
Abdelilah Es-satte, Professor of Political Science, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.

مقدمة

إذا كانت السوسيولوجيا الانتخابية تشكِّل حقلاً معرفيًّا راسخًا في الدراسات الغربية؛ فإنهـا فـي مجالنا التداولي العربي عامة والمغربي خاصة ما زالت تراوح مكانها ولم تستطع أن تفرض نفسها لاعتبارات عديدة: أولها الافتقاد إلى المقاربات الميدانية عن العمليـة الانتخابية، وتركيز المجهـود البحثي على المعايير والأطر القانونية المنظمة للعمليـة الانتخابية ووظائفها السياسـية. ثم من زاوية أخـرى صعوبة اختراق ميدان عملية التصويت التي تتسم باختلالات عديدة وبممارسات يصعب رصدها إمبريقيًّا؛ لأنها تجري في كواليس العملية الانتخابية وليس على خشـبة مسـرحها، مثل مسألة الزبائنية الانتخابية وعملية شـراء الأصوات التي سـتكون موضوع مساءلتنا في هذه الدراسـة. لهـذا من أجل فهم أعمق للعملية الانتخابيـة في المغرب لا يكفي النظر والبحـث في الفضـاء الظاهر للانتخابات، ولكن يتوجـب البحث فيما يجري وراء خشـبة المسـرح الانتخابي، والولوج إلى الكواليس التي تعد مبدأ العملية الانتخابية في المغرب ومنتهاها.

وعليه، لن تركز هذه الدراسـة على نتائج العملية الانتخابية فحسـب، وتأثيرها على طبيعة التمثيلية السياسية، ولكنها ستسعى كذلك إلى رصد مسارات عملية التصويت وأشـكال التعبئـة المعتمدة بها، ثـم طبيعة المؤثرات والمحفـزات التي يخضع لها الناخبـون في اختياراتهم التصويتية. وذلك عبر اختبـار خيارات الناخبين في عملية التصويت، من خلال محاولة الإجابة عن سؤال: هل هي خاضعة لدوائر التأثير القائمة على الولاءات الجماعية أم الاختيار الفردي القائم على الاقتناع الشـخصي؟ ثم ما الذي يدفع المغاربة إلى التصويت على النحو الذي صوَّتوا به؟ وإذا تسـاءلنا بصيغة أنثروبولوجية، ما المعنى الذي يضفيه الناخب المغربي على صوته لما يختار التصويت لمرشح دون آخر؟

وفق هذا المنظور تعالج هذه الدراسة إشكالية التمثيلية والتعبئة الانتخابية من منطلق البنيات التقليدية المتحكمة في العملية الانتخابية بالمغرب، ومقاربة الإسـتراتيجيات التي يعتمدها المرشحون في التعبئة، وإفرازات التمثيلية التي تنتجها العملية الانتخابية انعكاسًـا لأشـكال التعبئـة المعتمدة خلال اللحظة الانتخابيـة، ومن ثم البحث في

التفاعل القائم بين التعبئة الانتخابية القائمة على الزبائنية وتفشي ظاهرة شراء الأصوات والتمثيلية السياسية. ونقصد بالتمثيلية السياسية، التعبير عن الإرادة الشعبية التي تتجسد عن طريق انتخاب أعضاء يمثلون أفراد الشعب داخل مؤسسات صناعة القرار التشريعي والسياسي، بحيث يعكس التمثيل السياسي بذلك داخل الأنظمة الديمقراطية إرادة الشعب وسيادته(1).

تجادل هذه الدراسة بأنه رغم مرور أزيد من سبعين سنة من الممارسة الانتخابية في المغرب، ورغم التحولات السوسيوثقافية والسوسيوسياسية التي شهدها المغرب طوال هذه السنوات، ما زالت تسجل على الممارسة الانتخابية بالمغرب المظاهر التقليدية في الاختيارات التصويتية، مثل الولاء للقبيلة، والشخصنة في الاختيارات، والزبائنية السياسية وغيرها من أشكال الولاءات التقليدية. فالانتخابات في المغرب تشكل لحظة -خاصة في المناطق القروية- لتقوية الهويات المحلية، والعلاقات الزبائنية، والولاءات المبنية على القرابة والعشيرة والقرب والغنائمية المتبادلة. ويصير تحقيق التمثيلية الانتخابية في ظل سيادة هذا النوع من الثقافة مع ما يسجل من تراجع في نسبة تصويت الطبقة المتوسطة، مرتبطًا بدرجة كبيرة بضرورة التجذر في العلاقات الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، ومشاركة أفراد هذا المجتمع حياتهم الاجتماعية في أفراحهم وفي أحزانهم، وتقوية العلاقات التضامنية التي تنبني على تقديم الخدمات الاجتماعية والعطايا المادية.

وفق ذلك تعد عملية تحليل السلوك الانتخابي للناخب المغربي عملية محفوفة بصعوبات عديدة، أهمها أن ما يوجه هذا السلوك يجري في دوائر مغلقة محجوبة بستار يندرج في حقل ما يسمى المسكوت عنه وغير المصرح به؛ لأن محرك العملية الانتخابية يوجد في الكواليس أكثر مما يبرز على خشبة المسرح الانتخابي الظاهر للعيان، وهو ما يجعل من عملية رصد السلوك الانتخابي في المغرب بمجهر سوسيولوجي في حاجة إلى تعدد أدوات ومداخل التحليل، وبناء المؤشرات والمتغيرات المحددة لاختيارات الناخبين. ولهذا اعتمدت هذه الدراسة توليفة من الآليات وتقنيات البحث الميداني تمزج بين ما هو كيفي وما هو كمي: استبيانات، ومقابلات ميدانية، وملاحظة مباشرة. وقد اعتُمد في ذلك على عينة عشوائية موزعة على ثلاث دوائر انتخابية تراعي تمثيلية التوزيع الجغرافي وتنوع البنية الديمغرافية

والاجتماعية والاقتصادية، وهي دوائر: مدينة "فاس" (شـــمال شرق، ثاني أكبر مدينة بعـــد الدار البيضاء)، ومدينة "أكادير" (الوســـط الغربي) ومدينة "تارودانت" (جنوب المغرب) ومدينة "تاونات" (شمال وسط). عبر مئتين وعشر استمارات بهدف تقديم صورة وصفية لتمثلات الناخبين عن العملية الانتخابية بشـــكل عام، والممارســـات الزبائنية على وجه خاص، من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات التي تنبني عليها إشـــكالية الدراســـة، إلى جانب دورها في اختبار فرضيات الدراسة. واستند الاستبيان على ثمانية عشر سؤالاً تروم تعضيض الفرضيات التي ينطلق منها البحث، من خلال ســـبر أغـــوار تمثلات ومواقف الناخبين المشـــاركين في العملية الانتخابية من ظاهرة الزبائنية الانتخابية كما تم توصيفها في الإطار النظري للدراسة.

فضلاً عن ذلك، اســـتعانت الدراســـة بعشرين مقابلة مع عينة ملائمة (Convenience Sampling) تراعي طبيعة الأســـئلة الموجهة أساسًـــا للناخبين الذين اشتُرط فيهم أن يكونوا قد انخرطوا أو سبق أن استفادوا من أحد أشكال الممارسة الزبائنية. كما أنها تراعي تنوع المتغيرات التفســـيرية المتعلقة بالأصول الاجتماعية، والوظيفية، والنوع، والعمر، والانتماء الجغرافي. ونظرًا لحساسية موضوع البحث، تم الاعتماد على تقنية شبكة كرة الثلج (Snowball Samling) لاستقطاب المشاركين في البحث، بحيث أن كل مشـــارك يحيلنا على مشـــارك آخر وهو ما ساعد في بناء جسور الثقة مع أعضاء العينة والحصول على أكبر قدر من المعطيات والحيثيات التي تكتنفها ظاهرة الزبائنية الانتخابية.

تعتمد الدراسة كذلك على الملاحظة المباشرة أثناء الحملة الانتخابية؛ وهي ملاحظات استقاها الباحث على امتداد التجارب الانتخابية التي شهدها المغرب منذ الانتخابات التشـــريعية في 2007. أما بخصوص فترة البحث فهي على ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية؛ عبر رصد عملية انتقاء المرشـــحين ومنح التزكيات الانتخابية وإعـــداد القوانيـــن المنظمة للعملية الانتخابية، ثم مرحلـــة الدعاية والتعبئة الانتخابية وما تشـــهده من اســـتقطابات وتجاذبات بين المرشحين والأحزاب السياسية، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات وطبيعة التمثيلية التي أفرزتها داخل المؤسسات الدستورية.

وقد اهتمت أدبيات حقل السوسيولوجيا الانتخابية بمعالجة ظاهرة الزبائنية الانتخابية،

وما تنتجه من ممارسات كشراء الأصوات (Vote buying) ودعم الولاءات التقليدية والتضامنات المحلية باعتبارها وسائل للتعبئة الانتخابية، وآلية فعالة لدى المرشحين لاستمالة أصوات الناخبين وضمان ولائهم الانتخابي، عبر الاستثمار في المنفعة التي يسعى الناخبون إلى جنيها من عملية التصويت، وهي منفعة لا تقوم على خدمة الصالح العام إنما خاصة. وقد أظهرت أدبيات الزبائنية الانتخابية في موجتها الأولى الممتدة منذ الستينات إلى حدود التسعينات من القرن الماضي، أن العلاقات الزبائنية تنتشر بدرجة كبيرة داخل الأوساط الريفية؛ حيث يسهل التأثير على الناخبين من خلال الروابط التقليدية والتضامنية التي تميز البيئة الريفية والمهاجرين نحو الحواضر من الريف. وكان يُنظر إلى الزبائنية على أنها دليل على التحديث غير المكتمل وأنها سمة ثقافية مميزة للمجتمعات "الزراعية" أو المتخلفة، والتي كان لابد أن تختفي في سياق التنمية السياسية أو التحول الديمقراطي. وقد جادل رواد هذه الموجة بأن التحديث السياسي وانتشار الثقافة المدنية وبروز المؤسسات الديمقراطية تسهم في تراجع الممارسات الزبائنية(2). فيما الموجة الثانية التي ستظهر خلال الثمانينات إلى حدود التسعينات اتجهت نحو تعميم الممارسات الزبائنية على مختلف دول العالم حتى الديمقراطية منها، باعتبارها ظاهرة تاريخية، ونموذجًا للتبادل الاجتماعي، وإستراتيجية للتعبئة السياسية والسيطرة، لا ترتبط بالدول التقليدية المتخلفة فحسب(3).

منذ أوائل التسعينات، أعادت الدراسات المتعلقة بالزبائنية تركيز اهتمامها على تأثيرات الزبائنية على المؤسسات الديمقراطية(4)، بحيث أضحت هذه الظاهرة تهدد أسس الديمقراطية؛ مما يؤدي إلى استيلاء جماعات المصالح وأتباعها على الحكومات، والإضرار بالأداء المؤسسي عن طريق الحد من شرعيتها وقدرتها على الإصلاح، وإضعاف أداء الدولة والتمثيلية السياسية(5). وهو ما ستحاول هذه الدراسة تقفيه من خلال اختبار أدوات اشتغال الزبائنية الانتخابية في المغرب، وأشكالها خلال العملية الانتخابية، ثم الأثر الذي تتركه في طبيعة التمثيلية السياسية. خصوصًا أن الأدب المطرد المنجز عن العملية الانتخابية في المغرب الذي تراكم منذ بداية الستينات، انصبَّ بدرجة كبيرة على مقاربة الشكليات المعيارية والقانونية التي تتأسس عليها العملية الانتخابية(6). ثم الوظائف السياسية للعملية الانتخابية ودور الانتخابات في تعظيم جوهر السلطة السياسية القائمة(7)، فيما انبرى جزء منه إلى اعتماد مقاربات سوسيولوجية تجمع بين ما هو نظري وما هو ميداني، غير أنها لم تعر كبير اهتمام

لإشكالية الزبائنية وظاهرة شراء الأصوات بشكل رئيسي، فجاء تناولها لظاهرة الزبائنية وتشكلها داخل الممارسة الانتخابية جزئيًا(8).

أولًا: في توصيف الزبائنية الانتخابية: خلفية نظرية

1. الزبائنية الانتخابية وظاهرة شراء الأصوات

انتشر مفهوم الزبائنية الانتخابية بأشكال وصيغ مختلفة، ففي الولايات المتحدة الأميركية يأخذ مظهر ما يسمى بـ"سياسات برميل لحم الخنزير" (Pork Barrel Politics) وهي ممارسة مبنية على المتاجرة بالخدمات العامة مع الناخبين ومجموعات الضغط مقابل الحصول على الدعم السياسي خلال اللحظات الانتخابية(9). وفي اليابان يأخذ شكلاً يسمى "كيونكي" (Koenkai) وهي مجموعات دعم تنشأ في الدوائر الانتخابية تقوم بأدوار اجتماعية وسياسية تمكّن المرشح الانتخابي من إنشاء شبكة من علاقات قرابة وصداقة مبنية على الاستفادة المتبادلة وضمان الولاء الانتخابي، نظرًا للمنافع التي يستفيد منها الناخبون داخل مجموعة الدعم Koenkai(10). أما في المكسيك وإسبانيا فتدعى الممارسات الزبائنية (Caciquismo) وفي البرازيل (Colonismo)، وكلها تختصر العلاقة التي تربط بين المرشحين والناخبين خلال العملية الانتخابية، والتي تأخذ شكل تبادل للمصالح والعطايا بين الطرفين من أجل ضمان الدعم السياسي للمرشحين.

تعرِّف سوزان ستوك (Susan Stokes) الزبائنية السياسية بالتوزيع المشروط للموارد مثل الخدمات والسلع والوظائف والمال، والتي تقدم مقابل الحصول على الدعم السياسي(11)؛ فعبر الزبائنية الانتخابية يمكن للمرشحين الحزبيين أن يقوموا بتوسيع الإقبال على التصويت لصالحهم والزيادة في إمكانية حصولهم على المقاعد الانتخابية، وذلك عبر شراء الأصوات، وشراء الامتناع عن التصويت، والذي يعرف بشراء التصويت السلبي أو شراء الامتناع الانتخابي(12)، وإغراء المترددين عن التصويت بالذهاب إلى صناديق الاقتراع(13). فالأمر يتعلق بعلاقة تبادلية بين طرفين هما (المرشح) و(الناخب)، يوظف فيها الطرف الأول جميع أنواع التعبئة من مكافآت مادية ومعنوية، ومن قرابة ودم وصداقة وانتماء قبلي من أجل تحفيز الطرف الثاني نحو تقديم الدعم السياسي الذي يؤدي إلى زيادة حظوظ الطرف الأول من أجل الحصول على مقعد انتخابي.

تُرجع الأبحاث الحديثة انتشار الزبائنية الانتخابية وما يتفرع عنها من مظاهر مثل شراء الأصوات، وشخصنة الاختيارات الانتخابية والعنف السياسي إلى عدة عوامل، منها ما يرتبط بطبيعة الثقافة السياسية السائدة(14)، ومنها ما يرتبط بعامل طبيعة النظام السياسي القائم واحتكار موارد السلطة ومركزية الحكم(15)، ومنها ما يرتبط بطبيعة التعددية السياسية السائدة ودرجة المنافسة الانتخابية(16)، فضلاً عن عامل الحكامة الرشيدة وكفاءة تدبير المؤسسات الدستورية ومستوى النمو الاقتصادي(17). فالسياقات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا محفزًا على توسيع دوائر اشتغال الزبائنية خلال اللحظة الانتخابية.

في هذا الباب تُظهر بعض الدراسات الإمبريقية أنه كلما اتسعت رقعة انتشار الطبقة الوسطى ونزاهة المنافسة السياسية، وإنزال العقوبات وكفاءة الآلة القانونية يقل الطلب على الزبائنية الانتخابية، وتضيق مساعي المرشحين في توظيف إستراتيجيات العلاقات الزبائنية(18). وكلما انتشرت الهشاشة الاجتماعية وارتفعت نسبة العوز والفقر، فضلاً عن تقلص المنافسة السياسية وهامش الديمقراطية وجدت الزبائنية ضالتها، وانتشرت مظاهرها بشكل يؤثر في مسار العملية الانتخابية برمتها.

بالعودة إلى التعريفات السابقة للزبائنية، يمكن القول: إن الزبائنية الانتخابية تقوم على إستراتيجية الاستثمار في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، عبر استمالة الناخبين وتحفيزيهم إما من أجل التصويت أو من أجل الامتناع عن التصويت، الأولى تكون موجهة لفئة الناخبين المحسوم في اختياراتهم والأوفياء من الأتباع السياسيين أو الذين لم يستقروا بعد على تحديد توجههم الانتخابي (الأصوات المتأرجحة) (Swinging votes). أما الثانية فتوجه نحو فئة الناخبين التابعين للمرشحين المنافسين، أو الذين يعرفون بولائهم إما الشخصي أو القبلي أو العائلي للمنافسين الانتخابيين.

علاوة على ذلك؛ تتجه إستراتيجية الزبائنية الانتخابية نحو تقديم العطايا والمكافآت إلى الأفراد أو المجموعات الصغيرة أثناء العلمية الانتخابية، في تبادل رهين باستمالة خيارات التصويت. وتتخذ العطايا والمكافآت شكل سلع (بما في ذلك الطعام والشراب) والخدمات والنقود المالية، كما يتم تحديد نوع الخدمة أو السلعة المقدمة بناء على حدة ودرجة التنافسية السائدة في الدائرة الانتخابية بين المرشحين، ثم مستوى ونوعية الناخبين الاجتماعية والمهنية، فضلاً عن مدى اتساع رقعة الشبكات الاجتماعية للناخبين(19).

2. الزبائنية الانتخابية بوصفها نمطًا من تبادل المصالح

تتأسس الزبائنية الانتخابية على علاقة تبادلية بين طرفين غير متكافئين وفق قواعد غير رسمية، يستخدم فيها الطرف الأول الذي هو بمنزلة الراعي/ السيد (Patron) نفوذه وموارده الخاصة لتوفير الحماية والمنفعة أو كلتيهما لشخص في وضعية اجتماعية أدنى منه، هو العميل أو الزبون (Client) الذي يعرض من جانبه الدعم السياسي مقابل الحصول على الخدمات والمنافع الشخصية. من خصائص هذه العلاقة أنها غير متكافئة بحيث لا يملك الزبون خيارًا غير الإبقاء على ولائه للراعي. ويتوسط هذه العلاقة وسيط (Mediator) خصوصًا في الحالات التي يكون فيها للراعي عدد كبير من الزبناء، ويشكل الوسيط هنا حلقة الوصل بين الراعي والزبون، ويبقى الفرق الأساسي بين الراعي والوسيط هو أن الوسيط لا يملك موارد خاصة وإنما يكتفي فقط بتوزيع تلك التي حصل عليها من الراعي(20). بيد أنه يشترط في الوسيط أن يتمتع بدراية وخبرة كبيرة بالدوائر الانتخابية وجغرافيتها وناخبيها والعائلات المحلية، ويتمتع بقدرة كبيرة على الاستقطاب انطلاقًا من الشبكات العلائقية التي ينسجها مع سكان الدائرة الانتخابية، هذا فضلاً عن الثقة التي يتمتع بها بين الطرفين الرئيسيين للعلاقة الزبائنية سواء أكان من جانب الراعي أم الزبون.

وبذلك تكون الزبائنية الانتخابية في عمقها وإن كانت علاقة شخصية غير متكافئة بين طرفين تتوزعهما المنفعة الشخصية، إلا أنها قائمة على الاستفادة المتبادلة من الخيرات والخدمات للزبون من جهة، والدعم والتصويت للراعي من جهة ثانية، وهو ما يجعلها تتسم بأربع صفات: الهرمية وتبادل المصالح ثم الشخصنة وعدم المأسسة.

فالعلاقة الزبائنية تفترض وجود طرف يتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي ورأسمال مادي ورمزي معتبر حتى يستطيع عرضه أن يفي بمطالب وحاجيات الزبون، وحتى يتمكن عرضه من التفوق على باقي عروض المرشحين من أجل تحفيز الناخبين واستمالتهم للحصول على دعمهم السياسي. فالأمر يتعلق ببناء شبكة من التوزيع الزبائني فيها طرف قادر بنفوذه ورأسماله الاجتماعي والمادي أن يخلق دوائر واسعة من الولاءات الشخصية، تشكل أتباعًا دائمين له ما دامت أن مصلحتهم مستمرة معه.

تفترض العلاقة الزبائنية كذلك أن يملك كلا الطرفين موارد وخدمات قابلة للتبادل، وأن يجد كل طرف منفعته في الخدمات التي يقدمه الطرف الآخر. فهي علاقة، وإن

كانــت هرمية وغير متكافئة مبنية علــى مصلحة متبادلة، "لا تقوم بين الأطراف التي تملــك نفــس الموارد، ولا بين تلك التي تملك موارد ليس الطرف الآخر في حاجة إليها"(21)، وإنما تنشــأ إزاء بروز حاجة متبادلة بين طرفين يملكان خدمات متباينة لكنها مشبعة لحاجيات كليهما.

تنشــأ العلاقة الزبائنية وفق قواعد غير رســمية وعلى اتفاقات غير ممأسســة، يتعهد فيها كل طرف بتقديم ما وعد به للطرف الآخر دون وجود أي آلية لإلزام الأطراف بالوفاء بتعهداتها، غير عنصر الثقة الذي يربط الطرفين والذي يكون فيه للوسيط دور محوري بناء على طبيعة الشبكات التي ينشئها بين الأطراف، والتي يتولى فيها عنصر الصداقة والقرب والدم والعائلة ثم حجم وطبيعة العطايا دورًا أساسيًّا في إنجاح هذه الاتفاقات.

من الضروري، كما يبدو؛ أن نجاح إســتراتيجية بناء الشــبكات الزبانية خلال العملية الانتخابية، يتوقف بدرجة كبيرة على الحسابات التي يقيمها الزبون تجاه الراعي والتي توجه اختياراته الانتخابية بالمشــاركة أو عدمها في العملية الانتخابية برمتها. وعليه، فإننا إزاء عملية مبنية على علاقة منفعية تخضع لحســابات عقلانية ومدروسة بشكل واع أو غير واع للمشــاركة، شــبيهة بالعلاقات التجارية التــي تخضع لمنطق الربح والخســارة(22). فالزبون في هذه العلاقة يســعى إلى الحصول على أكبر فائدة مادية وخدماتية ممكنة مقابل الإدلاء بصوته الانتخابي، وكلما احتدت المنافســة وتعددت عروض المرشحين الموسومين بالرعاة في هذه العلاقة، اتسع نطاق الحسابات تجاه من يقدم أفضل عرض وأكبر قدر من المنفعة سواء كانت لحظية أو كانت مستمرة. لهذا يمكن أن نجادل التوجه القائل بأن شــخصنة الاختيارات الانتخابية، يرفع عنها الحســابات العقلانية وفق مدرســة "الاختيار العقلاني"، لكن بالنظر إلى جوهر هذه الاختيارات المبنية على الولاءات والاســتفادة من المنافع والخدمات، ســنجد أنها تقوم على منطق عقلاني يخضع إلى حسابات الربح والخسارة خصوصًا حينما يتنوع العرض الانتخابي القائم على الإغراءات الزبائنية.

فالزبون بطبيعته؛ هو باحث عن قضاء مصلحة وإشباع منفعة، وهو بذلك بحاجة لمن يتوسط له لبلوغ ذات المصلحة، لهذا فهو لا يغامر بتقديم ولائه إلا لمن يتوفر على علاقات تفيده حتمًا في تحقيق مراده. لكن يتوجب أن نعي جيدًا أنه في الوقت الذي

يخدم الراعي (Patron) زبونه، فإنه يسهم في خدمة نفسه أولاً(23). لذلك يتوقف حشد الزبائن والأتباع على مدى جاذبية العرض الذي يقدمه السيد/ العين/ المرشح، وكذا حجم الرساميل الرمزية والمادية التي يتوفر عليها، من قبيل الأصل العائلي والامتداد العشائري والرأسمال المادي والقدرة على الإنفاق وحجم العلقات وقوتها مع السلطة المركزية.

3. الزبائنية وإعادة إنتاج الرعوية

بناء على ما انتهينا إليه، تأخذ الزبائنية الانتخابية عدة أشكال (شراء الأصوات، تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، الولاءات الشخصية، القبلية، العائلية، الدموية...)، لكن لماذا يلجأ المرشحون إلى شراء الأصوات وتوظيف شبكات العلاقات الاجتماعية والدموية والعائلية لتوجيه خيارات الناخبين في العملية الانتخابية؟ الإجابة هي أنها تمثل في العادة إستراتيجية ناجحة لضمان حظوظ أوفر للفوز بالمقعد الانتخابي، وكذلك؛ لأن المرشحين في ظل انتشار الزبائنية، لا يملكون وسائل أخرى فعالة من حيث التكلفة للتأثير على الناخبين وتعبئتهم لصالحهم(24).

ومن ثمة؛ فمن الأرجح أن الزبائنية الانتخابية ترتبط بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافة الجماعية التي تسهم في إنتاجها، فالمجتمعات التي تشهد انخفاضًا في التنمية الاقتصادية، وضعف الثقة في النخب السياسية، وعدم قدرة السياسيين على تقديم التزامات وبرامج تتمتع بالمصداقية لدى الناخبين(25). فضلاً عن أن بعض الصفات الاجتماعية والثقافية لدى الناخبين تشكل عاملاً في إنتاج الزبائنية الانتخابية، فالناخبين الذين لا يهتمون بالشؤون السياسية ولا يتمتعون بقيم مدنية، يكونون أكثر عرضة للقبول بشراء الأصوات، من الناخبين الذين يحوزون مستوى أعلى من الثقافة المدنية والسياسية(26). فبعض الناخبين يقبلون بالعطايا الانتخابية؛ لأنها تتوافق في نظرهم مع مفهومهم للعدالة الاجتماعية ويرون في هذه المكافآت مطالب شرعية بالموارد من الطبقات الاجتماعية الأعلى وفرصة لتحقيق قدر من الكرامة الاجتماعية(27).

وتكون المجتمعات المستندة إلى أنظمة القرابة التقليدية عرضة للزبائنية الانتخابية؛ حيث يُنظر لهذه الممارسة كامتداد لشبكة متينة من الدعم لأفراد العائلة الموسعة

أو "القبيلة" أو "العشـيرة"(28)؛ بحيث تقوم الزبائنية على هذا النحو بإنشـاء سلسلة متشابكة من الروابط والعلاقات، حصرها أولفييه روا (Olivier Roy) في ثلاثة أنماط معرفية:

أ- الشـبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة.

ب- العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة.

ج- العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب)(29).

وفق هذا التوصيف تشكل الزبائنية طريقة لوصف نمط التبادل الهرمي غير المتكافئ الـذي يميـز المجتمعات التقليدية، حيث يرتبط الرعـاة والزبائن بعلاقات دائمة من خلال إحسـاس قوي بالالتزام والواجب(30)؛ وهو ما دفع كثيرًا من الدارسـين إلى ربط انتشـار الزبائنية واسـتمرارها بسـيادة نمط الدولة النيوباتريمونيالية(31)؛ حيث يعتمد الرعاة على تعبئة الولاءات والتضامنات التقليدية لضمان حضورهم السياسـي واسـتدامة نفوذهم الاجتماعي. وتكشـف الزبائنية، وفق هذا الوضع، عن تبعية الفرد للجماعة التي تضمن له مجموعة من المصالح بواسطة علاقات متداخلة مع الراعي، وبالتالـي ينصهـر الفرد في الجماعة التي تطلب مصلحتها في الراعي الذي يوفر لها الخدمات والحاجيات باسـتمرار. وهو ما يقر بـه خافيير أوييرو (Javier Auyero) وآخرون حينما اعتبروا أن ظاهرة الزبائنية ظاهرة ثقافية بامتياز، "فهي ليست مجموعة من المبادلات الظرفية يقوم بها أشـخاص يبحثون عن الاستفادة فحسب، ويحسبون الكلفة والأرباح. لكنها تكشـف في عمقها عـن مجموعة من العلاقات الاجتماعية القائمـة على المسـاعدة والتضامن والعلاقـات الصداقة، والعديـد من الالتزامات الأخلاقية والاجتماعية(32).

يلتقـي مفهـوم الزبائنيـة بهذا التصور مع الممارسـات التي تسـود داخـل الدولة النيوباتريمونيالية، التي تعتمد في عملية التسـيير على قنوات غير شكلية وقواعد غير رسـمية، وإطار سياسـي لا يؤدي فيه التنافس إلى تكريس الشرعية الانتخابية لصنَّاع القرار. يسـتوعب مفهوم النيوباتريمونيالية على هذا النحو كافة أشـكال الممارسـة السياسـية التـي تفرزها الزبائنية، التـي قوامها الحضور المكثف للمؤسسـات غير الرسمية في ترسـيم العلاقات الاجتماعية وعلاقة السلطة بالولاءات الجماعية(33). هذه العلاقة التي تفسـر لنا منطق الممارسـات المشـخصنة للعملية الانتخابية، التي

تعطي الأولوية للولاءات والأشـــخاص قبل النظر إلى البرامج والتوجهات السياســـية للمرشحين الانتخابيين، ومن ثمَّ تسهم الزبائنية في إعادة إنتاج سلطة الرعوية والتبعية للأشـــخاص بدل المؤسسات. وعليه، فإن الالتزام الذي يربط بين الطرفين هو التزام بتبادل خدمات ومنافع شـــخصية ذات مصلحة فرديـــة، وليس التزامًا بتحقيق برنامج وأهداف جماعية التي تطغى عليها المصلحة العامة.

الأمر الذي يثير سؤال التمثيلية السياسية والغاية من العملية الانتخابية على المحك، فإذا كانت التمثيلية السياســـية تروم عبر الانتخابات التنافســـية إضفاء الشـــرعية على الحكم والمؤسســـات الدســـتورية، وضمان وصول صوت أفراد الشعب عبر القنوات التمثيلية. فإن انتشـــار مظاهر الزبائنية السياســـية يقوض مضمون التمثيلية ويجعل من العملية الانتخابية لحظة لاســـتدامة منطق التبعية والولاءات التحتية، وبالتالي تكريس الممارســـات الرعوية التي تتعارض مع مفهوم المشـــاركة والمواطنة في الممارسات السياسية الحديثة.

ثانيًا: هندسة انتخابية منتجة للزبائنية

1. قوانين وأنماط اقتراع في خدمة الزبائنية الانتخابية

شهدت الانتخابات العامة التي أُجريت بالمغرب، في الثامن من سبتمبر/ أيلول 2021؛ مجموعة من التعديلات على النظام الانتخابي المعمول به، يأتي على رأسها التراجع عن اعتماد نمط الاقتراع باللائحة داخل المدن التي يقل تعداد سكانها عن 50 ألف نسمة؛ مما يعني توسيع مجال تطبيق نمط الاقتراع الفردي، الذي كان المغرب قد سعى منذ سنة 2002 في عهد "حكومة التناوب" بزعامة الراحل عبد الرحمن اليوسفي، إلى التخلص من مساوئه، بالتوجه نحو الاقتراع اللائحي النسبي(34). ومن مساوئ نمط الاقتراع الفردي هو شخصنة العملية الانتخابية، وتوجيه سلوك الناخب نحو المكانة الاعتبارية والرمزية للمرشـــح بدل البرامج والتوجهات السياسية التي يعبِّر عنها. وهو ما من شـــأنه أن يوسِّـــع من مجال توظيف بعض الممارسات التي تؤثر بالسلب على نزاهـــة وسلامة العملية الانتخابيـــة، ومنها تضخم مظاهر الزبائنية الانتخابية وتوظيف المال الانتخابي لاستمالة الناخبين.

من التعديلات الأخرى التي أقدم عليها المشـــرِّع المغربي عشـــية الانتخابات العامة للثامن من سبتمبر/ أيلول 2021، إلغاء العتبة الانتخابية المطلوبة للمشاركة في عملية

توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية للانتخابات التشريعية. بعدما كانت في انتخابات 2011 محصورة في 6 في المئة، ثم تم تقليصها مع انتخابات 2016 إلى 3 في المئة، قبل أن تلغى نهائيًّا من عملية احتساب الأصوات. ثم الإقدام على تعديل طريقة احتساب القاسم أو الحاصل الانتخابي والمقصود به المعدل الذي يحتسب على أساسه عدد المقاعد المحصل عليها، والذي كان في السابق يُحتسب على أساس الأصوات المعبَّر عنها بشكل صحيح، قبل التراجع عن ذلك في انتخابات 2021، باحتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين باللوائح الانتخابية سواء أكانوا أدلوا بصوتهم أم لم يدلوا، وهو ما يعني تقليص إمكانية حصول لائحة معينة على أكثر من مقعد في الدائرة الواحدة ومنح حظوظ أكثر للأحزاب الصغرى؛ مما يفقد معنى وجوهر الاقتراع اللائحي النسبي مع تطبيق أكبر بقية المعمول به في الانتخابات التشريعية المغربية. ويبدو لافتًا في هذه التعديلات تقليص مكانة الأحزاب الكبرى داخل الخريطة الانتخابية، والسماح لبروز الأحزاب الصغرى تفاديًا لخلق أي قطبية حزبية داخل المشهد السياسي المغربي، فضلاً عمَّا يكرسه هذا النمط من الاقتراع من تفشي مظاهر الولاءات الشخصية والزبائنية القائمة على توظيف الولاءات التحتية من القرابة العائلية والدم والقبيلة والانتماء العشائري.

2. التقطيع الانتخابي وانتشار الولاءات التقليدية

من زاوية أخرى، لا تلعب القوانين وأنماط الاقتراع لوحدها أدوارًا محفزة للممارسات الزبائنية في المغرب فحسب، بل تتدخل محددات أخرى داخل الهندسة الانتخابية، تشكل بدورها عاملاً محفزًا نحو خلق فضاءات تقليدية موجهة لسلوك الناخب المغربي. ونقصد بذلك مسألة التقطيع الانتخابي، على اعتبار أن تحديد معايير تقسيم الدوائر الانتخابية يكون عاملاً مؤثرًا في طبيعة النتائج الانتخابية. خصوصًا أنها تعد واحدة من العناصر المهمة التي تنبني عليها الإستراتيجية السياسية لأي انتخابات، كما ينظر إليها باعتبارها آلية حقيقية لإدارة سياسة التحكم في الخريطة الانتخابية(35).

وإذا كان المبدأ المعمول به في التقطيع الانتخابي داخل الأنظمة الديمقراطية حيث تسود التنافسية والنزاهة الانتخابية هو "صوت واحد يساوي ممثلاً واحدًا"، عملاً بمبدأ المساواة بين أصوات الناخبين انطلاقًا من التوزيع الديمغرافي للسكان. فإنه

ما يسجل على طبيعة التقطيع الانتخابي بالمغرب، أنه ينحو بدرجة أولى نحو خلق التوازنات السياسية وضبط الخريطة الانتخابية. وهو ما يتجسد في النخب التقليدية القروية بدرجة أولى، كما نعتها ريمو لوفو (Rémy Leveau) في أطروحته بالمدافعة عن العرش(36)، والتي تكون أداة طيعة في يد السلطة السياسية خدمة لمصالحها الإستراتيجية وضمانًا لضبط المشهد السياسي والحزبي. فلطالما لجأت وزارة الداخلية، وهي الجهة الوصية على تدبير العملية الانتخابية في المغرب، أثناء عملية التقطيع الانتخابي إلى إلحاق المناطق القروية أو شبه القروية بالمجموعات الحضرية، وذلك لتتمكن من إغراق المرشحين المحسوبين على التيارات المعارضة في دوائر الطبقات الفقيرة، تماشيًا مع فكرة أن الفئات الفقيرة هي الأكثر تعرضًا لإغراءات الزبائنية الانتخابية، وضغط السلطة عكس الطبقات الوسطى التي تملك نوعًا من الاستقلال النسبي(37). بهذه الكيفية جعل النمط المتبع في التقطيع الانتخابي في المغرب علاقة محترفي الانتخابات ببعض الدوائر الانتخابية علاقة تبعية مما يؤكد على أن العملية الانتخابية في المغرب لا تتأسس على علاقات تعاقدية وسياسية، بقدر ما تتأسس على علاقات قوامها الولاءات الشخصية والزبائنية الانتخابية.

وللمحاججة عن هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى نسبة السكان المنتشرة بالعالم القروي في المغرب والمقدرة بـ54 في المئة، والذي يتمركز فيه 70 في المئة من الفقراء، وضعف الأمية المنتشرة بالمجال الحضري(38)، مقابل 55 المنتشرة في المدار الحضري. بمعنى أنه عملاً بمبدأ المساواة تعطى الأفضلية في عدد المقاعد الانتخابية للدوائر الحضرية، وهو ما لا يتجسد على مستوى الواقع، الذي نجد فيه على سبيل المثال لا الحصر في تقسيم دوائر الجماعات الترابية أن الدائرة التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، وهي في العادة حضرية، تحظى فقط بـ61 مقعدًا، في حين تحظى الدوائر التي لا يتعدى سكانها 7500 نسمة، وهي في الغالب دوائر قروية بـ10 مقاعد. وهذا ما يفسر تمثيل الدوائر القروية بما يقارب عشرة أضعاف الدوائر الحضرية(39). وهو معطى تفسيري يمكن ربطه بنمط الاقتراع الفردي المعمول به داخل الدوائر التي يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة، والتي تكون ذات طابع قروي، حيث تسود الممارسات السياسية التقليدية المرتبطة بالأعيان والولاءات والتضامن القبلي، أكثر ما تسود فيه الممارسات المرتبطة بالتسيس الحزبي والمشاريع والبرامج الانتخابية.

وهو ما يسمح بالقول: إن التقطيع الانتخابي في المغرب خاضع لمبدأ الضبط السياسي للمجال الانتخابي، عبر ترييف الدوائر الانتخابية وذلك لما يتيحه المجال القروي من انتعاش النخب التقليدية، المتمثلة أساسًا في الأعيان بما تملكه من رأسمال مادي ورمزي، وقدرتها على خلق الولاءات السياسية المبنية على الشبكات الزبائنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهندسة الانتخابية لانتخابات الثامن من سبتمبر/ أيلول 2021، أفضت إلى إجراء الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية في يوم واحد، في سابقة تاريخية لم يشهدها المغرب من قبل. وبالرجوع إلى القراءة الموضوعية للمؤشرات التي وفرها الميدان الانتخابي لعلمية الجمع بين الانتخابات الوطنية والمحلية في يوم واحد، نجدها تدعم أيضًا فرضية البحث عن كسب رهانات وطنية بآليات محلية. وذلك على مستويين: مستوى أول متمثل في الرفع من نسبة المشاركة الانتخابية التي بلغت 51٪ في 2021، في حين لم تكن تتجاوز في الاستحقاقات السابقة معدل 40٪ خصوصًا على مستوى الانتخابات التشريعية، بالمقارنة مع الانتخابات المحلية التي يقترب فيها المعدل إلى حدود 50٪. الأمر الذي يدل على أن الجمع بين انتخابات الجماعات الترابية التي يحضر فيها بدرجة كبيرة منطق القرب والشخصنة، وتأثير الولاءات والتضامن القبلي، مع الانتخابات التشريعية التي يقل فيها تأثير هذه الحسابات على سلوكات الناخبين، كان الغرض منه هو تأثير المصوِّتين للمرشحين في الانتخابات الجماعية الترابية على المرشحين للانتخابات التشريعية. وهذا ما يؤدي إلى المستوى الثاني من التحليل في ارتباط مع ما سبق، متمثل في الدور المحوري للأعيان داخل الدوائر الانتخابية المحلية الصغيرة في التأثير على الناخبين من أجل كسب ولائهم للتصويت عليهم محليًّا، ثم التصويت على من يناصرونهم من مرشحين على مستوى الانتخابات التشريعية، وهو ما أدى إلى توسيع دوائر اشتغال أدوات الزبائنية في انتخابات 2021.

من العوامل القانونية الأخرى التي تساعد على توسيع موارد الزبائنية في النظام الانتخابي المغربي؛ انتشار ظاهرة الجمع بين الانتدابات، وعندما نتحدث عن الجمع بين الانتدابات الانتخابية، فإننا نتحدث عن منظومة وممارسة متفردة تفرض على النخبة السياسية التحرك بشكل متوازي ومتزامن في الموقع المحلي والوطني(40)، بمعنى أن تتعدد أوجه التمثيلية الانتخابية بين ما هو محلي من خلال الجماعات

الترابية والجهوية، وبين ما هو وطني من خلال التمثيلية النيابية سواء بمجلس النواب أو بمجلس المستشـــارين. هذا التعدد في التمثيلية الذي يســـمح به القانون الانتخابي المغربي، يوســـع ظاهرة انتشـــار الزبائنية الانتخابية كما يقوي دور الأعيان في اللعبة الانتخابية.

ثالثًا: الزبائنية الانتخابية والرهان على التمثيلية الجاهزة

1. الأعيان وكلاء للزبائنية الانتخابية

توصف عملية اختيار المرشحين الانتخابيين خصوصًا للانتخابات التشريعية، بالعملية الأســـاس عند كل الأحزاب السياســـية، باعتبارها المرحلة التي تحدد الفاعلين على مستوى التمثيلية السياسية، وهو ما يدفع معظم الأحزاب السياسية نحو تكليف قياداتها على المستوى المركزي بالمصادقة على الترشيحات ومنح التزكيات للمرشحين. على اعتبار أن اختيار المرشحين الانتخابيين هي عملية تستثمر في نوعية معينة من فرسان اللعبـــة الانتخابيـــة كما يدعوها عبد المنعم لزعر، وهي نوعية تملك الصلاحية للعب الانتخابي، وامتلاك الصلاحية معناه تكريس الفاعل لعمره البيولوجي وزمنيَته وتاريخه للعبة، من أجل تبيئة تلك الكفاءة المعترف بها اجتماعيًّا والمتجســـدة في المؤهلات والرساميل التي يحوزها فاعل من الفاعلين(41).

وتتجســـد طبيعة هذه الرســـاميل بالأســـاس في قوة شـــبكات العلاقات الاجتماعية والقرابية والقبلية والعائلية، ثم قوة الامتداد الترابي للمرشح وتمثيليته المحلية، فضلاً عن قدرته في بناء شـــبكة من الأتباع المحليين التابعين في إطار علاقة يطبعها تبادل المنافع والعطايا. وبعبارة أخرى، من يملك حظوظًا أوفر بالفوز وحصد عدد كبير من الأصوات. إن الحديث هنا ينصب عن نوعية من المرشـــحين هم "الأعيان" ورجال المال والأعمال، الذين يشـــكِّلون رقمًا أساسيًّا في معادلة اللعبة الانتخابية بالمغرب، لما يملكونه من رساميل مشكَّلة من ثلاثية: المال والأرض والعلاقات الزبائنية(42). لهـــذا تتجـــه الأحزاب في رهاناتها الانتخابية إلى اختيار المرشـــحين المتوفرين على الرساميل المادية والقادرين على تمويل الحملة الانتخابية بأنفسهم(43).

وبالرجوع إلى المرشحين للانتخابات التشريعية للثامن من سبتمبر/ أيلول 2021 على مســـتوى الدائرة الانتخابية أكادير-إداوتنـــان، نجد أنه من أصل 19 وكيل لائحة فإن

نسبة 67٪ مقاولون، و13٪ تجار، و15٪ موظفون، ثم 5٪ متقاعدون. ونجد أنه من أصل 19 وكيل لائحة انتخابية 83٪ منهم لديهم انتدابات محلية في الولاية الانتخابية لسنة 2015، إما كرؤساء جماعات أو كأعضاء في المجالس الترابية. بينما أسفرت النتائج الانتخابية للثامن من سبتمبر/ أيلول 2021 عن فوز ثلاثة مقاولين ورجال أعمال بمقاعد انتخابية مقابل موظف بمقعد انتخابي واحد. بمقابل عمالة تاونات حيث نجد على مستوى دائرتي تاونات-تيسة والقرية-غفساي من أصل 19 وكيل لائحة 58٪ مقاولون، 16٪ فلاحون، و13٪ تجار ثم 10٪ موظفون و3٪ متقاعدون. ومن أصل 19 وكيل لائحة انتخابية نجد نسبة 89٪ لديهم انتدابات محلية خلال الولاية الانتخابية لسنة 2015. وقد أسفرت النتائج الانتخابية لسنة 2021 عن فوز ثلاثة مقاولين بمقاعد انتخابية من أصل ثلاث مقاعد متبارى عليها بدائرة تاونات-تيسة، ثم مقاول وفلاح وموظف بالثلاثة مقاعد المتبارى عليها بدائرة القرية-غفساي. أما على مستوى دائرتي عمالة فاس الشمالية والجنوبية فنجد من أصل 39 وكيل لائحة انتخابية، 47٪ مقاولون، و19٪ تجار، و25 موظفون ثم 9٪ متقاعدون، ونجد أيضًا أسوة بدوائر عمالتي أكادير وتاونات أن نسبة 77٪ لديهم انتدابات انتخابية في الانتخابات المحلية لسنة 2015. وقد أسفرت النتائج الانتخابية عن فوز ثلاثة مقاولين بمقاعد انتخابية ودكتور طبيب بمقعد انتخابي من أصل أربعة مقاعد متبارى عليها بدائرة فاس الجنوبية، بينما أسفرت النتائج عن فوز مقاولين بمقعدين انتخابيين، ثم دكتور طبيب وموظف بمقعدين، من أصل أربعة مقاعد متبارى عليها بدائرة فاس الشمالية.

تحيل هذه الأرقام على أن الرهان على التمثيلية الجاهزة في الانتخابات المغربية رهان إستراتيجي لدى الأحزاب السياسية، لما تملكه هذه الفئات من رصيد انتخابي وإمكانيات مادية واجتماعية قادرة على المنافسة الانتخابية. وهو ما تؤكده تصريحات بعض القيادات الحزبية في المغرب خلال العملية الانتخابية حيث يؤكد الأمين العام السابق لحزب الاتحاد الدستوري على أن منطق منح التزكيات للانتخابات التشريعية يخضع بدرجة أولى لمعيار التمثيلية السابقة للمرشحين(44). بنفس التصور يتجه الأمين العام السابق لحزب الحركة الشعبية الذي يؤيد فكرة أن منطق منح التزكيات للمرشحين يرتكز على من سيتمكن من الفوز وحصد أكبر عدد من الأصوات(45). بغضِّ النظر عن الامتداد الحزبي والسياسي للمرشح، فالمعيار الأساس هو ما يتوفر

عليــه مــن إمكانيات مادية ورمزية، ونفود محلي يمكِّنه من خوض العملية الانتخابية وتمويلها، وجلب الأصوات بأي طريقة كانت.

لعل أول ما تجدر إليه الإشارة بهذا الصدد؛ أن معيار اختيار المرشحين للانتخابات في المغرب لا يتأســس بدرجــة كبيرة على الانتماء والــولاء الحزبي والقدرة على المرافعة السياسية حول برنامج الحزب، بقدر ما يرتكز على النخب المحلية التقليدية المعروفة بالأعيان، والتي توصف بأنها نخب غنية تنحدر في الغالب من أسر ذات شأن ونفوذ كبيرين، وتنتمي إلى قبيلة محلية معروفة. فضلاً عن اكتســاب العين مجموعة مــن الصفــات التي تؤهله لــدور الزعامة القيادية، وتجعله محط جذب للاســتثمار السياسي من قبل الأحزاب، ومنها قربه من سكان الدائرة الانتخابية وما يمثله مركزه الاجتماعي ونسبه وإمكانياته الاقتصادية والمالية لدى مخيلة السكان، باعتبارها تعبيرًا عن قدرته على البذل والعطاء وتقديم خدمات للســاكنة. ومن ســمات الأعيان أنهم لا يملكون مشــروعًا سياسيًّا، ولا يحملون أفكارًا اجتماعية وسياسية متميزة عما هو شــائع وذائع بين العامة، كما أنهم لا يهتمون بالأيديولوجيات والخلفيات السياســية للأحزاب التي يمثلونها، كما لا يشغل بالهم الهموم الفكرية التي يحملها المناضلون والمثقفون(46). وهو ما يفســر ظاهرة الترحــال الدائم للأعيان الانتخابيين، فهم لا يملكون انتماء سياســيًّا قارًّا، أو تصورًا خاصًّا للعمل الحزبي، ولكن المقياس الذي على أساسه يفاضلون بين الأحزاب السياسية، هو ما تتيحه من فرص لربط علاقات وتحالفات يتم استغلالها للمحافظة على امتيازاتهم، وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لنفسه وأتباعه(47). لهذا، يكون اختياره للأحزاب قائمًا على درجة قرب الحزب من السلطة والمشاركة في الحكومة، والابتعاد عن التوجهات المعارضة لها.

وعليه، تمر عملية انتقاء المرشــحين عبر مســطرة يتم الحسم فيها ليس على مستوى الفروع المحلية والجهوية للأحزاب، ولكن يتم الحسم فيها على المستوى المركزي للأحــزاب، فالقيادات الحزبية المركزية هي التي تعطي التزكيات الانتخابية بناء على معايير تكتنفها رهانات شــخصية أكثر منها رهانات سياســية وأيديولوجية؛ فلا يهم تاريــخ الانتمــاء إلى الحزب، كما لا يهم التدرج في الانتماء لهياكل الحزب والولاء الأيديولوجي، لكن الأهم الذي يحضر في عملية الانتقاء هو السلطة الرمزية والمادية التــي يحظــى بها المترشــح للحصول على التزكيــة، ثم الانتمــاء المجالي للدائرة

الانتخابيــة، والانحدار العائلي والدموي للمرشــح بالدائــرة ثم درجة الوفاء والولاء الشخصي والتقرب للمسؤولين الحزبيين.

يتشكل إزاء ذلك هيكل بنيوي هرمي من الزبائن، قاعدته الزبائن الذين يدلون بصوتهم للمرشــحين الانتخابيين المتمثلين في الأعيان المحليين، والذين يجســدون بدورهم زبائن للمسؤولين الحزبيين على المستوى الوطني الذين يضعون مجموعة من الشروط والقواعد في اختيار المرشحين الذين يملكون "بروفايلات"، من ميزاتها الإمكانيات المادية والرمزية التي يحضون بها، ثم قدرتهم على البذل والعطاء وتوزيع الخدمات والمنافع في عملية التعبئة الانتخابية.

2. الترحال السياسي آلية للاستقطاب الزبائني

ارتباطًا ببروز ظاهرة الأعيان باعتبارها محركًا أساسيًّا للحقل الانتخابي المغربي؛ تبرز ظاهرة الترحال السياسي كإستراتيجية دائمة في العملية الانتخابية بالمغرب، ومحركها الرئيسي أيضًا هو العين الانتخابي الذي تظل رهاناته السياسية والحزبية قائمة على ما يمكن للحزب تحقيقه له من أهدافه وأغراضه، والاستجابة لطلباته وتدخلاته، وإذا لم يعد الحزب يؤدي تلك الوظائف، تخلى عنه، وتبعه في ذلك زبائنه وأنصاره وأتباعه. لهــذا نلاحــظ أنه يكفي في بعض الأحيان أن يغير العين انتماءه السياســي، ليحدث تحــول مهم في الخريطة السياســية المحلية، ولتنقلب موازيــن القوى بين التيارات والتنظيمات السياســية الموجودة محليًّا(48). فالانتماء السياســي لا يتحدد هنا، كما خلصنا سابقًا، على المرجعيات والأيديولوجيات والخلفيات التاريخية للحزب، وإنما على الإمكانات التي سيوفرها الحزب للعين بعد الحصول على المقعد الانتخابي.

بناء على المعطى السابق، تعد ظاهرة الترحال السياسي وتغيير الانتماء الحزبي ظاهرة ملازمة للزمنية الانتخابية في المغرب، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الأرقام التي تقدمها لنا الانتخابات العامة للثامن من سبتمبر/ أيلول 2021، التي تكشف أنه من أصل 92 وكيل لائحة محلية على مستوى الانتخابات التشريعية تمت تزكيتهم للتنافس على 305 مقاعد خلال الانتخابات التشريعية لـ 8 من سبتمبر/ أيلول 2021، قام حزب التجمع الوطني للأحرار بمنح التزكية لـ 39 وافدًا من أحزاب سياســية أخرى بنســبة 42.39٪. يليه حزب الاســتقلال الذي منح التزكية لـ 28 وافدًا من أصل 92 لائحة

تم اعتمادها خلال الانتخابات بنسبة 30.43٪. يليه حزب التقدم والاشتراكية الذي منح التزكية لـ 24 وافدًا من أصل 91 لائحة تم اعتمادها من طرف الحزب خلال الانتخابات أي بنسبة 26.37٪. يليه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي منح التزكية لـ21 وافدًا، من أصل 92 لائحة قام باعتمادها خلال الانتخابات بنسبة 22.82٪. يليه حزب الاتحاد الدستوري الذي منح التزكية لـ 15 وافدًا، من أصل 62 لائحة تم اعتمادها من طرف الحزب في الانتخابات أي بنسبة 24.19٪. يليه حزب الأصالة والمعاصرة الذي منح التزكية لـ 12 وافدًا، من أصل 92 لائحة تم اعتمادها من طرف الحزب في الانتخابات بنسبة 13.04٪. يليه حزب الحركة الشعبية الذي قام بتزكية تسع وافدين من أصل 79 لائحة تم اعتمادها من طرف الحزب في الانتخابات أي بنسبة 11.39٪. في حين لم يقم حزب العدالة والتنمية باستقطاب أي مرشح من حزب آخر على مستوى وكلاء 92 لائحة تم تقديمها خلال هذه الانتخابات(49).

وهو ما يُظهر أن الترحال السياسي بالرغم من القيود القانونية التي حاولت تطويقه، يظل متغيرًا فارضًا نفسه في الحقل الانتخابي المغربي. وما تكشفه هذه الظاهرة أيضًا أن الترحال السياسي ينبني على نوعية خاصة من المرشحين التي تبحث عن ضالتها في الأحزاب التي من المتوقع أن يكون لها حضور على قمة الهرم الانتخابي، والتي يتم التسويق لها أنها من الأحزاب المقربة من السلطة.

كما أن النظر في نوعية النخب المعنية بالترحال السياسي نجد أنها نخب تكتسي طبيعة خاصة ورساميل مادية ورمزية، قادرة على المنافسة الانتخابية وتأمين الفوز بالمقعد الانتخابي واستقطاب عدد كبير من الأتباع والناخبين للحزب. وهو ما يفسر أيضًا توجه الأحزاب في اختياراتها للمرشحين الانتخابيين خصوصًا في الانتخابات التشريعية نحو استقطاب فئة الأعيان الانتخابية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية السابقة، ما دام أنهم يتوفرون على رساميل مادية ورمزية وامتداد عائلي ووجاهة اجتماعية وكفاءة مالية لتمويل العملية الانتخابية. لهذا نجد أن القاسم المشترك لدى معظم المعنيين بالترحال السياسي في انتخابات 2021 هم إما برلمانيون سابقون، أو رؤساء جماعات وأصحاب تمثيلية جاهزة من المؤهلين والقادرين على المنافسة في السباق الانتخابي. الأمر الذي يدل على أن الانخراط في الحزب السياسي عشية الانتخابات يتأسس على أغراض انتخابية صرفة، تخدم الإستراتيجيات الزبائنية

للمرشـــحين، "لذلك تقوم مفاضلتهم بين الأحزاب السياســـية المختلفة على أساس فعالية الشبكة الزبائنية التي يتوفر عليها كل واحد منها"(50).

رابعًا: أنماط الزبائنية في الممارسة الانتخابية المغربية

1. تعبئة الموارد: مرتكزات الزبائنية في إستراتيجية المرشحين

كشفت معطيات البحث الميداني أن من إستراتيجية الأعيان في التعبئة الانتخابية هو لجوؤهم إلى نسج شبكة من العلاقات الزبائنية مع محيطهم الصغير، ثم العمل على توسيعها لتضم أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ويحرصون على تقوية هذه العلاقات واســـتدامتها، حتـــى خارج فترة الانتخابات، بتقديم مختلـــف أنواع الخدمات وإقامة الحـــفلات والولائم، والحضور في الأعـــراس والجنائز، وتقديم الدعم للمحتاجين؛ مما يُكسبهم مكانة وسمعة طيبة داخل شبكة علاقاتهم، أي زبائنهم، داخل الجماعة التي ينتمون إليها؛ الأمر الذي يجعلهم يســـتقطبون زبائن جددًا(51). وهو ما ساعدنا فـــي الإجابة عن ســـؤال: ما الذي يدفع الناخبين المغاربة للتصويت؟ وهنا تســـاءلنا عن طبيعة العلاقة التي تربط المرشـــح بالناخبين وإن لم تكن هناك علاقة مباشـــرة بين الطرفين هل هناك وجود لوســـطاء في هذه العلاقة؟ هل هي علاقة عمودية بين المرشـــح وأتباعه المناضلين المنتمين لنفس الهوية السياســـية أم علاقة أفقية تخضع لشبكات ذات طبيعة اجتماعية وقراباتية وترابية ومنفعة مادية؟

يُظهـــر الجانـــب العملي من عملية التعبئة الانتخابية فـــي المغرب، ثلاثة أصناف من الناخبين الذين يدخلون في علاقة يحكمها طابع زبائني مع المرشـــح: صنف يعرض ولاءه للمرشح للتعبير عن امتنانه ورد دينه للمرشح، باعتباره كزبون دائم التبعية نظير المنافع الســـابقة التي تلقاه من المرشـــح. إما بالحصول على خدمات من المصالح العمومية عبر وساطة مباشرة من طرف المرشح، أو عبر تقديم منافع عينية تتمثل في الحصول على لوازم مدرسية أو أدوية أو المساهمة في شراء أضحية العيد، أو رخص إدارية...، باعتبارها موارد نادرة خصوصا في الأوساط القروية.

ثم هناك صنف آخر من الزبائن الذي يكون وليد اللحظة الانتخابية ويتم اســـتقطابه من طرف الوسطاء بمقابل منفعة مادية لحظية، حيث يعد اللجوء إلى استعمال المال للحصول على الصوت الانتخابي لهذا النوع من الناخبين وســـيلة لكســـب ولائهم،

نظرًا لاعتبارهم العملية الانتخابية لحظة للانتفاع اللحظي ومناسبة للبيع والشراء. وهنا يسترعي الانتباه قول أحد المشاركين في البحث لما سئل عن تمثله للعملية الانتخابية، معبَّرا عن: "أنها فرصة لاستغلال أكبر قدر ممكن من العطايا والمقابلات المادية، فلن أسمح للمرشح بالفوز بالمقعد الانتخابي ثم يمضي لحال سبيله ويترك لنا "الفراغ". وتأكيدًا لهذا المعطى تمت معاينة، عبر الملاحظة بالمشـــاركة في العملية الانتخابية، العديد من أشكال السؤال عن المقابل المادي للإدلاء بالصوت الانتخابي للمرشح. الفعل الانتخابي وفق هذا التصور لا يعبر عن عملية مواطنيَة للمشـــاركة في صناعة الخريطة الانتخابية وانتداب الممثلين في المجالس والبرلمان، بينما هو عمل يحتاج للانتفاع المالي أو بالأحرى هو مقايضة بين طرفين في حاجة لتبادل سلعهما.

وهناك نوعية ثالثة من الناخبين؛ التي توقفنا عندها في بعض المداشر القبلية والدواوير التي تعتبر أعمال الإنارة وفتح المسالك الطرقية أو المساهمة في بناء مساجد للعبادة أو مجاري المياه العادمة، التي يعمل المرشح إما بصفته عضوًا بالجماعة القروية أو رئيســـها على تســـويقها لنفسه، تعتبر دَيْنًا على ســـكان الدوار يؤدونها ويردونها، عبر الإدلاء بأصواتهم للمرشـــح الذي يكون هو نفسه العضو الجماعي، أو يكون العضو الجماعي وسيطًا للمرشح للانتخابات التشريعية. ثم إن الهبات المقدمة من المرشح قبـــل الانتخابات من قبيل المســـاهمة في عقد بعض التظاهـــرات الرياضية، والفنية، والثقافية، التابعة لجمعيات محلية، والمساعدات المادية المقدمة في الأفراح والأتراح للمحتاجين، هي هبات تنتظر مقابلاً يُرد يقوم الاقتراع. وهي إســـتراتيجيات لشـــراء الولاءات الانتخابية بشـــكل مســـبق، يعمل المرشحون الذين يحملون مقاعد انتخابية على تسخير الآليات والموارد الجماعية التابعة للجماعات التي يرأسونها أو يشكلون أغلبية مجالسها، من أجل تقديم خدمات بشكل جماعي للدواوير، كما سلف الذكر، كسبًا لولائهم الانتخابي. وحتى نتائج البحث الميداني تدل في معظمها على تفضيل الناخبين للمرشح الخدماتي عن المرشح البرامجي، فالأول يكون أكثر نفعًا وأكثر قربًا وأســـرع في الاســـتجابة لحاجيات ومطالب المواطنين، التي هي في الأصل خدمات عمومية لكن يســـوَّق لها من طرف المرشـــحين على أنها خدمات تحتاج إلى تدخل خاص من طرفهم.

وقـــد أكدت العينة المعتمدة في البحث الميداني، عن أن إســـتراتيجية تعبئة الموارد الانتخابيـــة عبـــر توفير الخدمات والعطايا يعد معطـــى ثابتًا في اللعبة الانتخابية، فقد

أدلت نسبة 42٪ عن تلقيها عروضًا من أجل تقديم المساعدة المالية وخدمات مقابل الإدلاء بالصوت الانتخابي، مقابل 51٪ التي نفت ذلك، في حين أن نسبة 7٪ رفضت الإجابة.

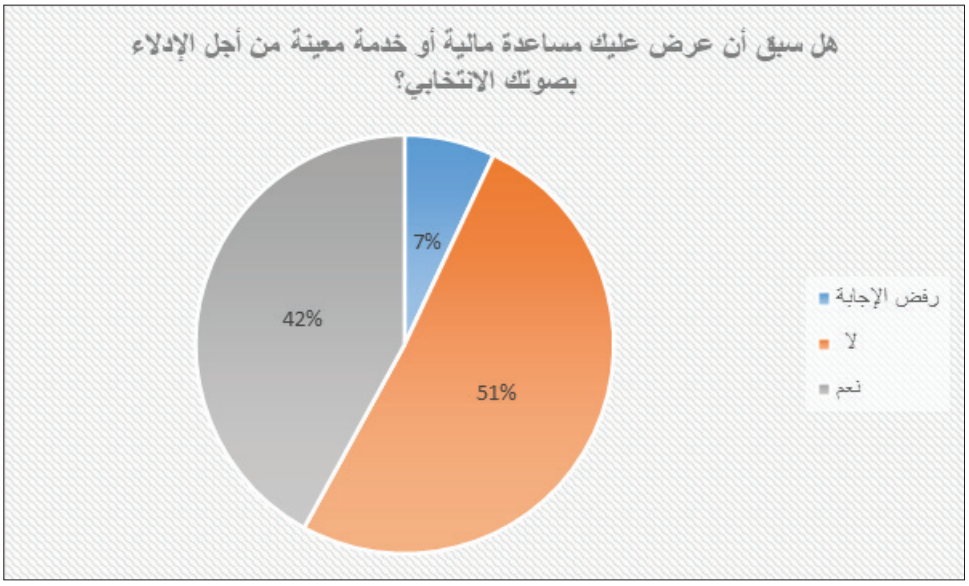

المصدر: من إعداد الباحث.

وفي سؤال عن الاستفادة من خدمات أو عطايا من قبل المنتخبين، أكدت نسبة 38٪ استفادتها من خدمات وعطايا من طرف المنتخبين، في مقابل 47٪ من المشاركين الذين عبَّروا عن عدم تلقيهم لأي خدمات أو عطايا، في حين سجلت نسبة 15٪ تحفظها للإجابة على السؤال، وإن كان توجهنا يذهب نحو اعتبار رفض الإجابة هو إقرار ضمني بتأكيد فعل تلقي عرض مادي من أجل الإدلاء بالصوت الانتخابي.

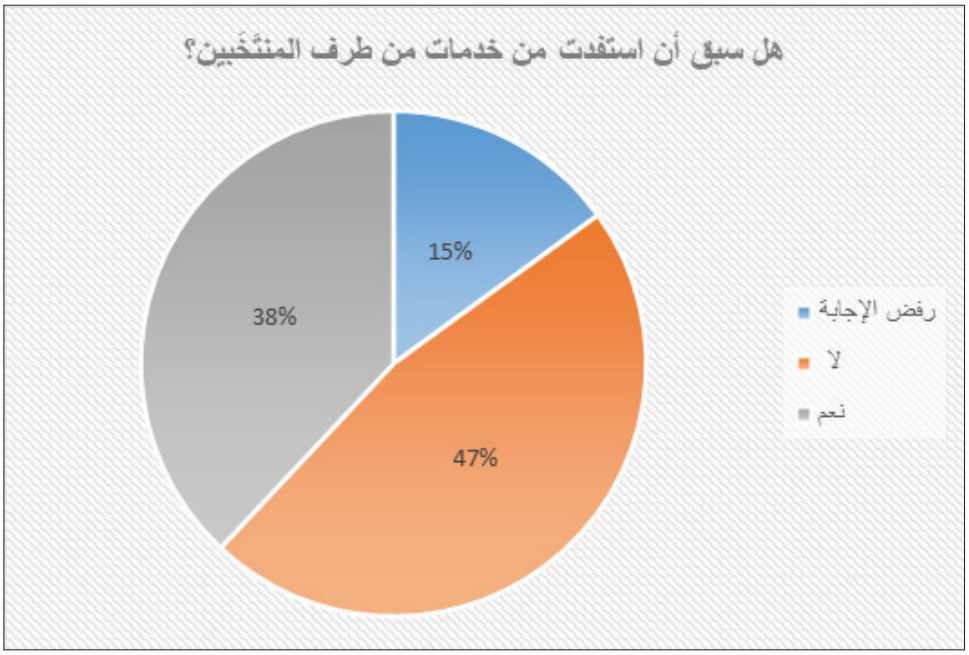

المصدر: من إعداد الباحث.

وعلى مستوى آخر من التعبئة الانتخابية؛ يلعب الوسطاء دورًا محوريًّا في إنجاح العلاقات الزبائنية خلال اللحظة الانتخابية، وهؤلاء يتكونون من المقربين وأهل الثقة من المرشح، ويتعدد الوسطاء حسب حجم الدائرة الانتخابية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والقبلية السائدة بها. يتسم الوسطاء بقدرتهم العالية على التواصل والانخراط في العلاقات الاجتماعية، ودرايتهم الكبيرة بالدائرة الانتخابية وشهرتهم بها، وكفاءتهم في استقطاب الأتباع. فدور الوسيط ليس توزيع المنافع التي يحرص المرشح على توزيعها بعقلانية، كما أن دوره في استمالة الناخبين لا يتأسس على التعريف بمشروع وبرنامج الحزب الذي ينتمي إليه المرشح الذي لا يكون له دراية به في غالب الأحيان، وهنا أستحضر إجابة أحد الوسطاء داخل أحد أسواق الجماعات الترابية أثناء الحملة الانتخابية، لما سألته كنوع من الاختبار، عن طبيعة البرنامج الحزبي للمرشح الذي يقود حملته الانتخابية: لوَّح بهمة وبنوع من التحدي بيده نحو جيبه، في إشارة بليغة إلى أن برنامجهم الانتخابي يرتكز على ما يقدمونه من منافع وعطايا للناخبين.

وفي بعض الأحيان يظهر الوسطاء أكثر قوة من المرشحين خصوصًا في الحشود الانتخابية، فيكون هو الناطق الأول الذي يصيح بأهمية وأحقية وقوة المرشح باعتباره ابن المنطقة وابن العائلة التي تتمتع بباع تاريخي طويل وصاحب "الدار الكبيرة" حيث بابه مفتوح للناخبين في أي وقت، كما يدعوهم للقاء بالمساء في بيت المرشح للتعرف أكثر على حقيقة كلامه. وتكون هذه الإستراتيجية في الخطاب بمنزلة دعوة مبطنة للانخراط في الشبكات الزبائنية، وتوسيع عدد الأتباع لضمان أكبر عدد من الأصوات. فضلاً عن أنها عنصر من إستراتيجية اختبار الولاءات الانتخابية، فالمرشحون لا يجازفون بأموالهم جزافًا كما قد يتبادر إلى الذهن، فهم يتخذون ما يكفي من الاحتياطات لضمان أصوات الناخبين والتقليص من احتمالات خسارتهم(52). ومن جملة تلك الاحتياطات، الاختيار الدقيق للأشخاص والأسر المستهدفة من بناء شبكة العلاقات الزبائنية الانتخابية.

2. استثمار الولاءات التحتية

يتسم المجتمع المغربي في عمومه ببنية اجتماعية، تحركها العلاقات العائلية والقبلية والانتماءات الترابية بشكل كبير. لهذا يسجل بدرجة كبيرة حضور ذوي القرابة العائلية والأصدقاء والجيران في الصفوف الأمامية لدعم المرشحين خلال الحملة الانتخابية، مع تسجيل حضور باهت للمنتمين والمتعاطفين الحزبيين للمرشحين. في هذا الباب يقول مارسيل موس: "إن الولاءات القبلية تبقى عاملاً أساسيًّا في تحديد التمثيلية السياسية، أي إن الناخبين يصوتون على المرشح الذي يمثل انتماءهم القبلي"(53). وكان ريمي لوفو (54) قد حاجَّ في رصده للظاهرة الانتخابية خلال ستينات القرن الماضي حول عامل القبيلة في العملية الانتخابية، الذي فطنت له السلطة السياسية في المغرب من أجل إضعاف دور المعارضة في التعبئة الانتخابية. من خلال دفع الأعيان الانتخابيين إلى العملية الانتخابية، وتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس الخصائص الثقافية والقبلية المحلية. وهو ما أدى إلى بروز دور الأعيان في تحريك العملية الانتخابية، وتحولهم إلى رقم أساسي في التمثيلية الانتخابية في جميع الانتخابات التشريعية والجماعية التي عرفها المغرب.

بروز الأعيان في العملية الانتخابية وفق خلفية قبلية وعشائرية وعائلية، أدى إلى تنامي ظاهرة الاستثمار في اللجوء الاجتماعي إلى العين، سواء لقاء قضاء مآرب اجتماعية

أو إدارية أو طلب مساعدة مادية. في هذا الصدد وجوابًا على سؤال لأحد المشاركين في البحث، حول: لماذا بالضبط التصويت على المرشح الذي يعد من أعيان المنطقة دون مرشح آخر؟ فكان الجواب: "لأنه صاحب البيت المضياف (صاحب الدار الكبيرة) الذي نجده في السراء والضراء، في العزاء وفي الأفراح". وفي جواب لمشارك آخر: "هو الذي ييسر لنا عملية الحصول على الخدمات الصحية، وهو الذي يوفر سيارات الإسعاف للمرضى من أجل التنقل إلى مستشفى المدينة، وهو الذي يساعد على فك من تم حجز سيارته لدى مصالح الدرك الملكي، وهو الذي يقيم العزاء في المآتم ويوفر الخيم والمؤن في الأفراح". "اللجوء الاجتماعي إلى العين الذي يؤسس لتبعية مستمرة في الزمان، يؤكد على أن الزبائن دائمًا في حاجة إلى أعيان يقومون بالدفاع عنهم والذود عن مصالحهم لدى المصالح الإدارية"(55). وهو ما يؤشِّر أيضًا على أن العلاقة الزبائنية هي علاقة غير متكافئة تقوم على تبادل منفعي بين من يملك ومن لا يملك.

فالأعيان الانتخابيون يعون جيدًا أن الرهان على كسب العملية الانتخابية لا يرتبط باللحظة الانتخابية فقط، ولكنه عمل مستمر يستثمر من خلاله رساميله المادية والرمزية وعلاقاته الشخصية مع المصالح الإدارية، من أجل الاستجابة لمطالب وحاجيات الزبائن، الذين يتحولون إلى قاعدة انتخابية ثابتة ووفية بحكم المعروف الذي يقدمه العين الانتخابي للناخبين. وهنا جاء جواب أحد المشاركين في البحث لتأكيد هذا المعطى: "فالحاج (المرشح)...خيره سابق ومعروفه ثابت، وإذا ما احتجته فهو لا يفوت الفرصة على قضاء الحاجة، وحتى إذا لم يكن ترشح بنفسه كنت سأصوت على الشخص الذي يدعوني إلى التصويت عليه، نحن أبناء الأصل وثقافتنا علمتنا ألا نفوت أصلنا". إنها ثقافة التبعية التي تكرسها العلاقات الزبائنية في المجتمعات النيوبارتريمونيالية، وإن كانت الخدمات الاجتماعية التي يوفرها العين الانتخابي تعد من حقوق وواجبات السلطات الإدارية على مواطنيها، وحتى إن كانت معظم الحاجيات التي يوفرها العين لأتباعه ليست من ملكه الخاص، كتوفير آليات لتعبيد الطرق وتسهيل الولوج للمرافق الصحية والتعليمية. إلا أن حضور رمزية العين وثقل وجوده، يعد في تمثلات الزبائن الانتخابيين معروفًا لا يمكن تجاوزه، إلا برد الجميل عبر التصويت له في العملية الانتخابية. والتصويت هنا لا يكون بالضرورة فرديًّا ولكن يكون في كثير من الأحيان جماعيًّا، مرتبطًا بحجم امتداد الأسرة والعائلة

التي أسدى لفرد من أفرادها الخدمات والحاجيات التي أداها العين الانتخابي.

وجاءت الإجابة عن سؤال المحفزات والدوافع التي أدت بالمشاركين في البحث لاختيار مرشح دون آخر، عن أن المرشح الذي يسهر على تقديم الخدمات للمواطنين بنسبة 26٪ والذي يكون قريبًا من المواطنين بنسبة 25٪، وعامل الدافع الجغرافي 17٪، والقرابة العائلية 14٪، في حين لم يكن الدافع المتعلق بمقاومة الفساد إلا 3٪، ودافع تحسين البنية التحتية والصحية والاستثمارية للدائرة الانتخابية إلا نسبة 11٪.

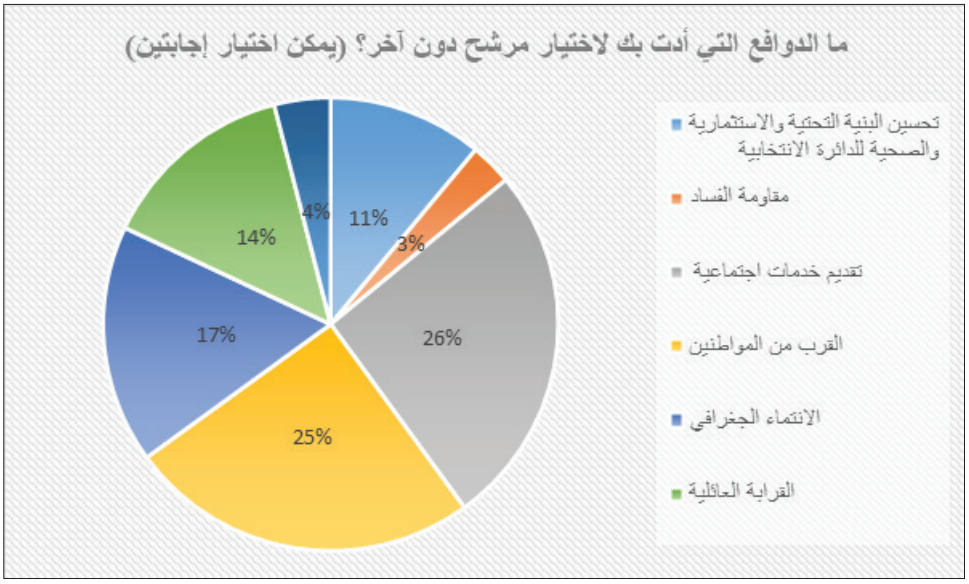

المصدر: من إعداد الباحث.

وبخصوص الجواب عن سؤال طبيعة العلاقة التي تربط الناخبين بالمرشحين، أجابت نسبة 23٪ عن أن طبيعة العلاقة التي تربطها بالمرشح تنطوي على الاستجابة والتواصل الإيجابي كلما احتاج للمرشح. ونسبة 25٪ أقرت بانتماء المرشح للمجال القبلي والجغرافي للناخب، كما أن 21٪ من العينة أكدت على أن العلاقة التي تربطها بالمرشح ترجع لخدمات سابقة أسداها المرشح للناخب. مقابل 13٪ التي أكدت على طبيعة الصداقة التي تربط المرشح بعائلة الناخب، في حين أكد 3٪ من العينة على الانتماء العائلي للمرشح، بينما لم ينفِ إلا 13٪ أي علاقة وصلة تربطهم بالمرشح.

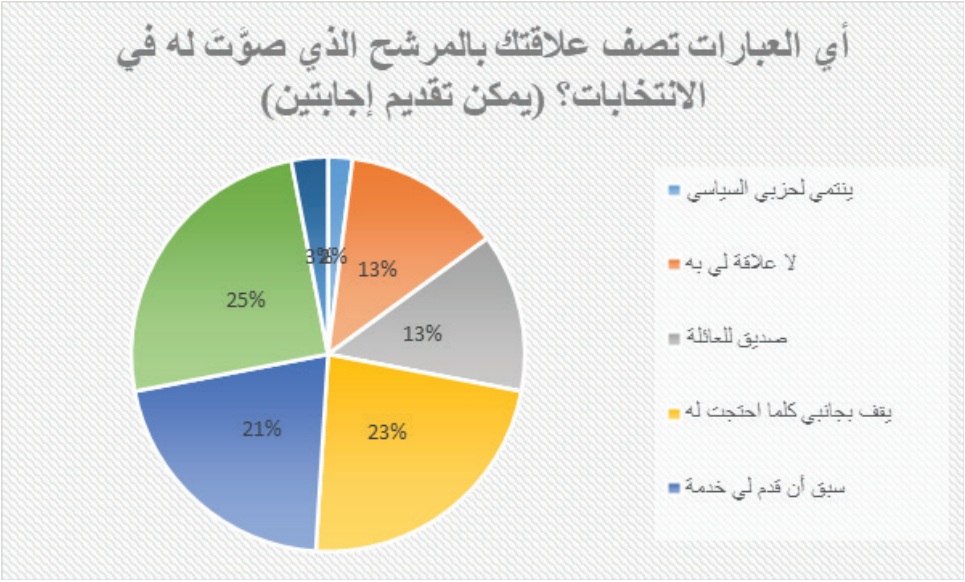

المصدر: من إعداد الباحث.

كما يبدو، تعتبر الرابطة القبلية والعائلية إلى جانب القرب وإسداء الخدمات، دافعًا ومحفزًا للناخبين من أجل الإدلاء بأصواتهم وتحديد اختياراتهم الانتخابية، في حين لا تلعب عوامل النهوض بالبنيات التحتية والصحية والاستثمارية ومحاربة الفساد، دورًا مؤثرًا في اختيارات الناخبين. نحن إذن أمام علاقة تطغى عليها الأبعاد الشخصية والقرابة العائلية والانتماء الجغرافي محدداتٍ ودوافع بارزة بدرجة كبيرة للاختيار والتعبير عن القناعات الانتخابية. هذه القناعات التي تتغذى على البنية التقليدية التي توجه رؤية الناخب وتصوراته للعملية الانتخابية؛ حيث تركز على معايير القرابة والانحدار العائلي ودرجة الانتماء القبلي وحجم العطاء الذي يقدمه المرشح للناخبين.

بيد أنه؛ على الرغم من نسبية المؤشرات التي تفصح عنها نتائج البحث السابقة ودرجة تمثيليتها لشكل سلوك الناخب المغربي، إلا أنها تقدم لنا دلالات ومعطيات سوسيولوجية عن بعض أنماط الممارسة الانتخابية في المغرب. من جملتها أن الرهانات الأساسية للمرشحين والناخبين في العملية الانتخابية في المغرب، لا تتأسس على أبعاد سياسية بقدر ما تتأسس على رهانات شخصية، والاستفادة المتبادلة بين طرفين يملكان سلع قابلة للمقايضة. الأمر الذي يطرح إشكالية التمثيلية السياسية، وكيف تقوض ظاهرة الزبائنية الممارسة الانتخابية في المغرب.

رابعًا: كيف تؤثر الزبائنية الانتخابية على التمثيلية السياسية؟

من دون شك أن الممارسات الزبائنية وما يرتبط بها من تفشي ظاهرة شراء الأصوات والولاءات التقليدية، يكون لها تأثير على تفضيلات الناخبين واختياراتهم الانتخابية، كما يكون لها تأثير بالغ على المسار الديمقراطي للبلدان، لما من شأنها من إضعاف الثقة في المؤسسات الدستورية للدول، وتقليص نسبة المشاركة السياسية فيها. ووفق دي سوزا (De Sousa) تعيق الزبائنية ركائز الشرعية الديمقراطية مما يؤدي إلى انخفاض واضح في مستويات الثقة ودعم مؤسسات الدولة: فهي تلحق الضرر بشرعية مدخلات (Input legitimacy) العملية الديمقراطية من خلال تحجيم عملية التصويت إلى شكل من التبادل والمقايضة، وتلحق الضرر أيضًا بشرعية الإنجاز(Throughput legitimacy) لأنها تحرف قواعد اللعبة بطريقة غير شفافة لصالح مصالح الرعاة Patron؛ وتلحق الضرر أيضًا بشرعية المخرجات(output legitimacy) ؛ لأنها تؤدي إلى إنفاق عام غير مسؤول وغير خاضع للمساءلة(56).

يحيل واقع العملية الانتخابية في المغرب، وفق الدلالات الإحصائية السابقة، على أن الفعل الانتخابي بالمغرب يتم تمثله عملاً مؤدًّى عنه، وليس فعلاً مواطنتيًّا للمشاركة أو المساهمة في صناعة القرار، فهو عمل يتوجب الحصول على أجرته، وتحضر فيه قوة النسب ومعطى التجذر الاجتماعي(57). فالمرشح يقدم نفسه ابنًا للقبيلة وليس ممثلاً للحزب، كما يعرض نفسه صاحب معروف ومغدقًا في الخدمات وليس حاملاً لبرنامج أو مشروع سياسي. فتعاقده الانتخابي يقوم على ما وفره ويوفره وما سيوفره للناخبين الزبائن والأتباع، وليس على تصورات في تطوير السياسات العمومية وتجديد أشكال تدبير الشأن العام كما تفرضه الممارسة الانتخابية التنافسية.

وهو المعطى الذي تؤكده نتائج البحث الميداني حيث إن معظم المشاركين فيه الذين تصل نسبتهم 67٪ لم يطلعوا على البرنامج الانتخابي للمرشح، وإذا أضفنا لهم 31٪ الذين يدعون أنهم لم يتوصلوا بأي برنامج انتخابي من طرف المرشح تصبح نسبة عدم الاطلاع 98٪. وهو ما يدفع إلى الاستنتاج بأن السلوك التصويتي لهؤلاء الناخبين لم ينبنِ على تعاقدات سياسية وبرامج حزبية أو وعود انتخابية، التي من المفروض أن تجسد التمثيلية السياسية في الأنظمة الانتخابية الديمقراطية؛ الأمر الذي يفرض البحث عن أشكال أخرى من التعاقدات التي كانت قوام الممارسة

الانتخابية لهؤلاء الناخبين. وهنا نستحضر إجابة أحد المشاركين في البحث الذي أشار إلى: "أن اختياره للمرشح انبنى بدرجة أولى على قدرته وإمكانياته في تقديم الخدمات وقضاء المصالح الشخصية له ولعائلته"، فيما عبَّر مشارك آخر بصيغة أكثر وضوحًا لما اعتبر أن: "المال ومن يدفع أكثر هو الدافع له للتصويت، فيجب اقتناص اللحظة والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، فهي مناسبة لا تعاد سنويًّا والمرشح لن نراه إلا بعد سنوات أخرى لما يقترب موعد الانتخابات القادمة"؛ الأمر الذي يتوافق أيضًا مع نسبة المعبِّرين عن أن الانتخابات في المغرب تشكِّل فرصة للبيع والشراء التي بلغت نسبة 42٪، واختيار من يخدم حاجيات الأفراد الشخصية داخل المصالح الإدارية 30٪، وليس فرصة لمحاسبة المنتخبين التي جاءت بنسبة 06٪، ولا لحظة لاختيار من يمثل المواطنين في المؤسسات التمثيلية 12٪ فقط. بمعنى أن نسبة ضئيلة من تعير اهتمامًا للخلفية السياسية وللتطلعات الانتخابية للحزب الذي ينتمي إليه المرشح، بقدر ما تحظر محددات أخرى.

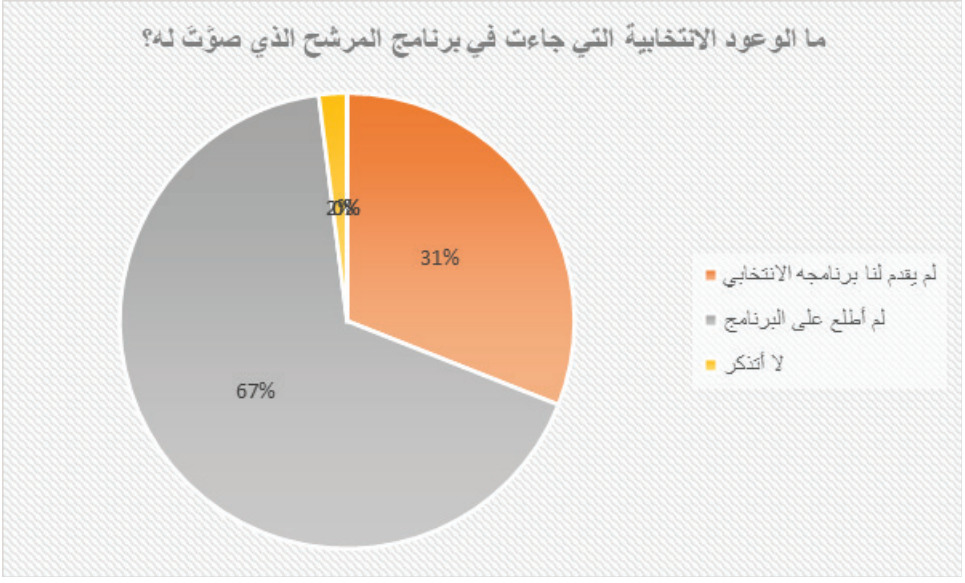

المصدر: من إعداد الباحث.

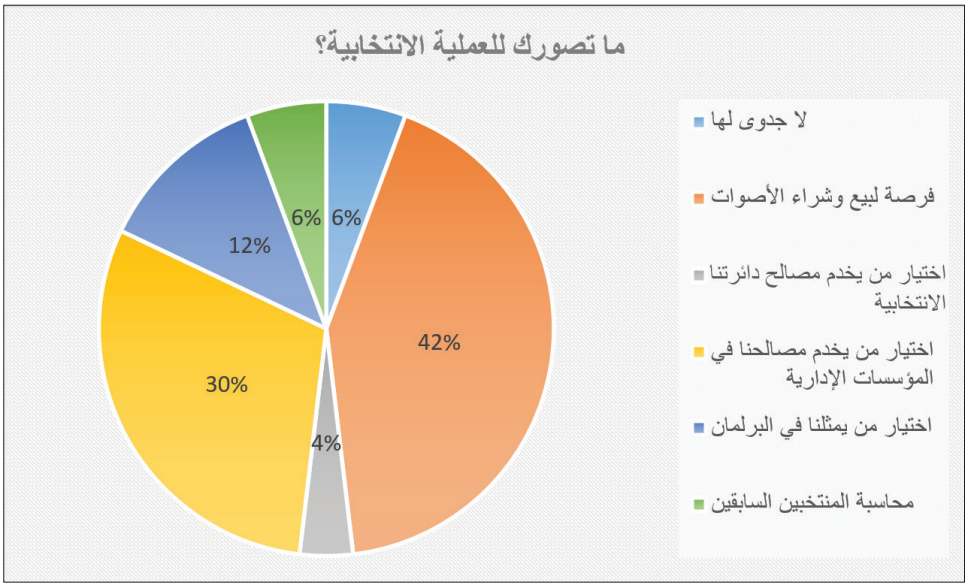

المصدر: من إعداد الباحث.

ويُستنتج من المعطيات السابقة أن التمثيلية السياسية في المغرب، لا تخضع لاعتبارات سياسية فقط ولكن في جزء كبير منها تخضع للولاءات القبلية، وللاعتبارات العائلية، وللعوامل التحفيزية من قبيل العطايا والبذل والخدمات المنتفعة بشكل شخصي من طرف الناخبين. إن التمثيلية السياسية على هذا النحو في تصور الناخبين هي مدى القرب الذي يجسده المرشح إلى الناخبين، والمقابل الذي يقدمه المرشح لتحفيز الناخبين من أجل تحديد اختياراتهم الانتخابية، وهو تجسيد أيضًا للانتماء الجغرافي والقبلي والدموي للمرشح. إنه تمثيل للقبيلة والجماعة وليس لاختيارات تُبنى على رهانات سياسية واجتماعية واقتصادية من طرف الناخب، تجاه ما يأمل أن يقدمه المرشح عندما يفوز بالمقعد الانتخابي داخل قبة البرلمان أو داخل المجالس التدبيرية. وهو ما يجعل التمثيل السياسي في المغرب في ظل نسبة التصويت المنخفضة خاضع بدرجة معتبرة إلى مركزية الهويات الجماعية، خصوصًا في المناطق القروية التي تشهد أعلى نسبة من التصويت، لاعتبارات تحركها هذه الهويات والانتماءات الجماعية. وهو ما استنتجته منية بناني الشرايبي في بحث سابق لما جادلت بالقول: إن ميكانيزمات الهويات الجماعية تلعب دورًا محوريًّا خصوصًا في المناطق القروية؛ "حيث الانتخابات تتحول إلى لحظة تتقوى فيها الانتماءات القبلية والعائلية"(58).

بهذا المعطى يضحي من شروط التمثيلية التجذر في الانتماءات المحلية والقدرة على تعبئة الموارد الرمزية والولاءات التحتية.

وعليه، ليست الزبائنية الانتخابية بهذا الشكل، كما يذهب حافظ عبد الرحيم، إلا إعادة إنتاج للرعية وترسيخها، باعتبارها أن الناخب يتلقى الحسنات والهبات والعطايا والتميز والمنافع والخدمات(59)، مقابل التعبير عن موقف من المفروض أن يشكل حقًّا من الحقوق الدستورية التي يعبِّر عنها بشفافية عبر القنوات المؤسساتية الشرعية، بتجرد من أي ولاءات أو ممارسات غير قانونية. فتتحول التمثيلية الانتخابية جرَّاء ذلك من تعاقد سياسي بين طرفهم على برنامج ووعود من المفروض أن تتجسد في شكل سياسات عمومية، إلى تعهدات غير رسمية منتجة لشبكة من الولاءات والتبعية التي تحضر فيها المصلحة الخاصة أكثر من المصلحة العامة.

خاتمة

تكشف خلاصات هذه الدراسة أن مسار الزبائنية الانتخابية في المغرب يبدأ من البنية القانونية المؤطِّرة للعملية الانتخابية المغذية للممارسات الزبائنية، مرورًا باختيار المرشحين وطرق شراء الولاءات الحزبية، وصولاً إلى عملية التعبئة الانتخابية التي ترتسم عبر شبكات من العلاقات الزبائنية بمختلف أشكالها، من شراء الأصوات، وتوظيف الولاءات التحتية، والقبلية، والعشائرية، والانتماءات الجغرافية، والانحدار العائلي. ويمثل اللجوء إلى الممارسة الزبائنية بهذا الشكل آلية من آليات التعويض عن التزوير المباشر للعملية الانتخابية، على اعتبار أن التلاعب بنتائج الانتخابات بشكل ظاهر يفقد الأنظمة السياسية شرعيتها وصدقيتها.

تخلص الدراسة كذلك إلى أن الاستثمار في الولاءات التحتية في الممارسات الانتخابية بالمغرب؛ يعد أمرًا في غاية الأهمية لتوسيع دائرة الأتباع وبالنتيجة التوفر على حظوظ أكثر للفوز بالمقعد الانتخابي، الأمر الذي يُبرز ألا رهانات المرشحين ولا الناخبين تنطوي على خلفيات سياسية، ومرجعيات أيديولوجية أو برامجية، ولكنها ترمي إلى الاستفادة المتبادلة المباشرة؛ إذ تحضر رهانات غنائمية تدور في فلك المصالح والرموز والخدمات والولاءات الشخصية.

تكشف الدراسة كذلك أنه بالرجوع إلى تاريخ العملية الانتخابية في المغرب، نجد أن المجال يعد متغيرًا بارزًا في توجيه التمثيلية السياسية في المغرب؛ فالولاءات التقليدية

والعلاقات الشـــخصية، والشبكات الزبائنية تفرض نفسها محددًا رئيسًا في اختيارات الناخبين التصويتية. وإذا كانت التمثيلية السياسية داخل التجارب الديمقراطية تتأسس على النزاهة الانتخابية، التي تتأســس بدورها على الشــفافية في التنافس الانتخابي، فإنــه حينما تحضر مظاهر الزبائنية وشــراء الــولاءات الانتخابية عبر العطايا وتقديم المزايا، تصبح التمثيلية السياسية من دون معنى ولا تخدم غاياتها الديمقراطية. ومن ثمَّ سيؤدي استمرار حضور بنيات الولاءات التحتية، وأصحاب المكانة والمال والنفوذ في الممارســة الانتخابية، إلى عدم فتح المجال لظهور المرشــحين السياسيين الذين يعتمدون على مرجعياتهم الحزبية، وبرامجهم السياسية في التعبئة الانتخابية.

المراجع

(1) Haskell Fain, “Hanna Pitkin’s The Concept of Representation”, Journal of Noûs, vol. 14, no. 1, (March 1980), p. 110.

(2) من رواد الموجة الأولى لدراسة الزبائنية السياسية، انظر:

Jean Franqois Medard, “Le Rapport de Clientèle, du phénomèneSocial A l’analyse Politique”,Revue Frangaise de Science Politique, no. 26, (1978), p.p. 103-31. Lemarchand, René and Legg, Keith, “Political Clientelism and Development: A Preliminary Analysis”, Journal of Comparative Politics, vol. 4, no. 2, (January 1972), p.p. 149-178. James C, Scott, “Comparative Political Corruption”, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., (1972), p.p. x-166. Ernst Gellner & john Waterbury (ed.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies, (London: Duckworth 1977).

(3) من رواد الموجة الثانية لدراسة الزبائنية السياسية، انظر:

Chistopher Clapham, (ed.), Private Patronage and Public Power, (New York: St. Martin’s Press 1982). Sharon Kettering, Patrons,Clients and Brokers in Seventeenth Century France (Oxford University Press 1986). A.Wallace-Hadrill, (ed.), Patronage in Ancient Society, (London: Routledge and Kegan Paul 1989).

(4) من رواد الموجة الثالثة لدراسة الزبائنية السياسية، انظر:

Piattoni, Simona (ed.), Clientelism, Interests, and Democratic Representation: The European experience in historical and comparative perspective,

(Cambridge University Press 2001).Jean-Louis Briquet & Frédéric Sawicki (ed.), Le Clientélisme politique dans les sociétés contemporaines, (Presses Universitaires de France 1998).

(5) Roniger Luis, "Political Clientelism, Democracy, and Market Economy", Comparative Politics, vol. 36, no. 3, (April 2004), p. 362.

(6) للاستزادة، انظر:

Mustapha Sehimi, Etudes des Elections Législatives au Maroc, (Casablanca Somadel 1978).

محمد باسك منار، الانتخابات بالمغرب: ثبات الوظائف وتغير في السمات، (الرباط، دار أبي رقراق للنشر والتوزيع، 2011). بثينة قروري، السياسة الانتخابية: دراسة في الأنساق والوظائف، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، جامعة محمد الخامس/ الرباط، 2010/ 2011).

(7) للاستزادة، انظر:

ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع على العرش، ترجمة: محمد الشيخ، (الدار البيضاء، منشورات وجهة نظر، 2006). رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية: معالم الانحسار في تدبير الانتخابات التشريعية المباشرة، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006). عبد المنعم لزعر، اللعبة الانتخابية ورهانات الحقل السياسي، (سلا، مطبعة شمس برانت، 2021).

(8) للاستزادة، انظر:

عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية في المغرب، (الدار البيضاء، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، 2013). حمان أوقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، (الرباط، مركز طارق ابن زياد، 2002). حسن قرنفل، أصوات الفقراء، (الرباط، دار أبي رقراق للنشر والتوزيع، 2021).

Mounia Bennani-Chraibi, Myriam Catusse & Jean-Claude Santucci (ed.), Scènes et Coulisses de l'élection au Maroc : Les législatives 2002, (Paris : Editions Karthala 2004).

(9) Thomas D. Lancaster, "Electoral Structures and Pork Barrel Politics", International Political Science Review, vol. 7, no. 1, (1986), p.68.

(10) Jean Marie Bouissou, “Le Clientélisme Organisé dans une Démocratie Moderne. Le Cas des kôenkai Japonaises”, Dans :Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (ed.), Le Clientélisme politique dans les sociétés contemporaines, (Presses Universitaires de France 1998), p. 147.

(11) Stokes, S., Dunning, T., Nazareno, M., Brusco, V., Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics, (Cambridge: University Press 2013).

(12) Oliver Joseph and Vasil Vashchanka, Vote buying, (Stockholm: International IDEA 2022), p. 5.Acceded on 13/02/2023, at: https://2u.pw/HPEHOOv1.

(13) Jordan Gans-Morse, Sebastián Mazzuca & Simeon Nichter, “Varieties of Clientelism: Machine Politics During Elections”. American Journal of Political Science, vol. 58, no. 2, (April 2014), p.p. 415–432.

(14) Ernst Gellner &John Waterbury (ed.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies, (London: Duckworth 1977).

(15) Carolien Van Ham&Staffan I. Lindberg, Vote Buying Is A Good Sign: Alternate Tactics of Fraud in Africa 1986-2012, (Gothenburg: University of Gothenburg 2015), Acceded on 11/03/2023, at: https://2u.pw/mN8lODM9.

(16) Kitschelt, Herbert, Wilkinson, Steven (eds.), Patrons, Clients, and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition,(Cambridge University Press 2007), p. 35.

(17) Ward Berenschot and Edward Aspinall, “How Clientelism Varies: Comparing Patronage Democracies”. Journal of Democratization, vol. 27, (November 2019), p. 16. Acceded on 12/03/2023, at: https://2u.pw/QVa02ZME.

(18) Simeon Nichter, Vote buying in Brazil: from impunity to prosecution, (Cambridge University Press 2022), p.14.

(19) Cesi Cruz, “Social Networks & the Targeting of Vote Buying”, Comparative Political Studies, vol. 52, Issue. 3, (March 2019), p. 385. Acceded on 12/03/2023, at: https://2u.pw/b053a1yq.

(20) Wolfgang Muno, “Conceptualizing and Measuring Clientelism”, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, (August 2010), acceded on 12/03/2023, at: https://2u.pw/6Q3ZXpmF.

(21) حماني أوقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، (الرباط، مركز طارق بن زياد، 2002)، ص307.

(22) Oliver Joseph & Vasil Vashchanka, Vote buying, (Stockholm: International IDEA 2022), p. 24. Acceded on 13/02/2023, at: https://2u.pw/HPEHOOv1.

(23) عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية في المغرب، (الدار البيضاء، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، 2013)، ص117.

(24) Allen Hicken, "Clientelism", Annual Review of Political Science, vol. 14, (June 2011), p. 296. Acceded on 20/03/2023, at: https://2u.pw/LOiKr1Ei.

(25) Philip Keefer, Razvan Vlaicu, "Democracy, Credibility, and Clientelism", The Journal of Law, Economics, and Organization, vol. 24, Issue. 2, (October 2008), p. 378, acceded on 20/03/2023, at: https://2u.pw/MAxeikXH.

(26) Isabela Mares & Lauren Young, "Buying, Expropriating, and Stealing Votes, Buying, Expropriating, and Stealing Votes",Annual Review of Political Science, vol. 19, (May 2016), p.270, acceded on 26/03/2023, at: https://2u.pw/6W6FPElg.

(27) Frederic Charles Schaffer (ed.), Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying, (Lynne: Rienner Publishers 2007), p. 13.

(28) Burhanuddin Muhtadi, Vote Buying in Indonesia, The Mechanics of Electoral Bribery, (Jakarta: Palgrave Macmellan 2019), p. 11.

(29) أولفييه روا، «الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة؟»، في ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العال العربي/ الإسلامي، تحرير غسان سلامة، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص366.

(30) Jonathan Hopkin, "Conceptualizing Political Clientelism: Political Exchange and Democratic Theory",Paper prepared for APSA annual meeting, Philadelphia, (31 August – 3 September 2006), p. 2. Acceded on 02/05/2023, at: https://2u.pw/5OIGltDa.

(31) S. N. Eisenstadt & Luis Roniger, Patrons, Clients and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society, (Cambridge University Press, 2011), p. 67.

(32) Javier Auyero, Pablo Lapegna& Fernanda Page Poma, "Contestation et Patronage : Intersections et Interactions au Microscope", Revue internationale de Politique Comparée, vol. 17, (Février 2010), p. 78.

(33) أشـــرف عثمان، «الدولة النيوباتريمونيالية في المشـــرق العربي: في المنطق العصبوي وإعادة إنتـــاج الطائفية»، عمران، (المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياســـات، قطر، العدد 11، شـــتاء 2015)، ص45.

(34) عادل نجدي، «جدل بالمغرب بسبب توسيع الاقتراع الفردي بانتخابات 2021»، العربي، 12 ديســـمبر/ كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 16 ديســـمبر/ كانون الأول 2023)، https: / /2u. .pw /6gyVEQr0

(35) يوسف الفاسي الفهري، القانوني الدستوري، (فاس، إنفوبرانت، 1997)، ص166.

(36) لمزيد من التفاصيل، انظر: لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، مرجع سابق.

(37) Mustapha Sehimi, "Les Elections Législatives au Maroc", Maghreb Machrek, n°107, (Janvier-Février-Mars 1985), p. 25.

(38) حســـن الأشـــرف، «العالم القروي..كنز من الأصوات الانتخابية»، العربية، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 17 أغسطس/ آب 2023)، https: / /n9.cl/jjl1f.

(39) بلال التليدي، الزلزال السياسي: ديناميات السياسة قبل وبعد 7 أكتوبر، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2018)، ص18.

(40) Laurent Olivier, La Perception du Cumul des Mandats Restriction Contextuelles et Politiques à un Apparent Consensus, Revue Française de Science politique, vol. 48, no. 6, (Décembre 1998), p. 756.

(41) لزعر، اللعبة الانتخابية، مرجع سابق، ص103.

(42) عبد الرحيم العطري، حوار، الأحداث المغربية، 3 يونيو/ حزيران 2015، ص12.

(43) لزعر، اللعبة الانتخابية، مرجع سابق، ص103.

(44) محمد ســـاجد، الأمين العام الســـابق لحزب الاتحاد الدستوري، حوار، الصباح، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، ص4.

(45) محند العنصر، الأمين العام السابق لحزب الحركة الشعبية، حوار، أخبار اليوم، 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، ص5.

(46) أوقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مرجع سابق، ص30.

(47) المرجع السابق، ص32.

(48) المرجع السابق، ص32.

(49) للاستزادة، انظر: لزعر، اللعبة الانتخابية، مرجع سابق.

(50) أوقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مرجع سابق، ص313.

(51) قرنفل، أصوات الفقراء، مرجع سابق، ص263.

(52) أوقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مرجع سابق، ص147.

(53) Monia Benanai Cheraibi, Scène et Coulisses, Op., Cit. p. 45.

(54) لمزيد من التفاصيل، انظر: لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، مرجع سابق.

(55) Abdelhamid Henia (ed.), Être Notable au Maghreb : Dynamique des Configurations Notabiliaires, (Tunis : Institut de recherche sur le Maghreb contemporain 2014), p. 19.

(56) Luís de Sousa, «Clientelism and the Quality(ies) of Democracy Public and Policy Aspects», CEU: Center for Study of Imperfections in democracy, (Februry 2008), p. 12. Acceded on 06/12/2023, at: https://2u.pw/SJmtzVxu.

(57) العطري، سوسيولوجيا الأعيان، مرجع سابق، ص152.

(58) Monia Bennai Cheraibi, Op. Cit., p. 21.

(59) حافظ عبد الرحيم، «الممارسة الانتخابية في تونس بين الركح والكواليس»، في التعبئة الانتخابية في تونس: دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2014، تحرير: المهدي مبروك، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص98.

قراءة في كتاب

الطوفـــــــــان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة

Deluge: Gaza and Israel from Crisis to Cataclysm

حفيظة بوجيدة – Hafida Boujida*

ملخص

يجادل المساهمون في هذا الكتاب بأن الحرب عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من حرب إسرائيلية على غزة تشكِّل لحظة حاسمة في تطور الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وانتهوا إلى ذلك بعد تقييم شامل للأزمة الحالية

يقدم الكتاب تحليلاً شاملاً للعوامل المختلفة التي أحاطت بعملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حماس، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والرد العسكري الإسرائيلي. وتتعمق في تحليل السياق التاريخي والديناميات السياسية والتداعيات المحلية والإقليمية للنزاع في غزة. وعلى عكس المواقف المضطربة والسرديات المتداخلة، التي غالبًا ما تعرضها بعض وسائل الإعلام والخطابات الرسمية، التي تسعى إلى فصل أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول عن سياقها التاريخي، فإن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم رؤى أعمق للأسباب الجذرية والدوافع الحقيقية التي أدت إلى انفجار الوضع بغزة. وقد اعتمد على وجهات نظر خبراء ونشطاء وشخصيات سياسية من جنسيات مختلفة وانتماءات فكرية ومعرفية، لتقديم صورة واضحة عن السياق التاريخي لهذا النزاع وديناميّاته وعواقبه؛ وبالتالي وضع الحرب الدائرة في غزة في سياقها التاريخي. وقد سعى المساهمون، إلى استكشاف مبررات حماس للهجوم ورد فعل إسرائيل ومواقف المجتمع الدولي، وكذا تداعيات الأزمة على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وقدموا تفاصيل عن تفاقم الضائقة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع؛ وعن انسداد أفق الحل الدبلوماسي نتيجة تعنت الطرف الإسرائيلي وسعيه الدائم إلى عرقلة جهود التسوية وفرض سياسة "إدارة الصراع" بدلاً من حله؛ مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني بغزة، وغذَّى حالة التوتر والاحتقان الذي انتهى إلى انفجار الأوضاع هناك دون أن تنجح إسرائيل في القضاء على حماس أو كسر إرادة الغزيين. وتقدم فصول الكتاب، تحليلاً نقديًّا لاستهداف المدنيين وحرب الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل بقطاع غزة، وردود الأفعال الإقليمية والدولية وجهود التضامن الدولي.

كلمات مفتاحية: طوفان الأقصى، الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، حصار غزة، حماس، استهداف المدنيين

* حفيظة بوجيدة، باحثة بجامعة عبد المالك السعدي، تطوان – المغرب
Hafida Boujida, Researcher at University Abdelmalek Essaâdi, Tetouan-Morocco

Abstract:

This book offers a comprehensive analysis of the factors surrounding Tufan Al-Aqsa led by Hamas on 7 October 2023, and the subsequent Israeli military response. It deeply examines the historical context, political dynamics and local and regional implications of the conflict in Gaza. In contrast to the fragmented perspectives and intertwined narratives often presented by some media and official discourses, which tend to isolate the events of 7 October from their historical context, this book provides deeper insights into the root causes and genuine motivations behind the escalation in Gaza. It draws on perspectives from experts, activists and political figures of diverse nationalities and intellectual backgrounds to present a clear understanding of the historical context, dynamics and consequences of this conflict, placing the ongoing war in Gaza within its proper historical framework. Contributors explore Hamas›s justifications for the attack, Israel›s response, and the positions of the international community. They also detail the worsening social and economic hardships resulting from Israel›s blockade of Gaza and the stalling of diplomatic efforts due to Israeli obstructionism and its preference for a "conflict management" approach rather than resolution. These factors have exacerbated the humanitarian crisis in Gaza, fuelling the tension and frustration that led to the escalation, without Israel succeeding in eliminating Hamas or breaking the resolve of the Gazans. The book's chapters critically analyse civilian targeting and Israel›s use of genocidal warfare tactics in Gaza, alongside regional and international reactions and efforts toward international solidarity.

Keywords: Tufan Al-Aqsa, Israeli-Palestinian conflict, Gaza blockade, Hamas, civilian targeting.

عنوان الكتاب

"الطوفـــــــان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة"

Deluge: Gaza and Israel from Crisis to Cataclysm

المؤلف: (تحرير)، جيمي ستيرن واينز (Jamie Stern-Weiner)

قراءة: حفيظة بوجيدة

دار النشر: أور بوكس (OR. Books)

تاريخ النشر: 4 أبريل 2024

اللغة: الإنجليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 336

صدر كتاب "الطوفـــــــــان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة" عن دار النشر "أور" (OR books) في شهر أبريل/ نيسان 2024. حرَّره جيمي ستيرن واينر(1) Jamie Stern–Weiner) (، الذي يتمتع بخبرة واسعة في قضايا الشرق الأوسط خاصة منها قضية النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني؛ كما يتميز بتحليلاته العميقة وتقاريره المستفيضة عن الأحداث والتطورات في المنطقة، وله مجموعة من الإصدارات في نفس السياق منها كتاب "لحظة صدق: نقاش أصعب المشاكل الفلسطينية–الإسرائيلية" الصادر في 2018 عن دار "أور" للنشر.

يقع الكتاب في 336 صفحة؛ تم تنظيمه بطريقة منطقية ومتماسكة، وتتصدره مقدمتان تمهيديتـــان، الأولـــى لآفي شلايم (Avi Shlaim) (أحد المســـاهمين في تأليف هذا الكتـــاب)، والثانية للمحرر جيمي ســـتيرن واينـــر (Jamie Stern–Weiner) ؛ تليها ثلاثة أجزاء موضوعاتية تتعمق في مختلف جوانب الأزمة وتتناغم فيما بينها بشـــكل تكاملي بهدف وضع الحرب الدائرة في غزة في سياقها التاريخي وتقديم تقييم مبدئي للجوانب المختلفة للنزاع. ويتم دمج وجهات نظر وخبرات المساهمين بشكل فعال لإنشاء تحليل شامل وثاقب للوضع الراهن بغزة.

يحمـــل الجزء الأول من الكتاب عنوان "الســـياقات"، ويتضمن أربع مقالات متأنية، تدعو القرَّاء إلى النظر فيما هو أبعد من العناوين والشـــعارات واستكشـــاف أعماق الصراع والأزمة الحالية في غزة. أسهم في مواد هذا القسم كل من آفي شلايم، باحث بـــارز فـــي مجال العلاقات الدولية، وســـارة روي (Sara Roy)، خبيرة في الاقتصاد السياســـي؛ وكولتـــر لويـــرز (Colter Louwerse) ، باحث أكاديمـــي مهتم بالتاريخ الدبلوماسي للقضية الفلسطينية؛ وأخيرًا الباحث المستقل R. J..

ويعنون الجزء الثاني بـ"الكارثة"، ويتضمن إســـهامات كل من يانيف كوغان (Yaniv Cogan) ، طالب علوم الكمبيوتر في جامعة تل أبيب، وأحمد الناعوق، صحافي من غزة، وخالد الحروب، أكاديمي فلسطيني وأستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة نورثويسترن في قطر؛ وموسى أبو هشهش، ناشط في حقوق الإنسان وباحث ميداني؛ ومعين رباني، المحرر المشـــارك لمجلة "جدليـــة"، ثم ناثان ج. براون (.Nathan J Brown)، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن.

أما القسم الثالث والأخير فيندرج تحت عنوان "التضامن"، وأسهم فيه كل من ميتشل بليتنيك (Mitchell Plitnick)، مؤلف وناشـط حقوقي ورئيس مؤسسة إعادة التفكير في السياسـة الخارجية؛ وطلال هنجري، اشـتراكي يعيش في لندن وصاحب موقع talalhangari.com؛ وكلير دالي (Clare Daly)، سياسية أيرلندية وعضو في البرلمان الأوروبي، لها عدة اهتمامات سياسية، بما في ذلك الهجرة وحقوق الإنسان.

وتتصـدر الصفحات الأولى للكتاب قائمة بأهـم المحطات التاريخية التي مرَّت بها القضية الفلسطينية، بدءًا من تاريخ صدور وعد بلفور في نوفمبر/ تشرين الثاني العام 1917، ومرورًا بأبرز محطات الصراع العربي-الإسـرائيلي، والفلسطيني-الإسرائيلي وكذا أهم القرارات الأممية الصادرة في الشـأن الفلسـطيني، وانتهاء بالتصعيد الذي حـدث فـي مايو/ أيار 2021 حين أطلقت حمـاس صواريخ من قطاع غزة ردًّا على الانتهاكات الإسـرائيلية في القدس الشـرقية. وجاءت هاته القائمة موجزة على نحو يعزز فهم القارئ لتسلسل الأحداث، ويضع السياسة الإسرائيلية تجاه غزة في سياقها التاريخي.

ويأتـي صدور هـذا الكتاب على خلفية التطورات الأخيرة التي تشـهدها السـاحة الفلسـطينية. وتقدم المسـاهمات التي تشكل مادته الرئيسـية تحليلاً شاملاً للعوامل المختلفـة التي أحاطت بعملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حماس، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والرد العسكري الإسرائيلي اللاحق على غزة؛ وتدرس السياق التاريخي والديناميات السياسية والآثار المحلية والإقليمية للنزاع في غزة.

ويهـدف الكتاب إلى تقديم رؤى أعمق حول الأسـباب الجذرية والدوافع الحقيقية والعواقـب المترتبـة على العمليـة، وذلك في محاولة استكشـاف مبررات حماس للهجوم، ورد فعل إسرائيل، ومواقف المجتمع الدولي، وتداعيات الأزمة على الصراع الفلسطيني-الإسـرائيلي. فإسـرائيل، حسب ما يرى جيمي ستيرن في مقدمته، تسعى إلى فصل ما يجري في غزة عن سـياقه -وعن الإطار التحليلي العام الذي عادة ما يسمح بفهم الأحداث المنفردة في علاقتها بما يسبقها وتأثيرها على ما يليها- بهدف التغطية على جريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها هناك بدعوى حقها المشروع في الدفـاع عن النفس ضـد عدوان غير مبرر. بل أكثر من ذلك فهي لا تتوانى في الرد على أي تصريح أو موقف معارض لتأويلاتها تمامًا كما فعلت مع تصريحات الأمين

العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش (António Guterres) حين نبَّه إلى أن هجوم حماس "لم يحدث من فراغ" فجاءه الرد الإسرائيلي المباشر والسريع مطالبًا باستقالته فورًا.

وليس خفي على أحد، أن التغطية الإعلامية الغربية تبنَّت النهج الإسرائيلي وعمدت هي الأخرى (على الأقل في بداية الأحداث) إلى نزع السياق التاريخي عن أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وسعت إلى تقديم صورة مشوهة عن حقيقة المواجهات والحروب التي تحدث في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، معتبرة إياها حوادث منفصلة وطارئة نتيجة اعتداءات "الإرهابيين" على دولة ديمقراطية. وهذا ما يضفي أهمية خاصة على مواد هذا الكتاب.

وانسجامًا مع الأهداف آنفة الذكر، فقد استخدم المساهمون في تأليف كتاب "الطوفان" منهجية التحليل التاريخي والسياسي في موضوعاتهم المختلفة، فضلاً عن الاستعانة بوجهات النظر القانونية والإنسانية. كما اعتمد التحليل على مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الأدبيات الأكاديمية والتقارير السياسية والتغطيات الإعلامية والروايات المباشرة.

فانطلاقًا من الصفحات الأولى للكتاب، يعلن ستيرن واينر في مقدمته أن الهدف من هذا الإصدار هو "وضع هذه الحرب في سياقها التاريخي المناسب وتقديم تقييم أولي للعديد من الجوانب المختلفة للحرب". وقد استطاع أن يدلل على أن "الظروف التي أدت إلى هجوم حماس كانت قائمة منذ زمن طويل". مشيرًا، وبشكل مقتضب، إلى جملة من العوامل التي أدت إلى تكريس الأزمة وتأجيج الصراع في غزة. فسياسة الطرد والتهجير التي تعرض لها الفلسطينيون "لإفساح المجال أمام قيام دولة إسرائيل منذ 1948"، واحتلال القطاع عام 1967، وسحق الانتفاضة الأولى عام 1987، وتحويل القطاع إلى "معسكر اعتقال ضخم" ما بعد 2004، كلها عوامل أدت إلى فرض جوٍّ من الاحتقان لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله عند تحليل أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول.

وكان آفي شلايم قد أشار هو الآخر في مقدمته، وأيضًا في مساهمته التي تتصدر الجزء الأول من الكتاب والمعنونة بـ"حرب إسرائيل على غزة"، إلى محطات تاريخية معينة من تاريخ السياسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين، معتبرًا إياها حلقات في سلسلة

النهج الإسرائيلي الرامي إلى تحويل حالة الصراع مع الجانب الفلسطيني من موقف المواجهة إلى موقف "إدارة الصراع". وركز في تحليله على الجوانب الدبلوماسية للوضع في غزة ليوضح أن انخراط إسرائيل في اتفاقيات أوسلو ثم انسحاب حكومة شارون من جانب واحد من غزة، في 2005، لم يكن بغرض البحث عن حلٍّ للصراع بقدر ما كان حلقة في سلسلة الإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى تجميد العملية السياسية لمنع قيام الدولة الفلسطينية والمطالبة بالقدس وطي ملف اللاجئين ومسألة الحدود. وليس خفيًّا على أحد أن سياسة إسرائيل كانت ترمي على الدوام إلى الحفاظ على الوضع الراهن في غزة من خلال تجميد الأوضاع هناك، ومنع أي تقدم ملموس نحو السلام، وعزل حماس وإضعاف الوحدة الفلسطينية عن طريق خلق انقسامات بين فلسطينيي الضفة والقطاع والتنكيل إلى أقصى الحدود بالمدنيين الذين تعتبرهم حاضني الإرهاب.

وفي وصف دقيق للرد الإسرائيلي المفرط على عملية طوفان الأقصى لـ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أشار شلايم إلى أن الحكومة التي شكّلها بنيامين نتنياهو، أواخر 2022، هي الحكومة الأقل كفاءة والأكثر تطرفًا وعنصرية وكراهية، مما يفسر تخبطها في تحديد أهداف الحرب على غزة وضلوعها في ممارسة الإبادة الجماعية هناك. يقول شلايم: "عندما انسحبت إسرائيل من غزة، عام 2005، حوَّلت القطاع الصغير إلى سجن مفتوح. وحوَّل رد فعل إسرائيل، على هجوم حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، هذا السجن المفتوح إلى مقبرة مفتوحة وكومة من الأنقاض وأرض قاحلة مقفرة"، في إشارة إلى الدمار الذي أحدثه القصف الإسرائيلي المتواصل لغزة عن طريق البر والبحر والجو. ويستنتج شلايم أن جذور الأزمة عميقة، وعملية الطوفان ليست عملية منفردة، معلنًا موقفه بصراحة؛ إذ يقول: "وأقترح أن أسير على خطى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، من خلال توضيح ما هو واضح: الصراع بين إسرائيل وحماس لم يبدأ في 7 أكتوبر».

وقد وافق العديد من الدراسات هذا الرأي، ووثَّقت أسباب انفجار الوضع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. فمن خلال كتابه "الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة: الأسباب-اليوميات- النتائج" يرصد د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر "الأوضاع الأمنية والعسكرية في غزة في فترة ما قبل اندلاع" الحرب هناك، ويؤكد أنه "كان

لابد للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ 2006، وشمل كل مجالات الحياة الإنسانية، أن يصل إلى نقطة الانفجار، بعد أن أذاق الفلسطينيين طعم الموت البطيء يومًا بعد يوم، دون أن يحرك ذلك في العالم المتحضر شـعرة أو وخزة من ضمير".

وتوافق سـارة روي شلايم رأيه بأن الإسـتراتيجية الإسـرائيلية تهـدف إلى تجميد الوضـع في غزة لضمان إحكام السـيطرة على الديناميكيات السياسـية والاقتصادية هناك، وبالتالي ممارسة النفوذ والسيطرة على المنطقة دون انخراط في حوار بنَّاء أو بذل أي جهد لحل الصراع. لكنها، ومن واقع خبرتها، تحاول تسـليط الضوء على النهج الإسـرائيلي في استخدام التدابير الاقتصادية، إلى جانب السياسة الدبلوماسية، لممارسـة الضغط على سـكان غزة وتضييق الخناق عليهم وفرض المزيد من العزلة السياسية على حماس.

ففـي مقالتهـا التي تحمـل عنوان "الإبـادة الجماعية بغزة"، تصف روي السياسـة الإسرائيلية كونها محاولة "للقضاء على السيطرة الفلسطينية على كامل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطع معظم العلاقات بين هذه المناطق وغزة] وذلك [عن طريق الاستقطاب الاقتصادي في الضفة الغربية، والحرمان الاقتصادي والعزلة الديمغرافية والدمار المادي والمؤسسـي في قطاع غزة". وهي تسـعى من خلال تحليلها، إلى تقديم صورة واضحة عن الكيفية التي أحدثت بها السياسـات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه غزة آثارًا مدمرة على سـبل عيش ورفاهية السـكان الفلسـطينيين في المنطقة. وتقول: إن الحصار والقيود الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة؛ مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة ونقص في الضروريات الأساسية للعيش الكريم. وتشير روي إلى الموقف الأميركي الداعم للسياسة الإسرائيلية تلك، والذي كشفت عنه برقية صادرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 (سرَّبتها ويكيليكس) من مسـؤولي السـفارة الأميركية في تل أبيب، حين أبلغوا إدارتهم عزم المسؤولين الإسـرائيليين إبقاء اقتصاد غزة على حافة الانهيار دون التسـبب في انهيار اقتصادي كامل. وترى روي أن الهدف من هذه الإستراتيجية هو ممارسة الضغط على المنطقة دون التسـبب في أزمة إنسانية شاملة؛ مما يعكس النهج الإسرائيلي المتعمد لإغراق غـزة فـي حالة من الضعـف الاقتصادي دون تجاوز العتبة التي من شـأنها أن تثير احتجاجات عنيفة ضدها، أو إدانات دولية حتى من حلفاء إسرائيل.

وفيما يتعلق بالوحدة الفلسطينية، فإن روي تكشف عن أحد أهم عناصر الخطة الإسرائيلية التي تهدف إلى خلق انقسامات وحواجز تضعف إمكانية خلق أي تضامن أو وحدة شاملة بين الفلسطينيين. فتكريس واقع الفرقة والعزلة، وتعميق هوة الخلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من شأنه أن يحول دون تشكيل جبهة فلسطينية متماسكة يمكن أن تتحدى سياسات إسرائيل أو تطالب بحقوق جماعية واعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. وأكثر من هذا، فإن مثل هاته الإستراتيجيات لا تعيق احتمال قيام دولة فلسطينية موحدة فحسب، وإنما تعمل أيضًا على تفتيت الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها؛ مما يسهِّل على إسرائيل الحفاظ على سيطرتها ونفوذها على المنطقة. وخَلصت روي إلى القول بأنه "لو أن إسرائيل وحلفاءها كفُّوا ولو للحظة، وعلى مدى نصف القرن الماضي، عن تفويت وقمع وتخريب فرص التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية؛ ما كانت المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل في 2023، ولا الإبادة الجماعية للمدنيين في غزة أن تحدث. في الواقع، يمكن الجزم بأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني كان سيُحل قبل عقود من الزمن».

لقد سعى كل من شلايم وروي من خلال مساهمتيهما إلى تحليل بعض العناصر الأساسية في الفكر الأمني والسياسي الإسرائيلي التي أدت إلى اندلاع أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ خاصة منها سياسة "إدارة الصراع" و"عزل حماس" كونها سياسة محورية في نهج حكومة نتنياهو تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبينما يرى المؤلفان أن هذا النهج الإسرائيلي قد حال دون التوصل إلى أي تسوية سلمية للنزاع، وزاد من تأزم الأوضاع المعيشية والاقتصادية بالقطاع وأدى في النهاية إلى انفجار الوضع هناك، فإن أوساطًا إسرائيلية ترمي باللوم على سياسة نتنياهو التي راهنت على هاته الإستراتيجية للحفاظ على الوضع القائم في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وانتهت إلى نتائج عكسية. فإخفاق السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، حسب دراسة مشتركة لمؤسستين بحثيتين إسرائيليتين، هما: "مؤسسة بيرل كتسنلسون" و"مركز مولاد لتجديد الديمقراطية"، كشف عن عيوب مقاربات "إدارة الصراع" و"تعزيز حماس"، ومع طول أمد الحرب لم يعد ادعاء نتنياهو بالحفاظ على "الوضع القائم [...] والعيش، بكل بساطة، من جولة قتالية إلى أخرى" قائمًا، كما أن إستراتيجية "تعزيز حماس" لم تثن هاته الأخيرة عن المضي قدمًا في اتجاه تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وفي الوقت الذي تحدثت فيه روي عن سياسة "عزل

حماس" وقاربت الموضوع من وجهة نظر اقتصادية، تضمن مفهوم "تعزيز حماس" في المقاربة الإسرائيلية التمكين المتعمد لحركة حماس في غزة على حساب السلطة الفلسطينية بهدف منع قيام الوحدة الفلسطينية والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية موحدة.

أما كولتر لويرس فيبحث من خلال مساهمته المعنونة: "هل تتحمل حماس مسؤولية الفشـــل في حل الصراع الإســـرائيلي- الفلسطيني؟" عن حدود مسؤولية حماس في تكريس حالة الصراع والاحتقان بالمنطقة، متبنيًا في تحليله نهجًا سياقيًّا دقيقًا يتحدى من خلاله وعي القارئ ويدعوه إلى إعادة النظر في الرواية السائدة التي عادة ما تحمِّل حماس مســـؤولية إفشال جهود تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومع أنه يشير إلى دورها في تكريس الأزمة بعدم اعترافها بإسرائيل، إلا أنه لا يعزو مسؤولية الفشل في تحقيق تســـوية ســـلمية وعادلة ودائمة إلى حماس وحدها. فالاحتلال العسكري الإســـرائيلي والتوســـع الاستيطاني وإنكار حق الفلســـطينيين في تقرير المصير، كلها عوامل مدت حركة حماس بمقومات وجودها كحركة مقاومة وليس كعقبة رئيســـية فـــي طريـــق حل للصراع. بـــل إن حماس، كمـــا يوضح لويرس، ســـبق وأن أبدت اعتدالها السياســـي وانخرطت في العملية الديمقراطية؛ إلا أن إســـرائيل، وكعادتها، رفضت الاعتراف بفوزها في الانتخابات التي أعقبت انســـحاب حكومة شـــارون من المستوطنات الإسرائيلية بغزة في 2005، ونددت بالممثلين المنتخبين لفلسطينيي غزة باعتبارهم غير مؤهلين ليكونوا شـــركاء فـــي المفاوضات. وبهذا تكون "الديمقراطية الوحيدة في الشـــرق الأوســـط" -كما يقول المثل- قد رفضت قبول نتائج انتخابات ديمقراطية عندما لا تناسبها؛ وحماس، وإن كانت قد أبدت اعتدالها السياسي، فإنها تظل في عُرف إسرائيل وحلفائها منظمة إرهابية، وفوزها في الانتخابات يعني أن كل الغزيين إرهابيون.

وعلاوة على هذا، يســـتعرض لويرس مختلف المبادرات ومفاوضات السلام، مشيرًا إلى أن تعنت إسرائيل وعدم رغبتها في تقديم تنازلات حقيقية، يقوض آفاق التوصل إلى اتفاق جاد ومستدام مع الطرف الفلسطيني؛ ناهيك عن أن اختلال ميزان القوة بين الطرفين سمح لإسرائيل على الدوام بإملاء شروط كل التسويات المحتملة، وترسيخ سياسة الاحتلال. ويحلل دور الجهات الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في دعم هيمنة إســـرائيل ومنع كل وساطة نزيهة ومتوازنة لحل الصراع؛ كما يعزو تعنت

إسرائيل وإفراطها في فرض إملاءاتها وتماديها في التسلط على الأراضي الفلسطينية وتضييق الحريات هناك، إلى فشل المجتمع الدولي في محاسبتها على انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي.

وفي ختام هذا الجزء من الكتاب، يسلط آر. جيه الضوء على التوصيف الشائع الذي يعتبر حركات المقاومة السلمية عنيفة بطبيعتها. ويرى أنه عادة ما يُتخذ هذا الادعاء المتعمد ذريعة لتبرير العنف ضد حركات المقاومة السلمية، ووسيلة لتشويه سمعتها وحرمانها من كسب التعاطف العام. وهو الأمر الذي سعت إليه إسرائيل من خلال تأويلها لفوز حماس في انتخابات 2005؛ بأنه يوجد معنى ضمني لذلك الفوز وهو أن جميع سكان غزة إرهابيون. وقد قالها أفيغدور ليبرمان، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي مرتين: "ليس هناك أبرياء في قطاع غزة».

ولم تخل المقالة من إشارات إلى نماذج من تاريخ حركات المقاومة السلمية التي صمدت وأثبتت فعاليتها ومصداقيتها، مثل حركة الحقوق المدنية الأميركية ونقابة التضامن العمالية في بولندا، والتي حققت تغييرًا سياسيًّا واجتماعيًّا كبيرًا من خلال تكتيكات منضبطة وسلمية. ومع ذلك، يشير المؤلف، إلى أنه غالبًا ما تواجه هذه الحركات خطر تشويه سمعتها من خلال إلحاق تهمة العنف بممارساتها فيكون ذلك سببًا في تقويض سلطتها الأخلاقية وشرعيتها. ويلعب الإعلام دورًا حاسمًا في هذا الباب، فيقدم حركات المقاومة السلمية في صورة الحركات العنيفة والمدمرة، بينما يصور جرائم الإبادة الفعلية على أنها "دفاع عن النفس».

وللإشارة، فإنه عادة ما تستخدم بعض المصطلحات في سياق البحث الأكاديمي كذلك، ظاهرها الحيادية والموضوعية وباطنها إشارات توجه القارئ إلى تبني مواقف ضد حركات المقاومة السلمية وتصنيفها حركات عنيفة. فقد استعمل نتانيل فلايمر مصطلح "الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية"، لوصف منظمات مثل حماس، وهو ما يعني ضمنيًّا أنها منخرطة في أعمال العنف. فمن خلال مقالة نُشرت له، في 16 مايو/ أيار 2023، بمجلة (Intelligence & National Security) تحت عنوان "العدو يعلمنا كيف نعمل"(2)، يستكشف فلايمر الكيفية التي تستخدم بها حماس الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) في حربها الاستخباراتية ضد إسرائيل منذ 1987 إلى حدود 2012. وقد وضع المؤلف بين يدي القارئ تحليلاً شاملاً لقدرات

حماس في مجال الاستطلاع الأمني الميداني، وأساليبها في جمع وتحليل المعلومات الاســتخباراتية، خاصة ما تعلق منها بالجوانب العســكرية والمدنية لإسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية، وبالتالي توظيفها في عملياتها ضد الأهداف الإسرائيلية.

ويتعمق جي في تحليل الأسباب النفسية والإستراتيجية التي تجعل المقاومة السلمية فعالــة للغاية، مؤكدًا أهمية الحفاظ على الانضباط والتماســك والوضوح الأخلاقي داخل الحركة. فعندما تنجح المقاومة السلمية في مدِّ جسور الثقة مع الجماهير بثباتها على النهج الســلمي، تصبح حينها قادرة على حشــد دعم واســع النطاق، وممارسة الضغط من خلال الوســائل الاقتصادية والسياســية، وإجبار من هم في السلطة، في نهاية المطاف، على تقديم تنازلات أو تغيير مواقفهم ضدها.

وبشــكل عام، فإن مســاهمة جي إنما هي دعوة صريحة لفهم وتقدير عمل المقاومة الســلمية باعتباره أداة مشروعة وقوية للتغيير الاجتماعي والسياسي؛ أراد من خلالها حثَّ القراء على توخي الحذر من محاولات تشويه مثل هذه الحركات ودعم أصوات المنخرطين في مقاومة سلمية ومنضبطة ضد الظلم والقمع. ودعا المؤلف إلى تجاوز الاتهامات التي تلقي باللوم على حماس وتحمِّلها مســؤولية تدهور الأوضاع الأمنية بغزة، وتضع إسرائيل في موقف الدفاع عن النفس، موضحًا أن "إستراتيجيات بديلة قد جُرِّبت، وجُرِّبت مرة أخرى، دون نجاح". ولم يكن تبني خيار المقاومة المسلحة إلا جوابًــا على أســلوب العنف وكذا القمع الــذي وُوجهت به حركة الاحتجاجات السلمية. لذا، فإن المسؤولية الأخلاقية عما جرى يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لا تقع على عاتق حماس وحدها، "بل أيضًا على الحكومتين، الأميركية والإسرائيلية، وكذلك وســائل الإعلام الأميركية" التي لم تتحلَّ بالإنصاف والموضوعية في تقديم الحقائق. ومع أن جي يؤكد مرة أخرى أن "هذا لا يبرر الفظائع التي ارتكبتها حماس" (حســب تعبيره) إلا أنه يعترف بأن ســلوك الحكومتين، الإسرائيلية والأميركية، وكذا الإعلام الموجه، دفع إلى ممارسة القمع والإرهاب.

أمــا الجزء الثاني –"الكارثة"– من كتاب "الطوفان: غزة وإســرائيل: من الأزمة إلى الكارثة" فيســتعرض مختلف جوانب التصعيد العســكري المدمــر الذي اندلع بعد عملية 7 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023، والتداعيات العميقة التي خلَّفها على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين وعلى المنطقة بأسرها.

وتتصدر قائمة المقالات في هذا الجزء، مساهمة يانيف كوغان، "منطق استهداف المدنيين في غزة وإسرائيل"، والتي يسعى من خلالها إلى تقديم تحليل عميق للاستهداف المتعمد للمدنيين. ويعزو إفراط إسرائيل وحماس في ممارسة العنف أثناء النزاع، إلى تبني الطرفين لمنطق خاطئ ومشوه لما يُعرف بالضرورة العسكرية وردع العدو. فإسرائيل تتبنى نهج الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين كمبدأ وعقيدة راسختين في الرؤية الأمنية والسياسية التي هيمنت على صانع القرار الإسرائيلي لعقود؛ إذ لا يتوانى صنَّاع القرار هناك عن المطالبة بالإفراط في القتل علنًا، وضرب البنى التحتية في غزة بهدف تأليب الغزيين ضد حماس. كما أن عقيدة الجيش الإسرائيلي تقوم على مبدأ إلحاق أبشع أنواع العقاب بالسكان المدنيين بغزة. وقد وصف اللواء غادي أيزنكوت (Gadi Eizenkot)، هذه العقيدة بـ"عقيدة الضاحية"، في إشارة إلى الدمار الهائل الذي ألحقته القوات الإسرائيلية بالضاحية الجنوبية لبيروت، في 2006؛ إذ يقول في مقابلة أجريت معه في أكتوبر/تشرين الأول 2008: "أسميه: عقيدة الضاحية؛ فما حدث في الضاحية سيحدث في كل قريةٍ من القرى التي تُطلق منها النار على إسرائيل. سنُخضعها لقوة غير متكافئة، ونتسبب بأضرار ودمار هائلين. نحن لا نعدها قرى مدنية بل قواعد عسكرية. هذه ليست توصية، هذه هي الخطة. وقد تمت الموافقة عليها بالفعل».

وضمن السياق نفسه، يرى كوغان أن استهداف حماس للمدن الإسرائيلية بالرشقات الصاروخية إنما تدفعه الرغبة في الانتقام والضغط على إسرائيل؛ في حين تبرر هاته الأخيرة غاراتها الجوية المدمرة واجتياحها البري لغزة كونها ضرورة لا غنى عنها من أجل إضعاف قدرات حماس القتالية. ومع ذلك، يؤكد كوغان أن الاستهداف الممنهج للمدنيين، إنما هو جريمة حرب تقوض أي احتمال لتحقيق سلام عادل بين الطرفين. ويخلص إلى نتيجة مفادها أن "منطق" مهاجمة المدنيين لا يؤدي إلا إلى ترسيخ دورات العنف والمعاناة.

وكان اختيار مساهمة الصحفي الغزي، أحمد الناعوق، موفقًا حين أتبع بها المحرر مساهمة كوغان، ليبيِّن من خلالها الآثار الإنسانية الفظيعة لمنطق ممارسة القوة المفرطة؛ إذ يركز الناعوق على تداعيات الهجوم الإسرائيلي المفرط على الوضع الإنساني في غزة. ويقدم من خلال مساهمته "هكذا تمامًا: الحياة والموت في

غزة" سردًا مؤثرًا للدمار الذي أحدثه الهجوم الإسرائيلي على غزة. ويصف القصف الإســرائيلي المتعمد للمنازل والمستشفيات بتفصيل دقيق، وكذا الاستهداف المباشر للبنى التحتية الحيوية، فضلاً عن الصدمة والألم اللذين يعاني منهما المدنيون الغزيون الذيــن يكافحــون من أجل البقاء على قيد الحياة وســط الفوضى والدمار. ويجادل الناعوق بأن حجم الخسائر في الأرواح، والمعاناة الإنسانية التي لحقت بسكان غزة عكست، وبشكل صارخ، اختلال ميزان القوة بين الأطراف المتنازعة؛ مما يدل على الانتهاك الإسرائيلي الصارخ للقانون الدولي. وتضفي روايته القوية طابعًا إنسانيًّا على الخســائر الفادحة التي لحقت بالمدنيين الذين أصبحوا عرضة لمرمى نيران الجيش الإسرائيلي.

ويبحث خالد الحروب من خلال مســاهمته التي تحمل عنوان "لا شــيء يفشل مثل النجاح: حماس وانفجار غزة" عن الدوافع الكامنة وراء هجوم الســابع من أكتوبر/ تشــرين الأول؛ ويضعه في ســياق مناورة مدفوعة برغبة حمــاس في إحياء "وحدة ساحة القتال" وتعزيز مكانتها "في السياسة الفلسطينية والإقليمية على حدٍّ سواء، ومد الجســور بين الدوائر الفلسطينية المنقسمة، وإعادة القضية الفلسطينية إلى الأجندات الدولية والعربية"، ناهيك عن الأوضاع القاسية بقطاع غزة.

ويســتعرض الحروب بعــض المحطات البارزة من تاريخ حركــة حماس، بدءًا من انتصارهــا الانتخابي في 2006 "وســيطرتها على غزة فــي 2007"، مع التركيز على الحرب التي شُــنَّت ضدها -كرد فعل على ذلك- وتشــديد الحصار عليها، وعزلها إقليميًّــا ودوليًّا وتصنيفها ضمن قائمة المنظمــات الإرهابية. ولم يغفل الحروب أن يشــير إلى أن الولايات المتحدة أســهمت بشكل كبير في فرض العزلة على حماس حتى داخل الأراضي الفلسطينية حين "تعاونت مع بعض مسؤولي الأمن في السلطة الفلســطينية لشل حكومة حماس وإثارة انقلاب ضدها". وأقنعت السلطة الفلسطينية بأن مد الجســور مع حركة حماس ســيعرِّض مصالحها للخطر وسيحرمها من تلقي المساعدات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك عائدات الضرائب التي تسيطر عليها إسرائيل، والتي بدونها ستنهار السلطة الفلسطينية.

ورغم ذلك، يرى الحروب، أن حماس ظلَّت تهدف إلى توحيد المقاومة الفلسطينية، و"اســترضاء الــرأي العام (مــن خلال) تخفيف قبضتها تدريجيًّــا على عناصر فتح

والمنظمات الأخرى الموجودة بالقطاع"؛ بينما مارست إسرائيل مزيدًا من الضغط عليها، ولم تكن لتسمح لحماس بأن تحقق أي تطور إيجابي يذكر. ومن جانب آخر، كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على استعداد لدعم إسرائيل في خطتها الرامية إلى فرض المزيد من الضغوطات على قطاع غزة. وهنا يتساءل الحروب: هل دفع هذا الضغط، المفروض على حماس من كل الأطراف، إلى تغيير في الخط السياسي للحركة؟ وبمعنى آخر، هل أدرك قادة حماس أن سياسية الاسترضاء لن تؤدي إلا إلى مزيد من الإذلال، فقررت القيام بـ"عملية الطوفان"؟ أم أن الجناح العسكري لحماس تصرف بشكل مستقل عن تنظيمه السياسي؟ أم كانت هناك ديناميكية فئوية أخرى؟

لقد فاجأت "عملية الطوفان" الجميع، بمن فيهم قادة إسرائيل الذين تأخروا بشكل لافت في إصدار أي بلاغ. وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على فشل الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بهجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ففي معظم المحطات السابقة استطاعت المخابرات الإسرائيلية أن تتوقع حدوث انفلات أمني وأعمال عنف بقطاع غزة انطلاقًا من مراقبتها لتدهور الأوضاع الإنسانية هناك. وهذا ما حصل في 2016، حين لاحظ رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن "الوضع الإنساني في غزة يتدهور تدريجيًّا"، وحذَّر من أنه "إذا انفجر، فسيكون ذلك في اتجاه إسرائيل". ومن جهته، لم يجد نتنياهو صعوبة في تحديد سبب خروج سكان غزة في مظاهرات سلمية حاشدة على طول الشريط الحدودي، في 2018، حين قال: "إنهم يختنقون اقتصاديًّا، ولذلك قرروا أن يحطموا السياج". فما الذي يفسر فشل الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بهجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول؟

لقد أسالت أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول مدادًا كثيرًا وتعددت آراء المحللين حولها، حتى إن أحد المحللين الأمنيين-الإستراتيجيين الإسرائيليين كتب متسائلاً: "كيف وصلنا إلى يوم فقدان السيادة الإسرائيلية لنحو يومين كاملين؟". وأيًّا كان الجواب، فقد أجمعت معظم التحليلات على أن ما حصل يومها "لم يكن مجرد خطأ استخباراتي أو عطل عملانيٍّ موضعيٍّ، وإنما كان نتيجة تراكمية حتمية تمثَّلت في انهيار شامل مدوٍّ للرؤية الأمنية والسياسية التي تربعت على صدارة ما يمكن تسميته بالفكر السياسي-الأمني وتحكَّمت بمُخرجاته خلال العقود الأخيرة، وثمة من يحصرها في الفترة منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في

2009". ويرى الحروب أنه ما دامت إســرائيل ســائرة في نهجها بفرض المزيد من القهر والفصل العنصري، "فإن الظروف ستبقى مهيأة لانفجارات أخرى، سواء أكان على يد حماس أم على يد منظمات أخرى».

ويحلل موســى أبو هشــهش من خلال مقالته "الجبهة الهادئــة: تأملات من الضفة الغربية" تداعيات حرب الإبادة الجماعية في غزة على الضفة الغربية. وقد أشار إلى الموقف السلبي الذي اتخذته السلطة الفلسطينية، بينما كانت إسرائيل تشن حملات موســعة من القمع والاعتقالات الجماعية في الضفة الغربية. ويقول: إن قيادة الضفة كانــت حائرة بين إدانة جرائم الإبــادة الجماعية في غزة وتجنب إثارة هجوم مماثل عليها. وهذا ما يفسر اقتصار "المظاهرات الشعبية على ردود فعل عفوية وعشوائية، وهي أقل بكثير من التحركات التي شــهدتها أوروبا". ولم يتمكن الفلســطينيون في الضفة الغربية، حسب رأي الكاتب، "من تشكيل قيادة طوارئ موحدة تنظم الشعب وتوجه جهوده وتعزز صموده. وكان الســبب الرئيســي في ذلك هو معارضة السلطة الفلسطينية وأكبر فصيل في حركة فتح". وعلاوة على هذا، يبقى العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تفســر موقف الصمت والحياد الرسمي في الضفة الغربية؛ إذ يرى المؤلف أن المســتثمرين والتجار الفلســطينيين الذين يملكون "تصاريح استيراد الســلع ســواء من إســرائيل أو عبر موانئها" لن يجازفوا بمصالحهم؛ وكذلك الشأن بالنســبة لموظفي "الســلطة الفلســطينية وكبار التجار والعمال في إســرائيل" الذين يتقاضون أجورًا عالية تيســر لهم رغد العيش. وهذا ما أشــارت إليه ســارة روي في مقالتها حين تحدثت عن السياســة الإســرائيلية الرامية إلى تعميق الهوة بين الضفة والقطاع لتكريس حالة الفرقة داخل المقاومة الفلسطينية. ويحذر أبو هشهش من أن الحرب يمكن أن تعمق الانقسامات بين الضفة الغربية وغزة؛ مما يقوض احتمالات قيام حركة وطنية موحدة.

وفي حين يبحث أبو هشــهش في تداعيات الصراع المشــتعل في غزة على الضفة الغربية، فإن معين رباني يستكشــف -من خلال مقاله "كل شيء يهتز: الديناميكيات الإقليمية لحرب غزة"- أصداء هذا الصراع في منطقة الشرق الأوسط كلها. ويتناول رباني عملية "طوفان الأقصى" في ســياق أوســع، وهو سياق محور المقاومة الذي تتزعمــه إيــران؛ منتقدًا ذاك الادعاء الذي يحصر أهداف عملية "طوفان الأقصى" في خانة الســعي لتقويض التقارب المتنامي بين إســرائيل والعربية السعودية. ويعتبر أن

"تعزيز العلاقات مع محور المقاومة، لعب دورًا محوريًا في دعم قدرة حماس على مواجهة الجيش الإسـرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بنجاح في السابع من أكتوبر».

وقد أشـار رباني إلى توتر علاقات إسـرائيل مع جيرانها العرب؛ ففي الوقت الذي دعمت فيه بعض الأنظمة اجتياح غزة بشـكل ضمني، ظلت المشـاعر الشـعبية في جميع أنحاء المنطقة تعارض العدوان على غزة بشـكل قوي. ويشـير رباني إلى أن الحرب يمكن أن تسـهم في إعادة تشـكيل الاصطفافات الإقليمية؛ مما قد يضعف موقف إسرائيل ويقوي خصومها.

وفـي ختـام الجزء الثاني من الكتاب، يجادل ناثـان ج. براون بأن حرب غزة تمثل انهيارًا جوهريًّا في الديناميكيات السياسـية والأمنية التي كانت تشكل مشهد الصراع الإسرائيلي–الفلسـطيني سـابقًا. ويؤكد أن الصراع قد دخل الآن منطقة مجهولة، مع احتمـال تصاعد العنف والانهيار الكامل لمسـارات الحل. ويحذر براون من خلال مسـاهمته "الهاويـة"، من أن عواقـب الحرب قد تكون كارثية علـى المدى البعيد سـواء على المسـتوى المحلي أو الإقليمي. ويختم براون مسـاهمته بتوقعات قاتمة حول المسـتقبل المجهول الذي يواجه كلا المجتمعين؛ إذ يقول: "وعندما ينقشـع الغبار، سـيُترك الشعبان، الإسرائيلي والفلسطيني، في مواجهة بعضهما البعض بمزيد من المرارة، وبدون آليات تمكّنهما من صياغة مستقبلٍ أقل عنفًا».

وعلـى العمـوم، فإن الجزء الثاني "الكارثة" يرسـم في مجملـه صورة حية ومقلقة للعواقب الكارثية التي قد تنتج عن أعمال العنف واسعة النطاق؛ مما يقوض أي أمل في استقرار "الوضع الراهن" وينذر باحتمال حدوث اضطرابات أكبر في المستقبل.

أما القسم الثالث والأخير من الكتاب، فيبحث في أوجه التضامن الدولي في أعقاب حـرب غزة في 2023، سـواء أكان فـي الولايات المتحـدة أم بريطانيا أو الاتحاد الأوروبي. فمن خلال مساهمته "الاختراقات وردود الفعل العنيفة في بطن الوحش" يحلّل ميتشـل بليتنيك تحول الرأي العام الأميركي والخطاب السياسي تجاه الصراع الإسرائيلي–الفلسـطيني فـي أعقاب الأحداث المدمـرة في غزة. ويلاحظ أن حجم العنف والدمار، الذي ألحقته القوات العسـكرية الإسرائيلية بالسكان المدنيين بغزة، أجَّج مشـاعر الغضب والانزعاج لدى الشـعب الأميركي بمن فيهم مؤيدو إسرائيل؛

ممـــا أدى إلى ظهور حركات احتجاجية متضامنة مع الشـــعب الفلســـطيني، ومناوئة للدعم الأميركي غير المشـــروط لإســـرائيل. كما نبَّه المؤلف إلى رد الفعل العنيف الذي تعرضت له حركات التضامن تلك من قِبل القوى المؤيدة لإسرائيل من ساسة وإعلاميين. وفي ختام مســـاهمته، يشـــير بليتنيك إلى أن حـــرب غزة ربما تكون قد فتحـــت مجالاً لتوجيه النقد وإعادة تقييم سياســـة الولايات المتحدة، لكن المصالح الإستراتيجية للدولة تقتضي الالتزام بالحفاظ على موقفها كما هو.

وفيما يتعلق ببريطانيا، يُضمِّن طلال هنغاري مقالته "التضامن مع فلسطين في بريطانيا" سردًا حيًّا لحركة التضامن مع فلسطين في بريطانيا، والضغط السياسي المتزايد لإدانة أعمال الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في غزة. ويوثق الكيفية التي تردد بها صدى الصراع داخل المجتمع المدني البريطاني، وأدى إلى مطالبة حكومة المملكة المتحدة باتخاذ موقف صارم ضد الاحتلال ومحاســـبة إســـرائيل. وتقدم مســـاهمة هنغاري صورة موجزة لالتزام بريطانيا بالسياســـة الخارجية للولايات المتحدة بشـــأن الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، منذ ستينات القرن الماضي إلى الوقت الحاضر؛ وكذا محاولات الحكومة الحالية لنزع الشرعية عن حملة التضامن مع فلسطين متهمة إياها بمعاداة السامية.

ويؤكد هنغاري على تنوع حركة التضامن، التي تشمل المنظمين على مستوى القاعدة الشـــعبية، والمجموعات الطلابية، والنقابات العمالية، وبعض الشخصيات السياسية. ونظرًا للتوقيت المبكر الذي كُتبت فيه مقالته، يشـــير هنغاري إلى أنه لم يتمكن من إعطاء تقييم واف لتأثير الضغط الذي تمارسه الفئات المسلمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ويُختتم الجزء الثاني بمساهمة لكلير دالي، عضو البرلمان الأوروبي، "خطايا اللجنة: كيف ارتدت أوروبا إلى دعم جرائم الحرب الإســـرائيلية في غزة"، تقدم من خلالها نقـــدًا لاذعًـــا لموقف الاتحاد الأوروبي مـــن الحرب على غزة. وتقـــول: إن القادة الأوروبيين "ارتدوا" فعليًّا إلى دعم الهجوم العســـكري الإســـرائيلي، على الرغم من الأدلة الواضحة على جرائم الحرب والاســـتخدام غير المتكافئ للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين. ويمثل هذا فشلاً أخلاقيًّا وسياسيًّا من جانب المؤسسات الأوروبية؛ مما يقوض مصداقيتها كجهات فاعلة محايدة في النزاع. وتشـــير دالي إلى أن جماعات الضغط المؤيدة لإســـرائيل تمارس ضغطًا كبيرًا علـــى حكومات الاتحاد الأوروبي،

وتهددها بالقيام برد فعل سياسي عنيف ضدها في حال أوقفت دعمها لإسرائيل.

وختامًا، فإن كتاب "الطوفان: غزة وإسرائيل: من الأزمة إلى الكارثة: نجح إلى حدٍّ بعيد في تقديم دراسة شاملة، ورؤية مدروسة بعناية فائقة للأزمة التي اندلعت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بما يتجاوز السرديات المشوهة التي تمررها التصريحات السياسية والتقارير الإعلامية الرامية إلى تحريف الحقائق. كما نجح في وضع الأحداث ضمن السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ مما يساعد القراء على استكشاف الوجه الآخر للصراع، واستيعاب ما يجري في غزة وفهم الأزمة الحالية بشكل أشمل.

فقد قام المساهمون بتحليل العوامل التاريخية والسياسية التي أدت إلى أزمة غزة في 2023 تحليلاً شاملاً، بما في ذلك فشل عملية أوسلو للسلام، وعزل غزة وخنقها اقتصاديًّا، وتصاعد العنف بين حماس وإسرائيل. كما درسوا الديناميكيات الإقليمية، مثل التحالفات المتغيرة وصراعات السلطة في الشرق الأوسط التي أثَّرت على الصراع.

وقدمت المساهمات دراسة مستوفاة لنقطة تحول رئيسية في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ فهي تدعو القرَّاء إلى فهم الدوافع والحسابات المعقدة للجهات الفاعلة والمعنية بالصراع فهمًا دقيقًا، فضلاً عن الانتباه إلى الآثار العميقة للنزاع على منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي على حدٍّ سواء.

وخلصت مقالات هذا الكتاب إلى عدة نقاط رئيسية، منها أن "عملية الطوفان" لليوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كانت بمنزلة رد فعل متوقع على انتهاكات إسرائيل المتكررة للكرامة الإنسانية في غزة وإنكارها حق الفلسطينيين في تأسيس دولتهم المستقلة. وأن الهجوم العسكري الإسرائيلي العنيف على غزة إنما هو حرب إبادة جماعية واستهداف متعمد للمدنيين، قادته إسرائيل بإستراتيجية "إدارة الصراع" بدلاً من حله. كما أكدت المساهمات على فشل المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف جرائم الحرب الإسرائيلية ومحاسبتها. ثم إن الأزمة قد كشفت عن انقسامات عميقة داخل المشهد السياسي الفلسطيني، فضلاً عن عدم قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى حل سلمي.

ونظرًا لطبيعة الأحداث المتسارعة، فقد اقتصر التحليل على المعلومات المتاحة وقت كتابة مقالات هذا الكتاب. ولا شك في أن تطور الأحداث قد كشف عن أمور كانت مبهمة حينها، وأجابت عن أسئلة لم تكن شروط الاجابة عنها قد نضجت ولا يزال قادم الأحداث يُنبئ بالمزيد.

فبعد مرور قرابة ثمانية أشهر على اندلاع الأزمة، يمكن القول: إن القضية الفلسطينية عـادت تتصـدر الأجندات العربية والدولية، وانكشـف القناع عـن الوجه الحقيقي للاحـتلال الصهيوني وعقيدة الجيش الإسـرائيلي. فإسـرائيل تخوض أطول حرب فـي تاريخها، مدججة بأعتى الأسـلحة دون تحقيق أي نصر يذكر. فلا هي أفلحت في القضاء على حماس ولا هي اسـترجعت المخطوفين. بل أصبحت تؤدي أثمانًا غير التي أدتها في بداية الحرب. وأصبحت خسـائرها فادحة في الأرواح والآليات؛ وتعرت سمعة الجيش الذي لا يُقهر وأُدرجت إسرائيل في القائمة السوداء لمرتكبي الانتهـاكات ضـد الأطفال. ولأول مرة في تاريخها يُـدان قادتها في محكمة العدل الدوليـة بعدما رفعت جنوب إفريقيا دعوى إبـادة جماعية ضدها، وتصدر مذكرات توقيف في حقهم. ولا تزال إسـرائيل ضالعة في جرائم الإبادة الجماعية ضد أطفال غزة ونسائها وشيوخها. لذا، سيكون من الضروري إجراء المزيد من البحث والتحليل لفهم العواقب والتداعيات طويلة المدى لأزمة غزة عام 2023 بشكل كامل..

المراجع

(1) جيمـي سـتيرن وينر: محرر مشـارك فـي دار أور للنشـر "OR Books" وباحث بجامعة أكسـفورد. وُلد في فلسـطين المحتلة ونشـأ في لندن، وقد كتب بشكل مكثف عن تاريخ وسياسة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بالإضافة إلى سياسات معاداة السامية المعاصرة. نُشرت مقالاته في The Nation، وJacobin، وJadaliyya، وMiddle East Eye، وأماكن أخرى، وهو عضو مشارك في تأسيس مشروع اليسار الجديد.

(2) Netanel Flamer, The enemy teaches us how to operate': Palestinian Hamas use of open source intelligence (OSINT) in its intelligence warfare against Israel (1987-2012) (2024 تاريـخ الدخـول: يونيـو/ حزيران) https://doi.org/10.1080/02684527.2023.2212556

نتانيل فلايمر: محاضر في قسم الدراسات شرق الأوسطية في جامعة بار إيلان في إسرائيل، وباحث أول في مركز بيغن الســادات للدراسات الإســتراتيجية (Begin-Sadat Center for Strategic Studies) المعروف اختصارًا بـ"بيسا» (Besa). تركز أبحاثه على الاستخبارات ومكافحة التجسس والحرب غير المتكافئة والإرهاب؛ نذكر منها "اســتخدام المنظمات الإرهابية المعلومات المستقاة من مصادر خارجية: حماس أنموذجًا»(2020).

متابعات

منتدى الجزيرة الخامس عشر يناقش تحولات الشرق الأوسط بعد "طوفان الأقصى"

The 15th Al Jazeera Forum discusses the transformations of the Middle East after the " Tufan al-Aqsa"

Editorial Board – هيئة التحرير

ملخص

ناقش منتدى الجزيرة الخامس عشر الذي نظمته شبكة الجزيرة الإعلامية، يومي 25 و26 مايو/أيار 2024، في العاصمة القطرية، الدوحة، تحت عنوان تحولات الشرق الأوسط بعد "طوفان الأقصى". شارك في المنتدى خبراء وباحثون وإعلاميون من دول شتى تناولوا كل من زاوية تخصصه التحولات العميقة التي أحدثتها عملية طوفان الأقصى وما أعقبها من حرب إسرائيلية على غزة، سواء أكان على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي أم على الصعيدين، الإقليمي والدولي

تطرق المنتدون إلى القضايا المرفوعة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وسلطوا الضوء على أنماط التغطية الإعلامية التي حظيت بها عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة ودور المؤثرين في جمهور مواقع التواصل الاجتماعي

Abstract

The 15th Al Jazeera Forum, hosted by Al Jazeera Media Network on 25 and 26 May 2024 in Doha, addressed the theme "Transformations in the Middle East after Tufan Al-Aqsa". Experts, researchers and journalists from various countries participated in the forum, each focusing on their respective specialties regarding the profound changes resulting from Tufan Al-Aqsa and the subsequent Israeli war on Gaza, both at the Palestinian and Israeli levels, as well as regionally and internationally.

The forum addressed the cases brought against Israel in the International Court of Justice and the International Criminal Court, and shed light on media coverage of the Tufan Al-Aqsa and the Gaza war, as well as the role of social media influencers.

انعقد بالدوحة منتدى الجزيرة بتاريخ 25-26 مايو/ أيار 2024 تحت عنوان "تحولات الشرق الأوسط بعد طوفان الأقصى". في البداية، رحب الشيخ حمد بن ثامر، رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية، في كلمته الافتتاحية بالحضور مؤكدًا أن موضوع منتدى الجزيرة لهذه السنة، وهذه من المرات النادرة، لم يكن هناك تردد في اختيار عنوانه ومواضيع جلساته؛ لأن ما حدث في يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 لم يكن حدثًا عاديًّا في سياق الصراع الفلسطيني الطويل ضد الاحتلال، ولكنه شكَّل منعطفًا في تاريخ هذه القضية الفلسطينية وربما في تاريخ المنطقة والعالم. ولذلك سيركز المنتدى على فهم تداعيات طوفان الأقصى ليس على مستقبل القضية الفلسطينية، بين خيار المقاومة المتنامي ومسار التفاوض المتعثر، فحسب ولكن أيضًا على إسرائيل والتدافع المجتمعي والسياسي فيها، وعلى الوضع الإقليمي والدولي من حيث الأدوار المختلفة والقوى المختلفة من جهة وتعثر المؤسسات الدولية في فرض العدالة والسلام من جهة أخرى.

وأكد الشيخ حمد بن ثامر أن التغطية المستمرة لما يحدث في غزة هي أنموذج لتألق صحافيي الجزيرة في نقل الخبر وتداعياته للناس، وهو ما يجعل الجزيرة المصدر الأول للمعلومة لجمهور واسع من كل الفئات وخصوصًا الشباب من مختلف العالم ولكل باحث عن فهم شامل لجذور الحدث وسياقاته.

وساق الشيخ حمد أمثلة من استهداف فرق الجزيرة العاملة في غزة؛ ما أدى إلى استشهاد البعض وإصابة البعض فضلاً عن فقدان البعض عوائلهم.

طوفان الأقصى في سياق النضال الوطني الفلسطيني: المقاومة والأفق السياسي

خلال هذه الجلسة الأولى من اليوم الأول بيَّن مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، أن ما حدث يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 كان فرصة لإسرائيل للترويج لسرديتها المعروفة وهي أن الضحية، الفلسطينيون، معتدون؛ وذلك للحصول على أكبر قدر كبيرة من الدعم غير أن تطورات الأحداث والمواقف نسفت هذه السردية من الأساس، وتبين للعالم أن ما يواجهه الشعب الفلسطيني هو نظام استعماري استيطاني.

وأفاض البرغوثي في تحليل فشل ما يسميه "نهج أوسلو"، والانتصار الحاسم للتيار الذي يؤمن بحسم الصراع مع إسرائيل، وتراجع استخدام التطبيع وسيلة لتصفية القضية الفلسطينية. وختم البرغوثي كلمته بالوقوف على معنى التضامن العالمي غير المسبوق مع القضية الفلسطينية. كما أكد أن الموقف الإسرائيلي لن يتراجع إلا من خلال عقوبات قوية تتمثل في المقاطعة ووقف التطبيع مثل ما حدث مع جنوب إفريقيا، ولو أن أي دولة في العالم فعلت ما فعلته إسرائيل لتعرضت للمقاطعة من العالم أجمع.

وضع وضاح خنفر، رئيس منتدى الشرق، ما حدث يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 في سياق نضال الشعب الفلسطيني، مبينًا أن الواقع الإقليمي والعربي وواقع النخبة السياسية الفلسطينية والنخبة السياسية العربية جعلا منحى الاهتمام بالقضية الفلسطينية في انحدار، لكن منذ 1987 والمنحى يسير في الصعود سواء أكان عبر الحجارة أم عبر المقاومة المسلحة. ثم إن طوفان الأقصى ما كان ليحقق هذه الإنجازات على المستوى الدولي والشعبي لولا أن السياق الدولي بدأ يتغير، فالمنظومة المركزية الغربية تتآكل وتتراجع، ومنظومات أخرى لم تتشكل بعد، لكن الوضع الدولي الحالي بات يتشقق وهذا يسمح ببروز تيارات جديدة داعمة للقضية الفلسطينية.

ورفض عبد العزيز بن صقر، مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية، الصورة النمطية التي يروج لها بعض وسائل الإعلام من أن السعودية تطبِّع مع إسرائيل، مبينًا أن التعاون بين السعودية وأميركا يتكون من ثلاثة محاور، وهي: المظلة الدفاعية والبرنامج النووي والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وبناء عليه، فالموقف السعودي الحقيقي هو أنه لا يمكن أن يوجد أي نوع من التطبيع السعودي-الإسرائيلي دون حل سلمي حقيقي ودولة فلسطينية قابلة للاستمرار حسب ما دعت إليه القمة العربية لسنة 2002.

وطالما أن الولايات المتحدة مستمرة في تقديم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لإسرائيل والتصويت لصالحها في مجلس الأمن، فستستمر إسرائيل في تصرفاتها. ويجب أن نعرف أن الموقف العربي أصبح موحدًا الآن، وقد كان المسؤولون من الغرب يزورون العواصم العربية فيسمعون مواقف مختلفة، أما الآن فهم يسمعون موقفًا واحدًا في كل العواصم العربية. وقد أثنى عبد العزيز بن صقر

علـى الجزائـر وموقفها المشـرِّف في مجلس الأمن الذي تُشـكر عليه، ومعلوم أن للجزائر علاقة تاريخية مع القضية الفلسطينية.

وأكـد أن دولاً عربيـة محدودة طبَّعت مع إسـرائيل ولم يكن لهـذا التطبيع جدوى حقيقية، لضعف العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول وإسرائيل، وتطبيع تلك الدول كان نابعًا من اعتقاد بأنه سيفتح حوارًا مع إسرائيل، لكن سفاراتهم خاوية.

وأكد جواد العناني، نائب رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الأردني السابق، أن ما كان قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 هو حدث منفرد وقائم وواضح من حيث أهميته وليس من حيث السياق الذي تريد أن تضعه إسرائيل فيه. وقد أثبت الغزيون أن التفوق التكنولوجي الكبير الذي تتمتع به إسرائيل ليس كافيًا للانتصار، وهنا تظهر إرادة الشـعب الفلسـطيني وقدرته على التفوق على التكنولوجيا الإسـرائيلية، وهي رسالة واضحة بأن إرادة الشعوب هي الأقوى، ويجب أن نتفهم ذلك في كل الدول العربيـة. وينبغـي على العرب أن يدركوا أن لهم في النظام العالمي الآن فرصة أكبر مما نعتقد؛ فأميركا فاشلة في المحيط الهادي ولا تستطيع حماية مصالحها حتى في أميركا اللاتينية. وما نراه من الاحتجاجات في الجامعات الأميركية الأوروبية يعكس تغيرات جوهرية، والمطلوب تبنِّي إستراتيجية لخدمة كل القضايا العربية وليس القضية الفلسطينية فقط. وقد تلت هذه الجلسة نقاشات لما ورد فيها من أفكار.

تداعيات الحرب على إسرائيل: السياسة والمجتمع ومستقبل المشروع الصهيوني

في هذه الجلسـة الثانية، ذكر إيلان بابيه، مؤرخ ومدير المركز الأوروبي للدراسـات الفلسطينية بجامعة إكستر ببريطانيا، أنه كان لأحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي أثر كبير على إسرائيل من الناحية السياسية، فالأساس المشترك الذي جعل "المجتمع الإسـرائيلي" متماسـكًا هو أن العدو يهدد كيان الدولة، ولكن ظهرت حالة انفجار داخلي في المجتمع الإسرائيلي لم تحدث من قبل، ولا توجد أرضية مشتركة للعناصر المختلفة.

إن ما يعيشـه الإسـرائيليون الآن هي لحظة انقسام كبير وهذا الأمر سوف يتفاقم في المسـتقبل بالرغم من أن إسـرائيل تقول إنها تبلي بلاء حسنًا وإن الدولة قادرة على أن تتعامل مع الفجوات المختلفة.

كشفت أحداث7 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 عن عزلة إسرائيل عالميًّا نتيجة مواقف منظمات حقوق الإنسان تجاه سياسة إسرائيل، ولأول مرة نرى حركات تضامن مع الفلسطينيين، وتطرح تساؤلات بشأن الدولة الفلسطينية، وهناك شباب يهود داخل أميركا نفسها يرفضون الوضع الحالي، كذلك نحن نرى الآن أن المحاكم الدولية قررت أن تتحرك في ظل عدم تحرك بعض الحكومات؛ الأمر الذي يزيد من عزلة إسرائيل.

وقد برزت نقاط الضعف الداخل الإسرائيلي، مثل غياب التماسك الاجتماعي والعزلة الدولية، والتي تقودنا إلى السؤال الأكبر: هل هذا سيقود الإسرائيليين لاستيعاب تداعيات هذه الأزمة؟ وهل سيقولون: إننا لا نعالج الأمور بالطريقة الصحية؟ والملاحظ أن المجتمع اليهودي الإسرائيلي لم يتعلم الدروس التي كان عليه أن يتعلمها.

أكد مهند مصطفى، رئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي بيت بيرل، أن إسرائيل دولة مهاجرين واستطاعت أن تدير بنجاح الخلافات والانقسامات المختلفة، من خلال أدوات مختلفة مثل قمع الاحتجاج في بداية تكوينها التي قام بها عناصر من اليهود الشرقيين. وقد كشف السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2024 هشاشة إسرائيل التي كانت قوية وقادرة على إدارة الخلافات، وكان فيها مركز سياسي قوي تنصاع له الأطراف المختلفة بمعنى أنها كانت تمثل مركزًا سياسيًّا قويًّا.

كما كانت تملك سردية واحدة مهيمنة ومنظمة داخل المجتمع والمشروع الإسرائيلي، كما كانت تستطيع الوصول إلى حالة من التسوية الداخلية أمام الخلافات، ولكن ما حدث في 7 أكتوبر كشف هشاشة الدولة وضعفها في إدارة الانقسامات والخلافات.

لم يكن ضعف إسرائيل وظيفيًّا أدائيًّا بسبب تأخر الدولة في مساعدة السكان، وإنما في قدرتها على الحفاظ على تماسك المجتمع الإسرائيلي وتوفير الأمن للإسرائيليين وحماية مشروعهم، فالنخبة الحاكمة لم تستطع أن تفرض تسويات لتجاوز الانقسامات المركزية، مثل سؤال علاقة الدين بالدولة، وسؤال مستقبل المشروع الصهيوني، فتتحول بذلك إلى دولة مدنية وتتخلى عن الطابع اليهودي للدولة. فإسرائيل لم تعد قادرة على تسوية كل الانقسامات، وهذا يدل على أن الخلافات قوية وأن الدولة ضعيفة.

وبيَّن محسن صالح، أستاذ الدراسات الفلسطينية والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات-لبنان، أن عملية طوفان الأقصى التي هزت الكيان الصهيوني ونظريته قد أسقطت النظرية الأمنية الإسرائيلية والتي قام عليها هذا الكيان ونشأ عن ذلك ثلاث أفكار أساسية: أولاً: أن هذه المساحة التي دخلتها المقاومة، وهي تزيد عن مساحة قطاع غزة أول مرة قد ضرب فكرة الملاذ الآمن في جوهرها. ثانيًا: سنجد أن بعد شهرين من 7 أكتوبر يوجد 470 ألف يهودي غادروا الكيان الإسرائيلي خلال شهر، وفقًا لإحصائيات إسرائيلية أولية، وهذا مؤشر يعطي دلالات مختلفة؛ إذ إن فكرة الملاذ الآمن ضُربت. وثالثًا: تقديم الكيان الصهيوني على أنه الأفضل في المنطقة، وأنه يجب أن تُطبَّع العلاقات معه باعتباره القوى الموثوق بها في المنطقة، فكيف يكون كذلك وهو لم يتمكن من تدبير أموره مع قلة من المجاهدين.

وهذا يعني أن السردية القائلة: إن إسرائيل أداة يعتمد عليها المجتمع الغربي، ضُربت من أساسها، وفكرة أنها ضحية وواحة للديمقراطية، لم يعد لها وجود.

وفي قراءة التاريخ توجد ثنائية التكامل والتآكل، فإن كل الدول يكون لها عناصر جذب، تصل إلى ذروة معينة، ولكنها في الوقت نفسه تواجه عناصر شد عكسي. ومع عناصر القوة الذاتية تبدأ عناصر الشد العكسي، وتتساوى في نقطة ما، عناصر الشد العكسي مع عناصر الجذب الذاتي، وبعدها تكون هناك نقطة حرجة تتفوق فيها عناصر الشد العكسي على عناصر الجذب الذاتي، واعتقد أن هذا ما نشهده في الكيان الإسرائيلي في الوقت الحالي.

وإذا تحدثنا عن عناصر القوة في المشروع الصهيوني، فقد نجح في إنشاء أكبر تجمع صهيوني يضم 46٪ من يهود العالم تقريبًا، ولديه قوة اقتصادية كبيرة، ويهيمن على صناعة قرارات عالمية، ولديه سلطة فلسطينية تقوم بأمور تخدم الاحتلال أكثر مما تخدم نفسها. وفي المقابل، يواجه حالة شد عكسي من عناصر أخرى تثبت نفسها على الأرض، أبرزها أن الشعب الفلسطيني ثبت على أرضه على مدار 75 عامًا، والفلسطينيون تجاوزوا عدد اليهود في فلسطين التاريخية، والمقاومة الفلسطينية لم تضعف مع الزمن، بالعكس ازدادت ولم تضعف بل زادت قدرتها. وأخيرًا، فإن التطبيع كان سطحيًّا، وكل الشعوب العربية كانت مع القضية الفلسطينية بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية.

ومن جانبه، ذكر شـفيق شـقير، الباحث في مركز الجزيرة للدراسات أن مشروع بناء دولة إسرائيل يختلف في كل مرحلة عن المرحلة التي قبلها، وهذا لأن الأدوات التي كانت تعتمدها إسـرائيل لم تُجْدِ، والبنية التي كانت تركن إليها إسرائيل اكتُشف أنها مختلفة تمامًا عما كانت تعتقد إسرائيل؛ فقد كانت تعتمد دائمًا على خطاب الخوف الذي تستعمله في الداخل وفي سياستها الخارجية ولكي تبرر بعض تصرفاتها القمعية غير الأخلاقية للفلسطينيين.

وقد وجَّه طوفان الأقصى ضربة قاسـية لسياسـة إسرائيل في المنطقة ولجيشها الذي كان يهـدد بأنه سـيضرب إيـران ودخول معارك في أربعة محـاور مختلفة، ثم جاء طوفان الأقصى، لنرى مقاتلين فلسـطينيين داخل مستوطنات إسرائيل! فكيف يمكن لهذه التي يجب أن تلعب دورًا إقليميًّا متطورًا وأن تكون داعمًا للسياسات الأميركية في المنطقة، أن تنهار بهذه السـرعة؟! وهذا يقودنا إلى نقطة اسـتمرار إسـرائيل في المنطقة وهل يمكن أن تقوم بهذا الدور وحدها وهناك دراسـات تعتقد أن إسـرائيل عليها إبرام معاهدة دفاع مع واشنطن. وقد شُفعت هذه الجلسة بنقاشات وردود زادت من توضيح الأفكار المذكورة.

العدالة الدولية في ميزان الحرب الإسرائيلية على غزة

إلى جانب المواجهات العسـكرية وما رافقها من وسـاطات وجهود دبلوماسية، وما تخللها من ضغوط سياسية ومبادرات لتوفير أفق سياسي للصراع العربي-الإسرائيلي، فتحت الحرب الإسـرائيلية على غزة مسـارًا قانونيًّا كانت أبرز حلقاته القضية التي رفعتهـا دولة جنوب إفريقيا ضد إسـرائيل أمام محكمـة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية. صحيح أن المتابعات القانونية لإسرائيل وممارساتها في الأراضي المحتلة لم تبدأ مع الحرب الأخيرة، فقد فُتحت في شـأنها قضايا ومتابعات وتحقيقات في مستويات مختلفة من القضاء الدولي، ولكن الزخم الذي اكتسبته قضية جنوب إفريقيا، لاسيما وهي تتعلق بأم الجرائم (الإبادة الجماعية) وتُنظر أمام أعلى مؤسسات القضاء الدولي، أضفى على المسار القانوني أهمية خاصة. فهل يمكن لهذا المسار أن يضع حدًّا لإفلات إسـرائيل من العقاب ويعيد الاعتبار للعدالة الدولية؟ وما طبيعة الدعم الذي يمكن للمسار القانوني أن يسهم به في حل الصراع العربي-الإسرائيلي؟

وقد تم التمهيد لهذه الجلسة الثالثة بعرض فيلم وثائقي عن مستشفى الشفاء مدته سبع دقائق.

ذكرت السيدة كاثلين باول، عبر تطبيق زووم، وهي أستاذ مشارك في القانون العام بجامعة كيب تاون، أن القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية حتى يُطبَّق القانون في النزاع ما بين إسرائيل وفلسطين، خاصة فيما يتعلق بغزة مهمة. فقد كان للقانون دور مهم منذ بداية النضال الفلسطيني، وكثير من مفاهيم القانون الدولي تم تطويرها بسبب الوضع في فلسطين، إن لم تكن قد ظهرت بسببه، بما في ذلك القرارات التي تتعلق بتقرير المصير والدفاع عن النفس أمام أطراف من غير الدول. وقضية الدولة الفلسطينية التي أصبحت من القضايا القانونية الأساسية، والقانون كان في هذا المسار منذ بدايته، ولكن لا يبدو أنه أحدث فارقًا، وكانت الجمعية العامة قد طلبت رأيًا استشاريًّا بشأن الحرب في فلسطين، ولدينا كذلك قرارات الجمعية العامة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فلسطين.

ما يبدو مختلفًا الآن هو المشاركة في هذه القضية النزاعية الجدلية، والتي أصدرت فيها المحكمة قرارات ملزمة، ترتبط بارتكاب إسرائيل الإبادة وفشلها في منع ارتكاب جريمة الإبادة في فلسطين.

وظيفتي تقتضي أن أتحدث عن قضيتي الماثلة أمام محكمة العدل الدولية، والتبعات الدولية المرتبطة بهذه القضية، فلابد أن نكون مدركين أن محكمة العدل الدولية ليس لديها ولاية قضائية على كل الدول، فلها ولاية قضائية حينما توجد موافقة مسبقة تُعطى لها، وفي هذه الحالة تعطى الموافقة بناءً على قضية الإبادة نفسها، وجنوب إفريقيا وإسرائيل طرفان في هذه الاتفاقية.

عندما يتم الحديث عن عدم تقديم هذه الدعوى بشكل مبكر أو قبل الوقت الذي تم فيه تقديم هذه القضية، وشرعية الدعاوى التي رُفعت المرتبطة بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ومعاملة إسرائيل للفلسطينيين وحرمانهم من تقرير المصير، فلم يكن لدينا وضع متماش مع الإطار الذي تضعه الاتفاقية المرتبطة بالإبادة.

أما ريتشارد فالك، المتحدث كذلك عبر الزووم، وهو المقرر الأممي السابق لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقد بيَّن أن السؤال عن ارتكاب إسرائيل جريمة

الإبادة في غزة، سؤال مهم، ومحكمة العدل الدولية تتبع إجراءات معقدة والكثير من الإجراءات والممارسات للوصول إلى النتائج المرجوة، وما حدث من الناحية الأخلاقية هو إبادة، وحينما ننظر إلى القانون فلا نجد تقييمًا ذا صدقية إلى أن يتم التمكين من فتح تحقيق، وهذا عنصر معوق؛ لأن في الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى قرار يبت في هذه المسألة، فإن هذا الكم الكامل من المعاناة الإنسانية يكون قد تجاوزه الزمن إلى تغيرات سياسية من حيث إن النتائج والخلاصات التي تم التوصل إليها والتي هي من صميم المحاجة القانونية لإثبات الإبادة تصبح لا علاقة لها بالوضع الراهن.

لقد كان آخر أوامر محكمة العدل الدولية الأكثر مباشرة في أمر إنهاء إسرائيل ما تقوم به من عمليات عسكرية في رفح وإنهاء أوامر الإخلاء، التي كانت تصدرها في غزة، بعد إصدار أوامر سابقة بهذا الشأن.

ما نراه من وجهة نظر قانونية، وما تم تصويره على مدار سبعة الأشهر من فظائع مستمرة تذكِّر ببيانات وأقوال كبار قادة إسرائيل الذين تبنَّوا لغة تحث على الإبادة وتبرر ما قاموا به كرد على هجمات السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وما وقع على الأرض من أفعال والنية الكامنة وراء هذه الإبادة ونزع الصفة الإنسانية عن الطرف الآخر. إن الإجراءات القانونية من وجهة نظر القانون الدولي هي أحكام محكمة العدل الدولية والأمر متروك لمجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعمل على إنفاذ ما تتوصل إليه المحكمة من قرارات وأحكام، لكن البلدان الخمسة الأكثر قوة في العالم التي تمتلك حق النقض لا تفعل ذلك حينما تحال القضية إلى مجلس الأمن.

وذكر رامي عبده، وهو مدير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أنه من المهم أن ننظر إلى أهمية القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، ورأى أن أهمية هذه القضية تتمثل في نقاط عدة؛ وهي رمزية خطوة جنوب إفريقيا، فجنوب إفريقيا تحمل المظلمة الأكثر حضورًا في الضمير الإنساني، وهناك تقاطع بين مظلمة الشعب الفلسطيني ومظلمة جنوب إفريقيا وأعلى محكمة دولية، توصل رسالة قوية حول تضامن شعوب العالم المضطهدة مع الشعب الفلسطيني ضد التسلط الاستعماري والأنظمة العنصرية.

وما أقدمت عليه دولة جنوب إفريقيا وجَّه رسائل للشعب الفلسطيني الذي شعر بالخذلان الكبير في الأيام الأولى للعدوان، وتحديدًا في الشهرين الأولين. كما أن التوقيت مهم كذلك؛ لأن رفع القضية جاء بعد شهرين ونصف من بدء جريمة الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي شكَّل ضغطًا كبيرًا على الدول التي كانت ترفض تسمية الأشياء بأسمائها، وترفض أن يتم توصيف ما حدث أو ما يحدث في غزة بأنه جريمة إبادة جماعية.

المتابع للفريق القانوني لجنوب إفريقيا يفاجأ بعرض شامل رُكِّب على طريقة الفسيفساء، فأكثر ما كان يقلق منظمات العمل الحقوقي هو كيفية تقديم صورة كاملة لمختلف أنواع الجرائم التي وقعت في غزة، فكنا نصدر تقارير بشكل يومي، في محاولة لإعطاء صورة شاملة عن هذه الجرائم، ففوجئنا بفريق جنوب إفريقيا يقدم عرضًا شاملاً لهذه الجريمة.

ورأت المحامية والناشطة الفلسطينية، لميس الديك، أن مخيمات الاحتجاج الطلابية في كل مكان في العالم ليست دعمًا لفلسطين فحسب، فالطلبة وكل الشعوب في العالم بدأوا يدركون خطر التهديد الذي يواجهونه في مجتمعاتهم وأيضًا بناء مستقبل جديد.

وفي ظل غياب القانون الدولي؛ لأن مجلس الأمن الدولي في النهاية خاضع لهيمنة الحكومات الغربية والولايات المتحدة، أصبح الفلسطينيون رهائن في بلدهم، أما الذين نهبوا وسلبوا واغتصبوا الأرض وحقوق الفلسطينيين فقد تم التطبيع معهم.

وأكدت الديك أن أولى الرصاصات التي تطلق في كل حرب هي تلك التي تستخدمها الدول في لغتها، وفي دلالاتها ولغة الخطاب، فلغة الخطاب والقانون تتأثر ببعضها البعض، والفلسطينيون عانوا مشروعًا قاسيًا، اجتماعيًّا ونفسيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا وهندسة سياسة وثقافية واجتماعية، وأحد أكبر منجزات هذه الهندسة هو نزع الصفة الإنسانية بشكل لم يسبق له مثيل عن الشعب الفلسطيني ونوع من العنصرية التي في كل أنحاء العالم وخاصةً في الغرب جعلت اسم الفلسطيني ليس مثيرًا للجدل فحسب، إنما عرضة للعقاب. لهذا السبب، فإن هذه الهندسة الاجتماعية السياسية الثقافية النفسية أدت إلى تمزيق الفلسطينيين، بحيث قُسِّموا إلى فلسطينيين سيئين وآخرين جيدين، فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الشتات.

النظام العربي والقضية الفلسطينية: تحولات في المواقف والرهانات والأدوار

لم يبلغ الموقف العربي في علاقته بالقضية الفلسطينية من الضعف والسلبية وانعدام الوزن ما بلغه في هذه الحرب على غزة. فمنذ قيام الاحتلال الإسرائيلي، العام 1948، كانت الأنظمة العربية طرفًا فاعلاً في الصراع معه سواء أكان على الصعيد العسكري أم السياسي. وعلى امتداد هذا التاريخ، توالت الحروب بين العرب وإسرائيل حتى غدا الصراع بينهما يُعرف بالصراع العربي-الإسرائيلي. ولم تفلح اتفاقيات السلام المنفردة ومساعي التطبيع التي نشطت في السنوات الأخيرة في تغيير هذه المعادلة تغييرًا جذريًّا أو إدماج إسرائيل في محيطها واعتبارها مكونًا طبيعيًّا من مكوناته. ترصد هذه الجلسة تحولات المواقف العربية من القضية الفلسطينية بين الانخراط الكامل والوساطة الحذرة والتعاون مع إسرائيل، وتنظر في أسباب هذه التحولات، وتبحث في رهاناتها وآثارها على مستقبل الصراع.

في البداية، أوضح عبد الله الشايجي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، أنه لا يوجد موقف عربي واحد، بل يوجد مواقف عربية للأسف، فالموقف العربي قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول كان موقفًا مترهلاً وغير واضح، وجامعة الدول العربية تعقد اجتماعات تظل حبرًا على ورق دون تفعيل أو قوة ردع أو قدرة للعرب بما يشكِّل موقفًا موحدًا.

وبعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، حدث تباين بين موقف الشارع العربي المتعاطف بشكل كبير جدًّا بسبب ما يشاهده من مآس ومجازر، وبين الموقف العربي الرسمي. لقد عُقدت قمتان، قمة عربية إسلامية، وقمة عربية في المنامة، ولكن ما هي الحصيلة؟ وأين القوافل العربية التي ستكسر الحصار وتدخل إلى غزة؟ وقد طالبت في مقالات بأن يعقد العرب قمتهم في رفح داخل غزة، فهل ستقصف إسرائيل القادة العرب؟ بالطبع لا، وكنت أتمنى أن تسمى قمة الأسبوع الماضي في المنامة بقمة غزة.

الموقف العربي مترهل جدًّا، فدول عربية طبَّعت، وأخرى تراقب، وثالثة لا تسهم في كسر الحصار، وأنا فخور بأني كويتي، فموقف الكويت الأكثر صلابة، ودائمًا ما نسمع عن مستشفى الكويت التخصصي ودوار الكويت، ودائمًا عن الفرق الطبية الكويتية التي ذهبت إلى رفح، وكذلك موقف الجزائر مميز، وأهالي غزة لا يعولون على

العرب ولا على النظام العالمي، ولا يوجد تقارب بين الموقف العربي ونبض الشارع.

بدأ سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية، حديثه بالتساؤل عمن خاطب الرؤساء الذين اجتمعوا في القمتين؟ وهل هم يخاطبون العرب، أم يخاطبون أنفسهم، أم شعوبهم، أو الغزيين؟ وأنا أظن أنهم يتوجهون بالخطاب لفاقدي الإرادة، فهم يطالبون بفك الحصار، فمن يفك الحصار؟ وهذا يشير إلى حالة الهوان.

كما أن الجامعة العربية، قد اجتمعت بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من 7 أكتوبر/ تشرين الأول، فهم فوجئوا بما وقع، وخشوا أن يكشف ذلك الوهن والمهانة التي يمثلونها، ومن ثم حدث مثل هذا الاجتماع بعد فترة، وصدرت قرارات هم أصدروها ولم ينفذوها.

الجامعة العربية لا تقوم بأي دور، فليست جامعة، ولا تقوم بأي دور في النظام الإقليمي العربي يؤكد تماسكه وأن لهم مكانًا ومكانة، كما أن القضية الفلسطينية استُخدمت استخدامًا سيئًا حتى بعد النكبة في 1948، فالاستخدام الرسمي كان لكسب قدر من الشرعية على حساب القضية الفلسطينية، لكن في حقيقة الأمر هم ضيعوها.

وقد أوضح حسن البراري، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأردنية وجامعة قطر، أنه من أجل فهم حالة العجز والشلل التي أصابت العرب، علينا أن نفهم طبيعة هذا النظام العربي، والذي منذ نشأته هو نظام هش تنافسي ومخترق، وقد تم الاستثمار في هذه القضية من أجل إحراج الخصوم، ولم يختلف الأمر الآن، فالمشهد يكرر نفسه، والدول العربية حينما تريد الفعل تستدعي الخارج، وأقصد بالخارج الولايات المتحدة الأميركية، التي بدأت تفقد تأثيرها في هذه المنطقة.

الدول العربية المكوِّنة للنظام العربي تُصنَّف إلى ثلاثة أصناف: دول طبَّعت مثل مصر والأردن، ومطبعين جدد، ودول ظواهر صوتية فحسب. هذه الدول لا تتفق على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب، فالبيانات التي تصدر تُكتب بلغة جميلة ورشيقة، ولكن لم يحدث شيء.

مصادر التهديد في هذه المنطقة تغيرت، فهناك دول تعتقد أن إسرائيل تهدد وجودها، وأخرى تعتقد أن إيران هي التي تهدد وجودها، وهذه الدول إن لم تتفق على مصدر

التهديد لا يمكن لها أن تتفق على مقاربة مشتركة، وهذه الدول العربية كلها تذهب إلى الولايات المتحدة على اعتبار أنها القوة المؤثرة والقادرة على صناعة الفارق، فتذهب إلى واشنطن بمقاربات مختلفة ومتناقضة، فلا تؤخذ على مأخذ الجد على الرغم من أنها تمتلك كل الموارد لصناعة الفرق.

وكان آخر المتحدثين في هذه الجلسة محمد مختار الشنقيطي، أستاذ الشؤون الدولية بجامعة قطر، الذي أوضح أنه إذا أردنا أن نختصر سوء الأداء العربي، ولا أحكم على كل دولة على حدة، فأحسن التوصيف هو أنه يجري عبث بالبيئة الإستراتيجية العربية، وحركات التحرر تحتاج إلى بيئة إستراتيجية مواتية، بينما نقطة الضعف اليوم بالرغم من المعجزة العسكرية التي اجترحها أهل غزة، غياب بيئة داعمة، بل وجود بيئة متواطئة.

لم يكن الصراع على فلسطين في يوم من الأيام صراعًا موضعيًّا، وإنما كان صراعًا شاملاً متشابكًا، فحينما اقتحم الصليبيون القادمون إلى القدس بدؤوا باختراق منطقة الأناضول وتدمير مدن بها، وحينما بدأ البريطانيون التمهيد للقدوم إلى فلسطين احتلوا مصر أولاً في 1882، ثم مكثوا يمهدون للمشروع الصهيوني طوال 30 عامًا، من 1917 حتى 1947.

وحينما جاء الصهاينة فهموا أن البيئة الإستراتيجية هي العقدة الحقيقية وبدون العبث بها لن ينجح المشروع، فلجؤوا إلى محاولة إغراء السلطان عبد الحميد لكي يبيعهم القدس مقابل سداد ديون الدولة العثمانية ولم ينجحوا في ذلك، فكتب هرتزل ملاحظة عجيبة في مذكراته: لقد خاب ظني في الدولة العثمانية، ولم يعد لنا من أمل في الحصول على فلسطين إلا بأحد أمور أربعة: تغيير النظام السياسي بالدولة العثمانية، أو إقحامها في حرب تخسرها، أو إقحامها في أزمة دولية، أو كل هذه العوامل مجتمعة. وتحقق له ما أراد في الحرب العالمية الأولى.

ما يشهده سوء الأداء العربي، فيما يتعلق بغزة، هو أن العبث بالبيئة الإستراتيجية العربية ما زال مستمرًّا، فانتهي العبث الصليبي وانتهى العبث البريطاني، والآن مرحلة العبث الأميركي، وهو في رأيي أكبر وأخطر بحكم طول ذراع الولايات المتحدة وسطوتها، وما دامت الإرادة الإستراتيجية مستلبة ويُعبث بها إستراتيجيًّا، وهي البيئة الحاضنة لفلسطين، فإن الأداء سيظل كما هو.

ولو قسنا الوضع على الثورة الجزائرية، وهي تتشابه مع الحالة الفلسطينية، فكلاهما وقع في استعمار استيطاني واقتلاعه أليم وصعب. فالثورة الجزائرية اندلعت في لحظة مواتية إقليميًّا ودوليًّا في أوج الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ثم إن كل الإقليم كان داعمًا للثورة الجزائرية، في كل الجوار تقريبًا، ولكن البيئة الدولية مواتية للقضية الفلسطينية من البيئة العربية، وهذه مصيبة كبيرة لا يمكن أن تتغير إلا بتحرر جديد للإرادة السياسية لهذه المنطقة.

وقال الشنقيطي إنه يقبل النظرية بأن فلسطين يمكن أن تكون هي من ستحررنا، فعلى الأقل هي تحررنا معنويًّا قبل أن نحررها ماديًّا، وثورات الربيع العربي اندلعت بعد حرب غزة، وأن طوفان الأقصى شحن البركان العربي الخامل بشحنة طاقة هائلة، ولا شك عندي أن الانفجار قادم، وأنه سيكون أنكى وأقوى من الذي عشناه في أواخر 2010 وبواكير 2011.

كلمة المدير العام لشبكة الجزيرة بالوكالة

وفي حفل العشاء الذي توسط اليومين، الأول والثاني، ألقى مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة بالوكالة، كلمة رحب في بدايتها بضيوف المنتدى وشكرهم على تلبيتهم الدعوة وعلى مشاركتهم الثرية جدًّا، الثرية بشكل ربما لم يسبق له مثيل في منتديات الجزيرة، وعبَّر عن شعوره وهو يهنئ موظفي مركز الجزيرة للدراسات على اختيارهم لهذا الموضوع المهم، وعلى اختيارهم للضيوف المتميزين؛ لأن تميز الجلسات يأتي من تميز الضيوف. ونوه بجلسات اليوم الأول التي وصفها بأنها ربما كانت أفضل جلسات في تاريخ المنتدى من وجهة نظره الخاصة.

وقال سواق إنه حينما نتحدث عن طوفان الأقصى، وهو الموضوع الأساسي، نتحدث عن فعل استثنائي، لم يحرك مشاعر العرب فحسب، ولا وعيهم ولكنه حرك العالم، وهناك في هذا العالم، وفي الغرب، وفي أميركا نفسها، من يقول: إن طوفان الأقصى حررنا نحن، حرر الغربيين أنفسهم، من العقدة التي استمرت ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وهي مستمرة لحد كبير، ولكنها بدأت تتآكل.

لماذا يتحدث هؤلاء عن تحررهم؟ هذا بسبب طوفان الأقصى، في الأشهر الأولى بعد طوفان الأقصى، وصلني فيديو قصير، لواحد من رعاة البقر بقبعته ويتحدث باللهجة

الأميركية لتكســاس، وهو يشكر حماس ويشكر المقاومة الفلسطينية، لأنكم تعملون على تحرير فلسطين، لكنكم في الواقع تحررونا نحن، وهو واقع نراه اليوم في حركة الشباب من الطلاب في أميركا؛ لأنه لم يكن بالإمكان أن يقوم هؤلاء بما يقومون به حاليًّا من دون طوفان الأقصى.

وأعتقد، يقول المدير العام، أنها بداية لنهاية هذه العقدة، ويجب علينا نحن في العالم العربي أن نستفيد من هذا الوضع؛ لأنه وضع استثنائي غريب جدًّا على الغرب، فعندما تقوم برلمانات غربية تمثل شــعوبها بســن قوانين تجرِّم انتقاد الصهيونية، ولا تجرم انتقاد البلد نفسه، فهو شيء غريب ونوع من الطوق المضروب على الغربيين، لذلك يجب أن نعمل على تجريد إسرائيل من استغلال فكرة معاداة السامية، فنحن ساميون.

كما يجب أيضًا أن نجرد إسرائيل من استغلال فكرة دور الضحية، فهي ليست ضحية بل الجلاد، ولكن لا يمكن أن ننجح في ذلك إلا إذا تبنينا حركات المقاومة الموجودة في الغرب.

وبالعودة للحديث عن المنتدى، فمنذ أن انطلق ونحن مصرون على أن تجسد الجزيرة ساحة حوار، تتلاقح فيها الأفكار وتتلاقى فيها الرؤى وتتجسد فيها ديمقراطية الحوار، متيحةً الفرصة للرأي والرأي الآخر، ومرحِّبة بمن لا صوت له، فهذه شعاراتنا "الرأي والرأي الاخر" و"صوت من لا صوت له"، فهذه هي الجزيرة.

الليلــة على هذه المائدة، بعد مائدة الأفكار التي اســتمرت طوال اليوم، وجســدت التنوع، نلتقي لنجســد معًا واجبات الحوار الإنســاني المتصل عبر التاريخ الإنساني وعبر الجغرافيا البشرية مباشرة حينما نجلس مع بعض ونتحدث ونتحاور، وما أحوجنا إلى الحوار!

إن منتدى الجزيرة ساحة تتلاقى فيها عوالم السياسة ورؤى الأفكار وخبرات صناعة القرار، والجزيرة آلت على نفســها في هذه المناســبة، أن تحترم فيها أصول الحرفة وقواعد المهنة دون تحيزات مسبقة أو خلاصات متعسفة. ويحلو لي في هذه اللحظة المفصليــة فــي تاريخ البشــرية، وأنا أعدُّها لحظة مفصلية بالفعــل، ونرى أن العالم كله يتحرك بســبب ما يحدث في غزة الآن، يحلو لي أن نفكر في مســارات الفعل البشري المحتاجة للرؤى الناضجة بعيدًا عن الإقصاء ونوازع السيطرة والتعالي وشرور الحروب ومشاكل الصراعات.

لقد آن للبرية أن تستريح، وآن لهذا الكوكب أن يهدأ، وآن للبشرية أن تعيش حياة الأخوة، ولم لا؟ طبعًا إنه حلمنا جميعًا، هل سيتحقق؟ هذا يعود لعملنا نحن.

في هذا المنتدى، تناولتم وستواصلون تناول موضوع القرن المجسد في المظلمة الفلسطينية، التي لم يشفع لها عمرها الممتد، ولا مظلوميتها المؤكدة ولا أوجاعها العميقة أن تصل إلى بر الأمان، والسبب هو سيطرة الظلم المعزز بالقوة القاهرة، ولعمري لو أن البشرية خلعت عنها تلك النظارة واستبدلت بها نظارة التعايش والتسامح، لما احتاج شعب كالشعب الفلسطيني أن يقاتل من أجل حقوقه، فهي حقوقه يفترض ألا يقاتل من أجلها، لكن يحدث القتال لأننا نعيش في عالم لم يستطع أن يجسد أفكاره ورؤاه بتجرد.

وختم سواق قائلاً: نجدد الترحيب بكم، وندعوكم أن تجددوا عهدكم مع الجزيرة، بل مع الإنسانية، بالدعوة لعالم إنساني تسوده شرعة العدل، وتقام فيه الحريات على أصولها، وينتفي فيه الظلم. لقد آلينا على أنفسنا في شبكة الجزيرة أن نبني صرح الحريات الإعلامية على تلك المنطلقات والأصول، وجسدنا ذلك في ميثاقنا، ودعونا له الصحفيين عبر العالم، والتزمنا به وألزمنا أنفسنا، من هذا المنطلق أيضًا نود أن نراكم جميعًا من خبراء ومثقفين تسهمون في العمل من أجل عالم أفضل، عالم السلام والمحبة والاخاء.

توازنات ما بعد الطوفان على الصعيد الإقليمي: "قوى ومحاور وإستراتيجيات"

في بداية الجلسة الأولى من اليوم الثاني أكد عباس عراقجي، الأمين العام لمجلس العلاقات الخارجية في إيران، أن إيران تدعم القضية الفلسطينية دعمًا كاملاً وهذا موقف أيديولوجي، كما أنها تتعامل مع المقاومة الفلسطينية، فكل السبل الأخرى أخفقت في تحقيق حقوق الشعب الفلسطينية.

وتاريخيًّا، عندما انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، وقفت إيران مع المقاومة الفلسطينية، كما أنها تقف ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ لأنها تعده خيانة للفلسطينيين وللقضية الفلسطينية. وعن حل الدولتين فإيران لا تؤيده؛ لأنه لم ينجح ولن ينجح، وهذا موقف إيراني منذ البداية وحتى قبل الثورة الإيرانية عندما رفض مندوب إيران في الأمم المتحدة قرار حل الدولتين، ورأى أن هذا القرار سوف يخفي

نارًا تحت الرماد وسيكون مصدر تهديد للعالم أجمع، وبعد 80 عامًا علينا أن نقول: إنه كان محقًّا.

إن إسـرائيل لم تقبل بدولة فلسـطينية؛ لأنها تريد بلدية وليست دولة كاملة العناصر فإسرائيل لن تقبل أبدًا دولة فلسطينية كاملة العناصر، سواء أكان في ظل وجود نتنياهو أم غيره. أما الحل الإيراني فإنه يقوم على حل دولة واحدة يتم استفتاء كل السكان فيها مثلما حدث في جنوب إفريقيا، وقد يبدو هذا مستحيلاً ولكن المقاومة جعلت المستحيلات حقائق.

لقد صاحب "طوفان الأقصى" زيادة التهديدات النووية من طرف إسرائيل، والتهديد النووي الإسـرائيلي سـيجبر الآخرين على إعادة التفكير في موضوع امتلاك السلاح النووي، فالضربة الإسـرائيلية لموقع إيراني قريب من منشـأة نووية في إيران أوضح الخطر الذي شكّلته إسرائيل بالقرب من مفاعل نووي لإيران.

وأوضـح أحمـد ويصال، مدير المركز الثقافي التركـي في قطر، أن تركيا أرادت أن تسـتقل وتنفتح على العالم الإسلامي والعـرب، فتقوية وجودها في المنطقة العربية مهم لها، وهي تتعرض لضغوطات اقتصادية وسياسية واقتصادية وحتى عسكرية من الخارج.

وكان موقف تركيا خلال ما يسـمى بالربيع العربي مع الشـعوب مما جعلها عرضة لانتقاد كبير. وترى تركيا أن ما يحدث في غزة هو حرب أميركية خاصة؛ لأنها أكبر بكثير من إسرائيل ونتنياهو. والغرب يفعل المستحيل ليبقى الإسرائيليون في أماكنهم؛ لأن خروجهم من إسرائيل مزعج جدًّا للغرب والولايات المتحدة، وأميركا قالت لهم: ابقوا في أماكنكم. وهذا واضح في الموقف الأميركي. والرئيس الأميركي الحالي، جو بايدن، قد يخسر الانتخابات بسبب إسرائيل ومع ذلك يقف مع إسرائيل.

أمـا الكاتـب والمحامي القطري، خليفة آل محمود، فقـد بيَّنَ أن دور قطر تاريخي وليـس وليد اللحظة ولا وليد اليوم وفلسـطين في قلب قطـر منذ اللحظة الأولى. فقطر تعاملت مع الفلسطينيين والعرب بكل تفانٍ، وما تقدمه اليوم هو واجب، فالأمير الوالد، حمد بن خليفة، كان أول زعيم عربي يكسـر الحصار على غزة وهذا دليل على أن غزة في وجدانه، كما أن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، كسر الأعراف في خطابه لمجلس الشورى، وبدأ بالدعاء لغزة.

والأزمة الفلسطينية لها أبعاد جغرافية وتاريخية، فجغرافيًّا كانت قضية إسلامية ثم عربية وفلسطينية ثم جاءت منظمة فتح وتم توقيع اتفاق أوسلو وهو اتفاق شكَّل اعترافًا ضمنيًّا بوعد بلفور. إن البعد التاريخي لما يحدث في غزة ليس وليد أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

غزة تعيد ترتيب أولويات الأجندة الدولية: الشرق الأوسط، الصراع في أوكرانيا، التوتر مع الصين

وفي الجلسة الثانية من اليوم الثاني، ذكرت إيلينا سوبونينا، مستشارة سياسية في مركز الدراسات الدولية بموسكو، أن روسيا لم تستفد سياسيًّا بشكل كبير من أحداث الشرق الأوسط. وما يجري في غزة، كما يعتقد البعض، ليس له تأثير على أوكرانيا فالأمر لم يتغير؛ فالأوكرانيون يحصلون على المزيد من المساعدات وإمدادات عسكرية كثيرة، وروسيا تتقدم على الأرض بسبب التكتيك الذي تتبعه وإستراتيجيتها العسكرية، وليس بسبب الأزمة الفلسطينية ولكن أحداث غزة أظهرت ازدواجية المعايير الغربية فهم يتكلمون عن حقوق الإنسان في أوكرانيا ويغلقون عيونهم أمام الكارثة الحقيقية التي نراها في فلسطين.

إن موقف روسيا من القضية الفلسطينية واضح دائمًا، وقرارات مجلس الأمن واضحة بهذا الشأن، وقد قوبل اقتراح من البعض في روسيا بشأن وجود دولة واحدة في الأراضي الفلسطينية برفضٍ من الرئيس بوتين، وأنا أرى أن أي اقتراحات أخرى غير حل الدولتين ستكون مضلِّلة.

إن القيادة الروسية ترى أن الاحتكار الأميركي للقضية الفلسطينية سوف يؤدي إلى كارثة، فأميركا تتحمل مسؤولية ما يحدث الآن في الأراضي الفلسطينية ولولا دعمها الكامل لإسرائيل لما وصل الأمر إلى هذا القدر من الشراسة. فالاحتكار الأميركي للقضايا الدولية يضر بالجميع وليس القضية الفلسطينية فحسب.

واستشهدت سوبونينا بابن خلدون الذي قال: إن الحضارات تتطور وتزدهر ثم بعد ذلك تتراجع وهذا ما نراه الآن، فعالم القطب الواحد بدأ في التراجع وروسيا الآن تترأس مجموعة "بريكس"، وهذه المنظمة تضم عشر دول منها دول عربية وإسلامية، السعودية ومصر وإيران، ورأت أن توسع هذه المجموعة وغيرها من المنظمات

المشـابهة، مفيد؛ لأنه يشـكل بديلاً للنظـام العالمي الحالي أحـادي القطب ويقدم أنموذجًـا للتعامـل بين الدول وفقًا للعدالة وعلى أسـس من المسـاواة بين الدول. فالسياسة حتى مع شركاء أميركا لا تتسم بالمساواة والعدالة؛ فهي تنظر إليهم بتعال، و"بريكس" يمكن أن تشكل أحد النماذج لعالم متعدد الأقطاب.

ومعلوم أننا لا نستطيع أن نعود بسرعة إلى عصر الاتحاد السوفيتي، عندما كان يوجد قطبان، وقد حدث أن هدد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب بين إسرائيل ومصر بدخول الحرب فتوقفت بسبب ذلك التهديد. نحن الآن لسنا في هذا الوضع السابق، ولكننا نتكلم عن القيم الإنسانية وقيم الأسرة وتماسكها، فالرئيس بوتين الرئيس الغربي الذي يتكلم أكثر عن قيم الأسرة.

تحدث خليل العناني، أسـتاذ العلوم السياسـية والعلاقات الدولية، عن ثلاث قضايا سيطرت على الأجندة الدولية قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، ولن تنتهي قريبًا، وهي جيوستراتيجية غير مسبوقة على الساحة الأوروبية، على سبيل مثال العودة إلى التسليح الثقيل، مثلما فعلت ألمانيا بزيادة ميزانية الدفاع زيادة غير مسبوقة، ثم تخلي مجموعة من الدول عن حيادها الذي استمر عقودًا مثل فنلندا والسويد، وعن تورط أميركي إلى حدٍّ كبير في أوروبا.

أمـا القضيـة الثانية فهي الصراع بين الصين وأميركا والذي شـهد توترًا كبيرًا قبل 7 أكتوبر/ تشـرين الأول، تمثل في مناورات عسـكرية، وبناء تحالفات دفاعية وأمنية، وإنشاء تحالف بين أميركا وأستراليا واليابان والهند، ومحاولات إنشاء ممر اقتصادي بديـل لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وما يسـمى بالممـر الهندي-الأوروبي عبر الخليـج العربي، وقد أعلن عنه قبل شـهر من أحداث السـابع من أكتوبر/ تشـرين الأول خلال "قمة العشرين". وأيضًا محاولات الولايات المتحدة مواجهة ما يسمى الصعود الصيني، والتخفيف من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا. فأبرز النقاط التي تحكم السياسـة الأميركية في المنطقة العربية قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول تتمثل فـي محاولة المواجهة مع الصين، وإعـادة التموضع في المنطقة العربية، واعتمدت على تخفيف الوجود الأميركي في المنطقة العربية، ومحاولة دمج إسرائيل في المنطقة العربية وتوسيع الاتفاقية الإبراهيمية، وتهميش القضية الفلسطينية.

هــذا فضلاً عن محاولة تحشــيد عربي ضد إيران، مــع أن هناك محاولة للتهدئة في الخليج وتهدئة الملف اليمني، واســتئناف التفاوض مع إيران بشــأن الملف النووي الإيرانــي. وكان العمــل جاريًا لتهميش القضية الفلســطينية التي عادت تحتل محل الصــدارة إقليميًّا وعالميًّا، وتم إعادة تشــكيل ميزان الــردع في المنطقة العربية، وفي الواقع فإن الخاسر الوحيد هو أميركا وإسرائيل.

لقد أصبحت إيران أكثر قوة وحضورًا مما كانت عليه قبل 7 أكتوبر/ تشــرين الأول، والولايــات المتحــدة بدأت تتورط في المنطقة العربيــة، ونتكلم حاليًّا عن حاملات طائرات أميركية ونتكلم عن غواصة أميركية تعمل بالوقود النووي في البحر الأحمر، فالولايات المتحدة مثل من يصوب النار على ساقه، فهي تقوم بعسكرة المنطقة العربية في مواجهة ميليشيات فهي تضر نفسها قبل أي شيء.

إن الانكشــاف والســقوط الأخلاقي والسياسي الأميركي الذي لم نكن لنشاهده لولا غزة، فغزة هي الكاشفة للنظام الدولي، هم من يقومون الآن بإظهاره، فعندما يخرج عضو مجلس الشيوخ الأميركي ويقول: فلتذهب محكمة العدل إلى الجحيم، ويخرج مسؤول أميركي آخر ويقول: لا توجد منظمة أقوى من إسرائيل وأميركا.

أمــا ديفيد هيرســت، مدير تحرير موقع "ميدل إيســت آي"، فذكــر أن الفظائع التي ارتُكبت على مدار ثمانية الأشــهر الماضية تم توثيقها بشكل كبير وهذه مسألة مهمة جدًّا، وقد قامت الجزيرة بدور مهم في كشف ما يحدث في هذه الحرب من خلال كشف الحقائق والأدلة والمعلومات، بشأن ما يحدث في غزة؛ الأمر الذي دمر موقف إسرائيل بأن هذه الحرب عادلة.

أما إذا تحدثنا عن أوكرانيا فهي حرب أوروبية، ولها علاقة بأشــياء سابقة وهي عمل لم يتم الانتهاء منه وهذه الحرب أثَّرت على شــرق أوروبا والبلطيق وبعض الدول العربية، ولكن ما يجري في غزة له تداعيات إقليمية ودولية.

وبالنظر إلى تركيا نجدها بدأت بالقول: إننا نتعلم من دروس الربيع العربي، ولا نريد أن نكون عرضة للانتقادات الســعودية والإماراتية ونريد أن نقوم بأمور وفق التوافق العربي. وقد تغير الموقف التركي تمامًا وأوقفوا كل العلاقات التجارية مع إسرائيل، وهذا يعد صدمة لإسرائيل؛ لأن حجم التجارة بين البلدين بلغ حوالي تسعة مليارات دولار، كما أنها انضمت إلى جنوب إفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل.

أمـا مصر فقد اسـتغرقت وقتًا أكبر للشـعور بأنه تم خداعهـا فيما يخص الأمر في رفح، والدولة أدركت أن خسـارة الورقة الفلسـطينية من خلال غلق الحدود خسارة إستراتيجية أساسية، فمصر خسرت تأثيرها في السودان وليبيا، وغزة ستكون الخطوة التالية. وآخر عار شعرت به هو أن المستند الذي قدمته مصر لحماس تم معاينته من قبل "السي آي إيه" وهذا أدى إلى غضب عارم.

إن المنطقـة ملتهبة ولا توجد قيادة حقيقة، والواقع يشـير إلى أن الحكومة الوحيدة لما بعد الحرب في غزة ستكون بمشاركة حماس ولا توجد حكومة لمرحلة ما بعد حماس في غزة. والعالم العربي لا يتمتع بوجود قيادة، يوجد حكام ولكنهم ليسـوا قادة. أما عن المستقبل فهو يبدأ عند بناء دولة فلسطينية واحدة قابلة للحياة والتوقف عن القول بإنشـاء دولتين غير قابلتين للحياة، وحرية مشتركة للتعبير الديني والثقافي وغيره. ويجب النظر إلى المستقبل.

وقد أشار خير سالم ذيابات، أستاذ علوم سياسية بجامعة قطر قسم الشؤون الدولية، إلـى أن السياسـة الصينية حذرة من أي قضية عالميـة ومن بين تلك القضايا قضايا الشرق الأوسط، والسؤال هو: ماذا تريد الصين من الشرق الأوسط؟

إن أول شيء تريده الصين هو ضمان إمدادات الطاقة، فهي تستورد حوالي 11 مليون برميل نفط يوميًّا، نصفها من الشـرق الأوسـط وهذا يعزز العلاقة مع المنطقة بشكل كبير.

وثانيًا: تحاول بكين كسـر الهيمنة الأميركية في بؤر في العالم منها الشـرق الأوسط والقضية الفلسـطينية. لقد اعترف الصينيون في السـتينات بمنظمة التحرير ودعموا فصائل المقاومة، واسـتقبلوا الشـقيري، ولكن هذا الدعم كان لفظيًّا أكثر منه عمليًّا، والرئيس الصيني قال في 1967: إن مليون صيني سـيدخلون الحرب بجانب العرب ولكن هذا لم يتحقق.

والصين بدأت تدير ظهرها للمقاومة لاعتبارات براغماتية أبرزها التقارب مع الولايات المتحدة وتحسـين العلاقات مع إسـرائيل والتي توجت في 1992 بتبادل الاعتراف الدبلوماسـي بيـن البلدين، والصيـن أصبحت تنظر نظرة كلية إلـى المنطقة، وتتبع دبلوماسـية جديدة يمكن تسميتها "دبلوماسـية جميع الاتجاهات"، فهي إيجابية مع

إيران وإسرائيل، ومع الدول العربية، ولكنها تغيرت بعض الشيء بعد الحرب في غزة وكان موقفها أقرب إلى للموقف العربي.

لم تُدِن الصين حماس؛ لأنها تعلم أن إسرائيل حليف الغرب وفي أي صراع مع الغرب لم تكن إسرائيل مع الصين، فضلاً عن حجم الميزان التجاري مع الدول العربية. وقد استغلت الصين الحرب لانتقاد الولايات المتحدة وانتقاد الازدواجية في النظرة الكلية من طرف الولايات المتحدة.

وتعد الصين من الرابحين في هذه الحرب؛ لأنها فضحت الولايات المتحدة، التي تنتقد التعامل الصيني مع الإيغور، ولم تنتقد إسرائيل التي شرَّدت وقتلت أهل غزة ودمرتها. وفضلاً عن هذا فالصين استفادت كذلك؛ لأن الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط، أسهم في تخفيض التوتر في شرق آسيا، لكن التوتر لا يزال موجودًا؛ لأن الولايات المتحدة بَنَتْ تحالفات في تلك المنطقة.

استهداف الصحفيين في الحرب على غزة: تحديات الواقع وجهود الحماية

مثلما يحدث في الحروب كافة، كان نقل الحقيقة في الحرب على غزة تحديًا أساسيًّا؛ فقد كان الإعلام في هذه الحرب ضحية بارزة ولم تفلح شاراته المميَّزة ولا مواثيق حماية الصحفيين ولا المنظمات المدافعة عن المهنة في منعه من الاستهداف. فالأعداد غير المسبوقة من الضحايا من الصحفيين وعائلاتهم تشهد على أن آلة الحرب الإسرائيلية تعاملت مع الصحفيين باعتبارهم أهدافًا لا مجرد ضحايا عرضيين. غير أن سلامة الطواقم الصحفية لم تكن التحدي الوحيد، فقد تعرضت الصحافة الدولية خلال الحرب على غزة إلى اختبارات حقيقية بشأن مهنيتها ومدى تعلقها بالحقيقة، وتوازن تغطيتها للأحداث ونقلها من مختلف الزوايا، وعرض مختلف الروايات دون انحياز. ففي حين كافحت بعض وسائل الإعلام للحفاظ على مهنيتها ودفعت من أجل ذلك أثمانًا باهظة، سارعت وسائل إعلام أخرى إلى تبني الرواية الإسرائيلية بالكامل دون مساءلة أو تحفظ، ومارست في المقابل رقابة صارمة على الرواية الفلسطينية. ولم تنأ شبكات التواصل الاجتماعي بنفسها عن هذه التحيزات، بل كان انخراط بعضها في خدمة الأجندة الإسرائيلية جليًّا ومنهجيًّا. تناقش هذه الجلسة تحديات الإعلام زمن الحرب بالتركيز على بُعدي السلامة والمهنية.

في البداية، قدم المراسل وائل الدحدوح شهادته مبينًا أن الشهادة في مثل هذه الظروف عادةً ما تكون صعبة، محفوفة بكثير من الألم والمرارة؛ لأن الصحفي الفلسطيني في هذه المرة أصبح جزءًا أصيلاً من القصة، وجزءًا أصيلاً من الخبر.

لا نريد -نحن الصحافيين الفلسطينيين- في قطاع غزة وغيرنا سوى تسليط الضوء على ما يجري، أو جزء مما يجري؛ لأن ما يجري حدث مزلزل فارق واستثنائي وكبير ولم نعشه من قبل، وحتى آباؤنا وأجدادنا أخبرونا أنهم لم يعيشوا لحظة تاريخية بهذه الحساسية وهذه الخطورة، ونحن نقوم بما تكفله القوانين الدولية، ولكن مع الأسف ندفع هذه الأثمان الباهظة.

في كل مرة، الصحافي في قطاع غزة كان مسكونًا بالخوف على نفسه؛ لأنه معرض للاستهداف في أي لحظة، لكن الأخطار في هذه الحرب والهواجس والكوابيس مختلفة عن كل الحروب السابقة؛ فكل صحفي يشعر بأنه يقوم بالتغطية من عين الموت، هذا شعور لم يسكنَّا من قبل، وأنا قمت وكثير من زملائي بتغطية جميع الحروب وعمليات التصعيد والحصار وجميع العمليات العسكرية على قطاع غزة، ولم نشعر قط بمثل هذا الشعور الذي كان يسكننا ويخيم علينا في كل لحظة من لحظات هذه الحرب على قطاع غزة. فهذه المرة أرادت قوات الاحتلال الاسرائيلي أن تكون مختلفة عن كل ما كان من قبل من حيث الألم والمرارة والوجع والثمن الذي يدفعه الصحفي الفلسطيني في قطاع غزة، فأرادت أن تبدأ بإيلامه نفسيًّا وإيلام روحه ومعنوياته وإرادته من خلال استهداف الأسر كما جرى لي ولزملاء آخرين في قطاع غزة. لقد كان هذا أسلوبًا مستحدثًا، أكثر وجعًا من استهدافنا نحن، وعلى كل حال هذا الألم وهذه المرارة وهذا الوجع لم يفتَّ في عضدنا ولم يمس عزيمتنا؛ لأننا أدركنا منذ الأول أن هذه اللحظة فارقة ومختلفة، وأن دورنا فيها أيضًا يجب أن يكون فارقًا ومختلفًا ومميزًا عن كل الأدوار السابقة، وأن يرتقي العمل الصحفي، خصوصًا الفلسطيني، عن كل الأدوار السابقة، وهذا ما حاولنا أن نقوم به.

لكن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف عند هذا الحد، والاستهدافات الإسرائيلية هذه المرة كانت شاملة وعامة ولم تترك أي شيء إلا استهدفته، وأعلى درجات الاستهداف القتل، ولكن أيضًا تدمير المؤسسة.

الصحفـــي الفلســـطيني تعرض إلى ألـــم الفقد، فقد الأهل والزوجـــة والابن والبنت والحفيـــد والقريب وابن الأخ وابن العم، ولكنه فقد كذلك البيت، فقوات الاحتلال دمرت بيوت صحفيين كثر، واســـتهدفت أيضًـــا المكاتب، ومنها مكتب قناة الجزيرة وكثير من القنوات في مدينة غزة وكل المدن.

قوات الاحتلال الإســـرائيلي شـــردت منذ البداية الصحفيين، وتحت الضغط وتحت النيـــران وتحت التحذيـــرات، طلبت منهم أن ينزحوا بالكامـــل عن مدينة غزة مركز الحدث، ومناطق الشمال إلى مناطق الجنوب، وليتهم سَلِموا، على العكس أصبحت تلك المناطق المصيدة للمواطن والصحفي الفلســـطيني، وهذا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

على ســـبيل المثال، لما حاولنا مجتهدين أن نأتي للناس بصور من مناطق لم تصلها عدســـة من قبل في خان يونس، كانت هي المهمة التي أُصِبتُ فيها واستُشـــهد فيها زميلي سامر، وهي مهمة كانت بعد الحصول على موافقة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وذكَّر المراســـل الفلسطيني بقناة الجزيرة، إسماعيل أبو عمر، بعدد الصحفيين الذين استشهدوا في غزة، والذين بلغ عددهم 147 شهيدًا، و200 أسير.

وذهب إلى أن المؤسســـات الحقوقية والأممية تشـــارك في تزييف الواقع في شـــأن القوانيـــن المفتـــرض أن تحمي الصحفيين والتي لم تطبق، فأين حقوق الإنســـان من تطبيق هذه القوانين؟ وذلك يعد تزييفًا للتاريخ؛ لأن في يوم من الأيام سينشـــأ جيل ويقرأ عن حقوق تكفل للصحفيين حرية التعبير والعمل، لكن تلك الحقوق لم تكن مصونة ولم يستفد منها الصحفيون.

أمـــا إيرينـــا خان، المقررة الخاصة للأمم المتحـــدة المعنية بتعزيز الحق بحرية الرأي والتعبير، فذكرت أنه بسبب القصف المستمر لغزة، فإن فلسطين تعد واحدة من أكثر الأماكن اســـتهدافًا في العالم، وعندما نأخذ في الاعتبار حدة النزاع يمكن القول: إن غزة هي المكان الأكثر خطورة على أي مدني أو صحفي.

وقالت خان: إن شـــجاعة الصحفيين مثل وائل الحدوح والتزامهم كانت مثار إلهام لنا جميعًا، فلولا وائل الدحدوح وأمثاله ما كان للعالم أن يعرف ما يعيشه الناس من مجاعة ومعاناة وجرائم حرب وإبادة، فهؤلاء الصحفيون هم من يروون هذه القصص ولكن بثمن باهظ جدًّا.

إن قتل الصحفيين يعد من أكثر أدوات الرقابة خطورة، واستهداف الصحفيين وقتلهم والإفلات جعل عددًا كبير من القضايا لم تنته بعملية تحقيق مستقلة وملاحقة قضائية، ومنها قضية شيرين أبو عاقلة.

أوضحت خديجة باتيل، رئيسة مجلس إدارة المعهد الدولي للصحافة، أنه عندما يُقتل صحفي أو تُستهدف عائلته في غزة أو غيرها، فهذه ليست مشكلة الشعب الفلسطيني وليست عربية، فهي مشكلة الإنسانية جمعاء وعليها أن تواجهها وتحلها؛ لأن الصحفيين هم الذين يمثلون قدرتنا على فهم العالم وفهم الحقيقة، وعندما يتعرض كل هذا للهجوم والإعاقة، فإن حقوق الإنسان الخاصة بنا تكون قد انتُهكت، وليس حقوق الإنسان فحسب؛ لهذا السبب فإن أي هجوم على صحفي في أي مكان هو هجوم على الناس.

وذكر عمر الفاروق عثمان، رئيس اتحاد صحافيي إفريقيا، أنه من المقلق إلى الغاية أن نشاهد هذه الشهادات التي قدمها إسماعيل ووائل، وعندما كنت استمع إليهما، وأنا من الصومال فالأمر قد لا يبدو غريبًا لنا؛ حيث قُتل الكثير من الصحفيين، والصومال كان من أكثر البلدان التي قُتل فيها الصحفيون في إفريقيا.

وعبَّر عمر الفاروق، نيابة عن كل الصحفيين الأفارقة من كيب تاون إلى القاهرة، عن تضامنه مع الصحفيين في فلسطين عمومًا وفي غزة، والذين يعملون لدى الجزيرة، لما يقومون به من عمل رائع في نقل الحقيقة، تلك الحقيقة التي تكون ضحية كلما أراد الصحفيون نقل الحقيقة، فتعرضوا لهذه الانتهاكات والتعديات في فلسطين عمومًا وفي غزة والصفة الغربية خصوصًا.

أما الباحث بمركز الجزيرة للدراسات، محمد الراجي، فأوضح أن الحرب غير المسبوقة على غزة أنتجت حالة استثنائية لاستهداف الصحفيين الفلسطينيين ليس لها نظير، سواء أكان في سياق الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ الحرب الأولى في 2008–2009، أو في الحروب والنزاعات الدولية التي عرفها التاريخ المعاصر.

فقد بلغ عدد الصحفيين الذين لقوا حتفهم منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى 29 أبريل/نيسان 2024، خلال فترة لا تتجاوز سبعة أشهر (210 أيام) 153 صحفيًّا، بمعدل صحفي كل 33 ساعة تقريبًا، ويمثِّل هؤلاء الضحايا 12.75٪ من مجموع

الصحفيين بغزة (1200 صحفي) الذين ينتسبون لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، و4.78٪ من أصل 3200 صحفي في عموم فلسطين المحتلة.

حوار خاص مع المؤثرين عن صراع السرديات

شارك في هذه الجلسة عدد من المؤثرين على شبكات التواصل الاجتماعي فتحدثوا عن دورهم في الصراع الدائر بين السرديتين، الفلسطينية والإسرائيلية. ركزت الجلسة على طبيعة إسهام فئة الشباب في إدارة هذا الصراع، وعلى تنوع المنصات التي يستخدمونها واختلاف شروطها وسياساتها. كما تحدثت عن نوع الجمهور المتابع والمتفاعل مع هذه الفئة من المؤثرين. وتناولت المحتوى الذي يجري تداوله من حيث مصادره وآليات التحقق من صحته، ووقفت على التحديات التي تواجه المؤثرين والضغوط التي يتعرضون لها بسبب مواقفهم وما يمارسونه من تأثير على جماهيرهم وعلى الرأي العام.

ذكر أحمد حجازي، وهو صانع محتوى ومؤثر، أن غزة محاصرة منذ 18 سنة، ورغم الحصار وكل عدوان يتلوه عدوان، ولكن كما نقول دائمًا: نحيا لتحيا فلسطين. وذكر حجازي أن المحتوى الذي ينتجه عن غزة على مواقع التواصل الاجتماعي هو لنقل الوجه الحقيقي لغزة، وجه الأمل عند الناس، ويحكي عن الجمال الحقيقي لغزة، وعن ثقافة أهل غزة، وأن غزة بها أناس متعلمون مثقفون رغم كل ما يعانونه، وأن هؤلاء الناس في غزة رغم ضيق الحال إلا أن التعليم عندهم شيء مهم، ويحكي عن حاراتها وبحرها الذي هو المنفذ الوحيد لأهل غزة، وسَمَكِها الطيب، والمعروف عنه أنه أشهى سمك في العالم، وذلك ليُظهر للناس أن أهل غزة رغم كل ما يعانونه يحبون الحياة. فغزة عند حجازي كالعنقاء تنبعث من رمادها، وأهلها كذلك.

لقد أصبح حجازي يوثق الإبادة الجماعية التي تعانيها غزة، وكيف أن هؤلاء الناس المحبين للحياة ومقاومي المآسي والصعوبات يتعرضون لهذه الإبادة الجماعية.

من المعلوم، يقول بلال خالد، المصور والفنان الفلسطيني، أن التصوير الصحفي في مناطق الحروب والنزاعات مخاطرة، ولكن التحدي الأكبر أن يأتي اليوم الذي تغطي فيه الحرب والإبادة التي تصيب أهلك وشعبك.

وذكر بلال أنه في صباح السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، كان في الدوحة، وأدرك أن جيش الاحتلال سيشن حربًا طاحنة على غزة، وبدون تردد كان في مطار الدوحة في الساعة 6 مساء متوجهًا إلى غزة التي دخلها قبل إغلاق المنفذ بيومين.

وذكر بلال أنه غطى أكثر من حرب ونزاع، ولكن لم تكن مثل هذه الحرب، وكأن الحروب السابقة كانت تجريبية، وأكد أن الشعب الفلسطيني بات لديه نوع غير طبيعي من الصبر والتحمل والتعالي على الجراح والإصرار على خلق الحياة رغم كل الظروف المحيطة به في هذه الإبادة.

لم يشهد العالم أن مصورًا صحفيًّا ينقل مجزرة وقعت بحق أهله، أو يخرج على الهواء ليذيع خبر استشهاد 20 من أفراد عائلته، أو أن يغادر عمله ليدفن زوجته وأولاده، أو يبحث عنهم تحت الأنقاض، فالصحفي الفلسطيني صحفي استثنائي.

وقال محمد الكندري، أستاذ جامعي ومصور فوتوغرافي، إنه وقف وسط الخراب في خان يونس، ورفع رأسه فرأى منظرًا ما كان يتخيل أن يراه إلا يوم القيامة، فقال له غزاوي كان معه: أنت تقف الآن وسط مكان سقط عليه حزام. لكن كان المشهد مخيفًا.

إن أهل غزة، يقول الكندري، كائنات مختلفة عن البشر، فما رأى من صفاتهم يجعلهم مختلفين عن غيرهم في أي مكان، وما كان يتخيل أن يرى شعبًا بهذه القوة.

في بداية الأزمة، يستطرد الكندري، التزمنا الصمت، ومع مرور الوقت شعرنا بالمسؤولية فشرعنا في الكلام عما يحدث، والرد عما يردده البعض والذباب الإلكتروني، وإن كانوا قلة قليلة.

وأكد الكندري أن وسائل التواصل الاجتماعي غيرت موازين هذه الحرب تمامًا، فلو كانت قبل 10 أو 15 سنة، ما كان سيحدث ما حدث، فكل إنسان في غزة عنده هاتف محمول تحول إلى صحفي ينقل الأحداث بهذه الطريقة وهذه السرعة جعلت المنصات غير قادرة على حجب هذا المحتوى الدموي في غزة وما يجري من إبادة. فالحمد لله تغيرت موازين الإعلام بفضل وسائل التواصل الاجتماعي.

أما نيكول جينيز، وهي صانعة محتوى على اليوتيوب وإحدى المؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد ذكرت أن السؤال في هذه الأوقات يجب أن يكون: لماذا

لا يحترق العالم حزنًا على ما يحدث؟ والرأي العام دائمًا ما يستجيب ويستيقظ، لكن أنا أتحدث عن أنهم يجب أن يمثلونا ويحمونا، وكل واحد منا يجب أن يختار السلاح الرقمي ويوقظ الأحاسيس والمشاعر، وأول هذه المشاعر هو الشعور بالغضب، فإذا شعرت بالغضب فأنت إنسان، والغضب يتحول إلى شغف والشغف يجعلك تقوم بالواجب.

وتساءلت: لماذا أدعم فلسطين؟ لأنني إنسانة من الغرب، والسردية الصهيونية تريدني أن أكره المسلمين، أنا لا أحتاج إلى كثير وقت لكي أعي، وأسأل: لماذا العالم لا يحترق، وأنا أقول هذا من باب التعبير المجازي، إزاء ما يحدث في غزة؟

شكر كريم دينيس، وهو موسيقي بريطاني من أصول عراقية، في بداية مداخلته عبر تطبيق زووم القائمين على المنتدى على دعوتهم الكريمة، وحيَّا قناة الجزيرة، وتحية خاصة أبطالها الذين نتعلم منهم الثبات والالتزام والإخلاص والمهنية، مثل وائل الدحدوح وأنس الشريف، ففي غزة أشخاص يجسدون العبارة المشهورة للشهيدة شيرين أبو عاقلة "التغطية مستمرة" برغم كل الظروف القاسية، فشكرًا لكم من صميم القلب على خدمتكم للإنسانية، فأنتم مصدر الإلهام لكل الأحرار في هذا العالم، فلكم كل الاحترام والتقدير.

خلال هذه الحرب على غزة، الناس ينظرون إلى الجزيرة على أنها نافذة للحقيقة وسط بحر من الأكاذيب والدعاية.

وقال كريم: إن الإعلام الغربي وانهزاميي العرب روجوا للجيش الإسرائيلي على أنه لا يقهر، لكن اكتشفنا عكس ذلك، وأن الكيان مؤقت ونمر من ورق وأوهن من بيت العنكبوت، ونحن مدركون تمامًا أن غزة رأس جبل الجليد، ولأهل غزة كل الاحترام والتقدير، فقد عجزت اللغة وشُلَّ اللسان على توصيف الإحساس، ونحن معكم قلبًا وقالبًا.

وذكر كريم أن حركة "Palestine action" تقوم بفعل مباشر عكس التيار وتسعى إلى إغلاق مصانع الأسلحة الإسرائيلية في بريطانيا، ونجحت في إغلاق ثلاثة مواقع إسرائيلية وتعمل على مدار اليوم لأجل أهل غزة؛ لأننا نعد أنفسنا يدًا واحدة معهم.

الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين تبيع أوقافها للاحتلال وموقف الرعايا العرب

The Orthodox Church in Palestine sells its endowments to the occupation and the position of Arab subjects.

*Lana Badavan – لانا بادفان

ملخص

تتعرض الأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين عمومًا، وفي مدينة القدس على وجه الخصوص لحملة "إسرائيلية" صهيونية للاستيلاء عليها وتسريبها لمجموعات الاستيطان بالتحايل، وبطرق مختلفة، بما في ذلك صفقات مشبوهة لشرائها من القائمين عليها، وجميعهم غير فلسطينيين، وتحديدًا من المراجع الكنسية اليونانية، التي تُشرف على معظم تلك الأوقاف ما يمكّن الاحتلال من الاستمرار في عملية تهويد كل أرض فلسطين التاريخية، والقدس في المقدمة منها، ومحو طابعها العربي، المسيحي والإسلامي

تسعى هذه الورقة إلى استعراض واقع الأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين، وتقديم المعطيات الموثقة، بالأرقام والوقائع، وتفاعلات ما يجري، ودور رجال الدين العرب الفلسطينيين في الدفاع عن تلك الأوقاف ومنع تسربها، ومقاومة كل مشاريع ومجموعات الاحتلال التي تعمل على شراء تلك الأوقاف خلسة ومن وراء ظهر أتباع الكنيسة وأصحابها الشرعيين من أبناء فلسطين

اعتمدت هذه الورقة بشكل رئيس على المتابعة اليومية لمجريات السياسة الإسرائيلية بشأن الأوقاف الأرثوذكسية في فلسطين ومدينة القدس، وعلى كل ما نُشرَ وتم كشفه من معطيات موثقة بهذا الشأن من المصادر الفلسطينية الرسمية والشعبية على حدٍّ سواء، وعلى مصادر من داخل الجهات الكنسية الوطنية في فلسطين

Abstract

Orthodox Christian endowments in Palestine in general, and in the city of Jerusalem in particular, are being subjected to a frenzied Zionist "Israeli" campaign to seize them and leak them to settlement groups fraudulently, in

* لانا بادفان، باحثة في العلاقات الدولية بمدرسة الاقتصاد العليا، موسكو – روسيا

Lana Badavan, Researcher in International Relations at the Higher School of Economics, Moscow - Russia

many different ways, including arranging suspicious deals to purchase them from those in charge of them, all of whom are non-Palestinians, specifically Among the Greek ecclesiastical authorities are those authorities that supervise and control most of these endowments, thus leaking them to colonial settlement groups, as is generally the case with Islamic endowments that the occupation authorities seek to harm, all in order to continue the process of Judaizing all of the historic land of Palestine and Jerusalem. In the forefront of it, and erasing its Arab Christian and Islamic nature.

This paper is an analytical political study related to the reality of Orthodox endowments in Jerusalem, by reviewing the reality surrounding this important issue, presenting documented data, numbers and facts, the interactions of what is happening, and the role of the Palestinian Arab clerics in defending those endowments and preventing their leakage, and resisting all projects. In addition, the occupation groups that work to buy these endowments surreptitiously and behind the backs of the followers of the church and their legitimate owners, the people of Palestine.

The material was based mainly on the daily follow-up of the developments of the "Israeli" policy regarding Orthodox endowments in Palestine and the city of Jerusalem, and on all the documented data that was published and revealed in this regard from both official and popular Palestinian sources, and on sources from within the national ecclesiastical authorities in Palestine.

مقدمة

تتعرض الأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في القدس، وعموم أرض فلسطين التاريخية منذ وقت طويل، وما زالت، إلى هجمة صهيونية للاستيلاء عليها؛ وإنهاء وجودها المادي الملموس، لاسيما في مدينة القدس والحواضر الكبرى الفلسطينية، وذلك في سياقات المشروع الصهيوني الهادف إلى محو هوية فلسطين وتاريخها العربي الإسلامي والمسيحي المُمتد عميقًا في جذورها وتربتها.

نظرًا لغياب وثائق ومراجع ودراسات عن موضوع تفويت الكنيسة الأرثوذكسية أوقافها في فلسطين للاحتلال الإسرائيلي الذي يكشف أحيانًا عن الصفقات السرية بين الطرفين؛ فإن هذه الورقة اعتمدت بشكل رئيس على المتابعة اليومية لمجريات السياسة الإسرائيلية تجاه الأوقاف الأرثوذكسية، وعلى كل ما نُشرَ من معطيات قليلة بهذا الشأن من مصادر فلسطينية رسمية وشعبية، ومصادر من الكنيسة الوطنية في فلسطين، وعلى مواقف رعايا الكنيسة العرب من تصرفات إدارة الكنيسة، المرفوضة وطنيًّا ودينيًّا وروحيًّا، وعلى رأسهم المطران عطا الله حنا، وأيضًا مواقف رموز عربية فلسطينية من رعايا الكنيسة الأرثوذكسية، ممن تم اللقاء والحوار معهم في التفاصيل الحساسة غير المعلنة، حيث تبدو الصفقات منذ فترة بين متنفذين في شؤون الكنائس ومتسلطين عليها وأغلبهم يونانيون وليسوا فلسطينيين أو عربًا في الأصل. لذلك كان الاعتماد في بناء الدراسة، في جزء مهم منه، على تلك اللقاءات.

الأوقاف الأرثوذكسية قضية كل الشعب الفلسطيني

تُعدُّ قضية الكنيسة الأرثوذكسية وأملاكها الوقفية في القدس وعموم أرض فلسطين التاريخية؛ من القضايا الوطنية الفلسطينية والقومية العربية الساخنة؛ إذ تتعرض تلك الأوقاف لهجمة مستعرة؛ للاستيلاء عليها من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ لاسيما في ظل الأنباء التي تتحدث بين الحين والآخر عن بيع تلك الأوقاف.

إنَّ قضية الأوقاف المسيحية والإسلامية في فلسطين هي قضية أرض وهوية؛ لذا فإن قضية بيع أراضي الأوقاف الأرثوذكسية في فلسطين، ومحاولات إسرائيل الحثيثة للاستيلاء عليها، هي قضية وطنية عامة تهم كل الشعب العربي الفلسطيني على امتداد

أرض فلسطين التاريخية، وهذ ما أكَّدَه رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس؛ المطران عطا الله حنا، غير مرة، وأمام زوار ومصلين ورجال دين أرثوذكس؛ حين دعا المسيحيين من أبناء فلسطين في الأراضي المقدسة إلى: "الصمود والبقاء في هذه الأرض والدفاع عن المقدسات والأوقاف"، مؤكدًا أنَّ: "المسيحي الفلسطيني كشقيقه المُسلم، مدعو إلى أن يبقى ويصمد في وطنه رغم كل الظروف، وأن يسهم في تحرير الوطن والإنسان وبناء الدولة". وردد المطران عطا الله حنا في عظته قوله: "أن تكون مسيحيًّا فلسطينيًّا هذا يعني أنك تنتمي إلى الكنيسة الأولى التي أسسها السيد المسيح عليه السلام"(1).

إن الوجود المسيحي في القدس المُحتلة مُتجذر في التاريخ؛ ففي مدينة بيت لحم القريبة من مدينة القدس كانت ولادة السيد المسيح، عليه السلام، وفي المدينة المُقدسة كانت انطلاقة الدين المسيحي، وفي أرجائها شهد العالم الاحتكاك التاريخي، وصولاً إلى الزمن الذي أُعلنَ فيه عن المسيحية دينًا عامًّا للإمبراطورية الرومانية الواسعة في عهد الإمبراطور قسطنطين؛ وتأكد، في فترة الإمبراطور قسطنطين بالسماح باعتناق المسيحية لمن يرغب في ذلك والتسامح معه، لكن لم تصبح دينًا عامًّا بعدُ للرعايا. فزارت أمه الملكة هيلانة القدس في 320م؛ حيث بدأ ببناء كنيسة القيامة، وقد أنشأ قسطنطين مدينة القسطنطينية، ورسَّمَ لهم بطريركًا مساويًا لبطاركة الإسكندرية وأنطاكية في المرتبة، وقد عُرِفَ أتباع هذه الكنيسة بالروم الأرثوذكس، ويبدو أن أول من أطلق عليهم هذه التسميةَ هم المؤرخون العرب.

بعد انقسام الكنيسة إلى شرقية وغربية في القرن الحادي عشر الميلادي، صارت الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين تتبع بطريركية القسطنطينية، لكنها حافظت على صلاتها بروما، ثم أخذت الكنائس تستقل شيئًا فشيئًا؛ لأسباب دينية أو سياسية أو قومية. وقد توزع الأرثوذكس على عدة كنائس؛ هي اليوم: الكنيسة اليونانية البيزنطية، والأرمنية، والسريانية، والقبطية في مصر، والحبشية في الحبشة، وهذه الكنائس جميعها مُمثلة الآن في مدينة القدس وبكنيسة القيامة خصوصًا، لكن أتباع هذه الكنائس قليلو العدد في المدينة، عدا أتباع الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية؛ التي يُعرَفُ أتباعها باسم: الروم الأرثوذكس، ويتبعها معظم مسيحيي فلسطين؛ وهي كنيسة مُستقلة تنتمي إلى الكنائس البيزنطية؛ التي تتكلم اللغة اليونانية، والتي تعود صيغة الصلوات فيها إلى تقاليد بيزنطية، وقد كانت تُعرَفُ في الماضي باسم: الكنيسة الملكية، وكان أتباعها

من اليونان والعرب المتأثرين بالحضارة اليونانية، وقد استقرت اللغة العربية فيها مع الفتح العربي؛ لأن عددًا من بطاركة القدس وأساقفة الأبرشيات في فلسطين، كانوا من السوريين أو الفلسطينيين، وكانوا يتقنون العربية واليونانية(2).

قضية الأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين؛ قضية ينبغي تسليط الضوء عليها؛ لانعكاساتها السلبية على قضية القدس وعموم فلسطين ومقدساتها؛ ففي فلسطين يتبع أكثر من 51٪ من مسيحييها كنيسة الروم الأرثوذكس؛ التي تأسست في القدس العام 52 بعد الميلاد، والتي يرأسها حاليًّا رجال دين من اليونان، رغم أن أكثر من 90٪ من رعاياها هم من المواطنين الفلسطينيين العرب(3).

لقد أدَّت سياسات التهويد والإجلاء والتطهير العرقي والإثني التي مارستها، وما زالت، سلطات "الاحتلال الإسرائيلي" في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة في 1948 و1967، وفي مدينة القدس ومحيطها بشكل خاص؛ بدءًا من اجتياح عدد من المؤسسات الدينية المسيحية، والإسلامية أيضًا، مثل دير الرهبان البنديكتين في جبل الزيتون في القدس؛ كونه أول دير احتله الصهاينة بعد 1967، إلى سيطرة "إسرائيلية" صهيونية على جزء كبير من الأوقاف والعقارات الوقفية المسيحية في فلسطين، وإلى تراجع مُطرد في أعداد المسيحيين الفلسطينيين، فيما لُوحظَ تراجع وجودهم في المدينة المقدسة؛ التي باتت سلطات الاحتلال تريدها مدينة بلا مؤمنين من أبنائها؛ من المواطنين الفلسطينيين، المسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء؛ وذلك في سياق العملية الاستعمارية الإجلائية التهويدية؛ إذ تقلصت أعداد المواطنين الفلسطينيين من أبناء الطوائف المسيحية بشكل مُذهل؛ في ظل تهجيرهم القسري تحت وطأة الآلة العسكرية الإسرائيلية التدميرية؛ التي استهدفت مواقع تجمعاتهم السكنية في القدس وبيت لحم ورام الله وبيت ساحور وبيت جالا، وداخل مختلف مناطق فلسطين المحتلة العام 1948؛ فذاقوا -كإخوانهم المسلمين- عذاب التهجير والإقامة في المخيمات والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، وانتشروا في أصقاع العالم بانتظار العودة إلى الوطن المغتصب(4).

وفي هذا السياق، كانت لجنة المبادرة المسيحية الفلسطينية قد وجَّهت نداءً حذرت فيه من خطورة عمل إسرائيل؛ على تهجير الفلسطينيين المسيحيين من المدينة المقدسة. حمل النداء عنوان: "هل يبقى في القدس عرب؟ وهل يبقى فيها مسيحيون عرب؟"،

وتناول مصادرات إسرائيل لحق الإقامة من المقدسيين في مدينتهم. وجاء في النداء: "أخذت السلطات الإسرائيلية في المرحلة الأخيرة تُكثِّفُ من إجراءاتها؛ لتجريد الفلسطينيين المقدسيين، مسلمين ومسيحيين، من حقهم في الإقامة في القدس؛ وقد استهدفت تلك الإجراءات شخصيات وطنية وسياسية، بعد أن جُرِّدَتْ عائلات بأكملها من حقها في البقاء في مدينتها، وبات الوجود المسيحي، في القدس بالذات، مهددًا بصورة خاصة؛ بسبب التجريد من الهويات، والفصل بين العائلات". وزاد النداء: "عاش الفلسطينيون المسيحيون منذ قرون جنبًا إلى جنب إخوانهم المسلمين في المدينة، حتى 1948؛ إذ فرُّوا من منازلهم الواقعة في الجزء الغربي من المدينة، بعد احتلال القوات الإسرائيلية لها. وبعد احتلال شرقي القدس وضمِّها سياسيًّا من طرف إسرائيل بشكل غير قانوني؛ بعد حرب 1967، لم يعترف المجتمع الدولي بذلك الضم؛ إلا أن إسرائيل أخذت تتصرف كأنها صاحبة الحق. وقال النداء: "إنَّ سلطات الاحتلال، اتَّخذت مجموعة من الإجراءات؛ التي تمس الوجود الفلسطيني في المدينة؛ فكان أولها: أن حوَّلت الفلسطينيين المقدسيين جميعهم من مواطنين مقيمين بحق المواطنة والولادة إلى غرباء في مدينتهم يجوز لهم الإقامة فيها؛ بحقٍّ تمنحه هي وتستعيده؛ بحسب معاييرها الرامية إلى تقليص أكبر عدد ممكن من العرب فيها؛ مسيحيين أو مسلمين".

وكان ثانيها: قيام وزارة داخلية الاحتلال من حين لآخر بتجريد كثير من المواطنين المقدسيين؛ من حق "الإقامة الدائمة"؛ متذرعة بمختلف الأسباب؛ ومنها: اكتسابه جنسية أجنبية، أو تصريح إقامة في بلد آخر، أو السكن خارج حدود بلدية القدس مدة تزيد على سبع سنوات.

وكان ثالثها: قيام سلطات الاحتلال بسحب الإقامات كما حدث في 2008، عندما سحبت أكثر من أربعة آلاف إقامة مقدسية، ويساوي هذا الرقم تقريبًا، نصف ما تمَّ سحبه بين عامَي 1967-2007؛ وهذا مؤشر خطر (5).

ونُشير في هذا السياق إلى وثيقة سرية كشف عنها موقع "ويكيليكس" (WikiLeaks)؛ صادرة في 20 مارس/ آذار 2014، عن مكتب نائب مدير وزارة الشؤون الدينية اليونانية؛ وهي عبارة عن مذكرة تفاهم يوناني-أميركي؛ بالاتفاق سرًّا مع البطريركية اليونانية في القدس بشأن وضع القدس والأماكن المقدسة فيها عند الحل النهائي. تفضح الوثيقة اتفاقًا سرّيًّا؛ حدث -كما يبدو- في 2013 أو ما قبل ذلك بين الحكومة

اليونانية ووزارة الخارجية الأميركية والفاتيكان والاتحاد الأوروبي، ينص على أن تكون القدس، البلدة القديمة، في الحل النهائي ذات وضعية خاصة، لا سيادة سياسية فيها؛ بهدف: "الحفاظ على حقوق المسيحيين والمسلمين واليهود في الأماكن المقدسة، ومن ثم -ووفق التصور- يتم إنشاء ثلاث هيئات دينية (يهودية مسيحية وإسلامية)؛ على أن تكون البطريركية الأرثوذكسية اليونانية وكنيسة الفرنسيسكان والبطريركية الأرمنية، هي الهيئة المسيحية. وتشكِّل مجمل الهيئات الثلاث مجلسًا دينيًّا مشتركًا منفصلاً عن السلطات السياسية، وتكون العلاقة بين الهيئات الدينية والسلطات السياسية عن طريق مفوض أعلى خاص، يتمتع بثقة الأطراف جميعهم"(6).

وبالطبع، فإنَّ تشكيل هيئة مسيحية تشارك فيها دولة اليونان والاتحاد الأوروبي والفاتيكان برعاية أميركية دون أن يكون لأبناء هذه الكنيسة الفلسطينيين أيُّ حق في إدارة شؤون هذه الكنيسة- إنما هو سلب لحقوق المسيحيين الفلسطينيين في كنيستهم، واستمرار للتدخل السياسي الدولي في شؤون الكنيسة الأم؛ ابتداءً من العهد العثماني في 1534، حتى يومنا هذا.

إن التصور إياه يعني، أولاً: تهميش وتجاوز المسيحيين العرب، وثانيًا: تهجيرهم من وطنهم؛ ومن هنا تأتي أهمية استرداد المسيحيين العرب في فلسطين لكنيستهم وأوقافهم؛ التي يناضلون لاستردادها منذ ما يقارب من 500 عام(7).

إنَّ المسيحيين الفلسطينيين كانوا يشكِّلون نسبة 20٪ تقريبًا من التعداد العام للشعب الفلسطيني قبل نكبة فلسطين عام 1948، وكان من المُقدر أن تصل أعدادهم إلى ما يقارب مليونَي مواطن، إذا ما احتسبْنا نسبة التزايد السكاني في صفوف الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والشتات. ولكن -وعلى ضوء نتائج النكبة وما تعرضوا له كما إخوانهم المسلمين من أبناء شعبهم- فإن تحولاً واضحًا طرأ على أعدادهم في فلسطين، حين غادر مُعظمهم أرض فلسطين التاريخية تحت وطأة النكبة والظروف اللاحقة التي توالدت عنها؛ لتُصبح نسبتهم اليوم في عموم أرض فلسطين التاريخية -أي في المناطق المحتلة عام 1948م، والمناطق المحتلة في 1967 بما فيها القدس- ما يقارب 5٪ فقط، حسب تقدير يعود إلى سنة 2009(8).

ويبقى القول في هذا الإطار: أن المسيحيين الفلسطينيين ليسوا أقلية، وليسوا طائفة، إنما هم أهل الأرض الأصليون، هم شركاء الوطن في الماضي، والحاضر

والمستقبل. وارتباطهم بالأرض، ومقاومتهم لكل أشكال التهجير والتضييق؛ إنما هو من نضال الشعب الفلسطيني؛ فالأديرة والكنائس هي جزء أصيل من النسيج المجتمعي الفلسطيني، كما هي المساجد.

استهداف العقارات الوقفية الفلسطينية المسيحية ودفاع المسيحيين عنها

قبيل النكبة، وزمن الانتداب البريطاني على فلسطين، ووفق سياسة مدروسة؛ ضغطت سلطات الاستعمار البريطاني على الكنيسة لبيع أراضيها، وأصَرَّ البريطانيون على أن يتم بيع مساحات واسعة وكتل كبيرة ومكلفة؛ إذ إن الحركة الصهيونية هي الهيئة الوحيدة القادرة على جمع الأموال؛ لشراء مساحات كبيرة من الأراضي. وكان من أبرز الصفقات بين الكنيسة والحركة الصهيونية صفقة تمت في 1921 بعد ضغوط بريطانية؛ حين باعت الكنيسة الأرض التي بُني عليها مركز القدس، المثلث الشهير من الشوارع: يافا، وبن يهودا، والملك جورج، والأحياء المحيطة بها(9).

وفي الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد ذلك، فضَّلت الكنيسة طريقة التأجير؛ حتى لا تعرِّض نفسها للنقد، واستمرت الحال حتى السنوات القليلة الماضية، ثم بدأت الكنيسة تبيع الأراضي، ولم تكتف بالتأجير، وعقود الإيجار طويلة الأمد(10).

وفي 1936، أُبرمَتْ أول صفقة ما بين البطريركية الأرثوذكسية، وشركة يهودية في فلسطين. أُبرمَت الصفقة -تحديدًا- في القدس، وبموجب الصفقة استأجرت الشركة اليهودية من البطريركية مساحات من الأراضي مدة تسعة وتسعين عامًا؛ حيث أقيم على أراضي الكنيسة حي يهودي باسم: "روش رحافيه"، وأعلن في حينها البطريرك اليوناني موافقته على تأجير الأرض مدة تسعة وتسعين عامًا؛ مقابل ثلاث مئة وخمسين ليرة للدونم في السنة، بالقيمة الحالية؛ أي حوالي أربعة وثلاثين ألف دولار سنويًّا للمجمع بأكمله؛ الذي يضم مئات من الدونمات(11).

وبعد نكبة فلسطين، وإنشاء كيان الاحتلال، العام 1948، واجهت حكومة الاحتلال مشكلة؛ فقد بقيت مساحات واسعة من الأراضي في غرب القدس ومنطقة رحافية والطالبية ووادي الصليب في أيدي اليونانيين، وبقيت إدارة الكنيسة وقادتها في الجانب الشرقي من الحدود في الأردن. ووفقًا لمعهد القدس للدراسات السياسية؛ فقد استغلت "إسرائيل" هذا الوضع، وتلقى رجال الكنيسة رسائل؛ مفادها: "أن

الحكومة "الإسـرائيلية"، قد تُصادر الأرض، أو تمنع تحويل العملات الأجنبية إلى الأردن؛ إذا لم تتوصل الكنيسة إلى اتفاق لبيع الأرض".

لقد كان لـ"إسـرائيل" وللبطريركية عدو مشـترك في ذلـك الوقت؛ عنوانه: "خطة تدويـل القـدس"، ووفقًا لخطة التقسـيم فقد كان من المفتـرض أن تكون المدينة تحـت الحكم الدولي؛ فالبطريركية اليونانية أبدت خشـيتها ومخاوفها من أن يكون هذا النظام متحيزًا لصالح الكنائس الغربية؛ ولاسـيما الانحياز لمنافسـتها التاريخية؛ وعلى الأخص الكنيسة الكاثوليكية. من ناحية ثانية، كانت "إسرائيل" تخشى أن يتم نقل ملف القدس الغربية إلى الأمم المتحدة؛ لذلك عملت "إسرائيل" والكنيسة على هذه الخطة، وسهَّل هذا التعاون التقارب بينهما(12).

وبالرجوع إلى كتاب مايكل دمبر، المعنون بـ"سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسـطين، 1948-1988"، والصادر عن مؤسسـة الدراسات الفلسطينية، 1992، يمكننا أن نقارن بين سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية والمسيحية ومصيرهما المشترك.

وفـي السـنوات التي تلـت النكبة، والاحـتلال الكامل للأرض الفلسـطينية، العام 1967، وفـي سـياق عملية التطهيـر العرقي والإثني -التي مارسـها كيان الاحتلال بحق الشـعب العربي الفلسطيني- تَعَرَضّت -وما زالت تتعرض- الأوقاف المسيحية والإسلامية على حدٍّ سـواء في القدس وعموم فلسطين التاريخية لاعتداءات تمثَّلت بتدميرها، والاستيلاء على ما تبقى منها؛ لاسيما الأوقاف والعقارات العائدة للكنيسة الأرثوذكسية، وتمكين جهات إسرائيلية استيطانية من عقارات مسيحية كثيرة.

إنَّ واحدًا من أكبر الاعتداءات "الإسـرائيلية" -التي نالت من الكنائس في فلسـطين في السنوات الأخيرة- هو الذي تعرضت له "كنيسة السمك والخبز"، التي نجت من التدميـر خلال النكبة في قريـة (الطابغة) المحتلة في 1948، والواقعة على الضفاف الشمالية لبحيرة طبريا، ففي 2015، أُضرمت النيران في أبوابها فجرًا، مُحدثة أضرارًا جسيمة في الكنيسة الأثرية؛ وفي قاعة الصلاة والأناجيل، وألحقت أضرارًا بالصلبان المرفوعة في فناء الكنيسة. وبقيت الأخبار عن الاعتداءات ضد المقدسات المسيحية، لاسـيما ارتكاب المتطرفين اليهود لهذه الأفعال، غامضة متسـترًا عليها، حتى خرج كتـاب إسـرائيلي يحوي وثائـق؛ تؤكد أن جيش الاحتلال عمد إلى انتهاج سياسـة

تقوم على تدمير الأوقاف الإسلامية والمسيحية؛ ومنها: الكنائس وتخريبها والمس بها في فلسطين عشية حرب 1948 وخلالها وبعدها. وأورد حقائق عن عمليات تخريب للكنائس وسطو ممنهجة استمرت أشهرًا على يد الضباط والجنود، وعموم المستوطنين.

تعد البطريركية اليونانية الأرثوذكسية ثاني أكبر مالك عقارات في فلسطين، من بين العقارات التابعة للطوائف المسيحية، لكن مساحة العقارات التابعة للبطريركية تضاءلت بشكل كبير؛ بسبب صفقات بيعها لجهات "إسرائيلية". وتُشير الوقائع الدامغة إلى تورط رجال دين يونانيين في الكنيسة الأرثوذكسية؛ ممن أسهموا في تفويت جزء كبير من هذه العقارات الوقفية وبيعها أو تأجيرها مدة زمنية تصل إلى تسعة وتسعين عامًا لحركات الاستيطان التهويدي الصهيونية؛ ومنها: ما حدث في الأعوام بعد 1990، من بيع لفندق البتراء وفندق الإمبريال، واثنين وعشرين محلًا تجاريًّا في ميدان عمر بن الخطاب، عند باب الخليل في القدس القديمة، فضلًا عن بيت في حي باب حطة في البلدة القديمة، وغير ذلك من المساحات التي تبلغ مساحتها نحو خمسمئة دونم؛ حسب المعلومات المتواترة من الجهات المسيحية العربية في فلسطين المحتلة. وقد تم رفض تلك الصفقة من رعايا الكنيسة من المواطنين العرب، كما رفض مجلس الطائفة الأرثوذكسية في مدينة الناصرة بيع الأوقاف المسيحية والتفريط بها، وحَمَّلَ البطريرك ثيوفيليوس الثالث كامل المسؤولية عن الصفقات وتنفيذها(13).

كذلك طالب مجلس الطائفة الأرثوذكسية بالعمل على إلغاء الصفقات إياها؛ وذلك بعد كشف صحيفة "Calcalist" الاقتصادية التابعة لمجموعة "يديعوت أحرونوت"؛ عن بيع بطريركية اليونان الأرثوذكس خمسمئة دونم من أراضي البطريركية في مدينة القدس المحتلة، في حي الطالبية الفلسطيني العريق، وحي "نيوت" في الشطر الغربي من المدينة، على مقربة من دير المصلبة القريب من مبنى "الكنيست" لجهات إسرائيلية(14).

وأشار بيان صادر عن مجلس الطائفة إلى تقرير الصحيفة الذي جاء فيه: "إن البطريركية الأرثوذكسية والبطريرك (ثيوفيليوس الثالث)، باعوا أراضيَ وقفية أخرى في مدينة القدس، لجهات إسرائيلية، عبر المحامي الإسرائيلي، نوعم بن دافيد؛ الذي يمثِّل شركة تدعى "نيوتكوميت هشكعوت". وتمت صفقة البيع -بحسب الصحيفة- في أغسطس/ آب 2016.

إن عمليات البيع والتسريب للأوقاف المسيحية في فلسطين والأرثوذكسية منها على وجه الخصوص ليست بالأمر الجديد، بل بدأت عمليًّا منذ 1951؛ بتسريب بعض أملاك البطريركية في القدس الغربية إلى ما يسمى: "الكيرين كايميت"، (الصندوق القومي اليهودي)، وقد أُتِم صفقتها القنصل اليوناني نيابة عن البطريركية. ومن المعروف أن هذه الأراضي أُقيمَتْ عليها مباني الكنيست الإسرائيلي، ومباني رئاسة الوزراء، ووزارات إسرائيلية ومئات من الشقق السكنية.

ولقد كَشَفَ مسؤولون في الهيئات الأرثوذكسية العربية في الأردن وفلسطين في الآونة الأخيرة عن صفقات بيع زهاء ستمئة دونم من الأراضي الفلسطينية -التابعة للكنيسة الأرثوذكسية- لسلطات الاحتلال "الإسرائيلي"؛ التي تم عقدها مع البطريرك ثيوفولوس الثالث؛ بطريرك المدينة المقدسة وسائر أعمال الأردن وفلسطين؛ بقيمة تزيد على خمسة عشر مليون دولار. وقد تسربت الأملاك الأرثوذكسية للسيطرة الإسرائيلية بموجب خمس "بيوعات" تمت في أزمنة متلاحقة مؤخرًا، و"لمساحات شاسعة من الأراضي والأملاك التي تَحملُ إرثًا تاريخيًّا دينيًّا وحضاريًّا وأثريًّا غنيًّا"، وفق عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في فلسطين (عدي بجالي) كما ورد في نشرة أرشيف نشرة فلسطين اليوم، أغسطس/ آب 2017، مركز الزيتونة للدراسات.

وتشمل تلك الصفقات استيلاء سلطات الاحتلال على أراضي في القدس، وتحديدًا في أبو طور؛ الواقعة في قسم منها عند حدود 1967 بمساحة تبلغ نحو عشرة دونمات، وفي رحافيا والطالبية، في القدس المحتلة بحوالي خمسمئة وسبعين دونمًا، والقدس/ البقعة، والقدس/ شارع الملك داوود، بإجمالي زهاء عشرة دونمات(15) مبني عليها حوالي مئتين وأربعين شقة ومركزًا تجاريًّا كبيرًا في حي "غفعات أورانيم" في القدس لشركة مسجلة في (جزر العذراء)؛ المعروفة بأنها ملجأ للشركات المتهربة من الضرائب، وذلك مقابل 3.3 ملايين دولار(16).

ومن أجل الإمعان في التضليل والتمويه بيعت هذه الأرض في شهر مارس/ آذار 2017، لشركة أخرى اسمها "أورانيم ليمتد" المسجلة في جزر الكايمان، التي تتهرب الشركات المسجلة فيها من الضرائب(17).

وفي المدة الأخيرة تم الكشف عن تسريب وبيع البطريركية أكثر من خمسمئة دونم في المنطقة المُسماة "رحافيا" غربي القدس المحتلة العام 1948. وكشف أعضاء

في المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين النقاب عن صفقة جديدة في منتصف 2017؛ تم بموجبها تسريب قطعة أرض -تعود ملكيتها لبطريركية الروم الأرثوذكس في أراضي الشيخ جراح في القدس المحتلة- لشركة أجنبية مرتبطة بشركات استيطانية تهويدية، وقد كَشَفَ تلك الواقعة عدي بجالي؛ عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأراضي المقدسة، وقال: "إن البطريركية سَرّبت قطعة أرض مملوكة للبطريركية؛ تزيد مساحتها على ستمئة وخمسة وثمانين مترًا مربعًا في حي الشيخ جراح، -حوض رقم (30509/ قسيمة رقم 4)- لشركة "كورنتي" المسجلة في جزر العذراء البريطانية. وقال بجالي: "إنَّ عملية البيع، جاءت على مراحل؛ من خلال الوثائق؛ التي تم الحصول عليها، وبدأت بالتأجير بتاريخ (6 سبتمبر/ أيلول 2009). وبعدها بأشهر تم عقد اتفاقية (تأجير) بتاريخ (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2010)؛ لقطعة الأرض ذاتها مدة تسعة وتسعين عامًا مقابل دفع مئتَي ألف دولار، بموجب مرفق (ب-بند 1) من الاتفاق، يحق لشركة "كورنتي" التمديد مدة تسعة وتسعين عامًا أخرى. وفي 3 ديسمبر/ كانون الأول 2013، تم إبلاغ دائرة تسجيل الأراضي (الطابو)؛ بنقل ملكية الأرض عن طريق اتفاقية بيع للأرض، وتحويل الملكية بالكامل لشركة "كورنتي" بمبلغ مئتَي ألف دولار؛ وهو مبلغ أقل من ثلث قيمتها الحقيقية"(18).

كما تم الكشف عن صفقة جديدة يُفترَضُ أن تُسرَّب فيها ملكية مهمة ومقدسة، والهدف من ذلك بناء مستوطنة. ويقف وراء هذه الصفقة البطريركية اليونانية التي لها سوابق في هذا الإطار، والمستوطنة المزمع إقامتها، ليست سوى مشروع أقرَّته ما تُسمى بـ"اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس المحتلة؛ لإنشاء مستوطنة تضم وحدات سكنية فخمة، وذلك فوق موقع تاريخي ذي أهمية كبيرة لدى المسيحيين والمسلمين؛ فالموقع هو تلة بالقرب من بلدة الطور في مدينة القدس المحتلة؛ تُعرَفُ باسم (جبل المشورة)؛ أي المكان الذي "تشاور فيه يهوذا الإسخريوطي مع رئيس الكهنة قيافا؛ للتآمر على المسيح وتسليمه" حسب بعض الروايات. والموقع ليس تاريخيًّا فحسب، بل هو من الأماكن الأثرية الجميلة، ومن شأن المخطط الاستيطاني التهويدي المُزمع إنشاؤه أن يُشوه مشهد المدينة، ولاسيما البلدة العتيقة فيها؛ الأمر الذي أثار غضب المقدسيين وعموم المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين من أبناء الطائفة الأرثوذكسية وغيرها من الطوائف المسيحية

في فلسطين المحتلة؛ الذين وجهوا نقدًا لاذعًا للبطريركية اليونانية التي باعت الموقع لمستثمرين إسرائيليين؛ فالتلة تطل على الحوض التاريخي للقدس المحتلة، وهي منطقة مفتوحة، حيث تنمو الأشجار بكثرة، وتعد أراضيها الأغلى على الإطلاق داخل المدينة المحتلة.

ووفق صحيفة "هآرتس"، بدأت القصة في 2013 عندما باع بطريرك المدينة المقدسة وسائر فلسطين وسوريا العربية والأردن وقانا الجليل، ثيوفيليوس الثالث، الموقع لشركة يملكها مستثمرون يهود، الأول هو رجل الأعمال مايكل شتاينهرت الذي يحمل الجنسيتين، الأميركية والإسرائيلية، والثاني رجل الأعمال اليهودي البريطاني، دافيد سوفر. ووفق وثائق المشروع سيُقام مبنيان سكنيان كبيران وثلاثة مبان صغيرة، وبالمجمل إحدى وستون شقة سكنية فخمة.

وقد عبَّر عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في فلسطين المحتلة، عدي بجالي، عن سخطه، قائلاً: "إن البطريرك مَسَّ بمكان مُقدس... لا أفهم كيف يبيعون أرضًا كهذه؛ فيها بقايا أثرية نادرة!!"(19).

في هذا السياق، وإمعانًا في سياسات سلطات الاحتلال في الاستيلاء الكلي على الأوقاف الفلسطينية لاسيما الأرثوذكسية منها ولتقنين (تشريع) كل ما يحدث لصالح تهويد الأرض ولصالح المستوطنين، صادقت المحكمة المركزية التابعة للاحتلال في مدينة القدس بقرار أصدرته على أنَّ: "ثلاث شركات مرتبطة بالجمعية الاستيطانية "عطيرتكوهانيم"، تَملكُ حقوقًا قانونية في ثلاثة عقارات كبيرة؛ تقع قرب باب الخليل في البلدة القديمة في القدس"، حسبما ذكرت صحيفة "معاريف".

و"الحقوق" التي أقرتها "المحكمة الإسرائيلية" تتعلق باستئجار المستوطنين للعقارات الثلاثة مدة تسعة وتسعين عامًا، مع إمكانية تمديد العقد مدة تسعة وتسعين عامًا أخرى؛ بموجب اتفاقيات بين الشركات التي تُمثل المستوطنين والبطريركية اليونانية الأرثوذكسية في القدس. وبحسب الصحيفة، فإن بداية هذه القضية تعود إلى العام 2004، عندما وقَّعت البطريركية الأرثوذكسية على عقود لتأجير الشركات لثلاثة عقارات؛ هي: فندقا بتراء وإمبريال، عند باب الخليل، ومبنى يُطلَقُ عليه اسم: بيت المعظمية، بالقرب من باب حطة؛ المؤدي إلى المسجد الأقصى. وأضافت الصحيفة: "إن عطيرتكوهانيم، هي التي وجهت الشركات الثلاث؛ لشراء حقوق الاستئجار

لســنوات طويلة، ورئيس هذه الجمعية الاســتيطانية؛ "ماتي دان"، ومحاميها؛ "إيتان غيفــاع"، هما اللذان تفاوضا على الصفقة. كذلك جنَّد "ماتي دان" جهات؛ لتمويل الصفقة".

ويُشار إلى أن كلا الفندقين تديرهما عائلة الدجاني التي لم تكن على علم بالصفقات التي أُبرمَتْ بصورة ســرية. ويُذكَرُ أن النشــر عن هذه الصفقات في العام 2005 أثار انتقادات واحتجاجات شــديدة ضد البطريرك اليوناني آنذاك، إيرينيوس، الذي أطيح به من منصبه. وكان البطريرك اليوناني، إيرينيوس، قد نفى علاقته بالصفقات.

وذكرت الصحيفة أن البطريرك الحالي، ثيوفيليوس الثالث، حاول إلغاء تلك الصفقات، وأعلنــت البطريركية أن محاســبها وقَّع علــى الصفقات دون أن تكون لديه صلاحية القيام بذلك. وبحســب تصريح البطريركية أمام المحكمة، فإن الجمعية الاســتيطانية تعهدت لمحاسب البطريركية بدفع رشوة له قيمتها مليون دولار(20).

وفي هذا الإطار، طلبت لجنة الداخلية التابعة للكنيست الإسرائيلي مما تُسمَّى "سلطة أراضي إســرائيل" و"الصندوق القومي اليهودي" بلورة حل يتيح اســتمرار ضمان الأراضي في القدس التي قامت الكنيسة الأرثوذكسية ببيعها، بحسب تقارير إسرائيلية لمســتثمرين ورجال أعمال يهود، وذلك بســبب بناء آلاف الشقق السكنية عليها في المدينة.

وطلب رئيس اللجنة، دافيد إمســالم، من القائم بأعمال المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، إيريز كمينيتس، استدعاء ممثلي المؤسستين للعمل على إيجاد حل(21).

زيادة على كل ما ســبق، كانت وثائق قد كشــفت أن البطريركية الأرثوذكسية اليونانية -تحت قيادة البطريرك الحالي ثيوفيليوس الثالث- باعت ستة دونمات في منطقة دوار الســاعة في يافا مقابل مبلغ مليون وخمســمئة ألف دولار فقط. وأوضحت الجمعية الخيرية الأرثوذكســية في فلســطين أن: "أماكن مقدسة للأوقاف المسيحية في مدينة يافا في الداخل الفلســطيني، تتعــرض لعمليات وصفقات بيع وتصفية". وأوضحت الجمعية في بيان صحفي أصدرته أنه: "تبين -حسب وثائق وحقائق لا لبس فيها ولا شك- أن البطريرك ثيوفيولوس الثالث بمساندة السنود المقدس، قد قام ببيع حقوق الملكية جميعها لوقفية سوق الدير المركزية، بجانب دوار الساعة في مدينة يافا بيعًا

نهائيًّا لا حكرًا ولا تأجيرًا". وأضافت الجمعية الخيرية الأرثوذكسية في مدينة يافا أنه: "تم بيع هذه القطعة -ومساحتها ستة دونمات ونصف، وفيها ما يقارب ستة آلاف من المباني الأثرية والحوانيت والبيوت العريقة- بمبلغ زهيد يقارب مليون وخمسمئة ألف دولار أميركي، بينما قيمة هذه الأماكن الحقيقية تفوق بكثير المبلغ المذكور؛ إذ لا سعر محدَّدًا لها". وأشارت الجمعية إلى أنها حصلت على: "عقد بيع هذه الوقفية منذ أن بدأت البطريركية تتخلص من ممتلكات الطائفة المسيحية الأرثوذكسية في الشرق الأوسط عامة وفي يافا خاصة، أما المشتري فهو شركة وهمية أجنبية باسم (بونا تريدينج ليمتد)"، وأكدت أنه: "لا يوجد لهذه الشركة أي سجل عند مُسجِّل الشركات حسب القوانين والأنظمة". وأنه: "بهذه الصفة أنهت البطريركية كامل حقوقها في هذه الأرض والوقفية والمباني المقامة عليها"(22).

وكشفت الجمعية الخيرية الأرثوذكسية في فلسطين أن: "البطريركية لم تكتف بذلك في يافا، بل باعت شققًا سكنية بمحاذاة كنيسة الخضر للشركة نفسها وبأسعار بخسة وبصفقات غير نزيهة". وقالت الجمعية: "نحن سنتصدى لعمليات التصفية والبيع للأملاك المسيحية في يافا، وسنتصدى للبطريرك ثيوفيليوس الثالث؛ لأنه يُشكّل خطرًا على وجود البطريركية". ودعت الجمعية المؤسسات الأرثوذكسية والمسيحية جميعها في يافا للعمل؛ من أجل التصدي لهذه الصفقات(23).

كما باعت البطريركية الأرثوذكسية اليونانية أراضيَ واسعة في قيسارية جنوب مدينة حيفا، وتشمل أجزاء كبيرة من الحديقة الأثرية والمدرج الروماني، مقابل مليون دولار فقط. وقد تم تسريب وثيقة سرية تتحدث عن صفقة بيع أراض جديدة في مدينة قيسارية التاريخية بين بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس المحتلة (مالكة الأرض رسميًّا)، وشركة أجنبية بوساطة محامية إسرائيلية؛ قوامها ألف دونم تقريبًا، وقد بيعت بثمن زهيد، مليون دولار؛ ما يُثير علامات استفهام. والحديث يدور عن مساحة أرض تبلغ نحو تسعمئة دونم في منطقة قيسارية التاريخية -وتشمل آثارًا تاريخية- وقام البطريرك ثيوفيليوس الثالث بتوقيع الاتفاقية التي تتضمن أرقام القسائم والمبلغ المستحق رسميًّا بقيمة ثمانمئة ألف دولار سُلِّمَتْ للبائعين فور التوقيع على الاتفاقية، ومئتَي ألف دولار سُلِّمَتْ لاحقًا. وبيعت هذه المنطقة في قيسارية لشركة تُدعى "سانت فينسنت"؛ مُسجَّلة في دولة صغيرة نائية تُدعى: "غرينادين"؛ الواقعة

في منطقة البحر الكاريبي، ويبلغ تعداد سكانها نحو مئة وخمسين ألف نسمة. وتم بيع هذه الأرض كلها؛ أي نحو تسعمئة دونم بمبلغ مليون دولار فقط(24).

ونُشير هنا أيضًا إلى صفقة بيع أحد عشر دونمًا في مدينة طبريا، على شاطئ البحيرة، بمحاذاة الدير في قلب المدينة. أيضًا في هذه الأماكن، تم دفع مبالغ قليلة مقابل الأراضي. وبِيعَ ستون دونمًا في مدينة الرملة؛ وهي أراضي أوقاف أرثوذكسية وملك لأبناء الطائفة(25).

في هذا السياق، كشف الباحث الفلسطيني في شؤون الأوقاف الأرثوذكسية، أليف صباغ، أَن وثائق "ويكيليكس" التي حصل عليها مؤخرًا، تُقَدمُ مادة دسمة جدًّا عن التدخل الدولي السياسي، لاسيما الأميركي، في شؤون البطريركية اليونانية في القدس؛ إحدى هذه الوثائق، التي صدرت عن مكتب وزارة الخارجية الأميركية فيما يخص التدخل الأميركي لدى السلطة الإسرائيلية للاعتراف بثيوفيليوس الثالث تؤكد أَنه حصل على الاعتراف الإسرائيلي مقابل التزامات خطرة؛ منها ما يخص "صفقة باب الخليل".

وتقول الوثيقة: "قال البطريرك الأرثوذكسي اليوناني، ثيوفيليوس الثالث، للمحلل السياسي الأميركي، يوم التقاه في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2007: إن الوزير الإسرائيلي، رافي إيتان، أبلَغَ البطريركية في القدس، يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول، أن الحكومة الإسرائيلية اعترفت به (بالبطريرك)، وقال إنه لا يزال ينتظر وثائق رسمية من الحكومة الإسرائيلية، لكنه وصفها بأنها تقنية. وقال ثيوفيليوس أيضًا: "إنَّ البطريركية ستحترم الاتفاقات السابقة جميعها مع الحكومة الإسرائيلية، وتُعامل قضية الأملاك الأرثوذكسية اليونانية في القدس الشرقية -التي باعها البطريرك السابق، أرنيوس، للإسرائيليين على أنها مسألة قانونية". وفي مكانٍ آخر من الوثيقة، قال ثيوفيليوس للمحلل السياسي الأميركي: "إنَّ الاعتراف به، سيمكِّن الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية من العمل مع الحكومة الإسرائيلية على مجموعة من القضايا غير المحددة". وفي هذا الصدد، قال الباحث أليف صباغ: "إنَّ ما جاء في هذه الوثيقة، يؤكد ما نُشرَ في وقت سابق من محضر سري جمعَ البطريرك ومحاميه مع اللجنة الوزارية الإسرائيلية يوم 11 يوليو/ تموز 2006، وقال فيه محامي البطريرك والبطريرك نفسه إنه "مستعد لعقد صفقات مع الطرف الإسرائيلي، وإن الاعتراف به يسهِّل الطريق لتوقيع ثلاث صفقات جاهزة"(26).

تصدي القيادات المسيحية العربية لبيع الأملاك الوقفية

تقف القيادات المجتمعية والمؤسساتية والجماهيرية العربية الفلسطينية كلها في عموم أرض فلسطين وعلى رأسها أبناء الطائفة المسيحية موقفًا موحدًا، وتلعب دورًا رائدًا في التصدي لعمليات نهب الممتلكات الوقفية في فلسطين وبيعها؛ ومنها الأملاك الوقفية العائدة للطائفة المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين، وفي فضح الأدوار الخفية لبعض الأطراف في تسريب تلك الأوقاف ووضعها لقمة سائغة بيد سلطات الاحتلال ومجموعات التهويد والاستيطان.

فالسيد عدي بجالي، عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأراضي المقدسة، يرى أن "للبطريركية بقيادتها اليونانية دورًا أساسيًّا في تمكين الاحتلال من تهويد الأوقاف والأملاك العربية الأرثوذكسية في فلسطين المحتلة، واستهداف الحضارة والتاريخ والوجود الفلسطيني العربي المسيحي؛ وذلك عبر إتمام صفقات البيع"(27).

وأوضح عدي بجالي أن: "السلطات الإسرائيلية لا تستطيع -قانونيًّا ودوليًّا- مصادرة أي وقف فلسطيني مسيحي، إلا من خلال صفقات البيع الخطرة التي تستهدف الأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها". ومن جهته، قال داوود حنانيا، عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي المُشكَّل من ثمانية أعضاء من الأردن وفلسطين: "إن أملاك الكنيسة لا يجوز بيعها؛ من الناحيتين الوطنية والسياسية، بوصفها أراض فلسطينية لا يجوز بيعها للاحتلال". ونوه إلى أهمية: "إعادة النظر في قانون بطريركية الروم الأرثوذكس رقم 27 لعام 1958؛ لجهة وضع ضوابط تمنع التصرف بأملاك الكنيسة الأرثوذكسية من قبل شخص بمفرده؛ من أجل وضع الموضوع في نصابه القانوني"، وتوقف عند ضرورة حصر أملاك الكنيسة الأرثوذكسية؛ التي تملك أجزاء كبيرة ومهمة في فلسطين؛ لاسيما في القدس المحتلة(28).

بدوره، أوضح المهندس إميل غوري؛ عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين؛ أن "نقل ملكية أملاك وأوقاف الكنيسة إلى الاحتلال، تُعدُّ مسألة خطيرة على القضية الوطنية الفلسطينية"، مؤكدًا أنه: "يُمنع بيع أوقاف وأملاك الكنيسة الأرثوذكسية؛ بوصفها أراضي وقفية، أوقفها أهالي البلاد باسم البطريركية في خدمة الصالح العام للشعب العربي الفلسطيني، وليس للتفريط بها وتسريبها للاحتلال"(29).

ودعا أميل الغوري إلى "وقف النهج البطريركي الراهن، وتعديل قانون بطريركية الروم الأرثوذكس، لجهة الحد من السلطة المطلقة للبطريرك، ومن صلاحيات "أخوية القبر المقدس" التي تُشرف على الأماكن والوقف الأرثوذكسي، مقابل توسيع مشاركة الأرثوذكس العرب في الأردن وفلسطين"(30).

وطالب إميل الغوري: "بإبطال صفقات بيوعات أملاك الكنيسة وأوقافها، بكل شفافية ومصداقية"، مؤكدًا أن "التحركات المضادة لسياسة البطريركية، لا تُعَدُّ مناهضة لشخص البطريرك، وإنما للنهج المُتبع حاليًّا؛ وذلك لنصرة القضية الوطنية الفلسطينية، بعيدًا عن مقولات العنصرية والطائفية؛ التي تُعَدُّ مرفوضة بشكل مطلق".

من جهته، قال عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين، زياد العمش: إن "هناك مخططًا إسرائيليًّا ممنهجًا لتهويد الأماكن المقدسة، من خلال البطريركية التي باتت تشكل أداة طيعة بيد الاحتلال"، وقال: "إنَّ صفقات البيع مُستمرة، رغم نفي البطريركية"، موضحًا أنه "لا يُمكن تمريرها إلا بإمهار البطريرك، وموافقة المجمع الكنسي المقدس؛ الذين هم أيضًا يشتركون بأمر التفريط بالأوقاف والأملاك الأرثوذكسية وتحويلها للاحتلال". وأكد أن "الهيئات الأرثوذكسية، ستواصل نضالها ضد سياسة البطريركية الحالية"، منوهًا إلى "قرار المجلس المركزي الأرثوذكسي بتشكيل لجنة قانونية؛ لحضور الجلسات في محاكم الاحتلال الإسرائيلي التي تتم فيها عمليات البيع"، ودعا: "الحكومتين، الأردنية والفلسطينية، لتحمُّل مسؤولياتهما الوطنية والتاريخية؛ ضمن الصلاحيات التي كفلها قانون بطريركية الروم الأرثوذكس؛ لوقف ما وصفه بمسلسل بيوعات الأملاك الأرثوذكسية وتأجيرها، واتخاذ الإجراءات القانونية كلها لإبطالها". وشدَّد كذلك على ضرورة "تعديل هذا القانون؛ للحدِّ من الصلاحيات المُطلقة للبطريرك، وتوسيع مشاركة الأرثوذكس العرب في صنع القرار الكنسي، وإلغاء كل صفقات البيع التي تمت مع الاحتلال، واسترجاع الأملاك المُستلبة ووضعها في خدمة الصالح العام للشعب العربي الفلسطيني".

فيما كان رئيس أساقفة سبسطية الأرثوذكس؛ المطران عطا الله حنا، قد أكد استنكار ورفض "هذه الصفقات المشبوهة التي كان من بينها ما تم الإعلان عنه من صفقة باب الخليل التي تُعَدُّ من أخطر الصفقات، إزاء تداعياتها الخطيرة على الحضور المسيحي العربي الفلسطيني في القدس المحتلة وعموم أرض فلسطين التاريخية؛ لأنها ستساعد

في تشويه معالم البلدة القديمة وسياسة تغيير ملامحها، فضلاً عن اندراجها في إطار سياسات الاحتلال؛ الذي يستهدف القدس بمكوناتها جميعها".

إن تسريب الجزء الكبير من الأوقاف والعقارات المسيحية في فلسطين لجهات "إسرائيلية"؛ لم يَكُن ليَمُر دون تواطؤ البطريرك اليوناني؛ الذي واجهه جمهور المؤمنين من أبناء فلسطين من عموم الطوائف المسيحية الذين هبُّوا في إطار المؤسسات الوطنية الفلسطينية الواحدة الموحدة؛ للدفاع عن عروبة تلك الأوقاف وحمايتها، فبدأت الشخصيات وعموم الفعاليات العربية الأرثوذكسية في مناطق فلسطين التاريخية تتحرك بشكل ملموس منذ سنوات طويلة؛ للدفاع عن تلك الأوقاف والعقارات التابعة لها. وعُقدت اللقاءات المتتابعة والفعاليات الكبيرة والمؤثرة؛ لاستنهاض الناس للدفاع عن تلك الأوقاف؛ وكان أهمها: اللقاء الطارئ في مقر الجمعية الأرثوذكسية في مدينة بيت ساحور، في أغسطس/ آب 2009، بدعوة من مجلس المؤسسات العربية الأرثوذكسية؛ للتباحث في ما آلت إليه الأمور داخل البطريركية الأرثوذكسية، والأخبار المتواترة عن صفقات بيع وتأجير طويل الأمد تقوم بها البطريركية. وكان من هذه الصفقات الصفقة التي عُقدت بين البطريركية وشركة "إسرائيلية" على طريق بيت لحم-مار إلياس، حيث رأى المُجتمعون فيها مدخلاً لإطباق الحزام الاستيطاني التهويدي على مدينة القدس. وقد أكد المُجتمعون -بالإجماع- على إدانة أية صفقات عقدها ويعقدها البطريرك والمجمع المُقدس وتجريمها، عادِّين إياها عدوانًا على أملاك الكنيسة العربية الأرثوذكسية وعلى مجمل الكنائس المسيحية في الأرض المقدسة، ومَسًّا بالوجود المسيحي التاريخي العربي الأصيل في القدس، وعدوانًا على عموم المسيحيين في العالم؛ لما للقدس من بُعد روحي عميق. وأكدوا -كذلك- تمسكهم بهذه الأوقاف إرث الآباء والأجداد؛ لكونها جزءًا من الهوية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني تحت شعار: "المحافظة على ما تبقى من أوقاف، واسترداد ما جرى تسريبه".

ورفض مجلس الطائفة الأرثوذكسية في مدينة الناصرة في بيان له المساس بالأوقاف المسيحية الأرثوذكسية في فلسطين، وقال: "حذرنا بالماضي -ونحذر مجددًا- من التفريط بأوقاف الطائفة العربية الأرثوذكسية في البلاد؛ الذي يُعَدُّ جرمًا بحق إرثنا التاريخي والوطني في بلاد الآباء والأجداد، ولن يمر هذا مرور الكرام"(31).

ردود فعل الوسط العربي الفلسطيني

تواصلت ردود الفعل العربية الفلسطينية من القيادات الروحية بشأن رفض المساس بالأوقاف العربية الفلسطينية العائدة للطائفة الأرثوذكسية، وجاءت ردود الفعل من أتباع الطائفة المسيحية الأرثوذكسية لتقول للبطريركية اليونانية في القدس المحتلة: "إنَّ الفرمانات -التي تمنحها الوصاية على الأوقاف- لا تعني التفريط بها من حيث المبدأ، ويزيد على هذا تسريبها وبيعها لجهات استيطانية خطيرة تضمر الشر للشعب الفلسطيني؛ ومن ضمنه أبناء الطائفة العربية الفلسطينية الأرثوذكسية".

وقد تابعت الفعاليات الوطنية الفلسطينية كلها قضية الأملاك والأوقاف العائدة للكنيسة الأرثوذكسية، وتواصلت معها الفعاليات الميدانية على الأرض في حراك؛ مازال يتواصل من طرف أبناء الشعب العربي الفلسطيني من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية، ومعهم أبناء فلسطين كافة؛ دفاعًا عن الأوقاف المسيحية في القدس وعموم فلسطين؛ فقد اجتمعت المؤسسات والجمعيات والفعاليات الأرثوذكسية العربية الفلسطينية في مدينة بيت لحم يوم 3 يوليو/ تموز 2017؛ لمناقشة التطورات بشأن أملاك وأوقاف الكنيسة الأرثوذكسية، واتفقت على ما يأتي:

أولاً: ترفض المؤسسات والجمعيات الأرثوذكسية جميعها والحراك الشبابي والشعبي الفلسطيني صفقات تسريب العقارات والأراضي من قبل البطريركية الأرثوذكسية المقدسية، وآخرها صفقة "رحابيا"؛ التي تنازل بموجبها البطريرك ثيوفيليوس الثالث عن قطعة أرض بمساحة تُقدَّرُ بأكثر من خمسمئة وثمانية وعشرين دونمًا في موقع الطالبية في القدس المحتلة.

ثانيًا: اتفقت المؤسسات -بالإجماع- على إيقاف أشكال الحوار جميعها مع البطريرك والمجمع المقدس، بعد نكثهم للالتزامات والعهود جميعها منذ تولي البطريرك منصبه.

ثالثًا: اتفقت المؤسسات على تشكيل سكرتاريا مُصغَّرة؛ لمتابعة الخطوات الاحتجاجية والتحركات الشعبية جميعها التي تهدف لعزل البطريرك ثيوفيليوس الثالث، وسحب الاعتراف الفلسطيني والأردني منه.

رابعًا: تَعُدُّ المؤسسات والفعاليات الأرثوذكسية شخص البطريرك ثيوفيليوس الثالث ومن يمثِّله غير مرحَّب بهم في كنائسنا وأديرتنا ومؤسساتنا الأرثوذكسية جميعها.

خامسًا: تؤكد المؤسسات والفعاليات الأرثوذكسية البيان الصادر عن المجلس المركزي الأرثوذكسي والحراك الشبابي الأرثوذكسي بتاريخ 30 يونيو/ حزيران 2017، وتطالب السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بسحب الاعتراف بالبطريرك ثيوفيليوس الثالث.

سادسًا: تناشد المؤسسات والفعاليات الأرثوذكسية الحركة الوطنية والمؤسسات الوطنية جميعها ومؤسسات المجتمع المدني بتبنِّي موقف المؤسسات الأرثوذكسية والمجلس المركزي رسميًّا؛ كونها قضية وطنية بحتة(32).

المؤسسات والفعاليات التي شاركت في الاجتماع المذكور أعلاه هي: النادي الأرثوذكسي في بيت لحم، والمجلس المُختلط، والجمعية الأرثوذكسية في بيت ساحور، والشباب العربي الأرثوذكسي في بيت ساحور وفي بيت لحم وفي بيت جالا، والنادي الأرثوذكسي الثقافي العربي في بيت ساحور، والجمعية الأرثوذكسية في بيت لحم، وجمعية أبناء الطائفة الأرثوذكسية للإسكان في بيت ساحور، والحراك الشبابي الساحوري، ولجنة وكلاء الكنيسة الأرثوذكسية في بيت ساحور، والمجلس المركزي الأرثوذكسي، والنادي الأرثوذكسي في القدس، والنادي الأرثوذكسي في بيت جالا، وجمعية الإحسان الأرثوذكسية في بيت جالا، والشباب العربي الأرثوذكسي في عين عريك/ رام الله(33).

وأكدت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين على موقفها الرافض لصفقات التأجير والبيع كلها لممتلكات الطائفة الأرثوذكسية في عموم فلسطين، كما أكَّدت أيضًا أن البطريركية تتحمل مسؤولية حفظ هذه الممتلكات وحمايتها، واستخدامها لمصلحة تعزيز الوجود المسيحي العربي الفلسطيني ووقف نزيف الهجرة، هذا هو الموقف الذي كانت اللجنة الرئاسية قد أكدته وأبلغته للبطريركية. وأضافت اللجنة: "رغم الإدراك لعمق الأزمات المالية التي تعاني منها مختلف الكنائس، إلا أن بيع أو تأجير لممتلكات أو أراض تابعة لها لسد العجز المالي، هو أمر غير مقبول ولا يُقدم حلًّا جذريًّا لإنهاء مشكلة العجز المالي"(34).

في هذا السياق، وبدعوة من مجلس الطائفة العربية الفلسطينية الأرثوذكسية، تظاهر العشرات في ساحة العين بمدينة الناصرة المحتلة عام 1948؛ احتجاجًا على تسريب أراضي الأوقاف في القدس وأنحاء مختلفة من فلسطين وبيعها. ورفع المتظاهرون

شعارات مُنددة بتصرفات البطريركية؛ منها: "الدفاع عن الأوقاف الأرثوذكسية، دفاع عن الكنيسة، الوطن، الإنسان والوجود"، و"لن نسكت ولن نهدأ حتى يتوقف بيع وتسريب الأملاك"(35).

وفي المضمار ذاته، تظاهر حوالي ثلاثمئة من أبناء فلسطين -وجلُّهم من المسيحيين الأرثوذكس- يوم 16 سبتمبر/ أيلول 2017، في البلدة القديمة في مدينة القدس، ضد البطريرك اليوناني الأرثوذكسي، ثيوفيليوس الثالث؛ بسبب قراره ترتيبَ صفقة بيع جزء كبير من الأراضي؛ التي تملكها الكنيسة الأرثوذكسية في الداخل المحتل عام 1948، وقال المتظاهرون: "إن تلك الصفقة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني ومسيحييه، وإن هذه الصفقات مرفوضة"، وطالبوا البطريرك بالاستقالة. وقد زادت تلك المظاهرة من التوتر داخل مراجع الكنيسة الأرثوذكسية؛ التي تحكمها -بشكل مُطلق- نُخبةٌ من الكهنة اليونانيين، بينما أتباعها كافة هم عرب فلسطينيون.

وقال فيكتور زكاك؛ رئيس الجمعية الخيرية الأرثوذكسية في مدينة يافا المحتلة عام 1948: إن "البطريرك يبيع الأملاك؛ لأنه لا يشعر أنه جزء من طائفته". وأضاف: "إننا نَعُدُّ البيع عملاً يهدف إلى إنهاء الوجود العربي الفلسطيني المسيحي الأرثوذكسي في الداخل عام 1948". وأوضح فيكتور زاك: "إنها تُباع لأنواع مختلفة من الشركات الوهمية، وهيئات خيالية لا وجود لها، لا توجد هنا شفافية، ولا توجد نوايا حسنة"(36).

وبحسب المتظاهرين في مدينة القدس، يوم 16 سبتمبر/ أيلول 2017؛ كان يجب على البطريرك استخدام الأرض؛ لتعزيز حضور الطائفة المسيحية الأرثوذكسية في الداخل الفلسطيني وتمكين وجودها بدلاً من بيعها. وقال بيتر حبش، أحد المتظاهرين: "إنَّ شبابنا في مدينة يافا ليس لديهم مكان يعيشون فيه، وهو يبيع الأراضي المتبقية. هناك شعور بالفوضى العارمة". وقال رئيس القائمة المشتركة في الداخل، أيمن عودة، الذي شارك في المظاهرة: "من غير المُمكن أن تُقرر مجموعة من رجال الدين للأمة كلها. إن مطالبنا هي إعادة هذه العقارات للكنيسة". كما احتج المتظاهرون على بيع الفندقين الكبيرين بالقرب من بوابة يافا في القدس؛ لشركات تابعة لمنظمة المستوطنين "عطيرتكوهنيم". وتمت الصفقة في عهد البطريرك اليوناني أرينيوس، وصُودقَ عليها من طرف المحكمة المركزية لدى كيان الاحتلال(37).

وفي هذا المسار من العمل الفلسطيني لحماية الأوقاف المسيحية في فلسطين، استجاب أبناء الطائفة العربية الأرثوذكسية في مدينة يافا، يوم الحادي والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني 2017؛ لدعوة الجمعية الخيرية الأرثوذكسية بمقاطعة البطريرك ثيوفيليوس الثالث، وعدم مشاركته الصلاة بسبب قضية تسريب أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين وبيعها تحت ذرائع مختلفة. وكانت الجمعية الخيرية الأرثوذكسية قد أصدرت بيانًا عمَّمته على أبناء مدينة يافا دعتهم فيه إلى مقاطعة البطريرك ثيوفيليوس الثالث؛ وذلك بناءً على قرارات المؤسسات الأرثوذكسية والمؤتمر الوطني في مدينة بيت لحم والمؤتمر الأرثوذكسي والمجالس المحلية وحراك الحقيقة الأرثوذكسية الشعبي. وقال في حينها ناشطون في حراك الحقيقة: "إن المقاطعة للبطريرك ثيوفيليوس الثالث كانت شاملة، لكن ثيوفيليوس الثالث أحضر معه مجموعة من المصلين الروس، كما جرى إحضار طلاب من المدرسة الأرثوذكسية وإقحامهم بالعيد؛ وهم لا يدرون شيئًا عن الموضوع؛ ليضمن وجود حضور بالكنيسة"(38).

وفي السياق ذاته، تظاهر المئات في مدينة حيفا داخل فلسطين المحتلة في 1948 ضد تسريب الأوقاف الأرثوذكسية، ووقف المتظاهرون وسط مدينة حيفا، ورفعوا شعارات تُطالب بعزل البطريرك ثيوفيليوس الثالث؛ بعبارات مثل: "يسقط نظام القمع والاستبداد؛ الذي يتبعه ثيوفيليوس الثالث وزبانيته". وهتف المتظاهرون: "يا للعار يا للعار يا عبيد الدولار"، مطالبين بعزل البطريرك ثيوفيليوس الثالث، وعزل المجمع الأرثوذكسي.

وكان المركز الملِّي الأرثوذكسي والمؤتمر الأرثوذكسي قد وجَّها دعوة للمشاركة في المظاهرة، وجاء فيها: "إن المركز الملِّي الأرثوذكسي والمؤتمر الأرثوذكسي، بادرا إلى تنظيم المظاهرة ضد صفقات تسريب أراض وعقارات في مدينة القدس المحتلة وعموم فلسطين؛ لصالح جهات استيطانية".

وهاجم متظاهرون من أبناء الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين موكب البطريرك اليوناني، ثيوفيليوس الثالث، لدى دخوله مدينة بيت لحم من أجل إحياء الميلاد للطوائف الشرقية في كنيسة المهد، يوم السادس من يناير/ كانون الثاني 2018، واتهموه بتسريب أملاك الكنيسة لجمعيات يهودية استيطانية. وتمكّن عدد من المواطنين من تحطيم

نوافذ بعض سيارات الموكب، ورجم بعضها بالحجارة والنفايات والبيض. كما قاطع رؤساء بلديات بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا البطريرك، ورفضوا استقباله كما هي العادة في عيد الميلاد كل عام. وقال رئيس بلدية بيت جالا، نيقولا خميس: "إن على المجمع الكنسي أن يعزل البطريرك ثيوفيليوس فورًا على خلفية جرائم تسريب الأراضي"، موضحًا أن المواطنين ساخطون على البطريرك ولا يريدون رؤيته في الكنيسة(39).

وكان عشرات من أبناء الطائفة الأرثوذكسية قد اعتصموا في الشارع الرئيس المؤدي إلى الكنيسة منذ ساعات الصباح؛ لمنع البطريرك ثيوفيليوس الثالث من دخول المدينة والوصول إلى الكنيسة، وردَّد المتظاهرون لدى وصوله هتافًا: "خائن خائن..."؛ وجاء الاعتصام بدعوة من المؤتمر المسيحي الأرثوذكسي والمؤسسات الأرثوذكسية؛ التي طالبت بمقاطعة استقبال البطريرك وإقالته. وقال ناشطون: "إنهم جمعوا وثائق تؤكد وقوف ثيوفيليوس الثالث وراء عدد من صفقات بيع أوقاف الكنيسة أو تأجيرها لمؤسسات وجمعيات يهودية استيطانية؛ بينها ما عُرف باسم "صفقة باب الخليل"؛ التي شملت بيع فندقي البتراء والإمبيريال في القدس المحتلة، وعدد من المحال التجارية التابعة لها للجمعيات اليهودية الاستيطانية، إضافة إلى عقارات عدة داخل البلدة القديمة في القدس، وأراض في أنحاء مختلفة من فلسطين؛ بينها صفقة شملت خمسمئة دونم في أحياء الطالبية والمصلبة وشارع الملك داوود ومحيط حديقة الجرس".

وقدم أكثر من ثلاثمئة شخصية أرثوذكسية العام الماضي شكوى رسمية ضد البطريرك ثيوفيليوس الثالث لدى النائب العام الفلسطيني على هذه الخلفية(40).

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أشارت في بيان لها إلى: "أن البطريرك كيريوس ثيوفيليوس الثالث لص وفاسد، وغير مرحَّب به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجب محاسبته ومحاكمته وإقالته من منصبه؛ لتورطه في تسريب الأراضي والأوقاف العربية في فلسطين المحتلة وبيعها للكيان الصهيوني، فضلاً عن علاقاته المتشعبة مع دوائر الاحتلال؛ لاسيما الأمنية والعسكرية".

وأشادت الجبهة الشعبية بموقف الإجماع الوطني والشعبي والديني في مدينة بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وعموم مدن الضفة والقدس وفلسطين المحتلة في

1948؛ ذلك الموقف الرافض والمقاطع لزيارته لبيت لحم يوم 6 يناير/كانون الثاني 2018(41).

مطالب تعريب الكنيسة الأرثوذكسية

كانت الكنيسة الأرثوذكسية قد ابتدأت في الأردن وفلسطين على يد الأسقف يعقوب الرسول بن يوسف النجار؛ الذي استشهد في العام 62 على يد اليهود، وخَلَفه شقيقه سمعان؛ الذي استشهد أيضًا على يد اليهود، وتعاقب على رئاسة أسقفية القدس والأراضي المقدسة -التي تحولت لاحقًا إلى بطريركية- العشرات من الأساقفة والبطاركة كان أغلبهم من العرب أهل البلاد؛ وأبرزهم: البطريرك إيليا النجدي؛ الذي ترأّس الكرسي البطريركي في 494، والبطريرك صفرونيوس الدمشقي؛ الذي ترأس الكرسي البطريركي في 634 -الذي استقبل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه-، والبطريرك يوحنا؛ الذي ترأس الكرسي البطريركي في 705، والذي منع الصلاة في الكنائس بأي لغة غير العربية. وعندما احتل الفرنجة بيت المقدس، العام 1099، قتلوا العرب الأرثوذكس، كما قتلوا العرب المسلمين، ونصَّبوا البطاركة اللاتين على القدس، واحتلوا دار البطريركية الأرثوذكسية في المدينة المقدسة، وطردوا البطاركة الأرثوذكس إلى القسطنطينية، واستولوا على كنيسة القيامة، وعدد من الكنائس والأديرة العربية الأرثوذكسية. كما أن صلاح الدين -الذي فتح مدينة القدس، العام 1187، بعد أن حكمها الفرنجة مدة ثمانية وثمانين عامًا- لقي معاونة وتأييدًا كبيرًا من الأرثوذكس العرب؛ الذين حاربوا في جيش صلاح الدين الأيوبي(42).

ومن الثابت أن الرئاسة الروحية للكنيسة الأرثوذكسية في الأردن وفلسطين، ظلَّت عربية حتى القرن السادس عشر، إلى أن انتهى عهد البطاركة العرب في البطريركية الأرثوذكسية في الأردن وفلسطين باستقالة البطريرك العربي عطا الله، في 1534، بعد دخول العثمانيين، فخلفه البطريرك الجديد جرمانوس اليوناني، لكن الدعم الذي منحه العثمانيون لأسقف القسطنطينية؛ الشخصية الإدارية الرسمية لملة الروم، قد عمَّق من سيطرة اليونانيين على هيئة الكهنوت، فشغل الأساقفة اليونان مراتبها المتسلسلة جميعها، وأصبحت البطريركيات القديمة في الشرق الأوسط تخضع لسلطة الفنار -حي في إسطنبول أقيمت فيه البطريركية الأرثوذكسية- كذلك آلت الكنيستان، البلغارية والصربية، إلى المصير نفسه(43).

كانــت القــدس -في حينها- تُمثِّل مركزًا لرمزية الهيمنة بين القوى العظمى المتغطية بأردية الدين؛ ولذلك من غير المُستغرب أن تلعب الكنيسة الأرثوذكسية دورًا أساسيًّا في الحرب الروسية-العثمانية؛ التي انتهت في 1774 بمعاهدة "كيتشوك كينارجي"؛ التــي منحت الروس الســيطرة على شــبه جزيرة القرم، وجعلتهــم -للمرة الأولى- شركاء في البحر الأسود، وأسَّست لدورهم الكنسي في المشرق والقدس على وجه الخصوص(44).

واســتمر تعاقب البطاركة والمطارنة اليونان حتى نهاية القرن التاســع عشر، وتحديدًا عند الأزمة التي اســتهدفت الكنيســة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ نتيجة الصراع المذكور بين روسيا واليونان، لاسيما الأخوية اليونانية التي استبدَّ بها الجزع بعــد اســتقلال البطريركية البلغاريــة والصربية، وقررت القتال حتــى النهاية؛ لإبقاء الاستحواذ على أنطاكية والقدس.

اشــتد الصراع حين عَزَلَ المجمع المقدس البطريرك كيرلس؛ بحجة علاقته بروســيا الأرثوذكسية وتأييده لها، واستبدل به البطريرك بروكوبيوس الثاني في 1873. وتأسست لاحقًا -ردًّا على عملية العزل- "الجمعية الأرثوذكســية الوطنية" التي أرسلت وفدًا إلى الأستانة؛ احتجاجًا على سلوك الأخوية وعزل البطريرك، بينما زعم اليونانيون أن الروس أجَّجوا النزعة القومية عند العرب، وشدُّوا أزرهم في معاداة الأخوية(45).

شــكلت الجمعية الأرثوذكسية الوطنية المحطة الأولى في صراع الرعية الأرثوذكسية الفلســطينية العربيــة ضد الهيمنة اليونانية، وكفاحهــا المتواصل حتى يومنا هذا ضد الهيمنة الأجنبية وضد عملية النهب التاريخي؛ الذي تتعرض له الكنيسة الأرثوذكسية الفلســطينية، هــي وأموال الفلســطينيين وخيراتهم؛ التي تذهــب إلى جيوب هؤلاء السماسرة وأرضهم التي تذهب إلى المستوطنين الصهاينة(46).

وعليه، شــكل موقف أبناء فلســطين المســيحيين -في تصديهم للبطريرك اليوناني، ثيوفيليوس الثالث، بسبب تورطه في تسريب أملاك الكنيسة الفلسطينية الأرثوذكسية- امتدادًا للموقف الوطني الملتزم للكنيســة -في فلســطين وفي سائر المشرق العربي بشكل عام- التي تخوض الآن مواجهة كبرى من أجل تعريب الكنيسة واسترداد ما تم بيعه وتســريبه من الأوقاف المسيحية في فلسطين لسلطات الاحتلال "الإسرائيلي"؛

فالفعاليات المسيحية في فلسطين -لاسيما الأرثوذكسية منها بما فيها المجلس المركزي الأرثوذكسي، والجمعية الخيرية الوطنية الأرثوذكسية، ولجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني لدعم القضية الأرثوذكسية، ومختلف القوى والمؤسسات والجمعيات والنوادي الأرثوذكسية في عموم فلسطين التاريخية- تقود المعركة الآن من أجل تعريب الكنيسة، ومقاومة الظلم، والعدوان، والتزوير، وسرقة الأراضي.

تلعب الكنيسة في فلسطين الآن دورًا محوريًّا في هذا الإطار؛ فقد شكَّلت الكنيسة الفلسطينية أحد أعمدة النضال الوطني ضد الاحتلال، ونستذكر في هذا الإطار عملية اغتيال الأب الشهيد فيلومينوس داخل كنيسة بئر يعقوب في نابلس؛ بسبب موقفه المبدئي وتصديه لإقامة بؤرة استيطانية في المكان على يد مستوطني "ألون موريه"، وثورة الضرائب التي انطلقت من كنائس بيت لحم؛ التي أشعلت طريقًا للثورة ورفض الاحتلال، والتمرد على عنصريته، وظلمه، كما أن "وثيقة كايروس-فلسطين" -التي وقَّعتها قيادات الكنائس والمؤسسات المسيحية في فلسطين، في 2009، والتي فتحت دروب لاهوت التحرير الفلسطيني، والتي تنص على أنَّ "الاحتلال العسكري لفلسطين يعد خطيئة ضد الله وضد الإنسانية". طالبت الكنائس جميعها والمسيحيين كافة في العالم بمقاطعة إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية عليها وسحب الاستثمارات منها؛ لإلغاء القوانين العنصرية المتخذة من طرفها بهدف التمييز ضد الفلسطينيين وذلك في محاكاة للدعوة التي أطلقتها كنائس جنوب إفريقيا؛ عندما أعلنت "أن نظام الأبرتهايد خطيئة ضد الله والإنسان"(47).

لقد تطور كفاح الشعب العربي الفلسطيني مع تصاعد حركته الوطنية التحررية بعيد النكبة الكبرى العام 1948 وإلى الآن، وتطورت ميادين كفاحه المُتعدد الأشكال والأنماط في سعيه لحماية الأوقاف والعقارات المسيحية والإسلامية عمومًا؛ فرؤساء الكنائس العربية المسيحية في القدس يطالبون مباشرةً -منذ وقت طويل- بتعريب رئاسة الكنيسة في فلسطين والأردن؛ أسوة بالكنائس العربية كلها؛ إذ كان بطاركة القدس الأرثوذكس -منذ العهد الأموي- بطاركة عرب، حتى تم تغيير هذا الوضع في العهد العثماني؛ فأصبح البطريرك يونانيًّا، ثم جرت العادة -منذ العهد الأردني في إدارة الضفة الغربية وشرقي القدس بعد عام النكبة- أن يتمتع البطريرك بالجنسيتين، اليونانية والأردنية، وأن يتم تعيينه بالتوافق بين الحكومتين.

ومنذ سنوات عديدة يَشعر أبناء الشعب العربي الفلسطيني من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين بأن الكنيسة تمنع رجال الدين العرب من الوصول إلى المناصب العليا؛ لتبقى القيادة تحت السيطرة اليونانية الكاملة.

حقيقةً، ومنذ أكثر من مئة عام، بدأ أبناء الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين، يناضلون لتغيير الاتفاق اليوناني العثماني، وما زالوا يُطالبون الآن بتعيين بطريرك عربي. وكان يقود هذه الحركة خليل السكاكيني؛ رجل التربية العظيم في فلسطين قبل النكبة، واستمر الحراك الأردني الفلسطيني لمسيحيي الضفتين، الغربية والشرقية، لتعيين بطريرك عربي؛ كي تحافظ البطريركية على أملاكها، ويشعر أبناء الطائفة أن من يقودهم هو (ابن بلد) يعرف آلام أبناء الطائفة وآمالهم، ويُدرك مشاكلهم ويحاول حلها، وهم لا يريدون بطريركًا مستوردًا؛ لا يعرف حتى لغة أبناء البلد، ويصعب الوصول اليه والتفاهم معه.

إن أرثوذكس فلسطين والأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق وغيرها، هم عرب في انتمائهم القومي والوطني، وسيبقَون عربًا بلسانهم وعواطفهم وإيمانهم وعقولهم؛ يحافظون على عرضهم وأرضهم ووطنيتهم وقوميتهم؛ ومن هنا، تأتي أهمية العمل من أجل إزاحة البطريرك الحالي عن منصبه لصالح تعريب الكنيسة الأرثوذكسية وصون أملاكها الوقفية في عموم فلسطين التاريخية.

لقد عَبَّرَ يوسف حسن ومنذر قسيم، عضوا مجلس طائفة الروم الأرثوذكس في فلسطين سابقًا من مدينة الناصرة، عن الموقف الداعي لتعريب الكنيسة الأرثوذكسية العربية. وفي بيان مشترك لهما، احتجاجًا على زيارة البطريرك ثيوفيليوس الثالث للناصرة في وقت سابق في عيد البشارة، قالا: "إن حضور البطريرك في مثل هذه الظروف يُنغِّص الاحتفالات. أنتم ونحن لا نقبل ولا نشارك ولا نحتفي بمن يشجع الاستيطان البغيض ويفرِّط بالأملاك والأوقاف الكنسية، ولا بمن يتخذ قرارات حرمان وإبعاد وإقصاء لكهنتنا العرب. لا نكافئ من ينكث العهود والالتزامات، ولا من يريد تفرقتنا بقوميات مستحدثة، ولا من يريد لأبنائنا أن يصبحوا جنودًا في جيش الاحتلال". وأكدا في رسالة موجهة إلى مجلس الطائفة: "إن الأوضاع والأحداث التي تمر بها منطقتنا في المرحلة الأخيرة أثَّرت فينا؛ كوننا أقلية، وأشعرتنا بوجوب أن نكون موحدين في مواجهة التحديات التي تعترضنا، وأن نشعر بالتواصل والتفاعل

مع الرئاسة الروحية؛ التي نتوخى منها أن ترعى وتسهر على مصلحة الرعية، ولزيادة انتمائنا وتمسكنا بمقدساتنا وأرضنا. ولكن للأسف الشديد، لم نشعر بهذا التوجه من الرئاسة الروحية، بل بالعكس، تستمر هذه الرئاسة الروحية بالتفريط بأملاك وأوقاف كنيستنا أمِّ الكنائس، والتعامل معها كأنها أرض خاصة؛ حتى أصبح هناك من يشبِّه البطريركية بوكالة عقارات. وبالمقابل، تقوم هذه الرئاسة الروحية للبطريركية بملاحقة الكهنة والمطارنة العرب الذين يسعون لزيادة الوعي الديني والانتماء النهضوي لدى أبناء الكنيسة، بدلاً من أن تدعمهم في مسعاهم وتشجعهم؛ لزيادة التثقيف الروحي وتعميق الانتماء لدى أبناء الكنيسة"(48).

وعليه، فإن تعريب قيادات الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين مطلب وطني فلسطيني خالص؛ بات الآن ملحًّا أكثر من أي وقت مضى؛ لوقف تسريب بيع الأراضي الكنسية للاحتلال "الإسرائيلي"؛ وهو ما أكَّده ودعا إليه البيان الصادر عن اجتماع رؤساء كنائس الأراضي المقدسة بداية العام 2017، وقد جاء ردهم على التطورات الخطيرة المخفية التي لا تؤثر -فقط- في المجتمع المسيحي العربي الأصيل في القدس، بل في كل مسيحي في أنحاء العالم؛ لما لها من أهمية وبُعد روحي عميق. كما أكد رؤساء الكنائس العربية والأجنبية جميعها في فلسطين، في اجتماعهم المُشار إليه أعلاه، "أن المحاولات لإضعاف المكونات المسيحية في القدس، لا تؤثر في كنيسة واحدة دون غيرها، بل تؤثر في الكنائس جميعها، وفي المسيحيين كافة في القدس والعالم". كما تطرَّق البيان لسلوك حكومات الاحتلال التي: "تأتي في سياقات السعي لحرمان البطريركية الأرثوذكسية البالغة من العمر ألفَي سنة، وكذلك حرمان الكنائس الأخرى الحاضرة على امتداد قرون في الأراضي المقدسة من حريتها واستقلالها المشروعَين، ومن دورها التاريخي... وهذا يُشكِّل انتهاكًا واضحًا وخطيرًا، واعتداءً مرفوضًا على حرية العبادة وعلى حقوق الملكية الكنسية"(49).

في هذا السياق، قدم عدد من النواب الأردنيين، يوم 16 يناير/ كانون الثاني 2018، مقترحًا لرئيس مجلس النواب الأردني، عاطف الطراونة؛ لتشكيل لجنة تقصي حقائق، حول تسريب أراضي الأوقاف الأرثوذكسية في القدس المحتلة، ووقَّع على المذكرة ثلاثة عشر نائبًا، وقد اقترحوا تشكيل لجنة من مجلسَي، النواب الأردني والتشريعي الفلسطيني؛ لـ"الوقوف على حقيقة الأمر". وقال الموقِّعون على المذكرة: "إن

أهمية تشـكيل اللجنة، تكمن في الحفاظ على القدس والمقدسـات، والتأكيد على دور الهاشميين في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية"(50).

وفي رسالة إلى دورة أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المنعقدة في رام الله يومي 14-15 يناير/ كانون الثاني 2018، أكَّدَ المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين أن لديه وثائقَ تثبت أن معظم ممتلكات البطريركية الإستراتيجية في القدس المحتلة، بيعت للاحتلال الإسـرائيلي ولشـركات المسـتوطنين. وذكر المجلس المركزي الأرثوذكسـي في رسالته أن "الوثائق تُثبت أيضًا بيع باب الخليل وباب حطَّة وباب المغاربة للاحتلال ولشـركات المسـتوطنين". وأضاف في رسالته مخاطبًا أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسـطينية "أن الاحتلال يعتمد سياسـات وإجراءات بينها صفقات بيع العقارات والأراضي الأرثوذكسية وتأجيرها. ويقع عليكم تحمل مسؤولية مواجهة المخاطر والتحديات الجمة، وتحديد اتجاهات النضال، والاسـتجابة للمُتغيِّرات، وتجديد النضال الوطني وتعزيزه بما يكفل تحقيق الحقوق التاريخية لشعبنا"(51).

وأوضح المجلس المركزي الأرثوذكسـي في رسـالته "أن بيع الأوقاف الأرثوذكسية في فلسـطين سياسـة تشـارك فيها زمرة يونانية مُتسـلطة على رأس الكنيسة العربية الأرثوذكسـية. هذه الزمرة اليونانية المتسـلطة المتآمرة، يقف على رأسـها المدعو ثيوفيليوس الثالث... إننا والمؤسسـات المسيحية الأرثوذكسية نقرع ناقوس الخطر، لقـد قرعنا ناقوس الخطـر منذ مطلع القرن الماضي ضد بيع الممتلكات، لقد قدمنا التضحيات الجمَّة على مذبح شـعار تحرير الكنيسـة من التسـلط اليوناني، وما زلنا نخوض هذا النضال بإصرار يدفعنا انتماؤنا الوطني قبل الديني لفلسـطين وأرضها". وأردف المجلس المركزي الأرثوذكسي في رسالته قائلاً: "قضيتنا ليست قضية دينية ومن ثم طائفية، بل هي قضية فلسطينية عربية بامتياز، كنيستنا الأرثوذكسية هي الكنيسة الوحيدة في العالم؛ التي يقف على رأسها كاهن ليس من أبناء شعبها"(52).

ودعـا المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسـطينية لإعلان دعمه وتبنيه لقرارات المؤتمر الوطني الأرثوذكسي، ولدعم قرارات المسيحيين الأرثوذكسيين الفلسطينيين ومطالبهم بعزل البطريرك، ولدعم المطلب الوطني بتحرير الكنيسـة وإصلاح النظام البطريركـي البائد "نحن نعوِّل عليكم في وضع قضيتنا على جدول المهام النضالية؛

بوصفها ملفًّا من ملفات منظمة التحرير الفلسطينية، ونأمل لاجتماعكم النجاح. ومعًا حتى تحرير فلسطين بعاصمتها القدس العربية إلى الأبد"(53).

وبالفعل، أدان المجلس المركزي الفلسطيني في دورة أعماله الثامنة والعشرين، التي عُقِدَتْ في مدينة رام الله بين 14-15 يناير/ كانون الثاني 2018، عمليات تسريب مُمتلكات الطائفة الأرثوذكسية للمؤسسات والشركات الإسرائيلية، ودعا إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك، وأكَّدَ دعم نضال أبناء الشعب الفلسطيني من الطائفة الأرثوذكسية ومساعيهم؛ من أجل المحافظة على حقوقهم ودورهم في إدارة شؤون الكنيسة الأرثوذكسية والحفاظ على ممتلكاتها وتعريبها (54).

وفي مسار محاولات السيطرة الإسرائيلية على كامل القدس، وسلب العقارات الفلسطينية المسيحية والإسلامية، والعامة على حدٍّ سواء، أصدر رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية في القدس، في يونيو/ حزيران 2019، بيان إدانة لقرار المحكمة العليا المصادقة على صفقة بيع ثلاثة عقارات من ممتلكات بطريركية الروم الأرثوذكس في المدينة القديمة إلى جمعية المستوطنين "عطيرتكوهنيم". وفي بيانهم المشترك، حذّر رؤساء الكنائس من أن سيطرة المستوطنين على المباني ستؤدي إلى فقدان الطريق الرئيسي للمسيحيين إلى كنيسة القيامة، وطالبوا رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بالتدخل. وكانت "المحكمة العليا" في دولة الاحتلال قد صادقت على بيع فندق "نيو إمبريال" وفندق "بترا" القائميْن في ساحة باب الخليل، وكذلك مبنى آخر في الحي الإسلامي إلى "عطيرتكوهنيم". ورفض القضاة ادعاءات البطريركية بأن البيع كان غير قانوني؛ لأنه تم بواسطة أشخاص غير مصرح لهم من الكنيسة، وبفعل رشاوي دفعتها جمعية اليمين.

وجاء في بيان رؤساء الكنائس: إن "تصرفات هذه المجموعة المتطرفة "عطيرتكوهنيم" ليست مجرد هجوم على حقوق الملكية لكنيسة الروم الأرثوذكس، بل هي هجوم على الوضع الراهن لجميع المسيحيين في مدينة القدس المقدسة، مما يهدد الوجود المسيحي الأصيل في أرضنا المقدسة الحبيبة. إذا نجحت المجموعة المتطرفة في إجلاء السكان والسيطرة على تلك الممتلكات، فإن المسيحيين والحجاج سيفقدون ممر وصولهم الرئيسي إلى الحي المسيحي في البلدة القديمة بالقدس والأهم من ذلك هو أنهم سيفقدون أيضًا طريق وصولهم الرئيسي إلى كنيسة القيامة". وأكد البيان

دعم مجلس البطاركة ورؤساء الكنائس في القدس للبطريركية الأرثوذكسية في هذه المسألة، وقالوا: إن "محاولة التشكيك في وجود كنيسة واحدة تقوض جميع الكنائس والمجتمع المسيحي في جميع أنحاء العالم. نؤكد من جديد على إيماننا بأن وجود مجتمع مسيحي نابض بالحياة في القدس هو عنصر أساسي للحفاظ على المجتمع المقدسي المتنوع تاريخيًّا، وشرط أساسي لتحقيق السلام في هذه المدينة التي يجب أن نحافظ على طابعها الفسيفسائي متعدد الثقافات والأديان، فهي نقطة التقاء الأديان التوحيدية الثلاث". وختم بطاركة القدس ورؤساء كنائسها بمناشدة جميع القيادات السياسية المؤثرة، وقادة الدول، وجميع أصحاب النوايا الطيبة في جميع أنحاء العالم "للانضمام إلينا في السعي لتحقيق نتيجة مقبولة في هذه القضية بحيث نحافظ على الوضع الراهن، ونحافظ على وجود آمن للمجتمع المسيحي المقدس، كما نؤكد على رفضنا استخدام أساليب غير قانونية للاستيلاء على ممتلكاتنا المسيحية".

ووقَّع البيان المشترك كل من بطريركية الروم الأرثوذكس، والبطريرك نورهان مانوجيان، وبطريركية الأرمن الأرثوذكس، والقاصد الرسولي، والبطريركية اللاتينية، والأب فرانشيسكو باتون، وحارس الأراضي المقدسة ورئيس الأساقفة الأنبا أنطونيوس، وبطريركية الأقباط الأرثوذكس، ورئيس الأساقفة جبرائيل داهو، وبطريركية الأرثوذكس السريانية، ورئيس الأساقفة أبا إمباكوب، وبطريركية الأرثوذكس الإثيوبية، ورئيس الأساقفة ياسر العياش، وبطريركية الروم الملكيين الكاثوليك، ورئيس الأساقفة موسى الحاج، والبطريركية المارونية، ورئيس الأساقفة سهيل دواني، والكنيسة الأسقفية في القدس والشرق الأوسط، والمطران إبراهيم ساني عازار، والكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأرض المقدسة، والأسقف بيير المالكي، والبطريركية الكاثوليكية السيريانية والمونسنيور كريكور أوكوسدينوس كوسا، والبطريركية الكاثوليكية الأرمنية(55).

وعليه، وفي يونيو/ حزيران 2019، تم تشكيل لجنة وطنية لحماية الأوقاف الأرثوذكسية، مكونة من حراك "الحقيقة" والمجلس المركزي الأرثوذكسي وهيئة العمل الوطني والإسلامي، بعد اجتماع في القدس شاركت فيه القوى الثلاث. وفي بيان صادر عقب الاجتماع: إن "اللجنة الوطنية تهدف إلى ترتيب خطوات تصعيدية نضالية شعبية، ضد بيع الأوقاف للسلطات الإسرائيلية". وأكد المجتمعون أن قضية

الأوقاف المسيحية والإسلامية هي "قضية وطنية فلسطينية عربية، وتأكيد على أن نضالنا هو جزء من النضال الشعبي الكفاحي الفلسطيني، وأن ما يقوم به ثيوفيليوس ومن كان قبله من المنظومة الفاسدة هو خطر حقيقي على القدس وعلى كل شبر من فلسطين التاريخية". وقال عضو المجلس المركزي الأرثوذكسي، جلال برهم: إن أهمية هذا اللقاء هي في "تحمل المسؤولية الجماعية في نضالنا وخصوصًا من القدس والتعامل بجدية كاملة للتصدي لتسريبات الأوقاف كقضية وطنية". بينما أكد منسق عمل الهيئة، مازن الجعبري، أهمية تعزيز النضال المشترك في سبيل الحفاظ على الأوقاف في ظل استهداف القدس. وبدورها، شدَّدت عضو حراك "الحقيقة"، نيفين أبو رحمون، على أهمية العمل المشترك على مستوى نضالي فلسطيني عام في قضية الأوقاف الأرثوذوكسية باعتبارها قضية وطنية حارقة والتسريبات تستهدف هوية ومكانة فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص(56).

في أثناء تلك التطورات التي وقعت خلال النصف الثاني من 2019، والمقاومة اليومية التي أبداها الشعب الفلسطيني دفاعًا عن أوقافه في القدس وسائر أرض فلسطين التاريخية، حاولت أجهزة الاحتلال المس بالعديد من الشخصيات الوطنية التي تقود عملية مقاومة سياسات الاحتلال، وعلى رأسهم المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، الذي تعرض لمحاولة تصفية باستخدام "السموم القاتلة". وقال المطران: "لن يستطيع أي متآمر أو معتد النيل من حضورنا ورسالتنا". وفي تسجيل مصور نشره المطران حنا على صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، روى ملابسات ما حدث، وقال: إن المواد الكيماوية تم رشها على الأرشيف والمكتبة داخل البطريركية بالقرب من المكان الذي يقطن فيه، مشيرًا إلى أن المواد السامة تسببت له بقيء وعدم قدرة على التحرك، والأمر ذاته أصاب الراهبات اللواتي حاولن مساعدته. فاضطر المطران إلى الخروج من المنزل في البطريركية، والذهاب إلى فندق(57).

وجدَّد رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، المطران عطا الله حنا، دعوته للكنائس العالمية والعربية لإنقاذ مسيحيي القدس المحتلة وأوقافهم، ومواجهة محاولات الاحتلال للاستيلاء عليها، وتفريغ المدينة من مكونها المسيحي، مؤكدًا أن حماية الأوقاف المسيحية بالقدس "ليست مهمة المسيحيين وحدهم". كما أكد

أن الاحتلال لا يفرِّق في استهدافه بين المكوِّنين الإسلامي أو المسيحي اللذين ينبغي أن يتوحدا ويقفا في خندق واحد، لأنهما في مرمى الاستهداف عينه، داعيًا المسيحيين في القدس للصمود فيها وعدم هجرها، لأنها "مهد المسيحية ومكان ميلاد السيد المسيح" عليه السلام. وأكد: "هناك استهداف للحضور المسيحي في مدينة القدس، وهذا ليس وليد الساعة، فمنذ أن تم احتلال المدينة تستهدف المؤسسات والأوقاف المسيحية فيها، وقد وصلت ذروة الاستهداف بتخطيط المستوطنين للاستيلاء على أوقافنا الأرثوذكسية العريقة، في باب الخليل والطريق المؤدي إلى الكنائس والأديرة وأحياء البلدة القديمة. ولم يبق داخل الأسوار إلا أربعة آلاف مسيحي، ويمكن أن يتضاءل العدد أكثر إذا تم الاستيلاء على عقارات باب الخليل. من يستهدف الأوقاف المسيحية هو ذاته الذي استهدف الأوقاف الإسلامية التي سُرقت من أصحابها منذ العام 1948، وذروة التعديات هي ما يحدث اليوم في المسجد الأقصى المبارك من اقتحامات هدفها الأكبر تدمير الأقصى لإحلال هيكلهم المزعوم مكانه، وباعتبارنا، مسلمين ومسيحيين، قضيتنا واحدة وعدونا واحد وإن تعددت الأنماط والأساليب المستخدمة في استهدافه لنا". وختم المطران: "نحن نعتقد أنه في الوقت المناسب ستعود كل العقارات التي سرقت في الماضي، لا أقول: سُرِّبت؛ لأن من سرق لا يحق له ذلك".

وخلاصة القول، تُعد قضية الكنيسة الأرثوذكسية في القدس من القضايا الوطنية والقومية الفلسطينية الساخنة؛ فمدينة القدس وعموم الأوقاف المسيحية العربية الأرثوذكسية في دائرة الاستهداف الإسرائيلي، وكذلك كل الأوقاف الإسلامية في سياق تهويد المدينة وعموم فلسطين. فدولة الاحتلال تتبع أساليب التحايل ليتم التسريب إلى شركات وهمية، فالمسألة وطنية سياسية بامتياز؛ لأن المؤسسات الإسرائيلية بأذرعها المختلفة، خاصة القضاء تدعم الاستيلاء على العقارات الوقفية. إن ما تتعرض له الأوقاف المسيحية في فلسطين مشكلة احتلال بتواطؤ كنسي وصمت دولي.

المراجع

(1) استهداف الأوقاف الأرثوذكسية في فلسطين، صحيفة الوطن العمانية، عدد 1، ديسمبر/ كانون الأول 2017.

(2) ورقة معلومات حول الكنيسة الأرثوذكسية في القدس، 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2017،(تاريخ الدخول: 20/ 4/ 2024): https: / /qii.media /items /940

(3) المرجع نفسه.

(4) علي بدوان، القدس ومسيحيوها اقتلاع تدريجي، الجزيرة نت، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2009، (تاريخ الدخول 12/ 3/ 2024) : https: / /t.ly /vJBxj

(5) صحيفة الرأي الأردنية، عدد يوم 11 يوليو/ تموز 2010، وحمل النداء تواقيع كل من: غبطة البطريرك ميشيل صبَّاح، المطران الدكتور عطا الله حنَّا، الأب الدكتور جمال خضر، الأب الدكتور رفيق خوري، القس الدكتور متري الراهب، القس الدكتور نعيم عتيق، القس فادي دياب، الدكتور جريس خوري، السيدة سيدر دعيبس، السيدة نورا قرط، الآنسة لوسي ثلجية، السيد نضال أبو الزلف، السيد يوسف ضاهر، السيد رفعت قسيس؛ منسق المبادرة.

(6) مدينة القدس، الكشف عن وثائق خطيرة تدين بطريرك القدس ثيوفيليوس، 6 يناير/ كانون الثاني 2018،(تاريخالدخول:21/ 3/ 2024): https://www.qii.media/index.php?s=news&cat=11&id=26074

(7) المرجع نفسه.

(8) القدس ومسيحيوها...، مرجع سابق.

(9) موقع عرب 48، الاستعمار البريطاني ضغط على الكنيسة؛ لبيع أراضيها للحركة الصهيونية،: 14 يناير/ كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 20/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /mHjgg

(10) المرجع نفسه.

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع نفسه.

(14) البطريرك اليوناني (كيريوس ثيوفيليوس الثالث): بطريرك المدينة المقدسة وسائر فلسطين وسوريا العربية والأردن وقانا الجليل، وهو البطريرك الأرثوذكسي 141 على "كرسي أورشليم". وُلدَ البطريرك (ثيوفيليوس الثالث) باسم: (إيليا بن بنياتوس وافانجلياليا يانوپولوس) في "كاركالياني" في 1952. جاء إلى القدس في يوليو/ تموز 1964، والتحق بالمدرسة البطريركية. وفي 28 يونيو/ حزيران 1970، رسَّمه البطريرك (فنيذكتوس الأول) باسم: (ثيوفيليوس). وانتُخبَ (ثيوفيليوس الثالث) بطريركًا بالإجماع في التاسع من أغسطس/ آب 2005، وتُوِّجَ على الكرسي الأورشليمي، في 22 من نوفمبر/ تشرين الثاني، من العام ذاته. ارتبط اسمه بعدد من صفقات بيع أوقاف تابعة للكنيسة، أو تأجيرها للاحتلال الصهيوني. .

(15) الكنيسة الأرثوذكسية في القدس تبيع 500 دونم لإسرائيل، صحيفة الأخبار اللبنانية، عدد يوم 28 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 20/ 2024): https: / /shorturl.at /jfD0v

(16) البطريركية الأرثوذكسية "تبيع" 600 دونم للاحتلال، صحيفة الغد الأردنية، 14 أغسطس/ آب 2017، (تاريخ الدخول: 20/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /e44u3

(17) نواف رضوان، حيفا: مظاهرة ضد تسريب الأوقاف الأرثوذكسية، موقع عرب 48 الإلكتروني، 28 أكتوبر/ تشرين الأول2017، (تاريخ الدخول: 20، 4/ 2024): https: / /shorturl.at /QyN8e

(18) البطريركية الأرثوذكسية، الغد الأردنية، مرجع سابق.

(19) البطريركية اليونانية تبيع (جبل المؤامرة) لإقامة مستوطنة، صحيفة الأخبار اللبنانية، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول:29/ 4/ 2024)، https: / /al-akhbar.com / Palestine /241360

(20) بلال الطاهر، القدس المحتلة: "عطيرت كوهانيم"، تستولي على عقارات للبطريركية، موقع عرب 48 الإلكتروني، 1 أغسطس/ آب 2017: (تاريخ الدخول: 20/ 4/ 2024): https: / / shorturl.at /RcbTt

(21) القدس أراضي الكنيسة بين فكي "الكيرن كيميت" والمالكين الجدد، موقع عرب 48، 5 يوليو/ تموز 2017. (تاريخ الدخول: 20/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /uJZnM

(22) تظاهرة احتجاجية في الناصرة ضد تسريب الأوقاف العربية الأرثوذكسية، موقع عرب 48 ،

https: / /shorturl.at /Ddx1a :(2024/ 4/ 20 :تاريخ الدخول) 2017/ 9/ 16

(23) المرجع نفسه.

(24) بيع أراض كنسية في قيسارية الفلسطينية لشركة أجنبية وسط اعتراض أرثوذكسي، صحيفة القدس العربي، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. (تاريخ الدخول:25/ 4/ 2024): https: / / shorturl.at /wpYvR

(25) المسيحيون الفلسطينيون الأرثوذكس يتظاهرون ضد بيع عقارات الكنيسة، صحيفة "هآرتس"، 12 سبتمبر/ أيلول 2017، (تاريخ الدخول: 25/ 4/ 2024): https://www.msad.ps/2017/09/ blog-post_45.html

(26) وكالة معًا تحصل على وثائق خطيرة تدين (البطريرك ثيوفيليوس الثالث)، فلسطين، بيت لحم، 6 يناير/ كانون الثاني 2018. (تاريخ الدخزل:25/ 4/ 2024): https: / /www.maannews.net / news /935312.html

(27) المرجع نفسه.

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

(30) المرجع نفسه.

(31) مجلس الطائفة بالناصرة يرفض "بيع الأوقاف الأرثوذكسية والتفريط به، الحدث،28 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول:25/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /wOZj0

(32) في أعقاب قضايا بيع الأملاك.. مؤسسات أرثوذكسية تطالب بسحب الاعتراف بالبطريرك (ثيوفيليوس)، موقع (بكرا) الإلكتروني، 4 يوليو/ تموز 2017. (تاريخ الدخول 25/ 4/ 2024): https: / /bokra.net /Article-1370327

(33) المرجع نفسه.

(34) ما هي الخطوات المتخذة بخصوص قضية بيع الأراضي الكنسية في القدس، راديو بيت لحم، 6 يوليو/ تموز 2017. (تاريخ الدخول:25/ 4/ 2024): https: / /www.rb2000.ps / news /342759.html

(35) تظاهرة فلسطينية ضدّ صفقات البيع المشبوهة للأوقاف الأرثوذكسية، العربي الجديد، 16 سبتمبر/ أيلول 2017. (تاريخ الدخول: 25/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /KvAKf

(36) المرجع نفسه.

(37) الكنيسة اليونانية تبيع أملاكها بأبخس الأثمان، القدس العربي، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2017. (تاريخ الدخول: 25/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /Z3W0P

(38) يافا والعرب الأرثوذكس يقاطعون البطريرك (ثيوفيليوس)، موقع عرب 48 الإلكتروني، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. (تاريخ الدخول: 26/ 4/ 2-24): https: / /shorturl.at /kL7QE

(39) أرثوذكس فلسطين يتفضون على البطريرك، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 7 يناير/ كانون الثاني 2018. (تاريخ الدخول: 26/ 4/ 2024): http://center-lcrc.org/index. php?s=28&id=23833

(40) المرجع نفسه.

(41) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: البطريرك (ثيوفليوس) لص وفاسد يجب إقالته من منصبه، دائرة الإعلام المركزي، 7 يناير/ كانون الثاني 2018. (تاريخ الدخول: 26/ 4/ 2024): https: / / palinfo.com /news /2018/ 01/ 07/ 29473/

(42) لماذا لا تقدم السلطة الفلسطينية البطريرك (ثيوفيليوس) للمحاكمة؟، موقع عرب 48، 3 فبراير/ شباط 2018. (تاريخ الدخول:26/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /DyvTe

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه.

(45) المرجع نفسه.

(46) المرجع نفسه.

(47) الذاكرة الوطنية الفلسطينية زاخرة برواد الكفاح الوطني الفلسطيني من مسيحيي فلسطين.

(48) الناصرة: دعوات لرفض استقبال البطريرك (ثيوفيليوس الثالث) في عيد البشارة، موقع عرب 48 الإلكتروني، تاريخ النشر: 4 أبريل/ نيسان 2015. (تاريخ الدخول: 26/ 4/ 2024): https: / / shorturl.at /GTQ8X

(49) في هذا السياق، دعت مؤسسة القدس الدولية إلى تحقيق مطلب الشارع الفلسطيني الوطني بإقالة البطريرك اليوناني كيريوس (ثيوفيليوس الثالث)، لاسيما بعد تهديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح مدينة بيت لحم؛ لحمايته من الجمهور الفلسطيني الرافض لزيارته يوم السادس من يناير/ كانــون الثاني 2018. فقد اعتــرض محتجون موكب البطريرك ثيوفيليوس خلال محاولته الوصول إلى كنيســة المهد في بيت لحم بحراســة مُشددة، وتعرض للرشق بالبيض والأحذية، وسط هتافات تطالبه بالرحيل الفوري؛ بسبب بيعه أراضي فلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. وقالت المؤسسة: "إن رفض أهالي بيت لحم دخول ثيوفيليوس الثالث لكنيسة المهد، هو موقف الشعب الفلسطيني كله بأطيافه كافة، وعلى المعنيين أن يدركوا أن الشــعب الفلســطيني لن يقبل ببقاء ثيوفيليوس الثالث في مكانه". وأن حماية الأملاك العربية مســؤولية أخلاقية وطنية دينية لا يمكن المســاومة عليها. مدينــة القــدس، 7/ 1/ 2018، (تاريــخ الدخــول: 26/ 4/ 2024): https://qii.media/index.php?s=news&cat=13&id=26079l]dkm

(50) مقترح للجنة أردنية فلســطينية حول تســريب أراضي الأوقاف الأرثوذكسية، موقع عرب 48، تاريــخ 16 يناير/ كانــون الثاني 2018. (تاريــخ الدخــول: 26/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /9RdCf

(51) المجلس الأرثوذكسي: "وثائقنا تُثبت بيع وتسريب العقارات للاحتلال، دنيا الوطن،14 يناير/ كانــون الثاني 2018،) تاريخ الدخــول: 28/ 4/ 2024): https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/01/14/1116162.html

(52) المرجع نفسه.

(53) المرجع نفسه.

(54) البيان الصادر عن دورة أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الثامنة والعشرين، 15 يناير/ كانون الثاني 2018. (تاريخ الدخول:28/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /0Sy8F

(55) رؤســاء الكنائــس في القدس يدينــون بيع المباني في البلدة القديمة لجمعية المســتوطنين، الصحف الإسرائيلية، السفير الاقتصادي، 15 يونيو/ حزيران 2019. (تاريخ الدخول: 28/ 4/ 2024): https: / /www.alsafeernews.com /arabic /ar /articles /28006.html

(56) القدس: تشكيل لجنة وطنية لحماية الأوقاف الأرثوذكسية، موقع عرب 48 الإلكتروني، 22 يونيو/ حزيران 2019. (تاريخ الدخول:28/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /kTdCh

(57) بعد محاولة تســميمه.. المطران حنا للميادين: لن ينال أي متآمر من رســالتنا، الميادين، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2019. (تاريخ الدخول: 28/ 4/ 2024): https: / /shorturl.at /dO1eM

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

ـ مسؤولية المحكَّم:

تعتمد مجلة لباب محكَّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.

- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار– 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات